

صِلاح أبو إسماعيل

شهادة حق
في قضية العصر

الشهادة

شهادة الشيخ صلاح أبو إسماعيل
في قضية تنظيم الجهاد

دار الأعلام



صلاح أبو إسماعيل

شهادة حق
في قضية العصر

الشهادة

شهادة الشيخ صلاح أبو إسماعيل
في قضية تنظيم الجهاد

دار الأمان



دار الإقتصاد

دار الإقتصاد - بيروت - لبنان - هاتف: ٣٣٣٣٣٣ - فاكس: ٣٣٣٣٣٣ - البريد الإلكتروني: info@daral-iqtisam.org

الطبع والنشر والتوزيع

مقدمة الطبعة الثانية

حينما ظهرت الطبعة الأولى من الكتاب لم تكن التصور أن عشرات الألوف من النسخ التي التزمتها تلك الطبعة ستفلذ عن آخرها في يوم وليلة وتكتلى اختبرت الفضل في ذلك راجعاً بعد الله تعالى إلى الرأي العام الإسلامي الذي يأبى دائماً إلا أن يعطي أعظم الإهتمامات وأوضحها عن وجوده وبقائه ولهفته على كل موقف إسلامي .. نعم جاء نفاذ الطبعة الأولى في سرعة البرق تاملتاً بمعان كثيرة في مصر وفي العالم الإسلامي بعامة والعربى بخاصة وأذكر على إستحياء على سبيل المثال وأنا في مطار قطر عربي طالما تردت عليه زائراً تلبية لدعوات رسمية مشكورة فوجدت يوم وصولي عقب ظهور كتاب الشهادة بعشرات من رجال الفكر الإسلامي وأعلام العلم والجهاد في المطار الذي دبت فيه الطائفة وقلنتهم على سفر إلى خارج هذا القطر فسألتهم إلى أين متجهكم ؟ وإلى أين تسافرون ؟ وكانت المفاجأة إذ قالوا جئنا لاستقبالك فقلت لقد جئت إلى هذا البلد الشقيق مرات ومرات وكنت هنا موجودين في كل مرة فما الذي جد وماذا وراء ظاهرة الاستقبال غير المعتاد اليوم ؟ فقالوا لقد جد شيء عظيم فسألتهم وأنا خالي الذهن ما الذي جد ؟ فقالوا قرأنا شهادتك أمام محكمة أمن الدولة العليا في قضية تنظيم للجهاد ورأينا مجتمعين أن أقل ما نكرم به هذه الشهادة أن نغلب لاستقبال من أداها على وجهها وأقامها صادقاً بالحق متجرداً لله رب العالمين فبكيت إنشغالاً على نفسي من أن يفسدنا على هذا الموقف وأنا أريد قول الصديق رضي الله عنه - وأبن نحن من الصديق ؟ - قلت لهم أنا أعلم منكم بنفسي والله أعلم بنفسي مني اللهم إجعلني خيراً مما يظنون وإخيراً لي ما لا يطمنون ولا تزلزلني بما يقولون . نعم أشققت أن يكون ما أنقاه من التكريم الدنيوي هدفاً وأسأل الله تعالى أن يظهر الأصفاء مما لا يرضيه وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ثم أسعنى أكثر وأكثر أن أجد مثل هذا التقدير في كل مكان ذهبت إليه ولكن كل سعادة بمثل هذا الأثر تتضاءل حقاً وصدقاً إذا ما نظرنا إلى الحكم العظيم الذي ربه الله تعالى على هذه الشهادة وإلى الحثايات الرائعة التي أضافت بهذه الشهادة وإلى الرقاب التي خلصها الله تعالى بهذه الشهادة وإلى القلوب التي أسعدها الله بهذا الحكم فلماذا كنت أستحق شكرًا في الدنيا فإلى أهديه بدوري إلى هيئة المحكمة الموقرة برئاسة المستشار العظيم عبد الغفار محمد وعضوى اليمين واليمينار المستشارين كمال فؤاد وإبراهيم عبد السلام ..

فلقد كانت الشهادة سعياً إلى إحقاق حق وتوثيق عدل فجاء هذا الحكم ثمره

لهذا السعي ونتيجة مشكورة لكلمة الحق التي نحسبها عند الله وترجو من ورائها أن يمن الله علينا برضوانه الأكبر في جنات النعيم ، ولا يعكر من صفو هذه السعادة إلا ما كان من الأخطاء المطبعية الكثيرة التي وقعت فيها الطبعة الأولى نتيجة الرغبة في سرعة إظهار الكتاب واتسالي وقت الطبع بسفر خارج البلاد في هذه الطبعة وذلك أمر قد دعانا إلى مضاعفة الجهد في تجنب الأخطاء ما استطعنا إلى ذلك سبيلا ثم إنه إذا غفر لنا القارئ العربي العزيز هذا القصور أو التقصير فإننا نترجو أن تسعد معه ويسعد معنا بنص الحكم الذي تضمنته هذه النسخة والمقتطفات الذي وسعها هذا الكتاب من الحوثات وكذلك نرجو أن يسعد القارئ الكريم بنبا الاستجواب الذي قيمته على ضوء حيثيات الحكم بعد الذي أنزلنا مما تضمنته حيثيات الحكم من ملاحقة شجاعة ومطاردة مؤمنة للذين استهانوا بحرمة الإنسان وحقوق الإنسان فعذبوه وأثلوه وسكوا دمه وانتهكوا عرضه بل لقد دلت الحيثيات على أن وزير الداخلية الأسبق اللواء نبوي إسماعيل ووزير الداخلية السابق ووزير الحكم المحلي حتى كتابة هذه الكلمات قد تورطا في حوادث التعذيب للإتسان الذي كرمه الله قبل أن تثبت إدالته بل لقد ثبتت براءته .

وكان لابد أن يبدأ دوري ككتاب بعد أن انتهى دوري كشاهد وكما أننا تعاملنا مع الحق جل علاه حينما شهدنا بالحق تعاملنا معه كذلك سبحانه حينما قمنا استجوابي إلى السيد المستشار مدوح عطية وزير العدل أنهم وزارة العدل بأنها تفككت عن تقديم هؤلاء المعتقلين على حقوق الإنسان وحرمانه بعد أن دمغتهم هذه الحيثيات المشرفة بأنهم تورطوا في التعذيب وأسأوا إلى البراء وكنت أتمنى أن يكون أعضاء الحزب الوطني في مجلس الشعب متجردين من التزاماتهم الحزبية لحساب الحق والعدل حينما ينظر في مثل هذا الاستجواب الفظير ولكنهم كانوا حزبيين بنسبة مائة في المائة حينما قام العضو حسن حافظ وكنت على سفر للخارج ولوجئت بأن حسن حافظ اقترح إسقاط الاستجواب بحجة أن الدعاوى المرفوعة من المظلومين المعتقلين لا تزال منظورة أمام النيابة ووجدت الغالبية من نواب الحزب الوطني فرصتها في هذا الاقتراح فوافقت على إسقاط هذا الاستجواب في مظاهرة حزبية تحت قبة البرلمان وتناست عن عدم ما يكفله الدستور للكتاب من حق الاستجواب ومراقبة السلطة التنفيذية إن قضيا التعذيب قد حكم في كثير منها وقضى لأصحابها بتعويض بلغ مائة ألف جنيه للواحد وتمسكت المحكمة قائلة لو طلبتم أكثر من هذا لحكمنا بكم به وكأنها بذلك تعتذر عن ترفق حكمها بالدولة الظالمة ولكن ماذا تفعل المحكمة بعد أن كانت استجابتها لطلب المعتقلين في قمة الموافقة على كل ما طلبوا من تعويض بل إن هناك قضايا كثيرة انتهى مكتب النائب العام من تحقيقها وعندي أرقامها وتواريخها وأصبح متعبنا على وزير العدل أن يقدم للمحاكمة أسماء بعض الشخصيات التي تشغل اليوم مناصب كبرى بعد أن لاحقتهم التحقيقات وأدانتهم وبقيت محاكمتهم ولكن الهروب من المسؤولين في حماية الأغلبية البرلمانية التي أسقطت الاستجواب

بقرار حزبي غير دستوري لن يقضى قتلا فقد أعددت استجوابي من جديد مشيراً فيه إلى التواريخ والأرقام التي حدثت مسئولية من قام بالتعذيب تحديداً قاطعاً الأمر الذي يسقط حجة المتعطلين بأن هذه القضايا لا تزال منظرية على أن كل استجواب يقدم من المعارضة تعلم سلفاً أن صاحبه في حماية الدستور مشرح استجوابه ويترك فيه ما يشاء مما يجمع النفاذيين ولكن الدستور الأرضي لا يلزم الغالبية بأن يكون حكمها شرعاً لمنطق الحق والحل وإنما يأتي حكمها شرعاً لالتزام الحزبي بعد فراغ التناوب من شرح استجوابه ثم يأتي قرار من الغالبية بإغلاق باب المناقشة والانتقال إلى جدول الأعمال وتكون هذه هي النهاية المنتظرة والمعتادة لكل استجواب ولكن تبقي بعد ذلك ملاحقة التاريخ للعهد كله وفي مقدمتهم هؤلاء الظالمون [ولعذاب الآخرة أشد وأبقى]

شكراً لتقارير التكرم على إقباله على الطبعة الأولى واعتذاراً إليه على ما وقع فيها على الرغم منا من أخطاء أمكننا أن نتداركها في هذه الطبعة الثانية بفضل الله وتحية لهيئة المحكمة الموقرة التي أصدرت حكمها في قضية تنظيم الجهاد وكثرت حيثيات الحكم وهنياً للبراءة الذين ظفروا بالبراءة تلك التي جاء حكمها إدانة لوسائل الإعلام الحكومية التي أبقت إلا أن تقيم الدنيا وتقعدها حول هؤلاء المتهمين بالصد التآمر على القضاء في قلعة الحصينة المهيبة نون جدوى وفي الوقت نفسه جاء هذا الحكم بحيثياته تلديننا ضمنياً بشيخ الأزهر الشيخ جاد الحق على جاد الحق ولجنته التي لعبت بها الأوراق في خضم المطامع في الحطام الثاني حين كتبت تقريرها النظام عن شهادتي تلك اللجنة التي رأسها الدكتور محمد السعدي فرهود حينما كان وكيلاً للأزهر وهو الآن رئيس جامعة الأزهر وكان من أعضائها الدكتور الأحمدي أبو النور الذي صار بعد التقرير وزيراً للأوقاف والدكتور أحمد عمر هاشم الذي كان أستاذاً لجامعة الأزهر والذي صار بعدها عميداً لكلية الأزهرية بالقاهرة والدكتور مصطفى غلوش الذي كان ولا يزال مدرسا بجامعة الأزهر والمستشار عبد العزيز هادي مستشار شيخ الأزهر للشئون القانونية وإذا ذكرت أعضاء اللجنة رؤساء وأعضاء فإني أحيل القارئ إلى التقرير الذي كتبه عن شهادتي وإلى ردود العلماء الذين هالهم أن يتورط شيخ الأزهر ولجنته في إرضاء ذوي السلطان على حساب الإسلام .

لقد جاء نقاد الطبعة الأولى بمثابة الاستفتاء الشعبي على كل ما تضمنته هذه الشهادة وكل ما أثير بسببها من هجوم ودفاع وغداً يلق الجميع في محكمة القضاء الأعلى بين يدي من يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور [قل اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون] [والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله]

صلاح أبو إسماعيل

من علماء الأزهر وعضو مجلس الشعب المصري

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الكتاب

حين رشحت نفسي لعضوية مجلس الشعب كنت أبحث عن أسلوب جديد لإعلام كلمة الله جل علاه بتطبيق الشريعة الإسلامية إنقاذاً للعباد من الضلالة وتخليصاً لهم من الأباطيل ودفعاً بهم إلى رحاب العز والتصر والرخاء والأمن وكل التكاليف التي تقوم عليها الحياة الطيبة (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم).

نعم كنت أرمي إلى استعادة المجد الإسلامي للتبديد عن طريق طاعة الله عز وجل بعد أن صفت أعماسير المعاصي بما كانت الأمة تتقلب فيه من النعم (فذلك بأن الله لم يك مغيراً لنعمه على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم).

ولعل القارئ الكريم يلاحظ أن التغيير في الآية الأولى إلى الأحسن وأن التغيير في الآية الثانية إلى الأسوأ ويرتكز التغيير الذي ينعم الله به على عباده الطالحين أو يفرضه على عباده العاصين يرتكز على الموقف النفسي من المقدمات.

هل ترون الله رباً ؟

هل ترون محمداً رسولاً ؟

هل ترون القرآن نكسوراً إلهياً مقدساً ؟

هل ترون الإسلام ديناً ؟

هل تستمسكون بالذي أنزله الله من الوحي ؟

هل ترون حقيقة أن الله أكبر كما ترندون ذلك في الأذان والصلوات ؟

هل تعالish الأمة معايشة نفسية مضمون هذه الكلمات فقرأ ومناهجاً وسلوكاً ؟

لقد أحسنت بضرورة المطالبة على المنابر والكتابة في الصحف والتدونات الحرة ولكنني بعد طول المعايشة لهذه الأساليب ألفت إيمانا بجوهاها وبأنها وحدها لا

تحدث تغييراً في القواين ولا تأثيراً مشمراً في السلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية فرشحت نفسي لعضوية مجلس الشعب تحت شعار أعطني صوتك لنصلح الدنيا بالدين وتجاوب معي المسلمون في دائرة المنصورية مركز إنبابة محافظة الجيزة تجاوبوا قهر كل وسائل التزييف والتزوير في الانتخابات وكانت ثقتهم سلاحاً أمضى الله تعالى به لأنهمض بما يمر به لي من دور في مجلس الشعب من ١٩٧٦ حتى الآن ١٩٨٤ ثم انطلقت منذاً كل داعية إسلامية ليرشح نفسه لعضوية مجلس الشعب في انتخابات مايو ١٩٨٤ لأنه قد عز على البيان الإسلامي أن يجد صداه المنطقي المناسب في المجلسين السابقين (وذا ليلة وأنا عائد قبيل الفجر

من جولة أسبوعية في دائرتي وجدت جريدة الأهرام مع الباعة وإذا في صدرها قد ذكر اسمي عنواناً على موقف ارتأته محكمة أمن الدولة العليا يقتضي استدعاء شهود نفي في القضية التي عرفت باسم قضية الجهاد .. وزاد من دهشتي أن اسمي الذي اختير عنواناً لم يكن أكبر الأسماء المذكورة فقد استدعي للشهادة السادة فضيلة الأستاذ محمد متولى الشعراوي ، فضيلة الأستاذ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر ، الأستاذ عمر التلمساني وغيرهم .

ولم يسبق لي طوال حياتي أن مثلت أمام القضاء لا مدعياً ولا متهماً ولا شاهد إثبات ولا شاهد نفي .. وعلى الفور استشعرت جسامة التهمة وضمانة المسؤولية وتصورت أنني لست شاهد وقائع يسأل عنها المتهمون وإنما أنا مستنفي في فكر ينادون به وتكررت كذلك أن الناس يسألونني كثيراً عن قضايا مماثلة لقضية الجهاد . فقلت أقول لهم الحمد لله الذي لم يجعلني قاضياً على ما في القضاء من شرف ولو كنت قاضياً ما نطقت بالحكم حتى أستوعب ما يقوله الإدعاء وما يقوله الدفاع وما يقوله الشهود ، إنكم تسألونني وأنا لا أعلم إلا ما تنشره الصحف المسماة بالقومية دون أن أطلع على دفاع المتهمين وقد أخذ الله نبيه داود عليه السلام لأنه قضى بعد سماع الإدعاء وقبل سماع الدفاع وتراجمت في ذهني أحكام الإسلام من كل ما يتصل بالتعامل والمحاباة والصنق والكذب والحق والزور وما فرضه الله على الشاهد من التجرد من التعامل على عدو ومن المحاباة للصديق وتكررت أن الشاهد في حماية الله الذي حرم أن يضار كاتب أو شهود .

ولم يكن استدعاء المحكمة لي قد وصلت بصفة رسمية ولكن جاعني بعض الأخوة المحامين يحملون إلى دعوة السيد المستشار رئيس المحكمة الأستاذ عبد الغفار محمد فإذا تأثيم الله لمن يكتم الشهادة قد أبركه قلبى تمام الإبراك فذهبت إلى ساحة المحكمة الموقرة وعبر أربع عشرة ساعة على مدى جلستين كنت أجهب عن الأسئلة التي ألقتها المحكمة الموقرة إلي وأجسست أنني بين الحق وتبعاته من جانب والسلطان وما يملكه من سيفه وعزه وماله من جانب آخر فقررت دون تردد أن أكون للحق وإن التحمل تبعاته وألا أياي بسيف المعز وذهبه وليكن ما يكون فكانت هذه الشهادة التي يجدها القارئ الكريم بين يدي هذا الكتاب ومع أن الذي قلته هو الحق فقد فوجئت بالإدعاء يوجه إلي أسئلة أثارت نفسي إلى حد بعيد أجبت عنها ثم لم يكتف الإدعاء بتوجيه الأسئلة فأراح يطلب من شيخ الأزهر الشيخ جاد الحق على جاد الحق رأيه في شهادتي وجرى لي شيخ الأزهر خمسة من سيوفه البتارة الدكتور محمد السعدى فرهود رئيساً للجنة الرد والدكتور محمد الأحمدى أبو الثور والدكتور أحمد عمر هاشم والدكتور مصطفى غلوفس والمستشار عبد العزيز هدى أعضاء للجنة الرد على شهادتي فكانت هذه اللجنة تقريرها في خمسين صفحة من حجم الفولسكاب وأرسلته إلى المحكمة فأعذر السيد المستشار عبد الغفار محمد هذا الرد لأنه لم يطلبه من الأزهر ولأن المستشار رجاء العربى ممثل الإدعاء قد جاوز حدوده القانونية إذ خاطب شيخ

الأحرار من وراء ظهر المحكمة ودون إذن منها طالبا للتعقيب على شهادتي . ونشرت جريدة النور شهادتي في قضية الجهاد ثم نشرت رد الأحرار على شهادتي فلتجرت بنابيع الخير في أنفس العلماء الأفاضل والدعاة الإسلاميين الغيورين فإذا عدد صديد منهم - جزأهم الله خيرا - ينبري مشكورا للدفاع عن الحق الذي رآه في شهادتي بتوفيق الله ويكشف زيف الرد الذي تولى كبره الشيخ جاد الحق على جاد الحق ولجنته المذكورة ، وجاء في مقدمة الغيورين السادة أصحاب الفضيلة الأستاذة الشيخ عبد التطيف المشتهر والدكتور موسى شاهين لاشين والدكتور المستشار فتحي لاشين والأستاذ مختار عبد العظيم والدكتور عبد الستار فتح الله سعيد والدكتور عصارة نجيب .

ولو فتحتم جريدة النور صدرها لكل ما يتصل بالموضوع لاستغرق دفاع العلماء الغيورين على شهادتي آلاف الصفحات ، ولكن الجريدة رأت في النماذج التي نشرت ما يقضي عسا عداها .

وإنما سقت حديث عضوية مجلس الشعب في صدر هذا التقديم لأمرين :

الأمر الأول :

إن عضويتي ساعدتني بكل ظروفها على استبطان الأمور التي استحدثتها الأمثلة التي وجهتها إلى المحكمة الموقرة .

الأمر الثاني :

إن عضوية مجلس الشعب التي تعطى العضو حقه الدستوري وواجبه في نفس الوقت في التشريع والرقابة : هذه العضوية تكفل الحصانة البرلمانية لعضو مجلس الشعب وهذه الحصانة كانت بلا شك أنسا لقلبي وأنا أوجب في تجرد كامل عن الأمثلة ، نعم كانت الحصانة أنسا مسبب من الأسباب التي لولاهما لما جاءت الشهادة على هذا الوجه ومن يدري ماذا في الغيب لو زالت عني هذه الحصانة يوما على كل حال فإن المؤمن دائما على خير حتى ولو دفع حياته ثمنا للحق المبين ولقد لقيت شهادتي بتوفيق الله أكرم الأكرام في العالم كله مع أن الجريدة التي انفرجت بنشر تفاصيلها كانت جريدة النور الفراعوي حديثة عهد بالوجود في الساحات الصحفية وقامت جريدة الشعب القراء بإيراد ملخص لهذه الشهادة . وكنت أظن أن الشهادة قد نسيت ولكنني وجدت مطابقة الجماهير في كل مكان تلاحتني بضرورة طبع هذه الشهادة وكل ما ترتب عليها من آثار ولكنني من جانبى النفساني لم أر في شهادتي غير واجب أدبيته بتوفيق الله «وما بكم من نعمة فمن الله» .

حتى جاعلي يوما أستاذ جامعي جليل قد يأتني لي يذكر اسمه هو الأستاذ الدكتور عبد القادر سيد أحمد فطاليني مرارا بطبع الشهادة وأج في ذلك إلحاحا لم تمنحني مخالفته وتمثنت من ورائه رغبات الملايين فلم يكن بد من التزول عنها والاستجابة لها وإن من معاصن الصنف بل من عجائب الفكر أن يطالب الدفاع في قضية الجهاد الإطلاح على نص القرار الذي أصدره السيد وزير الداخلية اللواء نبوي إسماعيل نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية فإذا المطالبة التي أبت إرادة الله إلا أن تكشفها فإن قرار الاعتقال لم يكن قد صدر فلما طلبه الدفاع للإطلاح

عليه ارتجل القرار ارتجالاً مضطرباً معجلاً بيد مرتعشة يريد ملاحقة الأحداث
لوقوع في خطأ جسيم إذ جاء مشتملاً على دليل بطلانه كقرار وزاري فقد قيل في
القرار أنه قد أصدره وزير الداخلية سنة ١٩٨١ مؤسسا على أساس لم يوجد
بعد !!! نعم جاء مؤسسا على قرار جمهوري صدر سنة ١٩٨٢ فتذكرت قول
الشاعر :

إذا أراد الله أمراً باهرى وكان ذا عقل وسمع وبصر
أصم أنفيه وأصم قلبه وسئل منه عقله مل الشعر
حتى إذا أنفذ فيه حكمه رد إليه عقله كي يعتبر
فلا تقل فيما جرى كيف جرى فكل شيء بالقضاء وقدر
مسودة زكوة غرامية للقرار المعجيب

اعتقال المتهمين في قضية الجبهة الإسلامية



مجموعة من المتهمين في قضية الجبهة الإسلامية

وزير الداخلية امتثل التوجيه وتبعه ١٠ آلاف من أجهزة الأمن في تنفيذ عملية الاعتقال في مختلف أنحاء البلاد. وقد تم اعتقال المتهمين في عدة أماكن، بما في ذلك القاهرة والحدائق وغيرها. وتم نقلهم إلى سجون مختلفة للتحقيق في القضية.

في سياق العملية، تم اعتقال عدد كبير من الأشخاص، مما يشير إلى حجم القضية وخطورتها في نظر السلطات. وتمت عملية الاعتقال بطريقة منظمة، مع مشاركة قوات أمنية كبيرة.

الهدف من هذه العملية هو القضاء على الجبهة الإسلامية ومنعها من القيام بعمليات إرهابية أخرى. وتعد هذه الخطوة جزءاً من استراتيجية الحكومة لمحاربة الإرهاب في مصر.

ومن عجائب القدر كذلك أن قانون الأحوال الشخصية رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ الذي أصدره المصادات بقرار جمهوري والذي أباح المرأة لرجلين في وقت واحد كما هو واضح في الشهادة والذي دافع عنه شيخ الأزهر الشيخ جاد الحق على جاد الحق وقت نظره ووقت المساجلة فيه ويمتامية شهادتي قد عرض أمره على المحكمة الدستورية العليا وانتهى فيه تقرير السادة المفوض للدولة إلى الرأي بأنه قانون غير دستوري لأنه يخالف الدستور والإسلام على حد ما نشر من أثناء آراء السادة المفوضين .. هذا القانون قد حجزت قضيته للحكم فيه في ٢ يونيو ١٩٨٤ ويشرفني أن قرار السادة المفوضين بعد بمثابة شهادة لي لانتى كنت على الحق يوم التبريت لقانون الأحوال الشخصية بالمعارضة في شكله وموضوعه متنداً بمخالفته للإسلام مهيئاً أنه قد جاني أحكام الله رب العالمين فإذا أدرنا الحكم قبل الطبع فلنا مثبته هنا وإذا صدر الكتاب قبل الحكم فصينا أننا أدرنا إليه .

أيها القارئ الكريم فلما أزيد فذهب جفاء وأما ما يطلع الناس فيمكث في الأرض - وبإسأل الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون وبمحو الله الباطل ويحق الحق بكلماته والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله - .
اللهم إنا نعوذ بك من أن نشرك بك شيئاً نعلمه ونستغفره لما لا نعلمه ونسألك التوفيق لما تحب وترضاه .

اللهم إن هذه الشهادة شهادة حق أرت بها وجهك وأنت حسينا ونعم الوكيل وأقسمها ابتغاء مرضاتك وعشت بكوايلي كله داخل كل كلمة من كلماتها اللهم فكلبها مني واجعل مثويتي عليها رضوانك في جنات النعيم إنك خير مأمول وأكرم مسئول سبحانه لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم .. سبحانه يامن رفعت السماء ووضعت السموات وأقامت العدل وهديتنا إلى صراطك المستقيم لله الحمد حتى ترضى .. ربنا لله الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك .
اللهم إنا نعوذ بك من أن نشرك بك شيئاً نعلمه ونستغفره لما لا نعلمه . والله أكبر والمنة لله ولرسوله وللمؤمنين .

صلاح أبو إسحاق
من علماء الأزهر الشريف
وعضو مجلس الشعب المصري

مايو ١٩٨٤ م
القاهرة في : شعبان ١٤٠٤ هـ

الشهادة

عقدت محكمة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار عبد الغفار محمد وعضوية المستشارين كمال فؤاد وإبراهيم عبد السلام وبحضور المستشارين رجاء العرنى وصهيب حافظ وماهر الجندى المحامين العامين ثلاث جلسات لسماع شهود التفتي في القضية التي اشتهرت باسم الجهاد فاستمعت على مدى جلستين إلى شهادة فضيلة الشيخ صلاح أبو إسماعيل عضو مجلس الشعب ودارت وقائع الجلسة الأولى كالتالي :

المحكمة استدعت الشاهد الأول الشيخ صلاح أبو إسماعيل .

الاسم بالكامل : صلاح أبو إسماعيل محمد عبد الرحيم

السن : ٥٦ سنة

المحل الحالي : عضو مجلس الشعب

محل الإقامة : ١٥ شارع طهران بالدقي

حلف : أيمين : والله العظيم أشهد الحق ولا أقول غير الحق ..

رئيس المحكمة يأمر :

هات كرسى للشاهد .. ميكروفون الشاهد يكون واضح ...

رئيس المحكمة :

س ١ : نصت المادة الثانية من دستور جمهورية مصر العربية بعد تعديلها في ١٩٨٠/٤/٣٠ أن الإسلام هو دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع .. فما الذي تم بالنسبة لهذه المادة حتى شهر أكتوبر سنة ١٩٨١ .

لوجه هذا السؤال بحكم وجودك بالسلطة التشريعية ونرجو الإجابة بالتفصيل .

ج ١ الشاهد :

بسم الله الرحمن الرحيم .. الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحابه أجمعين ومن هدى هديهم إلى يوم الدين .
تملقت آمال الجماهير التي يضمها الشعب المصري بتطبيق الشريعة الإسلامية وارتفعت الأصوات تنادى بهذا الهدف المقدس في كل مكان حتى أن السادة المواطنين اللذين رشحوا أنفسهم لعضوية مجلس الشعب كانوا يؤكّدون في سبيل الحصول على ثقة الناخبين أن أصواتهم ستكون لشرع الله .

وفاز الأعضاء بهذه الثقة .. (الكلام ده كان في انتخابات ٧٦ ، ثم أيضا في الانتخابات ٧٩) .. ومن قبل تحررنا كعلماء (وأنا كنت أشغل وظيفة مدير مكتب شيخ الأزهر سنة ١٩٧٢) وكان العلماء يتأخرون بتطبيق الشريعة الإسلامية ..

وذهبت إلى السيد المستشار وزير العدل كان ذلك سنة ٧٢ مع وفد من العلماء باسم الأزهر يطالب وزارة العدل بتنفيذ الشريعة تمهيدا لتطبيقها ..
وانعقدت في وزارة العدل لجان لهذا الغرض وكان على رأسها المستشار جمال المرصوفى - ثم رحنا كعلماء نتصل برجل كشف الأحدث أنه ينادى بتطبيق الشريعة الإسلامية في مجلس الشعب هو المرحوم الأستاذ إسماعيل معوق .. ونادى الرجل وقدم مشروع قانون بإقامة الجلود الشرعية الستة إلى مجلس الشعب - واجتاز هذا المشروع لجنة الاقتراحات والشكاوى واستقر الموضوع باللجنة التشريعية في مجلس الشعب ومضت سنوات والأمل معقود على مجلس الشعب الذى انتهى عام ٧٦ دون جنوى «واستأذن السيد الرئيس في أن أتحدث لحظة عن نفسى» .

اتجهت أنا شخصيا لترشيح نفسى لعضوية مجلس الشعب على أساس أنه السلطة التشريعية في البلاد والأزهر لا يستطيع أن يقنن الشريعة ولا أن يطبقها وكذلك الجامعات وكذلك المساجد وكذلك المنتديات .. ونهما كثرت الجماهير المتأدية بهذا الأمل ومهما ساندتها كتاب الله ومهما وافقتها

سنة رسول الله ﷺ فإن الآمال في تطبيق الشريعة الإسلامية لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق السلطة التشريعية ... ولأن السلطة القضائية الموقرة لا تحكم إلا بالقوانين التي تصدر من مجلس الشعب ولأن السلطة التنفيذية كذلك لا تتحرك لحماية القرآن والسنة ولا تتحرك لحماية الإسلام إلا بمقتدر ما أقره مجلس الشعب من هذه الجوانب المقدسة .. دخلت إذن مجلس الشعب تحت شعار أعطني صوتك لتصلح الدنيا بالدين .. وكنت أظن أنه يكفي للوصول إلى هذه الغاية أن يعلم النواب أن هذا قول الله وقول رسول الله ﷺ وحكم الإسلام ليقروه ..

وكنت أظن كذلك أن ما قضى الله به في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ لا يحتاج إلى موافقة عباد الله ولكنني فوجئت أن قول الرب الأعل بظل في المصحف له قداسه في قلوبنا إلى أن يوافق عباد الله على كلام الله في مجلس الشعب ، ليصير كلام الله قانوناً وإذا اختلف قرار عباد الله في مجلس الشعب عن حكم الله في القرآن فإن قرار عباد الله يصير قانوناً معمولاً به في السلطة القضائية مكفولاً بتنفيذ من السلطة التنفيذية ولو عرض القرآن والسنة 11 والدليل على ذلك أن الله حرم الخمر مثلاً وأباحها مجلس الشعب ، وأن الله حرم الربا وأباحه مجلس الشعب وأن الله أمر بإقامة الخنود وأهدرها مجلس الشعب - والنتيجة على ضوء هذه الأمثلة أن ما قرره المجلس صار قانوناً على رغم مخالفته للإسلام بل ومخالفته للدستور ..

وأذكر ولا أزال احتفظ بسؤالكم بإسادة الرئيس .. أنني ذهبت يوماً إلى مشربة أمن الجزيرة لمصالح بعض المواطنين وهناك فوجئت في مكتب الآداب بحوالي ٣٠ امرأة تجلسن على البلاط واستلفت نظري هذا المنظر فسألت ما ذنب هؤلاء فقال رئيس المكتب إنهن الساقطات قُتلن وأُمن الساقطون ١٩ وهذه جريمة لا تتم إلا بين الزاني والزانية فأعبرني أن الزاني هو عندنا مجرد شاهد بأنه قد ارتكب الزنا مع حله وأعطاهما على ذلك أجراً .. فهي تحاكم لأنها تقاضت الأجر لا لأنها زنت .. ويحول المقر بأنه زان (والاعتراف سيد الأدلة) إلى شاهد عليها ولا يلتفت إلى إقراره بالزنا . ولما غضبت لله قال إنا ننفذ قانوناً أنتم قررتموه في مجلس الشعب ..

فذهبت إلى المجلس من فوري وقد جاء دورى في الرد على بيان الحكومة فأوردت هذه الواقعة وحملت السلطات الثلاثة في مصر وفي مقدمتها السلطة التشريعية مسئولية إقرار ما حرمه الله .. ومخالفة ما شرعه الله وتوعدت وزير العدل آنذاك .. في يناير سنة ١٩٧٧ بأننى سأستجوبه بعد خمسة أشهر في مايو سنة ٧٧ إن هو لم يقدم ما عنده مما تم انجازه من تقنين الشريعة الإسلامية ..

وبعد أن ألفت الحكومة بيانها قدمت مشروعاً بقانون لإقامة الحدود الشرعية ومشروعاً بقانون بتحريم الربا مع اقتراح الحل البديل .. ومشروعاً بقانون تطوع وسائل الإعلام لأحكام الله ومشروعاً بقانون رعاية حرمة شهر رمضان وعدم الجهر بالفطر في نهاره .. ومشروعاً بقانون تنقية الشواطئ من العريضة ومشروعاً بقانون رعاية المعوقين وقدمت غير ذلك من المشروعات الإسلامية ... كل هذه المشروعات قدمت منى في يناير سنة ١٩٧٧ وقلت لوزير العدل إننى في جهد فردى قاصر قدمت هذه المشروعات ، فأبى جهده وزارة العدل ولجانها الموقرة ؟

ولكى تأخذ هذه المشروعات قوتها طلبت من أعضاء مجلس الشعب أن يوقعوا منى عليها .. لتجتاز لجنة الاقتراحات والشكاوى ولكى تمضى من فورها إلى لجان الموضوع .. واستجاب الأعضاء ووقع منهم ما يزيد على ٣٢٠ من مجموع أعضاء المجلس وعندهم ٣٦٠ بالمجلس السابق والآن صار عندهم ٤٤٨ عضواً وهذه أغلبية ساحقة .. ثم ذهبنا إلى السودان لتشارك في المؤتمر العام لمجلسي الشعب المصري والسوداني وفي طريق العودة قرر مائتان وسبعون عضواً أن يقوموا « بهجرة » وأصروا على أن أكون معهم ورأيها فرصة متاحة لتعاهد الله هناك عند الخنجر الأسود ، وعند مقام إبراهيم ، وفوق الصفا والمروة على مناصرة شريعة الله في المجلس ثم ركبنا الطائرة إلى الروضة الشريفة وهناك تعاهدنا في رحاب رسول الله أن أصواتنا ستكون لشرع الله ولن يقلبنا على ذلك انتقامات حزبية .. وعدت متشرح الصدر إلى أن ٢٧٠ عضواً أغلبية مطلقة بالنسبة لعند أعضاء المجلس الـ ٣٦٠ ثم جاء شهر مايو سنة ١٩٧٧ ولم يتقدم وزير العدل ، وكان الأستاذ المستشار أحمد سمير طمعت رحمه الله ، وأنا أقدر هذا الرجل وأكن له الاحترام للأسباب التي سأذكرها ..

فلما لم يقدم مشروعاته باسم وزارة العدل .. وجهت استجوابي إليه والاستجواب اتهام وتقضي لائحة مجلس الشعب أن ينظر الاستجواب (ما لم تسقط عضوية العضو أو يخرج الوزير المستجوب من الوزارة ، ولما كنت مصرا على الاستجواب وكانت الحكومة مصرة على إسقاطه فقد أجرى تعديل وزارى فى مايو سنة ٧٧ لم يخرج بمقتضاه سوى أحمد سميح طلعت وزير العدل (أى أنه) أخرج (من الوزارة) ليسقط الاستجواب .

الخاتمة

ثم تقبلى رحمه الله وأنا أتوهم أن فى نفسه منى شيئا لأننى باستجوابى تسببت فى مخرجه من الوزارة ولكننى فوجئت به يقبل بحوى وتقدير وشوق ومناقضى ويقبلنى ويقول لى فى هذا اللقاء : «الآن أكشف لك القطة عما لا تعلمه من أمر استجوابك لقد ذهبت لى رئيس الوزراء آنذاك وقلت له إن الشيخ صلاح أبو إسماعيل وجه لى استجوابا يهمنى فيه بالإهمال فى تقديم مشروعات القوانين الإسلامية باسم وزارة العدل ومشروعاتى جاهزة فهل أقول أنا جاهز مستعد فيكون السؤال الطيعى لماذا لا تطبق الحكومة إذن هذه المشروعات الإسلامية أو أقول أنا غير مستعد فيكون السؤال الطيعى لماذا فعلت وزارة العدل منذ عام ٧٢ لى مايو سنة ١٩٧٧ ؟ فقال رئيس الوزارة أنا الذى سأئولى الإجابة عن هذا الاستجواب فقلت له «والكلام للمستشار أحمد سميح طلعت رحمه الله» إن الاستجواب موجه لى وزير العدل لا لى رئيس الوزراء فقال اذهب أنت ولا شأن لك بهذا الاستجواب» ثم أجرى التعديل الوزارى وأخرج الوزير المستجوب ليسقط الاستجواب فى مايو سنة ١٩٧٧ .

فلجأت مرة ثانية لى نواب مصر فى مجلس الشعب المصرى وقلت لهم : إن مشروعات القوانين الإسلامية وضعت فى أدراج اللجان فتحولت الأدراج لى قيود على المشروعات وقد عاهدتم الله فى الجرمين أن تكون أصواتكم لله ورسوله فأرجو توبعكم على مطالبة بالتطبيق الفورى لشرعة

الله على ضوء هذه القوانين فاستجابوا ووقع معظم الأعضاء فوق الثلاثمائة
وقمت لاحتلت بهمهم وأودعت هذه الوثيقة الخافضة بوقوعهم أمانة المجلس
وطالبت باسم النواب جميعا بالإنظر في قوانين شرع الله .. وأيدى نواب
مصر .. فماتوا جرى ٢٢

قام الدكتور فؤاد محي الدين رئيس وزراء مصر أثناء الشهادة وكان وقتها
وزير الدولة لشؤون مجلس الشعب وقد فوجيء بهذا .. فقال يا حضرات
النواب .. إن الحكومة لا تقبل عنكم حماسا للإسلام ولكننا نطلب منكم
فرصة للمواهبات السياسية !! فصلق له النواب وواقفوا على طلبه !!
فأعلنت دهشتي مبدا تضراب المجلس مع نفسه يصفق للشيء وتقيضه في
بضع دقائق ، وانتهت حزب مصر آنذاك بأن قياداته وقواعده تخلت عن
مبادئها التي تنص على تطبيق الشريعة الإسلامية .

ثم انتهت الدورة وجاء عام ١٩٧٨ ولم يكن خيرا من سابقة بالنسبة
لتطبيق الشريعة الإسلامية بل أن سابقة قد عرضت فيه اتفاقية كاسب ديليد
ولقد رفضها لأسباب شرعية أبدتها .. (هتاف يرددته المشيرون - الله أكبر
الله أكبر .. فليرفع شأن الأزهر) ..

ففوجئنا بالرئيس السابق أنور السادات . الذي كان قد أعلن من قبل أنه
يريد أن يبنى دولة العلم والإيمان فوجئنا به وهو الذي أعلن أن عبير بن
الخطاب قدوته ، يعلن أن مصطفى كمال أتاتورك قدوته ونحن نعلم أن
أتاتورك هو الذي قوض الخلافة الإسلامية في تركيا وحول الدولة من
إسلامية إلى علمانية ..

ثم راح صاحب دولة العلم والإيمان يعلن أنه لا سياسة في الدين ولا دين
في السياسة وهو يله الكلمة فيما أرى كرجل من علفاء الدين ، (يكون)
قد نفى يده من الإسلام . وأحلنا من يحته ولم يعد له في أعناقنا حق لأن
الإسلام لا نأخذه من أنور السادات وإنما نأخذه من كتاب الله ومن سنة
رسوله ومن الإجماع ومن القياس .

وقد كان الذي عليه السلام يمثل وزارة العدل اذ هو مخاطب بقول ربه تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ﴾ ، ويمثل وزارة الدفاع بقيادته لكتائب المجاهدين في سبيل الله ، ويمثل وزارة التعليم لأنه بعث ليعلم الناس الكتاب والحكمة ، ويمثل وزارة الإعلام بدعوته إلى الكلمة الطيبة ونبيه عن الكلمة الخبيثة ويمثل وزارة الشؤون الاجتماعية بمؤامراته بين أفراد المجتمع ، ويمثل وزارة الزراعة بقوله إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسرة فليفرسها .. ، ويمثل وزارة الخارجية بما عقده من معاهدات مع غير المسلمين وفي ضوء قول الله تعالى :

﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الدِّينِ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ . إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الدِّينِ قَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تُولَوْهُمْ وَمَنْ يَبْرُحْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ .

ويمثل وزارة التجارة بما ورد عنه عليه السلام من حديث عن البيع والشراء والكيل والميزان وأموال الناس إلى آخر الوزارات التي تحكم المجتمع .

لهذا هاتئنا أن يقول رجل : لا سياسة في الدين لأن الدين نعلم أنه حلقة أحاطت بالإنسان والحياة بدءاً من العقيدة في القلب إلى تنظيم أسلوب الدولة .. ﴿ وكل شيء فصلناه تفصيلاً ﴾ .

وفوجئت بقوله لا دين في السياسة لأنه أراد أن يبعد عن السياسة ضوابط الدين من نور وشرف وحق وصواب إلى آخر هذه المعاني الكريمة .

استغلال الدين لأغراض الحكام

وكان اليأس قد غلبني في مجلس الشعب السابق من عدم جدوى المحاولات في تطبيق الشريعة الإسلامية مع زملاء أناديهم فيستجيرون ثم يعدلون .. ومجلس الشعب يحكم الدستور يستطيع أن يفرض على الحكومة ما يشاء .. إلى أن كان يوم ١٨ ديسمبر ١٩٧٨ .. وكانت وسائل إعلامنا تبحث الجماهير عن لقاء مرتقب بين السادات ويحسن علي قمة جبل موسى

في سيناء ، ثم فوجئنا بأن ييجن في صلاة وعنجهية وغطرسة تجاهل الموعد ، ولم يحضر ولم يحتر ، وبجم الاتجاه إلى اصطناع غطاء هذه القضية فإذا رئيس مجلس الشعب يفاخنا بأنه يقترح على المجلس المؤقت أن يوافق على تكوين لجنة عامة لتقنين الشريعة الإسلامية ، وأحسست ونفها أن هذه المفاجأة السارة لم تكن إلا غطاء للطعنة الصهيونية التي وجهت إلى رئيس مصر .. ولكنني رحبت بالفكرة وتملقت بها ، وقلت لعل هذا الطريق الجديد يوصلنا بعد أن فشلت محاولات الوصول عن طريق وزارة العدل وعن طريق تقديم مشروعات القوانين .

التضحية بالمجلس والأعوان في سبيل وأد الشريعة الإسلامية

فرح شعب مصر ١١ وطالعتنا الصحافة في اليوم التالي بالترحاب باتجاه مجلس الشعب إلى تقنين الشريعة الإسلامية وأدت المحاولة دورها بنجاح في صرف الشعب عن موقف ييجن لم نسي المسفلون موضوع تقنين الشريعة إلى شهر فبراير ١٩٧٩ فلعبت إلى رئيس مجلس الشعب أرجوه أن يدعو اللجنة المؤقتة التي وافق عليها المجلس لتتخذ اجتماعا في ديسمبر ١٩٧٨ وفبراير ١٩٧٩ دون جنوى .. إلى أن كان فبراير ١٩٧٩ فألقينا كلمات في مجلس الشعب نبه إلى واجبنا في إعلاء كلمة الله :

واجتمعت اللجنة في فبراير ، وأحسست قلبا أنه لا جدية من قبل الدولة ، لأنها إذا أرادت فعلا لإرضاء الله فهناك أمور لا تحتاج أي إجراءات .. لم لا تطلق مصانع الخمور بحرة قلم ؟ لم لا تطلق البازار بحرة قلم ؟ لم لا يفتح العناق والقبلات بحرة قلم ؟ على كل شاشة في كل بيت كانت هناك مظاهر تدل على ما في الأعماق ، تضارعت كلها لتترك لنا انطباعا بأن شرع الله لن يتحقق على أيدي هؤلاء .

ثم كانت الكارثة .. « لا منية في الدين ولا دين في السياسة » في مارس ٧٩ . ثم فوجئنا بحل المجلس في أبريل ٧٩ وكنت موقفا أتشرف بأنني :

رئيس لجنة المرافعات لتقنين الشريعة الإسلامية ، وجاء حل المجلس مفاجئا .. هناك أكثر من ٩٥٪ موافقون على كاتب ديفيد ..

ولكن كانت هناك غالبية عاصدت الله على أن تكون أصواتها للإسلام .. وحل المجلس .. فلم يشغلتني حل المجلس عن مواصلة الاجتماعات مع عشرة من خيبر الطماء .. وعشرة من خيبر المستشارين انتظمهم لجنة المرافعات .. وظللنا عبر ثلاثين اجتماعا توالى الدراسة والتقنين .. حتى تغلبنا على العقبات لم أراد الله أن أظهر بقية الناصحين في انتخابات سنة ١٩٧٩ في معركة انتخابية شرسة ثبت فيها أن إرادة الله غلبة ولو كره الظالمون .

تمرير قانون الأحوال الشخصية

في غيبة الشعب

فإذا نحن نفاجأ في شهر يولية ٧٩ بقرار جمهوري بالقانون رقم ٤٤ لسنة ٧٩ في شأن الأحوال الشخصية .. وشاء الله أن تتواصل معاركه ، فوقفت ضد هذا القرار الجمهوري لأنه مخالف للإسلام وللدستور من حيث أن الدستور أعطى رئيس الجمهورية حق إصدار قرارات لها قوة القوانين بشرطين :

أولا : أن يكون مجلس الشعب شائبا .

ثانيا : أن تدعوه إلى ذلك ضرورة .

ولكن هذا القرار الجمهوري صدر بعد انتخاب مجلس الشعب، وقبل انعقاده!! ولم تكن هناك ضرورة ظاهرة لهذا القرار .. ثم هو مخالف للدستور من حيث مخالفته للإسلام .. ولكنني مهما أوتيت من حجج، ومهما استند موقفي إلى الكتاب والسنة (ومن عيوب مجلس الشعب ومسؤوليته الفادحة أن الديمقراطية تجعل القرار ملكا للغالبية المطلقة بإطلاق، وبلا قيد ولا شرط ولو خالف الإسلام) .. أحسست بأن زحفا من التضيق عليّ، يرحف من جانب الحكومة، ورئيس المجلس، وحزب الغالبية، (ولا يجب أن أطليل حتى لا أشغلكم بشخصي المتواضيع) .. حينما كان لي شرف تقديم عمل لجنة المرافعات،

بعد الانتهاء منه على مرأى ومسمع من نواب الأمة ، وأنا أسلمه لمنصة المجلس ،
وتفرغت للمطالبة ببقية أعمال اللجان .. افتعلت رئاسة المجلس ثورات ضدى
واهمامات بأنى معطل لأعمال اللجان ، وكنت فى الصحف أقول : إذا كان
هناك فرد يملك تعطيل الغالبية لو أنها أرادت شيئا ، فلقد اعترضت على كاتب
دهليد وأقررتموها برغم معارضتى ، فلو أنكم تريدون الشريعة وأنا المعطل ،
فأفروها أنتم فذلك سلطان الغالبية بمنطق الديمقراطية إن كنتم صادقين .

ألا هل بلغت ؟.. اللهم فاشهد

ثم بدأت يامسئدى الرئيس سياسة جديدة ، بعد أن قدمت كثيرا من الأسئلة
فإذا هى لا تدرج فى جدول الأعمال ، وقدمت العديد من طلبات بالإحاطة ،
فتدخن ولا تقوم لما قائمة من أجل ذلك لجأت إلى مالا يستطيع رده ، وهو
الاستجوابات .. فقدمت استجوابات أحاول بها إذانة الثورة منذ قيامها ، بأنها
أضرت الإسلام فى الصور التالية على سبيل المثال لا الحصر :

أولا : ضربت الإخوان المسلمين .

ثانيا : ضربت القضاء الشرعى .

ثالثا : ضربت أوقاف المساجد والمعاهد الدينية ومكاتب تحفيظ
القرآن الكريم ، ولم تجرؤ على ضرب أوقاف الكتائب .

رابعا : ضربت الأزهر فى مناهجه وهى تزعم تطوره .

خامسا : ضربت المساجد بعد ضرب أوقافها فأصدرت قانونا يقول لا
يجوز لأحد ولو كان من رجال الدين داخل دور العبادة ، أن
يقول ولو على سبيل النصيحة الدينية ، قولاً يعارض به قرارا
إداريا أو قانونا مستظرا ، ومن فعل ذلك حبس وغرم بمسائلة
جنيه ، فإن قاوم ضوعفت الغرامة وسجن ..

إذن .. فقد أريد بهذا القانون ضرب الدعوة ، لأن مصر بها ٥٠,٠٠٠ (١)

(١) مساجد مصر الآن تزيد عن خمسين ألف مسجد والمحظية الآن أقل من ألفى عظيم .

مسجد لا يوجد بها إلا ٢٠٠٠ خطيب أى أقل من ٢٠:١ وهذا العدد من الخطباء يتعلق بقلة العدد إلى جانب مستوى الدعاة نتيجة التضيق على رجال الدعوة ، وأعرف رجلا من الدعاة حيل بينهم وبين المنابر الآن ، ويتقاضون رواتبهم وهم في بيوتهم والمنابر في حاجة إليهم .. لأن الحق أن الدولة لا تريد لصوت الحق أن يرتفع .

لم قدمت استجوابا لإنقاذ أكثر من ٧٢,٠٠٠ قفدان هي التي بقيت بلا توزيع في قضية استصلاح الأراضي ، وحكم القضاء بردها عام ٧٣ بحكم نوابي بات ولكن الحكومة التي نهبت الأوقاف سنة ٦١ وعدت بأن تدفع الثمن الرسمي للقندان يقسط جل ثلاثين عاما ، لم تدفع قسطا واحدا حتى الآن فطالبت بإعمال حكم القضاء ورد الأوقاف إلى المساجد وإلى المعاهد الدينية والأزهر الشريف .

وكان الاستجواب قوة حافظة ، وأشبهته شرحا وتفصيلا ، وسقت براهين قاطعة وحججا ساطعة ، فماذا فعل مجلس الشعب ؟.. قرر قتل باب المناقشة والانتقال إلى جدول الأعمال .. وأراه بذلك قد حنت في قسمه إذ أقسم على احترام الدستور ، الذي يقدس الإسلام ، وهائل وأسعدنى في نفس الوقت ، أن تبقى أوقاف الكنائس موجودة لأن ديننا يحرم الحقوق ولكننى في عجب تساهلت كيف تنتهى الأمور في مصر بأن يقف رجل مثل على منبر مجلس الشعب ليقول : أيتها الدولة أيها النواب أنا أطالب للمساجد في مصر أن تبسوى بالكنائس .. ولكنها صرخة في واد .

لجأت إلى سياسة الاستجواب في المجلس الجديد .

قدمت استجوابا كان أساسه سؤال إلى السيد جمال الناصر وزير السياحة والطيران حين جامل خمسة من الشبان وقالوا نحن طلاب في المدرسة الفندقية نرغم على تنقو الخمر ، فلما أينا ، فصلنا .. فقدمت سؤالا ثم شملت إرادة الله أن يضع المجلس أمام سؤالي سدا جديدا ، فقد استأذنت المجلس في أجازة للسفر مدة أسبوع تلبية لدعوة لحضور المؤتمر الإسلامي العالمى للدعوة الإسلامية في الخرطوم ، وأنهاء غيالى طرح سؤالي واحججوا بأنه إذا غاب العضو فإن الوزير المسؤول يكفى بإبداع إجابته في المظبطة ،

ولكن لأهمية السؤال فإن الوزير سيلقى الكلمة ..

ثم كذب الوزير ثلاث كذبات ، لو كنت حاضرا لراجعت ، ولكن شاء الله أن تسجل المضبطة كذبه لكي تكون حقيقة أملكها بعد أن كان الوزير يملكها قبل النطق بها ..

كذب أولا : إذ قرر أن المدرسة الفندقية ليس بها مشروبات .
وكذب ثانيا : فزعم أن هؤلاء الطلاب مشاغبون وأنهم فصلوا لسوء أخلاقهم
وكذب ثالثا : فزعم أنهم أهدوا إلى المدرسة .

فجئت بالبنج والكتاب المقرر وورقة الامتحان وفي ورقة المشروعات يقول السؤال للطلاب :

- كيف تفرق بين أربعة أنواع من الكوكبات الفرنسيات ؟
- كيف تصنع بارا بالطريقة التي درستها ؟
- لماذا تعزل خطوات الضوء في مجالس الشرايف ؟ .. إلى غير ذلك من الأسئلة .

- ثم جئت بشهادة من المدرسة تدل على أن هؤلاء الطلاب الخمسة في قائمة الشرف لأنهم طلاب مثاليون .

- ثم جئت بشهادة من جهة العمل التي ألقيتهم بها تشهد بأنهم لا يزالون منتظمين في أعمالهم .

وقلت إنني أحول السؤال إلى استجواب للوزير لأنه خالف الحقيقة .. وتلقى لائحة المجلس أن يدرج الاستجواب في جدول الأعمال بعد سبعة أيام من تقديمه لتحديد موعد لمناقشته ، ولكنه دفن في أدراج رئيس المجلس . ثم قُبلت استجوابا ثانيا إلى وزير الإعلام بنية تطهير وسائل الإعلام من البريلة التي عصفت بقميحتنا وأخلاقياتنا ومقدمياتنا ليل نمل .

ثم قدمت استجوابا ثالثا لوزير النقل والمواصلات عن صور القصور والتقصير بهذه المرافق ، ورأيت أنني أقدم الاستجوابات إلى بالوعات .. فوقفت في مجلس الشعب أحاسب رئيس المجلس بمقتضى اللائحة وأهمته

بالخروج عليها ، فلم يسهه إلا أن يلعب لعبة شيطانية فأمر بإدراج الاستجوابات الثلاثة في جلسة واحدة مع أن كل استجواب يحتاج إلى أيام ..

ودعا الحيفة البرلمانية للحزب الوطني إلى اجتماع خاص لتحيط هذه الاستجوابات بقيادة المستشار الوزير السابق الأستاذ حلمي عبد الآخر .. ونودى على الاستجواب الأول الموجه إلى الأستاذ جمال الناصر .. وسمت بالبدء في شرحه ، وإذ في أفاجاً بوزير الدولة لمجلس الشعب حلمي عبد الآخر يطلب الكلمة ، وتقضى اللاحقة بإعطاء الحكومة الكلمة كلها طلبها ، أقام ليقول أنا أعترض على إدراج هذا الاستجواب في جدول الأعمال ..

لماذا ؟

قال : لأن فيه كلمة نابية .

ما هي ؟

قال : أن صاحب الاستجواب يتهم الوزير بأنه جال الحقيقة أثناء رده على السؤال .

قلت : تلك قضيتي مع الوزير وهذا هو موضوع استجوابي ، فإن عجزت عن إثبات ما أقول ، فإني أسقط مع استجوابي ، وإن استطعت أن أبرهن على ما أقول ، فإنه تكون هذه الكلمة أبسط ما يوصف به بيان الوزير في الرد على سؤالي .

ثم طرح الموقف على مجلس الشعب ، فقرروا إحباط الاستجواب ، وعطلوا الحق الدستوري للنائب في محاسبة الدولة بطريقة عجيبة ..

ثم نودى على الاستجواب الثاني المقدم لوزير الإعلام وكما انتصر المجلس للشمس ، انتصر للرخص .

ثم نودى على الاستجواب الثالث .. ويبدو أن النواب رأوا أن محاسبة وزير النقل تتلاقى مع أهوائهم ، فقامت إلى المنصة وقلت لهم :

- يحضرات النواب المحترمين .. لست عايد منصب ، ولست حريصاً

على كرمي لله ، ولقد كان شعاري مع أهل دائري «أعطني صوتك
لتصلح الدنيا بالدين» وكنت أظن أنه يكفي لإدراك هذه الغاية أن تقدم
مشروعات القوانين الإسلامية ، لكن تراءى لي أن مجلسنا هنا لا يرى الله
حكما إلا من خلال الأهواء الحزبية وهيأت أن تسمح بأن تكون كلمة الله
هي العليا .

إن المؤمنين هم الذين يقول الله تعالى فيهم : ﴿ إنما كان قول المؤمنين إذا
ذُكِرَ إلى الله ورسوله ليحكم بينهم ، أن يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم
المفلحون ﴾ . ، وذلك شيء لم أجده في مجلس الشعب .

ثم قلت لهم إن الله تعالى أمر رسوله ﷺ أن يحكم بما أنزل الله ، فقال :
﴿ وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذروهم أن يفتكوك
عن بعض ما أنزل الله إليكم ، فإن تولوا فاعلم أنما يريد الله أن يصيبهم
ببعض ذنوبهم ، وإن كثيرا من الناس لفاسقون . أفحكم الجاهلية يغنون ،
ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون . ﴾

وكلف الله عباده أن يترافعوا إلى رسوله ، وعلق إيمانهم على شرط تحكيم
كتابه .. قال تعالى : ﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى تحكموك فبما شجر
بينهم ، ثم لا يجهلوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما ﴾

ثم قلت للمجلس : لقد وجدت طريقين ينكم إلى هذه الغاية طريقاً
مستودا ، لذلك أعلن استقالي من مجلس الشعب ، غير آسف على عضوية
المجلس ..

وانصرفت إلى دائري . (كان ذلك في أبريل سنة ١٩٨١) ورفعت
الجلسة ..

ونجاني معظم أعضاء المجلس إلى البيت .. وكانت الروح التي يتخاطبونني
بها لي بيتي ، غير الروح الحزبية التي عاملوني بها تحت القبة .. فقد قالوا ..
لقد خرجنا سراعاً من المجلس وراك خشية أن يسقط سقفه على رؤوسنا ..
ولا بد أن تعود .. وأصررت على الاستقالة .. إلى أن سكنت عنى الغضب ،

وألخوا هم على بيان عنصر وحيد كان سبب علوي عن الاستقالة، فقد قالوا :

إن مجلس الشعب هو الطريق الدستوري الوحيد لتقنين الشريعة الإسلامية وتطبيقها .. وإلك لا تستطيع أن تجد السبل إلى هذه الغاية إلا بمضوية مجلس الشعب .

فلما عدت إلى المجلس بناء على ذلك ، أجهنى رئيس المجلس أننى أعتد المجلس ، فقت لأذكر المجلس أن إلخاض على مجلس الشعب يتضمن اليقين أن هذا المجلس لا غيره هو الذى يملك القرار ، ومن المقيد أن نذكره بنوره ، والعهد الذى قطعه على نفسه فى الحرمين الشريفين لعلة يدرك واجبه على حد قوله تعالى :

﴿ الذين إن مكناهم فى الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمرؤا بالمعروف ونهى عن المنكر وعلى عالية الأمور ﴾

وذكرت المجلس بهذه أمام الله وواجه فى احرام الدستور طامعراوا وصنقوا ومرت العاصفة .. واستمرت القاطلة إلى الغاية بصطوات وليلة تحولت إلى شال تام بدليل أننى رفضت بقاء فى لجان التقنين احتجاجا على إضاعة الوقت .. وأذكر لزمل كبير المستشار ممتاز نصر ، الذى تولى بجدى رئاسة لجنة المرافعات ، أنه ألقى كلمة وأنا فى موسم الحج يشى على جهود لجنة المرافعات ، ويعلن أنه لم يجد نجدينا يضيفه إلى عملها ، وشكرت له هذا الإنصاف ، وهو رجل العدل والجهاد .

وأذكر باسيادة الرئيس أننى دعيت لافتتاح المركز الإسلامى فى لوس أنجلوس فى نوفمبر ١٩٧٧ ، وهناك وجدت ثورة عارمة من الطلاب المسلمين العرب ، بينهم جريدة اسمها المصرى يصورها محروون مصريون (مهاجرون من الأقباط) على رأسهم قزاد القصاص فى ولاية كاليفورنيا فى لوس أنجلوس ، استضافوا وزير الإعلام الأسبق عبد النعم الصلوى ، وكان هناك فى أكتوبر ١٩٧٧ ، (وراج الطلاب المسلمون العرب) يحملون عليه نصريته التى نشر بالمانشيت الأمريكى (الذى نشر فى جريدة المصرى) قال به : لن تطبق الشريعة الإسلامية فى مصر

وهالتي ما أصبح من وزير لا يملك حق التشريع ، وتراعى لي واجبي في مجاسهته ، فأحضرت أعدادا من الجريدة ، وتسجيلا صوتيا ، وقلمت استجوابا للوزير عام ١٩٧٧ ، ولما كانت التهمة قد ألصقت به ، فقد أخرجوه من الوزارة في سرية كاملة ، تغطية لحله القضائية ، وإسقاطا للاستجواب .

وتلك قيمة مجلس الشعب في نظري .. أنه يمكن أن يطبق شرع الله حين يريد وبمخاسب المخالفين له بسلطان الرقابة الذي كلفه الدستور . نهوضا بواجب الدعوة إلى الله وإنقاذاً للمجتمعات وبمنا عن سوء المصير والله تعالى يعلمنا من الكارثة فيقول :

التحذير من الكارثة

﴿ وَإِذْ قَالَتِ أمةٌ منهم لِمَ تطعون قوماً الله مهلكهم ، أو معلهم هذا ما شهدنا ، قالوا معلرة إلى ربكم ولعلهم يقولون ، فلما نسوا ما ذكروا به أنهبنا الذين يهتدون عن السوء ، وأخذنا الذين ظننوا بمذاب جهنم بما كانوا يعملون ، فلما صرنا عما نهوا عنه قلنا لهم كونوا قردة هاسين ﴾

هذه هي ياسدي الرئيس كلمات جملة ، رغم ما استغرقته من وقت ، عن مسخرة الشريعة الإسلامية كأمل للجمهورية ، وكواجب ينتظر من وزارة العدل ، وكجهنم فردى ، وكوقوف مجلس الشعب ، وكوقوف للدولة في مصر على رغم الدستور وعلى رغم عطاء الغالبية العظمى من الشعب المسلم الكريم .

من هل هناك بغايات آخر داخل مجلس الشعب لتفكك بخصوص اثنين الشريعة الإسلامية ؟

هناك لجنة الجنائي .. كان يتولاها المرحوم الأستاذ حافظ بدوي ، وهناك لجنة الاقتصاد في المجلس السابق والخلال يتولاها د . طلبة صريضة ، وهناك لجنة الميثاق وكان يتولاها الأستاذ / مختار هاني ، ولعلها استلكت الآن

إلى غيره ، وهناك لجنة الأجاعي ، وكان يتولاها الأستاذ الشيخ عبد الله المشد ، وألقت كل لجنة بلسان مقررها بيلها تشير فيه إلى انتهائها من مرحلة التقنين .. وبالتفعل طبع التقنين وزرع على أعضاء مجلس الشعب بعد مراجعته فيها بمعرفة مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف .

التسوية

ولما حدث من موسم الحج الماضي ، وقرأت عليه الكلمات ، ألححت على رئيس المجلس د. صوفى أبو طالب أن يدفع بهذه المشروعات لتضيق قوانين ، ثم جمعت له جمعا يضم رئيس جامعة الأزهر الشيخ الطيب النجدي ، والشيخ عبد العزيز عيسى ، والأستاذ عمر التلمسانى . كما اشترك معنا د. كامل ليلة عضو مجلس الشعب ورئيس لجنة التعليم فيه ، والحاج حسن الجبل عضو مجلس الشعب ، وآخرون ، نطالب رئيس المجلس ونشهد عليه .. فاعتذر بأنه يلح بدوره على ما تبقى من مجال القانون الملقى من بعض المواد ، فاستدعته الحاضرون وقالوا له : إن هذا المجلس يقترب من نهاية دورته ، وإننا نحشى أن تضيق الفرصة ، وهو يؤكد لهم أن الفرصة آتية لا ريب فيها ، فتواعدنا على اللقاء للاستكمال بعد شهر ، ثم مضى شهر حتى الآن ، ولم نلق بعد ، وكما نرون سيادتكم إن الأمل الذى كان مشرقا مضيقا يكاد يكتسفه اليأس .

من : هل يفهم من إجابتك السابقة أن السلطة التشريعية لم تكن الشريعة الإسلامية منذ صدور الدستور حتى أكتوبر ١٩٨١ ؟

ج : التشريعات تمت كمشروعات ، إنما قوانين .. لم تسن بعد .. اصمح لي سهولة الرئيس .

رئيس المحكمة : تفعل .

خطاب للرئيس مبارك

إننى أتق أن الرغبة إذا جلبت من رئيس الدولة ، لقيت احتراماً من ..

الأعضاء فأبرقت إلى رئيس الدولة الحالي ثلاث مرات ، وهو يقابل أعضاء مجلس الشعب على هيئة الأحزاب ، وعلى هيئة ممثل المستقلين .. ولم ينجح لي حتى الآن شرف لقاءه .. بالرغم أنني طلبت مقابلته برقية ثلاث مرات ، وذهبت إلى القصر الجمهوري ، وتركت رغبتي ، وقابلت المشير أبو غزالة ، وحمله رغبتي ، وتضمنت برقيتي إن لم تخفى الذاكرة ، ما يأتي :
 « مصر سبيلتنا جميعاً ، ونحن حريصون على سلامتها ووصولها إلى بر الأمان ، وفي الشريعة الإسلامية حلول للمشكلات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية والاجتماعية » .

« أرجو أن تأذنوا لي بملقاكم لأضع هذه الحلول الإسلامية بين يديكم لعلها تظفر بعنايتكم » .

ولا زلت أنتظر الرد رغم مرور شهور .

﴿ إن الله يأمركم أن تردوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمكم بين الناس أن تحكموا بالعدل ﴾ ، ﴿ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ، فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ﴾ .

س : هل كان جميع البحوث دوره في التقنين ؟

ج التقنين لا يتوقف على دور الأزهر ، اعتماداً على أن النبي ﷺ حين أرسل معاذ بن جبل قاضيه إلى اليمن ، لم يسلمه مجموعة من القوانين ، وإن وجه إليه هذه الأسئلة قال له .. هم تقضى بين الناس ؟
 قال : بكتاب الله .

ولما كان كتاب الله يحد أحوال إلى البينة في تفصيل مجمله ، وبين بعض أحكامه .. يقول الله تعالى : ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ﴾ .

فقد سأله النبي ﷺ قائلا : فإن لم تجد ؟ (إن لم تجد الحكم في كتاب الله ؟)

قال معاذ : أحكم بمسنة رسول الله ﷺ .

ولما كانت السنة قد تركت للعقل البشرى أمورا لم يرد فيها نص من الوحي ، فقد كان السؤال الطبيعي : فإن لم نجد ؟
 قال معاذ : اجتهد برأى ولا آلو .. أى لا أدخر جهدا ولا وسعا ..
 فرضى الرسول ﷺ عن هذا المنهج وقال : الحمد لله الذى وفق رسول
 رسول الله إلى ما يرضى الله ورسوله .

الحكومة غير جادة فى تطبيق الشريعة الإسلامية

فى مجال تقنين الشريعة الإسلامية ، نرى نحن علماء الأزهر أنه لا يحتاج إلا إلى الرأس الذى استوعب القرآن واستوعب السنة ، وعرف بقدرته على الاستنباط .. وذلك كله فى إطار من التقوى والورع .. لذلك .. كان الأزهر ولا يزال يستنكر تعليق التطبيق على التقنين ، وأنا واحد من علماء الأزهر ، أهم الدولة بأنها غير جادة فى تطبيق شرع الله بدليل ما أسلفت ذكره ، وبدليل التضيق الذى يلقاه طالب الحق ، وأتذكر أننى كنت قد قدمت استجوابا لرئيس الجمهورية السابق .. السادات .. على عبارته المنكرة: « لا دين فى السياسة ولا سياسة فى الدين » فوجدت الاستجواب على الرغم من اللاحقة ..

كان قد عهد د. عبد الحليم محمود رحمه الله .. ليسقط أية حجة .. إلى مجموعة من العلماء أن يصبوا الأحكام الإسلامية فى قوالب قانونية .. وطبع هذا العمل وبرز للنور ، فلم يؤد إلى تقنين الشريعة .. وعقد الدكتور عبد الحليم محمود مؤتمرا شعبيا فى قاعة الإمام محمد عبده فى سنة ٧٣ ، وأبرق إلى رئيس مجلس الشعب يؤيد المرحوم الدكتور إسماعيل متونى فى مطالبته بإقامة حدود الله .. وعلماء الأزهر يتناحون بتطبيق شرع الله ، وأنا شخصيا ذهبت إلى المن من وراء هذا ، فاعتقلت سنة ٥٤ ، واعتقلت سنة ٦٥ ، وكنت أبحث عن سبب وأنا مكبل بالأغلال ، فلا أرى لى ذنبا ، إلا أننى أطالب بشرع الله .. الدعاة كسبت أفواههم بالقانون ..

وحيث أقول الأزهر فإنني أقصد أيضا مجمع البحوث الإسلامية والمعاهد
الإسلامية وجامعة الأزهر، فكل هؤلاء أجنحة لقلب واحد هو الأزهر ..

تطبيق الشريعة فيه حاجة للامة

س : هل ترى وجوب تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية مرة واحدة أم بالتدريج ؟ هناك عدة آراء نسمع رأى سيادتك فيها ؟

ج: لا أستطيع يا سيادة الرئيس أن أهيمن على المهيمن جل علاه .. لست أملك أن أقول لرى إن هذا الحكم يناسبنا اليوم أو لا يناسبنا .. لأننى لو قلت هذا خرجت عن حدودى ..

مضى واحد وثلاثون عاما على قيام الثورة حتى الآن ولا زالوا يزعمون التدرج، ولم تصر الأمور إلا إلى ما هو أسوأ فيما يخص موازين الإسلام .. إننى وأنا أطالب بتطبيق شرع الله ، أعلم علم اليقين أن مصر تعيش أزماتها الاقتصادية ، وأنها تعيش أزماتها العسكرية وأزماتها الاجتماعية ، ومن أجل كل هذا تطالب بتطبيق الشريعة ، لأن الله سبحانه وتعالى يقول :

﴿ ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ﴾ ويتحدث وزير الاقتصاد عن القدرة الشرائية ، وقلة الانتاج فيشير إلى ما ترتب على ذلك من تضخم وغلاء والتهاب أسعار .

والله تعالى يقول : ﴿ أفرايم ما تحرفون ، أأنتم تترعون أم نحن الزاهرون ﴾ ويتوقف ذلك على الماء ، والله تعالى يقول : ﴿ أفرايم الماء الذى تشربون ، أأنتم أنزلوه من المزن أم نحن المنزلون ﴾ .

غفيرة الإنتاج لا مصدر لها إلا الله الذى أعرضنا عنه وهو القاتل : ﴿ ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا ، ونحشره يوم القيامة أعمى قال : رب لم حشرتى أعمى وقد كنت بصيرا ، قال كذلك أتتك آياتنا فمسيها ، وكذلك اليوم نسى ﴾ .

فمن أجل الأزمة الاقتصادية ، أطلب تطبيق شريعة الله ، ومن المضحك المبكى أن دولتنا تفتح الباب بغير مفتاحه ، فينكسر المفتاح ولا يفتح الباب .. وهذا هو شأن الدولة حين تعالج أزمات الشعب بغير شريعة الله وتشرع ما حرم الله .

حينما نبحث عن تنظيم الأسرة وتحديد النسل ونشكو في الوقت نفسه من قلة الأيدي العاملة ، ويقوم التكامل بيننا وبين السودان^(١) ملحاً في طلب الأيدي العاملة لاستئثار ٢٠٠ مليون فدان .. ونعيش المعادلة الصعبة نشكو من أمرين متناقضين من قلة الأيدي العاملة .. ونطالب بتحديد النسل ...

— كيف نفهم هذا ؟؟

ومن أجل مشكلتنا العسكرية نطالب بشرع الله لأن النصر وليد الإيمان والوحدة وحسن الصلة بالله .. النصر بضاعة احتكرها ربنا ، ﴿ وما النصر إلا من عند الله ﴾ .. وحدثنا عن القلة الأذلة من أهل الإيمان .. وكيف نصرهم الله فلما تحلينا عن الإيمان آل أمرنا ونحن كثرة إلى هوان الهزائم وذل الانكسار .. ومن أجل الأمن أطلب بالإسلام .. وقد قال الله تعالى :

﴿ الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم ، أولئك لهم الأمن وهم مهتدون .. ﴾ الخلاصة : أنتى أطلب بالإسلام من أجل المجتمع المصرى ، فلا أملك أن أهيمن على المهيمن ولا أن آخذ موقف الشريك في أمره ، وأرى العزة في طاعته جل علاه .

ولا يملك مجلس الشعب ولا رئيس الجمهورية ، ولا الحكومة ، ولا الدنيا كلها أن تستدرك على الله .. ولا يملك أن نقول هذا جاء أو أنه .. وهذا لم يجر أو أنه .. وأعظم يقول الله تعالى : ﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾ .

س : إذا رأيت الآن تطبيق حد السرقة ، ألا يخلق ذلك تطبيق الزكاة ؟

ج : أنا أطلب تطبيق شرع الله .. الإسلام كل لا يتجزأ .. أطلب بالزكاة

(١) منذ منتصف عام ١٩٨٣ طبقت السودان الشريعة الإسلامية فأتى مصر في مجالات التكامل من هذا الواجب المقدس ؟

وحد السرقة وأطال بالإسلام كله .

س : هل يمكن في ظل الظروف الاقتصادية الحالية لمصر تطبيق حد السرقة ؟

ج : نعم سيلى .. تماماً .. لأننا إذا طبقنا الحدود كلها .. (فستطبق) قول الرسول ﷺ : **« والله لا يؤمن من بات شعبان وجاره جائع وهو يعلم »** (وميسرى) كذلك خلق الإيثار .. وهناك توجيهات الإسلام فيما يتعلق بكفالة الفقراء المحتاجين .. وإذا جاع الإنسان فهو مضطرب والضرورات تبيح المحظورات (أما) إذا جاء شعبان مستغفراً واعتنى على مالك .. فقد ثبت بإسادة الرئيس أنه مهما بمقرب بالقوانين الوضعية فلن يصلح ، ولن تنجح القوانين في اقتلاع جريمة السرقة من قلبه كما لم تنجح من قبل .

س : ما هو حكم الشرع بالنسبة لفريضة الزكاة ؟

ج : الزكاة ركن من أركان الإسلام .. بنى الإسلام على خمس .. شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله والصلاة والصوم والزكاة والحج لمن استطاع إليه سبيلاً .

وقد قاتل أبو بكر مائتي الزكاة .. فما هو الحكم الشرعى في تطبيق الزكاة ؟ الأموال إذا كانت سائلة وحال عليها الحول ، وبلغت النصاب ، وهو ما يمكن أن تشتري به ٨٥,٤ جراماً ذهباً عيار ٢٣,٥ ونحن نقدرها بالذهب لأنه الذى يمكن أن يكون ثمنه نصيباً يجب منه «ربع» العشر ، ٢,٥ ٪ ..

كذلك عروض التجارة فإن لكل تاجر وقفة سنوية مع تجارته ، يقوم بعملية الجرد ، ماذا حصله من بضائع ومن أموال ومن ديون مرجوة الوفاء .. وماذا عليه من ديون ، ولماذا له من ديون ميعوس من الوفاء بها فيخرج من حسابها ما هو مدين به ، وما يس من استرداده ، ويخرج عن الباقي الضافي ربع العشر ٢,٥ ٪ .. وأما الزروع ، فكل من زرع ينظر إلى أسلوب الرى فإن كان بآلة من الآلات فعليه نصف العشر إذا بلغ محصوله خمسين كيلة وإذا روى بغير آله أخرج العشر .. وفي زكاة الماشية فإنه يخرج زكاة الإبل وزكاة البقر على ما هو مفصل في النصاب والحول

والسن في كتب الفقه ..

هناك فرق بين زكاة المال ، وزكاة الفطر ، فزكاة المال ، يخرجها صاحب المال في بلد المال ، ويجوز نقلها للمحتاجين في بلد آخر إذا دعت الضرورة .. أما زكاة الفطر فيخرجها الإنسان أينما كان مع جواز نقلها للمحتاجين ولا يشترط النصاب في وجوب زكاة الفطر بل إنما تجب على كل من ملك طعام يوم العيد وزيادة فحينئذ يخرجها عن نفسه وعن كل من تلزمه نفقته ويجوز له إذا كان فقيرا أخذ الزكاة من الغير وبذلك يكون مزكيا ومستحقا وذلك بخلاف زكاة المال فالنصاب بها شرط وجوب .

من : يفهم من ذلك إذا طلبت زكاتك تطبيقا للشريعة لا تستطيع جمعها إلا بعد حول كامل ؟

ج : بالنسبة للزروع لا يشترط الحول والله تعالى يقول : ﴿ وآتوا حقه يوم حصاده ﴾ ، أما بالنسبة للمال فإنه لا يجب إلا إذا حال الحول .

فبالنسبة لزكاة الزرع ، لا يشترط حولان الحول لقول الله تعالى : ﴿ وآتوا حقه يوم حصاده ﴾ وقد أذكر غنيا مسلما بواجبه في إخراج الزكاة فيذكر ويستجيب من فوره .. إذا كانت شروط وجوب الزكاة قد تحققت .. أما بالنسبة للمسلم الجند فقد بدأ مع الله صفقة جديدة ينتظر حولان الحول على الأموال التي يشترط فيها ذلك ثم تتدفق الزكاة في مصارفها التابعة .. ﴿ إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها .. والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل ، فريضة من الله والله عليم حكيم . ﴾

من : متى يجب حد السرقة ؟

ج : فيما يتعلق بغير المحتاجين من ذوي القنطرة واليسار ولا سيما أرباب الملايين الذين يسرقون ، فإن هؤلاء يطبق عليهم الحد من فورهم .

أما إذا كان السارق فقيرا ودفعه الجوع وأخذ من أموال الغير بمقدار ما يسد الرمق فإنه لا يقطع لأن من سرق أقل من ربع دينار ، يعاقب بغير قطع اليد إذا ثبتت حاجته ، فمن سرق عشرة جنيهات اليوم حسب سعر

الذهب ، فإنه يكون قد سرق أقل من ربع الدينار وبما يقابل بغير النقطع وقد يعفى من العقوبة إذا ثبت حاجته .. ودليل على ذلك أن عمر رضي الله عنه جيء إليه بعبدين قد سرقا بعضاً ، فلما علم عمر أن دافعتهما إلى السرة هو الجوع توعد بيدهما بأنهما إن عادا إلى السرة ، قطع يديه هو قبل أن يقطع أيديهما .. وما كان معطلا لشرع الله إذ لم يقطع أيديهما بل إنه أعمل شرع الله والضرورات تبيح المحظورات ، ﴿ فمن اضطر في مخمصة (مخافة) غير متجانف لإثم فإن الله غفور رحيم ﴾ .

س : ماهي الوسيلة التي تراها لتطبيق أحكام الكتاب والسنة ؟

ج : الوسيلة تتعلق بموقف رئيس الدولة وحده ، فذلك مسئولته بين يدي الله عليه أن ينفذ أوامر الله ، وعليه أن يجتنب ما نهي عنه الله ، وعليه أن يحمل الرعية على ذلك .. وعليه ألا يعلق شيئاً من ذلك على موافقة أحد لأن هذه أحكام الله ، ولا يستشعر أحد في طاعة الله فإنه لا رأى مع النص وإنما للشورى ما تركه النص للرأي والحلال بين والحرام بين ، ولا يحتاج ذلك إلا إلى قرار يسمدنا جميعاً من أدنى البلاد إلى أقصىها .

س : الفاتح من أقوال الدكتور عمر عبد الرحمن ، الدائرة في التحقيقات ، أنه لا يرى تكفير رئيس الجمهورية السابق لعلمه أنه لم يصل إليه ، بأن علماء المسلمين جادلوه في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ، فهل يوجد مجلس علماء للمسلمين قبل أكتوبر ١٩٨١ ؟

ج : سيادة الرئيس .. إن دولتنا أنشأت محطة لإذاعة القرآن الكريم تتولى إدارتها والقرآن يقول صباح مساء ﴿ وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾ ﴿ إنما أئتمر بالمعسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون ﴾ ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين .. ﴾ . إلى غير ذلك من أحكام الشريعة الإسلامية الغراء ..

أخلاصة .. أن أحكام القرآن واضحة والحلال بين والحرام بين ، ولقد سمعت رئيس الجمهورية السابق يتمدح بأنه يقرأ القرآن ويردده ،

ورجل بهذا المستوى يعرف حق ربه عليه ، وقد قرأ فيما قرأ : ﴿ فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون ﴾ فعليه هو أن يتفقد وأن يسأل وعليه هو أن يسمى .. ومع ذلك ، فقد سمعنا نحن ومطالبنا نحن ..

القرآن واضح أنه دمع من لم يحكم بما أنزل الله بأنه كافر ..

والعلماء في كتبهم فرقوا في مسألة الموقف القلبي من أحكام الله بين من عرف أحكام الله فمطل أحكام الله حجلاً لها ، ومن آمن بكتب الله وسنة رسوله لم عصي ربه بعدم تطبيق أحكامه فالجناح كافر والمقر بشرع الله مع مخالفته مؤمن عاصي ، وتلك مسألة يعلمها علام الغيوب فالله وحده هو الذى يفرق بين القلب الجناح لأحكامه والقلب المعترف بشريعتهم

س : ما الشروط التى يجب توافرها فى العالم ؟

ج : النبى ﷺ قال : « إن مثل ما يعطى الله به من الهدى والعلم كمثل حيث أصاب أرضاً ، فكان منها طائفة طيبة قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير وكان منها أجادب أمسكت الماء فنفع الله بها الناس فشربوا منها وسقوا وزرعوا .. وأصاب طائفة أخرى إنما هي قيعان وهي الأرض المساء المستوية لا تمسك ماء ولا تبت كلأ فذلك مثل من فقه فى دين الله ونفعه ما بعث الله به فعلم وعلم .. ومثل من لم يرفع بذلك رأساً يعنى لم يأبه بالدين ، ولم يقبل هدى الله الذى أرسلت به » .

يستخلص من هذا الحديث الشريف أن الناس أمام شرع الله أقسام

ثلاثة :

القسم الأول : من علم شرع الله وعمل به وعلمه غيره فانتفع ونفع ..

القسم الثانى : من علم شرع الله وحمله إلى غيره . دون أن ينتفع به .

القسم الثالث : من علم شرع الله فلم ينتفع ولم ينفع ..

فالعالم الحق هو الذى يعمل بعلمه ويدعو غيره وينشر النور بين الناس وفى مقام الفتوى يجب العالم بما يعلمه إنه الحق ثم لا يقول بغير علم فيما لا يعلم .. الإمام مالك سئل عشرات الأسئلة فأجاب عن أربعة ، وقال لا أدرى .. واشتهرت فى كتب الفقه عبارة « من قال لا أدرى فقد أفتى » .. ما

أعلمه لا أكفه .. لأن الله يقول : ﴿ إن الذين يكتمون ما أنزلنا من
البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم
اللاعنون ﴾

ثم لا أقول بغير علم فإن جزء القول بغير علم .. ما قاله رب العزة
سبحانه وتعالى عن نبيه ﷺ .. ﴿ ولو تقول علينا بعض الأقاويل ﴾ أى
لو قل في ديننا بغير وحى ﴿ لأخذنا منه باليمين ، ثم لقطعنا منه الوتين ﴾^١
أى أعدمناه ﴿ فما منكم من أحد عنه حاجزين ﴾

شروط المفتى

س : ما هو المطلوب في العلم للمسلم حتى يستطيع أن يفى ؟

ج : سيدى الرئيس .. في الأزهر الشريف لجنة الفتوى وعلمائها من
أرباب الخبرة الواسعة ، ومع ذلك يحتاجون إلى مراجعة الكتب في بعض
الأمر ، وأنا لا أستطيع أن أضع مواصفات للعالم الذى يفى إلا في ضوء
الشرطين الآتيين :

الأول : أن يكون علما دارسا ولا بأس أن يرجى الإجابة فيما لا يعلم
حتى يدرس ولا يقلل هنا من شأنه .

س : ألا يشترط أن يكون حافظاً للقرآن الكريم ؟

ج : حفظ القرآن قبل سنة ١٩٦١ كان شرطاً لدخول الأزهر ،
والشرع أجز أن أقول ما أعلم ولو لم أحفظ القرآن ، وتكفى أهلية النظر في
المراجع ، والله تعالى يقول : ﴿ ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر
منهم لعلمه الذين يستنبطونه ﴾ فلا بد أن يكون لديه قدرة استنباطية .

الثاني : لا بد كذلك من الإلمام بآيات الله وسنة رسول الله ، والعلم بفقه
الفقهاء ، فهذه من الشروط اللازمة للمفتى .

ولكن قد أكون إنساناً مجالساً للعلماء ، تعرفت منهم ، فإذا أقيمت بما
أعلم فلا بأس بهذا ، وقد كان سيدنا عمر يقول .. أعوذ بالله من قضية ليس

لها أبو الحسن .. وأبو الحسن «على» قد علم علم الدين ، قبل أن يوضع الحجر الأساسى فى الأزهر .

س : ألا يشترط فى المفتى أن يكون كاملاً ؟

ج : هذه شروط حيناً لو توافرت ، ولو اقترحنا فى المفتى والداعية أن يكون منزهاً لما دعا إلى الله أحد ، لأن النبى قال : ﴿ كل بنى آدم خطاء ، وخير الخطائين التوابون ﴾ .. اشتراط النزاهة من الأخطاء غير لازم ، إنما يكفى أن يكون قتيماً ، لأن الله حين مدح المتقين لم يقل إنهم ملائكة معصومون وإنما قال : ﴿ والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ، ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ، ومن يغفر الذنوب إلا الله ، ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون ﴾

فإن يكن المفتى عالماً قتيماً فذلك يكفيه ، وليس التقي معصوماً من الخطأ ، إنما التقي هو الذى إذا أخطأ تاب واستغفر .. والثالثة المطلقة ليست موجودة ، ولا يشترط ألا يفتى فى قوله الحق لومة لائم فإن هذه صفة المجاهد الذى يرى الاستشهاد غاية الغايات ، وليست صفة لازمة فى المفتى لكن حيناً وجودها .. ولقد كان حسان بن ثابت رضى الله عنه ، صاحب رسول الله .. وعلى ذلك عرف جبهته عن منزلة الأعداء .. والله تعالى أعفى المكره إذا شاء من الجهر بكلمة الحق .. حيناً أبحث عن يفتى فى قوله الحق لومة لائم ، نقسم المسلمين إلى فريقين ، فريق يستعمل الرخصة الإلهية التى ورد ذكرها فى قوله تعالى : ﴿ من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مغلغلة ﴾ ولكن من شرح بالكفر صدراً فعليهم غضب من الله وهم عذاب عظيم . ﴿

فإذا عشى الإنسان على نفسه ، فإن الله أباح له أن يتظاهر بالكفر انقذاً لحياته ولا يضيره إذا كان قلبه مطمئناً بالإيمان ، وهذه سياسة تنفيذ الحق التى تتمثل فى موقف نعيم بن مسعود فى غزوة الأحزاب ، وفى موقف الصحابى الذى نزلت فيه هذه الآية ، هذه رخصة من الله ويمكن للإنسان أن يرتفع عن استعمال الرخصة إلى الدرجة التى صورها النبى بقوله : « أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر » وقوله ﷺ : « سيد الشهداء حمزة بن

عبد المطلب ، ورجل قلم إلى إمام جائر فأمره ونهاه فقتله ... ولاتسان أن يسلك ما أراد من سبل على ضوء أحكام الله .

س : هل يوجد في جمهورية مصر العربية ، عدد من العلماء تتوافر فيهم شروط الإفتاء ؟

ج : الإجابة على السؤال تتوقف على الاستقراء ، ولا أدعى الاستقراء ، فلا أقول يوجدون أو لا . أنا أقول لا مانع يمنع وجود هؤلاء من الإلمام بالكتاب والسنة ويعلم الحديث ورجاله ، والإلمام بأصول الفقه واللغة العربية باعتبارها وعاء هذا الدين وطول النظر في أثر العلماء .

س : هل توجد إجازة رسمية في الأزهر تعطى للحاصل عليها الحق في الإفتاء ؟

ج : الأزهر فيه شهادة العالمية ، وفيه تخصص الدعوة ، وتخصص الوعظ ، وربما سميت هذه الشهادات الأخيرة ليسانس أو بكالوريوس ، وهي شهادات تدل على أن حاملها يستطيع أن يستقل في طلب العلم بعد أن استكمل ما لا بد منه من أدوات طلب العلم والمعرفة ، فإذا توغلنا في القراءة والمطالعة ، والكتب ، فقد تعرضنا لفضل الله ونعماته ، والتي ﷺ يقول : « إنما أنا قاسم والله عز وجل يعطي » .. أي أنا مبلغ سويت بينكم في البلاغ ولكن رب مبلغ أوعى من سامع ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه .. وذلك فضل الله يعطيه . من شاء .

س : يفهم من إجابتك السابقة أن إجازة الأزهر تفسح الطريق أمام الحاصل عليها للبحث والتعليق ، ثم للإفتاء في الدعوة ؟

ج : نعم .

قانون الأحوال الشخصية

س : هل تذكر أن قانون الأحوال الشخصية عرض على لجنة من علماء المسلمين ؟

ج : سيدى الرئيس حياك الله .. فإن للإسلام خاصية لا بد أن تشرق في

قلوبنا ، وإن الإسلام حجة على الناس ، وليس الناس حجة على الإسلام ..
 الدكتور محمد عبد الرحمن بيسار ، أيد قانون الأحوال الشخصية ، الشيخ
 جاد الحق الذي كان مفتياً وصار شيخاً للأزهر دافع عن قانون الأحوال
 الشخصية ، الدكتور عبد المنعم النمر وزير الأوقاف الأسبق دافع عن قانون
 الأحوال الشخصية .. وأنا بتعمة الله من العلماء ، عارضت قانون الأحوال
 الشخصية .. الله يقول : ﴿ وما اختلافكم فيه من شيء فحكمته إلى الله ﴾
 وبشهادتي أعي الأكرام الأستاذ المستشار ممتاز نصار ، ولي شرف زمالته في
 مجلس الشعب أنه قد أتيح لي أن أملاً من صفحات المضبطة عشرين
 صفحة .. وليس مناصرة عالم ، حجة لقانون .. وليست معارضة عالم ،
 حجة على قانون .. ولكن حينما نتفق على مرجع : ﴿ فإن تنازعتم في شيء
 فردوه إلى الله والرسول ﴾

فالعالم يخطيء ويصيب وهو في جميع الأحوال ليس حجة على دين الله
 وتحضري عبارة لها وزنها العظيم ، يرددها العلماء في مقام المناظرة يقولون :
 « ان كنت ناقلاً فالصحة ، وإن كنت مدعيها فالدليل ».

فإن كان ينقل حكم الله من أقوال غيره ، فعليه أن يقدم صحة النقل
 ونماه بأمانة تامة ، وإن كان يدعي فما دليل ما يدعيه ؟ ..

نوقش قانون الأحوال الشخصية ولم يمثل مناصرة هذا القانون سوى
 ثلاثة علماء تراجع أحدهم ، ولكن علماء الدين في جميع الدول الإسلامية
 كانوا حراً على هذا القانون .

س : هل يكفي للمسلم أن يقرأ في كتب السلف ، وأن يكون رأياً
 دينياً ؟

ج : الحق ، وقد أتيح لي شرف الرد على الأستاذ توفيق الحكيم في
 كتاباته الأخيرة عن حوار مع الله سبحانه وتعالى عن ذلك علواً كبيراً
 انتهت إلى أن لكل امرئ حق الرجوع إلى كل الكتب ، وليس لكل من
 نظر في الكتب أن يقول ، لأن توفيق الحكيم نظر في تفسير القرطبي ، ففعل
 بفكر تبصر ما تسرب إلى هذا الكتاب من إسراريات دون أن تكون له قدرة
 على التحجيص وقد تسرب التحريف إلى الكتب السملوية السابقة .. وإلى

بعض كتب التراث ، ولولا أن الله حمى القرآن لوجدنا فيه الكثير ، ولكن الله حمى كتابه ، ومن حق من يتظرون في كتب التراث أن نتعرف لهم أن المجتمع قد قصر في حقهم ، فليس في جامعاتنا تدريس الدين إلا ما تراه مثلا في كلية الحقوق من أحكام الأحوال الشخصية ، وما تراه في كليات الآداب من الفلسفة الإسلامية والدراسات العربية ، وما تراه في كلية دار العلوم إلى جانب الأزهر ، وفيما عدا ذلك فلا مكان للدراسات الإسلامية في جامعاتنا .

والقدر الذي يلقاه الطلاب من دراسة الدين في الإعدادي والثانوي لا يكاد يفي بشيء .. والذين فطرة والشباب متطلعون إلى دراسة الدين ما يروى ظمأهم ، وقد أدخلنا الجامعة في الأزهر بما زعمه الزاعمون من تطويره ولكن لم يدخل الأزهر في الجامعات . فقلقنا تخصص الأزهر في دراسة اللغة والدين ولم نصلح من موقف الجامعات من الدين .

س : ما هي الوسيلة التي تراها ناجحة للوصول بحكم الإسلام إلى جميع المسلمين ، والشباب خاصة ؟

ج : أن تصدق الدولة مع الله .. إن الدولة ترفع شعارات براقية ، ولها دستور يقدس الإسلام لا تلتزم به وإن أقسمت على احترامه ، فإذا صدقت الدولة مع ربها ودستورها فقد وجدت الوسيلة الناجحة ، لا أقول سوى ذلك .. حينما تصدق الدولة .. فإن العلماء في قلوب المسلمين .. ولكن أقول إن في مجتمعنا الديمقراطي سلطات ثلاث ، .. تشريعية .. قضائية وثقافية وكلها غير ملتزمة بالإسلام .

رئيس المحكمة : سنكتفي « في جلسة اليوم » بهذا القدر .

منهاج الإخوان المسلمين

الجلسة الثانية

«جلسة الخميس ٢٦/٥/١٩٨٣»

سؤال الرئيس : منهاج الإخوان المسلمين .. ليريد أن نعرفه بإيجاز ..
يبدور حول إله ؟

ج : بسم الله الرحمن الرحيم .. الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين ، وعلى آله وصحبه .
الإخوان المسلمون كتبت أتردد على دارهم في الحلقة الجديدة بمحكم إقامتي فيها وأنا طالب ، وبرغم إعتزلي الشديد جئنا للإمام الشيخ حسن البنا ، فإني قد منعتني إعتزلي بأزهريني وأنا طالب ، من أن ينضوي عالم الأزهرى أو طالب الأزهرى تحت لواء الإخوان المسلمين .

وكتبت أفكر دائما أنه على الأزهر أن يسعى إلى مقام الصدارة في خدمة الإسلام ، وفي ذلك فليتنافس المتنافسون .. لكنني ظلمت أتردد وأجمع عن ذلك الرجل الموهوب الشيخ حسن البنا ، إلى أن تقى ربه دون أن أجالسه مجالسة خاصة ، ودون أن أنضم إلى جماعة الإخوان المسلمين ..

فلما قامت الثورة وكتبت لا أزال طالبا ، وحلت جميع الأحزاب ، وأبقت جماعة الإخوان المسلمين ، وأحاديثهم من جنيد إلى النشاط ، بدأت أفكر .. وذات يوم استمعت إلى المرحوم الأستاذ عبد القادر عودة في حديث الخميس لا في حديث الثلاثاء ، ومع أن الرجل له فضله وله وزنه وله إيمانه ولا أذكرني على الله أحدا ، فإنه لم يبلغ في نفسه مبلغ الإمام الشهيد حسن البنا ، لكنه قال - وربما كان كاتباً أكثر منه متحدثاً - قال كلمة

غيرت فكرى تماماً ، وغيّرت سلوكى تبعاً لذلك بالنسبة لموقفى من جماعة الإخوان المسلمين .. قال الرجل رحمه الله :

نحن نعيش فى بلد دستورى ، والغالبية فى البلاد الدستورية هى صاحبة القرار . فإذا استطعنا أن نحشد الشعب ، أو غالبية تحت شعار لا يحكم إلا بالقرآن ، فإننا نقول للدولة هذه هى الغالبية ، وذلك وضعها الدستورى فحكموا القرآن .

ثم راح الرجل يقرر «أن الأزهر مؤسسة تعليمية لا غنى عنها ، ولابد منها ولكن المناقشة بتحكيم القرآن جهد دستورى لابد منه ، لا يقوم به العلماء وحدهم بل هو واجب على جميع القيود على شريعة الله جل فى علاه» .

ومن هنا أحسست بضرورة الالتئام إلى هذا الاتجاه أملاً فى تطبيق شريعة الله وانضممت إلى الإخوان المسلمين على أساس أن القرآن دستورهم ، وأن النبى زعيمهم وأن الله غايتهم ، وأن هذا النشاط لابد منه لإعزاز الإسلام .. إلى أن فوجئنا بانهم الإخوان المسلمين بما لا يرضى عنه أحد .. وبهنا .. ففر لبشاطهم ، وتوقف النور كتظلم جماعى ، ولكنه استمر كدعوة ، وسوف استمر دائماً أنى جندي فى هذه الدعوة ، وأسأل الله أن ألقاه منادياً بها .. والله الموفق .

س : أستاذ من إجابتك السابقة ، أن منهاج الإخوان المسلمين هو تطبيق شريعة الله ؟
ج : نعم .

ومتى يطبق الشرع

س : وما هى الوسيلة فى نظرهم لتطبيق شرع الله ؟
ج : إقناع الأمة بهذا المنهاج .. القرآن دستورنا .. فإذا تخلف رئيس الدولة عن واجبه فى الحكم بما أنزل الله ، جاء صوت الأمة ، باسم الدستور الوطنى ، منادياً بشرع الله بأغلبية لها حق إصدار القرار .

س : أليس في منهاج الإخوان تقرير الخروج على الحاكم إذا خرج على
شرع الله ؟

ج : لم أفهم ذلك ، ولم أسمع من دعائهم ذلك ، وما دام القرآن هو
دستورهم ، فإن ربنا يقول : ﴿ ادع إلى صيل ربك بالحكمة والموعظة
الحسنة ، وجادلهم بالتي هي أحسن ﴾

و يقول تعالى للرسول ﷺ : ﴿ فإما عليك البلاغ وعلينا الحساب ﴾
وقال : ﴿ من كفر فعليه كفره ﴾ .

وفهمت من دهنى أن الداعية يجب أن يظل داعيا بمفرده ، ومع جماعته ،
كما قال تعالى : ﴿ ولكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف ،
وينهون عن المنكر ﴾ وذلك هو الطريق .

س : وهل أنت مقتنع بهذا المنهاج وطريقة الوصول إليه ؟

ج : إذا كان المنهاج كما قلنا ، هو الإسلام .. وهو في الواقع هكذا ..
فأنا أؤمن به تمام اليقين ، إلى درجة التطبيق ، وبالنسبة إلى الوصول للمنهاج
فليس أمامي طريق آخر إلا الفهم والعمل ودعوة الآخرين تقربا إلى
الله تعالى وإصلاحا لشئون الحياة .

س : يفهم من إجابتك السابقة ، أن الإخوان المسلمين لا يؤمنون
بالرأى القاتل بقتال الحاكم للوصول إلى تطبيق شرع الله ؟

ج : ليس للإخوان المسلمين مما فهمت من فكر غير الإسلام ، ولذلك
أعتقد أن كل فرد انتظمته جماعة الإخوان المسلمين لم يكن يتلقى توجيها غير
توجيه الله ورسوله ، والتيارات التنظيمية تستمد وجودها في قلوبنا من
صحتها مع الكتاب والسنة .

لا بيعة للحاكم الكافر

س : أليس في كتاب الله وسنة وآراء المجتهدين السابقين ما يميز لحال
الحاكم وأعدائه للوصول إلى تطبيق شرع الله ؟

ج : الإسلام فيه فيما يتعلق بموضوع السؤال الكثير .. وأخص بالذكر ما رواه عبادة بن الصامت رضى الله عنه قال : « يا أيها رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وعلى آثرة علينا وعلى ألا ننزع الأمر أهله إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان ، وعلى أن تقول بالحق أينما كنا لا نخاف في الله لومة لائم » .

وكذلك خطبة أبا بكر رضى الله عنه يوم يوبع للخلافة قال فيها : « أيها الناس .. إني وليت عليكم ولست بخيركم ، فإن أحسنت فأعينوني ، وإن أخطأت فقوموني ، أطيعوني ما أطعت الله فيكم ، فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم »

وقد أجمع الفقهاء سلفا وخلفا على أن الإمامة تعنى رئاسة الدولة ، لا تعقد لكافر ، وأجمعوا كذلك على أنه لو طرأ الكفر على رئيس الدولة ، وجب عزله وأصبح الناس في حل من بيعته ، بل إن فضيلة المفتي الذي صار شيخا للأزهر في رده على كتاب الفريضة الثالثة قرر عزل الحاكم المنحرف .

وبنى من إجابتي ردا على السؤال أن أحظر من القرآن قول الله تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾
والمراد بأولى الأمر منكم ، الحاكم المؤمن المطيع لله والرسول الملتزم بشريعته .. ثم تخفى الآية فتقرر احتال وجود خلاف بين الراعي والرعية فيقول تعالى في بقية الآية .. ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ .. ﴾

والرد إلى الله احتكام إلى كتابه والرد إلى الرسول احتكام إلى سنته .. ثم يعلق ذلك كله على الإيمان بالله واليوم الآخر فيقول الله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ تَزْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾

ويشدد القرآن التذكير على الذين يزعمون الارتباط بالإسلام وهم يتحاكمون إلى غيره .. والخلاصة أن الحاكم لا يطاع لذاته ، وإنما يطاع لطاعته لله ورسوله ، وأن الخلاف بين الراعي والرعية لا يقضى فيه

إلا الكتاب والسنة ، وعلى هذا أجمع الفقهاء سلفا وعقلا .

س : هل هناك رأى آخر فى دين الله خلاف ما ذكرت ؟

ج : ليس بعد كلام الله كلام ... وليس بعد حديث الرسول حديث ..
وليس بعد إجماع العلماء حكم ..

هتاف من التميمين :

الله أكبر الله أكبر فليرفع صوت الأزهري
الله أكبر الله أكبر فليرفع شأن الأزهري
الله أكبر الله أكبر فليرفع صوت الأزهري

س : هل يفهم من إجابتك السابقة أنه يكون مشروعاً فقال الحاكم إذا
لم ينفذ شرع الله وسنة رسول الله ؟

ج : هناك تفصيل فى ذلك ..

سياسة تنفيذ الحق تقتضى أن تقيس قدرتنا كمسلمين غضاطين بقول ربنا
سبحانه ﴿ ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون
عن المنكر ﴾ وغضاطين بقول رسول الله : « من رأى منكم منكراً فليغيره
يده ، فإن لم يستطع فليسهه فإن لم يستطع فليقلبه .. وذلك أضعف
الإيمان ، ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل »

يلتضينا الإيمان بالآية والحديث أن ننظر فى قدرتنا على تغيير المنكر ، فإن
استطعنا إلى تغيير المنكر باليد سيلا ، وقد رأينا كفرا صريحا عندنا ، فيه من
الله برهان ، فإنه لا يخطر لنا التقاضى ، وإن عجزنا عن التغيير باليد فإن الله
لا يكلف نفسا إلا وسعها وعلينا أن نذكر بكلمة الحق إن استطعنا إليها
سيلا ، فإن عجزنا فلا يكلف الله نفسا إلا وسعها وعلينا أن نستكر المنكر
بالتقلب .. ولتتضينا ذلك ألا نشرك الظالم ، وألا نشجع ضلّاه ، وتلك
هى بالتقاطعة السلية فى دين الله .

س : وما المقصود بعبارة تغييره باليد ؟

ج : المقصود هو مجاهدة الكفر وأمله كما قال تعالى ﴿ يا أيها النّبي جاهد

الكفار والمنافقين واغلظ عليهم ﴿

س : ألا يصح قبل الجهاد أن يكون الجهاد ممكناً ؟

ج : هذا ما نقلته في مضمون قولي ، إن استطعنا إلى ذلك سبيلاً ، والله لا يكلف النفس إلا وسعها .

من : إذن يتطلب لاستعمال اليد ، التمكن من تغيير الواقع ؟

ج : أن يكون هناك قدرة على ذلك ، وليست أنهم المراد بالتغيير .. أنا أفهم القدرة ، فمن قدر على تغيير المنكر فإنه مخاطب من قبل دينه مادام قادراً .. وهذا خطاب الله للمسلمين أجمعين .

س : ما عندك من فكرة عن التمكن في الأرض ؟

ج : الدولة المسلمة الموصوفة أو المتحدث عنها يقول الله تعالى :

﴿ الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ﴾ وهذا التمكن هو وعد الله لمن استكمل شرائطه التي غلظها قوله الكريم :

﴿ وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات ليستغفبهم في الأرض كما استغفب الذين من قبلهم ولم يكن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلهم من بعد عرفهم أما ، يعبدونني لا يشركون في شيئا ﴾

ومن المناسب أن نقول إن النبي ﷺ نبى عن سب الأصنام قبل أن يتمكن ، وأمر الله بتعطيمها بعد أن تمكن .. وقال تعالى : ﴿ ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم ﴾ وبطل التنبؤ عن سب الأصنام سياسة شرعية إلى يوم الفتح الأكبر (فتح مكة) ويوم الفتح عطم النبي هذه الأصنام وهو يقول : « جاء الحق وزهق الباطل .. إن الباطل كان زهوقاً » .

فالإسلام الذي دعانا إلى التخطيط لتغيير المنكرات لم يكلفنا فوق طاقاتنا ، ولكنه فتح الباب إلى جانب ذلك لمن نابع الله نفسه .. يقول ﷺ : « سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب ورجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه فقفه » فهناك إذن رعاية القدرات ، وهناك كذلك

افساح الطريق للقدرات التي باعت نفسها لله .

هتافات من المتهمين :

الله أكبر . الله أكبر . فليرفع شأن الأزهر
الله أكبر . الله أكبر . فليرفع صوت الأزهر
اللهم ارزقنا الشهادة في سيلك .. آمين
اللهم إنا قد بايعنا فقبل بيعنا .. آمين
اللهم ارزقنا شهادة ترضيك عنا .. آمين
اللهم حكم شرعك في خلقك .. آمين .. آمين .. آمين

أعوان الظالم كالظالم .. سواء بسواء

س : هل لك سند شرعى يميز قتال أعوان الحاكم إذا خرج عن
شرع الله ؟

ج : إذا أردت أن ألزم اللغة العربية في الإجابة ، فإنتى أمام استلهم
وما لكم من دون الله من أولياء ﴿ قال تعالى : ﴿ وتعاونوا على البر
والنقى ، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ﴾ ومن المعروف أن من أعان
على الظلم ، كان هو والظالم سواء ، وكانوا شركاء في المسؤولية بين
يدى الله .. قال تعالى : ﴿ إن فرعون وهامان وجنودهما كانوا
خاطئين ﴾ .. ولم يقتل كانوا خاطئين .. فاشططى هو من وقع في الخطأ
بلا قصد ، والخطيئ هو من تعمّد الخطأ وخطط له ، واشترك فيه ، وأعان
عليه ، وهو يعلم أنه الخطيئ ، يستفاد ذلك من قوله تعالى على لسان إخوة
يوسف : ﴿ يا أيها المستغفر لنا ، إنا كنا خاطئين ﴾ ومن قبل قالوا
ليوسف .. ﴿ تالله لقد آفرك الله علينا وإن كنا لخاطئين ﴾ وقال العزيز
لامرأته : ﴿ استغفري لذيك إنك كنت من الخاطئين ﴾

الخلاصة .. أن أعوان الظالم كالظالم سواء بسواء ..

س : وكيف يمكن تحديد أعوان الظالم ؟

ج : ذلك احتمال وورد ومع ذلك قال تعالى ﴿ ولا تهولوا لمن أتى

إليك السلام لست مؤمناً ﴿ .

لكن علام الغيوب توعد المنافقين الذين يظهرون الإسلام ويطنون الكفر بأنهم في الدرك الأسفل من النار .. لا يدلني إلا مظهر الإنسان على أعماق الإنسان .. ومن جلس مجالس التهم ، واتهم ، فلا يلومن إلا نفسه .

س : أليس كل من يعاون الحاكم بتشريع أو قضاء أو تنفيذ يختار من أهوانه بحكم الظاهر ؟

ج : إذا أردت أن أقرم لغة العربية في الإجابة ، فأننى أمام استفهام وراه نفى ، والجواب بالنفى : نعم .. ليس كل عضو في الهيئة التشريعية عوناً إلا إذا أئده بإطلاق عقاباً كان أو مبطلاً ، وليس كل قاض عوناً للحاكم إلا إذا سعى في مرضاته على حساب دينه ، وليس كل عضو في السلطة التنفيذية عوناً للحاكم إلا إذا أطاع المخلوق على حساب الخالق .

فأنا عضو في مجلس الشعب ، وسادتكم الرئيس لموقعكم الموقر .. ورجال السلطة التنفيذية في مواقعهم .. إذا كان ارتباطنا جميعاً بالله ، فإن عوننا الشرعى للحاكم إنما يكون بتأييده إن أحسن ، وبتقويمه إن أساء ، وقد أكون عوناً له باعتراضى على إساءته : كما أكون عوناً له بتأييدى لإحسانه .

س : هل يوجد معيار آخر بخلاف الظاهر يوضع للفرقة في أعوان الحاكم بخلاف الظاهر ؟

ج : هل لأحد غير الله أن يعلم بواطن الأمور ؟ وهل لنا من سبيل للحكم على أعماق شخص سوى النظر في مواقفه التى يمكن أن تدلنا عليها .. إن الظاهر يدلنا على الباطن ، ولكن حقيقة الباطن أمرها موكل إلى علام الغيوب سبحانه وتعالى .

س : هل تختار هذه فتوى منك ؟

ج : هذا ما علمه واعتقده من دين الله .

س : يرى الدكتور « عمر » أنه لا يستطيع تحديد أعوان الحاكم ، لأنه قد يكون هو عوناً للحاكم !!!

ج : سيدى الرئيس ، لقد اعتبرنا المعترض على انحراف الحاكم عوناً له ،

ومن هنا اتسعت الأوضاع الدستورية للرأى الآخر على أنه ضرورة لمعرفة الحقيقة ، فقد أعين الحاكم باعتراضى عليه ، ولكنى لاأتحمل مسؤولية خطئه إلا إذا أقررت عليه .. ومن هنا أفرق بين أعوان الحاكم وأتباع الحاكم متابعة عمياء .. فأنا عون للحاكم بمنهاج إسلامى ، سواء أكنت معه أم كنت ضده ، ولكنى لست ببغاة أردد مايقوله الحاكم .. أننى أؤيد الخير مهما كان فاعله وأعرض على الشر مهما كان مرتكبه ، وأنا بهذا المفهوم عون له مؤيداً كنت أم معارضاً .

س : رتب الدكتور : عمر عبد الرحمن ، فى إجابته على عدم استطاعته تعيين أعوان الحاكم بعدم موافقته على قتالهم ، وذلك كما ورد فى الأقوال المنسوبة إليه فى التحقيقات !! هل هذا له سند ؟

ج : أستطيع أن أعطى المعلم الفكرية لمن يصدق عليه أنه عون للحاكم لتأييد صوابه ومعارضة خطئه .. ولكنى لأستطيع أن أحدد ملامح ذاتية لمن ينطبق عليه هذا الوصف إلا إذا اتخذ موقفاً يدل عليه وعلمت منه هذا الموقف ، وقد أعلم بعض أعوان الحاكم وأجهل أكثرهم ، والله لايسألنى إلا عن حصيلة أدوات العلم ، وهى السمع والبصر والعقل .. قال تعالى : ﴿ إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولاً ﴾ وقد نهى ربه أن أتابع مالا أعلم أنه الحق .. قال تعالى : ﴿ ولا تلقوا عالىك به علم ﴾ ثم جاء ببقية الآية — ﴿ إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولاً ﴾ فأنا أعلم ضوابط التعاون مع الحاكم بتأييد صوابه وإمكان خطئه ، ولكنى أجهل أعوانه إلا أن تدلى عليهم مواقفهم .

فكر الجهاد

س : هل لديك معلومات عن فكر الجهاد داخل جمهورية مصر ، أو خارجها ؟

ج : أنا درست الإسلام ، وأنا بنعمة الله من علمائه ، وأنظر من خلال الفقه الإسلامى إلى الناس ، وأقرر أن الإسلام حجة على الناس وليس الناس حجة على الإسلام .. ولم يتح لى أن أسمع عن هذا التفكير إلا من خلال

طرف واحد ينشر له كل شيء ، ويندع له كل شيء ، وأبحث عن وجهة نظر الطرف الآخر فلا أجدها ، ولا أعلمها .. وإن بدا منها شيء جاء ميتورا ، كما نقرأ عن شهود الإثبات ، ونجهل عن شهود النفي ..

هتاف من المتهمين :

الله مولانا ولا مولى لهم ...

الله مولانا ولا مولى لهم ...

الله مولانا ولا مولى لهم ...

ومن أجل ذلك أتوقف عن الحكم لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره ، وليس عندي تصوره ولقد علمنى دينى أن نبي الله داود عليه السلام حين تعجل فقتل قاضي بناء على أقوال طرف واحد من طرفي الخصومة ، استغفر ربه وخر راکما وأتاب .. فغفر الله له ذنبه وقال :

﴿ يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله . إن الذين يهتلون عن سبيل الله هم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب ﴾

أنا لا أكفر الحاكم إلا إذا جحد ما أنزل الله ، أما إذا خالف ما أنزل الله دون أن يبحده فهو فاسق ظالم ..

س : إذا كنت لم تقرأ هذا الفكر ، ألم يحدثك أحد من أصحاب هذا الفكر بالداخل أو بالخارج عنه ؟

ج : لأعلم عن ذلك شيئا .. ولم يحدثني أحد في هذا الفكر لال بالداخل ولا في الخارج .

س : هل قرأت شيئا عن فكر الخوارج ؟

ج : سئل صحابي جليل عن موقفه من الفتنة الكبرى ، سؤالا ممزوجا باللوم على لزومه بيته والفتنة مشتعلة ، فلم يزد على أن ردد قول الله تعالى : ﴿ قل اللهم فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ﴾ — لذلك كان همي الأول والأخير أن أهم بالإسلام دون تلفت إلى مخالفيه وإلى الواقعيين في الفتنة ، لأن الحق

لا ينجزأ ، وقد خرج الخوارج على طرفي النزاع ، وليس يعني أن يستوفى موقفهم لأنني مشغول بالقضية العظمى ، وهي تطبيق الشريعة الإسلامية .
والخلاصة : أنني لم أقرأ في فكر الخوارج إلا مدرسته في الأثر ، وكتب التاريخ المقررة .

س : ولكنك بهذه الصورة لا تستطيع أن تغني برأي في مواقفهم ؟
ج : موقفي الذي ألقى ربي به أنني أحد الله على أن عاقلي من آثار الخائضين في الفتنة الكبرى فلا أدخل نفسي فيها وقد أخرجني منها ..
ولست هذه من قضايا الإسلام ، وإنما هي من قضايا التاريخ ..
يقول : ﴿ ولا ترز وازرة وذر أخرى ﴾

س : دلت بالكتاب والسنة وآراء الفقهاء على أنه يجوز قتال الحاكم ومعاونه إذا لم يطبق الحاكم شرع الله . فلم لم يكن هذا منج الإخوان المسلمين حسباً قررت ؟

ج : أنا لم أقرر مع احترامي — إلا ماقرره الله ورسوله وأهل الذكر من عباده .. وهو مقاتلة الحاكم الذي نرى منه كفراً يواحد عندنا فيه من الله برهان .

وأذكر أنني قلت بالأمس إن الذين لا يطبقون ما شرع الله من أحكام ، أقل ما يقال فيهم كما أفهمهم من الكتاب والسنة ، أنهم ظالمون فاسقون . وثوقفت عن وصفهم بالكفر إلا إذا علمت أنهم حكموا بغير ما أنزل الله سبحانه لشريعته . وقلت إن الجحذ بالقلب لا علم لي به .. وفوضت علمه إلى علام الغيوب ، وأعطي مزيداً من الضوء فأقول إنهم إن كانوا يحكمون بغير ما أنزل الله سبحانه لما أنزل ، فهم كافرون .. وإن كانوا يحكمون بغير ما أنزل الله مع تصديقهم بأن ما أنزله هو الحق ، فهم فاسقون ظالمون .. وهذا هو القدر الذي قررته وأقرره .

ولا يعني غير الإسلام بعد أن انتهى الإخوان المسلمون كنظام سنة ١٩٥٤ .. فالإخوان المسلمون ضربوا في ١٩٤٨ ثم ضربوا في يناير ١٩٥٤ ثم ضربوا في أواخر ١٩٥٤ ثم ضربوا بصوت من موسكو

سنة ١٩٦٥ — وعرضهم دعاء إلى تطبيق شرع الله فقط ، وقد حل تنظيمهم قبل تخرجى من الأزهر وكلية التربية (المعلمين) ولست بالذى يملك الحديث عنهم ، وإنما اتحدث عن أحكام الإسلام فقط ، وما قرره بجملة اليوم وهو حكم الإسلام كما أفهمه أنا ، ولست مسئولاً عن فهم غيرى ، إلا إذا عرفت انحراف فهم ما ، فقصرت فى تقويمه .

وبهذه المناسبة .. أريد أن أصبح واقعة ذكرتها بالجلسة الماضية ، وهى أن عودة مجلس الشعب المصرى من السودان كانت فى يناير ١٩٧٩ وليست يناير ١٩٧٧ . ويمنى ياسينى الرئيس أن أؤكد على هذا التصويب هو أنه عندما أُنسبنا فى الحرمين على أن تكون أصواتنا لشرع الله ، وبدأت الأصوات ترتفع من الأغلبية التى عاهدت ربها .. حل المجلس بغير سبب ظاهر وبلا مبرر ظاهر ، وليس هناك سبب نفهمه لحل المجلس عند ذلك ، وخصوصاً أن غالبية الساحقة وافقت السادات على كامب ديفيد .

ن : ماهو الدليل الشرعى الذى يجب توفره فى حكم الإسلام على أى واقعة فهمت — الدليل على ارتكاب الجريمة شرعاً — ؟

ج : سيد الأدلة هو الإقرار .. ثم البينة . وقد تكون البينة شاهدى عدل ، وقد تكون البينة رجلاً وامرأتين إن لم نجد رجلين فى شأن الأموال وقد تكون أربعة شهداء كما فى القذف والزنا وهذا هو الحكم بصفة عامة .
س : ماهو الحكم الشرعى بالنسبة « لكتائى » برفع السلاح على المسلم ؟

ج : الله سبحانه وتعالى قسم غير المسلمين إلى فريقين مسلمين ومعتنين .. المسلمون هم منا البر والعدل . قال تعالى : ﴿ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ، ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرؤهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب للمتقنين ﴾

والبر والعدل تحدهما تفاصيل إن شئتم ذكرهما ، والمعتنون علينا لنا أمامهم حق الدفاع قال تعالى : ﴿ إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم فى الدين وأخرجوكم من دياركم ، وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ، ومن

يعوهم فأولئك هم الظالمون ﴿١٠﴾ .

وأحب بإسيادة الرئيس أن أؤكد في جميع الأحوال أنه لاعلاقة بين برنا للمسلمين لنا من غير المسلمين ، والعامل في معاملتهم وبين اتخاذهم أولياء . والله يقول :

﴿ لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ﴾

س : ما حكم من اعتدى على المسلم ؟

ج : للمسلم أن يرد عدوانه بصرف النظر عن هويته ، فليكن كتابيا أو مشركا ، المعتدى في جميع الأحوال يرد عدوانه .

س : ما حكم الشرع في الكتابي الذي يخرن السلاح ، ويعاون في شرائه بخاربة الإسلام ؟

ج : لابد من مداومة غزائه ، ولابد من فضح أمره ومعالجته بالفساد خطفه فقد سار النبي ﷺ إلى تبوك حين علم أنهم يعتزمون العدوان على المسلمين .

س : ألا يعد توافر الدليل الشرعي على الكتابي إذا رفع السلاح أو خزن السلاح قبل تطبيق حكم الشرع ضروريا ؟

ج : هذا أمر مفترض فنحن لا نتصرف إلا على ضوء اليقظة بالقرار أو شهود الله تعالى يقول : ﴿ يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالغتص ، ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا ، اعدلوا هو أقرب للتقوى ﴾

س : ألا يكفي مجرد الإشاعة أن كتابيا يحارب الإسلام للإقدام على قتله وسرقة ماله ؟

ج : الله تعالى يقول : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين ﴾ ، وقد جاء النبي ﷺ بيد أبي هريرة رضى الله عنه ، وقال له : أترى هذه الشمس — وأشار له إلى الشمس — قال : الصحابي : نعم . فقال رسول الله ﷺ : « على مثلها « فاشهد » أو « دع الشهادة » .

يتعين أن تكون الأدلة قائمة ولا بد إذن من الدليل الشرعي — هذا في مقام الحكم لافي مقام أخذ الحذر .. م يا أيها الذين آمنوا خذوا حذركم ﴿ .. لكنني إذا أخذت حذري أبقيت ليل حارسة ، دون أن أضرب في الأرض إلا في ضوء اليينة .

س : ما هو المقصود بالحذر ؟

ج : الحذر : حتى لا تباغت بغدر العدو .. اليقظة للمفاجآت وإعداد العدة لكل احتمال .

س : وهل تنحصر في رأيك الكتابيين الموجودين في مصر أعداء لنا ؟

ج : لا يمكن أن نحكم عليهم جميعا بأنهم مقاتلون لنا ، وإن حكم الله على مشاعر الكثيرين منهم فقال : ﴿ ود كثير من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا حسدا من عند أنفسهم من بعد ما تبين لهم الحق ﴾ ثم قال تعالى في الآية نفسها ، ما يفيد أنهم إذا وقفوا عند حد هذه المشاعر فسيبنا في التعامل معهم هو أن نغفر ونصفح قال تعالى في بقية الآية : ﴿ فاعفوا واصفحوا حتى يأتي الله بأمره إن الله على كل شيء قدير ﴾ الخلاصة أننا نعاملهم بالبر والعدل .. إلا إذا ثبت أنهم يحتلون علينا عدوانا فعليا أو قوليا أو تخطيطيا ، ولقد أعلنت في مجلس الشعب أن تطبيق الشريعة الإسلامية ضمان لحقوق الكتابيين في مصر ماداموا مسلمين فلقد جاهد النبي ﷺ يهود المدينة وحافظ على الوفاء بالمهد طوال خمس سنين إلى أن غفروا به في غزوة الأحزاب ، فصلى وجودهم لغدرهم ، وموقف عمر في كنيسة القيامة معروف ، وموقف عمرو بن العاص من نصارى مصر معروف ، فلهم البر والعدل ، ماداموا مسلمين ، ولا عدوان إلا على الظالمين .

س : نفهم من ذلك أن يقوم الدليل الشرعي قبل الكتابي الذي لحكم عليه أنه غير مسلم ؟ .. وما الشروط التي يجب توافرها فيمن نعين أميرا للمسلمين ؟

ج : كل ماتبع به الخلفاء الراشدون من صفات يتلخص في إذعانهم لله ،

وصلى مبايعتهم لرسوله ، وذلك بالإجمال ونعت هذا الإجمال تفاصيل كثيرة .. وأذكر أن أبانر رضى الله عنه قال : يا رسول الله ولنى إمارة .. فقال له : « إنا لانولى هذا الأمر من طلبه وإنك امرؤ فيك تحلف وإنها أمانة ، وإنها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذ بحققها ، وأدى الذى عليه فيها ، وتجدون غير الناس لهذا الأمر أشدهم له كراهية حتى يقع فيه » .

وأستأذن سيادة الرئيس أن أذكر أن هذا الحديث وقف أسمى وأنا أعترم ترشيح نفسى لأول مرة فأسعدنى قول الله تعالى بلسان نبيه يوسف ، وقد رأى ندرة الكفايات وإشراف سفينة المجتمع على الفرق ، فقال للملك : **« اجعلنى على خزان الأرض ، إلى حفيظ عليم »** ثم اتجهت إلى دراسة أقوال العلماء والآية والحديث ، فأعجبني أنهم يفضلون البعد عن الإمارة إذا أسندت الأمور إلى أهلها ، وأهلها هم المتفكرون لشريعة الله ، فإن أسند الأمر إلى غير أهلها ، فقد وجب على الكفايات أن تشرح نفسها .

لا اجتهاد مع النص

س : قررت بمجلسة أمس أنه كان هناك خلاف عندما عرض قانون الأحوال الشخصية إذ أبده ثلاثة من علماء المسلمين ، عدل أحدهم عن تأييده ، وأنت عارضت هذا القانون وغيرك من علماء المسلمين فهل هذا الخلاف يرجع إلى خلاف فقهي بالرأى ، أو إلى عدم توافر شروط الإفتاء فيمن عرض عليه الأمر ؟

ج : يسأل سيادة الرئيس عن اختلاف المواقف حول قانون الأحوال الشخصية بينى وبين الثلاثة الكبار الذين أبهوا هذا القانون ، والذين عدل أحدهم .. يسأل هل هذا خلاف ؟

ياسيدى الرئيس .. من المقرر فى دين الله أنه لا اجتهاد مع نص ، وقد خالف الثلاثة الكبار الذين أبهوا قانون الأحوال الشخصية إذ اجتهدوا فى غير مجال الاجتهاد ، لأنه اجتهد مع النص ، والله تعالى قد أباح بالنص

الشرعى للرجل القادر العدل أن ينكح ما طاب له من النساء متى وثلاث وربع ، فإن غشى الجور فعليه أن يكفى بواحدة أو ما ملكت يمينه .. وقد غفر الله ميل القلب الذى لا يترتب عليه ميل ملوكى ، وهذا هو قول الله تعالى : ﴿ ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم ﴾ .. ثم لم يفته عن التعبد ، وإنما نبى عن الإفراط فى الليل : ﴿ فلا تميلوا كل الميل ﴾ .

بهذا نزول شبه التعارض التى كانت فى بعض الأذهان بين آيتين من سورة واحدة فى كتاب الله ، وقد استند السيد المستشار حلمى عبد الآخر وزير الدولة لشئون مجلس الشعب ، إلى ما فهمه خطأ من أن للحاكم تقييد المباح بإطلاق ورددت عليه بأن المباح قسمان ، مباح بنص شرعى ، وهذا النوع لا يجوز لأحد ولو كان رسول الله ﷺ أن يحول هذا المباح إلى محظور ، وبرهنت على ذلك بقول الله تعالى ﴿ يا أيها النبى لم تحرم ما أحل الله لك ، تبغى مرضاة أزواجك . والله غفور رحيم ﴾ ثم أمره أن يكفر عن قسمه ، فقال : ﴿ قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم والله مولاكم وهو العليم الحكيم ﴾ أما المباح فهو نص على إباحته كالكحولات والمشروبات وكتنظيم شئون المجتمع بقوانين تضع قودا على دخول الجامعات .. مثلا باسم الصالح العام فهذا يجوز تقييده بضوابط موضوعية .

الخلاف بينى وبينهم فى الحكم ، أنهم أعلنوا الرأى فيما فيه نص ، فعملوا النص ، وترتب على موقفهم حظر المباح شرعا ، وإباحة المحظور شرعا حتى لقد أباحوا للمرأة أن تجمع بين الزوجين فى الوقت الذى يربطون أن يحظروا على الرجل أن يجمع بين امرأتين ، وإذا أردتم التفاصيل فشرح ، وهذا ليس خلافا فى الرأى إنما هو خطأ منهم ترتب عليه تعطيل النص الشرعى برأى شخصى لا سند له (١) .

(١) إذا تزوج رجل ففتر غفل زوجة ثانية فرغضت الأول البقاء فى عصمة هذا الزوج القادر العادل ورفضت أمرها للقاضى أملا أن يطلقها فليس للقاضى غير بل عليه أن يطلق إن رفض الزوج أن يطلق وذلك حكم القرون .

ومعنى ذلك أن تصور هذه المطلقة بلسان القاضى طائفا على الرغم من زوجها فهو طائف فافترنا لا دينا لأن خرجت من عصمتها ، حلت للزوج فافترنا لا دينا لأن تزوجت بأخر فجدت بين الزوجين دينا لا قانونا .

لا مجاملة لحاكم على حساب الدين

س : هل نستطيع أن نقول لنا عن السبب في ذلك ؟

ج : السبب في ذلك كما قاله لي الدكتور عبد المنعم امر تليفونيا ، ثم اعترف به في لقاء أمام المسجلات الصوتية عقدته جريدة النور الغراء ، وسجلت عليه ذلك ، وهو يعلم ونشر ذلك ومنعت مدة فلم يعترض ، قال لي الدكتور امر أطلب منك أن توافق على قرار رئيس الجمهورية لأنه قرار الرئيس ، ولك بحكم وضعك الثبات أن تتقدم بمشروع قانون بعد ذلك للتعديل الذي تستبعد به هذا الخطأ وتصحح به هذا القانون .

قلت له : إن منصب الوزير عمره في وزارة الأوقاف عام (١) ولا تصلح الدنيا بأسرها ثمنا لمجاملة حاكم على حساب الدين . ومن لي بامتداد العمر وموافقة الحزب الحاكم حتى أطلب نقض القانون بعد موافقتي عليه ؟ ..

لأني سأرفضه بعد التهديد بأعطائه . ثم أستعمل حتى الدستورى في طلب تغيير القانون إن أقره أعضاء مجلس الشعب من نواب الحزب الوطنى الديمقراطى .. وهذا ما فعلته فعلا .. لكن مجلس الشعب لم يراجع عن إقرار الباطل تبعا لهؤلاء العلماء الثلاثة الكبار ، الدكتور محمد عبد الرحمن بيهار شيخ الأزهر السابق ، والشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر الحالى ، والشيخ عبد المنعم امر وزير الأوقاف الأسبق .

س : ذكرت أن بعض كتب التراث تسلمت إليها بعض الإسرائيليات ، ومنها تفسير القرطبي ، فهل يمكن تفتية هذه الكتب ؟

(١) على سبيل المثال سنة ١٩٧٦ د . المنعم امر وزير الأوقاف . سنة ١٩٧٧ الشيخ محمد شعول الشعولوى وزير الأوقاف ، سنة ١٩٧٨ د . محمد عبد الرحمن بيهار وزير الأوقاف ، سنة ١٩٧٩ د . عبد المنعم امر وزير الأوقاف ، سنة ١٩٨٠ الشيخ ذكريا البزى وزير الأوقاف ، سنة ١٩٨١ الشيخ جاد الحق على جاد الحق وزير الأوقاف ، سنة ١٩٨٢ الشيخ إبراهيم السورى وزير الأوقاف ، سنة ١٩٨٤ د . محمد الأحمدى أبو النور وزير الأوقاف .

ج : نعم .

س : ما هي الوسيلة ؟

ج : الوسيلة أن يعد مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر لجناح من المتخصصين في التفسير لتعقب هذه الإسرائيليات إما بحلها ، وإما بالنبه عليها ولابد أن توفر الدولة الإمكانيات المالية اللازمة لهذا العمل ..

وأعتقد أننا لو نبهنا الرأي العام إلى أن هناك مراجعة فنية من أهل الذكر من علماء الأزهر لكتاب كذا لتصحيح أخطائه .. وعلمنا الرأي العام بهذا هذه الأخطاء وإثبات التصويب على ماعندهم من النسخ لاستجاب المسلمون .

رئيس المحكمة : فيه حد من الدفاع يريد مناقشة الشاهد ؟

الأستاذ عبد الله سليم يتقدم

رئيس المحكمة : (للأستاذ عبد الله سليم) تفضل .

الأستاذ عبد الله سليم : بصفتكم عالماً من علماء المسلمين . وداعية من دعاة الإسلام .. هل قرأتم كتاب الفريضة الغالبة أو وصل إلى علمكم من مقالات الصحف شيء عن هذا الكتاب ؟ .. وما موقف الإسلام في نظركم مما تناوله الكتاب من آراء وأفكار ؟

(المحكمة وجهت السؤال للشاهد)

ج : بحثت أخيراً عن هذا الكتاب ، فوجدت نسخة من جريدة الأحرار ، كانت قد نشرته ، وبحثت عن رد فضيلة المفتي عليه (١) ، فوجدت نسخة من جريدة الأحرار ، وعكفت على دراسة مانشر في جريدة الأحرار الصادرة بتاريخ الاثنين ١٤ ديسمبر سنة ١٩٨١ العدد ١٧٧ السنة الخامسة ، وعكفت على دراسة رأى المفتي (١) الذي نشر في جريدة الأهرام الصادرة بتاريخ الثلاثاء ٨ ديسمبر سنة ١٩٨١ السنة ١٠٧ العدد ٣٤٦٩٤ ، واحسبت أن أنظر في كتاب الفريضة الغالبة من خلال رأى فضيلة المفتي (١) لكي أرى وجهة نظر واحد من علماء المسلمين فكانت رأيا .. وأستاذ أن

(١) الشيخ جلال الحق على جلال الحق قبل أن يتكون شيعاً للأزهر .

أقول ما هنا لي من رأى حول الكتاب ورأى المفتى .
رئيس المحكمة : تفضل .

ج : جاء في رد المفتى الذى صار شيخا للأزهر ، أن الإسلام هو العمل
بفرائض الله ، من التعلق بالشهادتين وأداء الفرائض والاجتهاد عما حرم الله
ورسوله . فالإيمان تصديق قلبي .. فمن أنكّر أو جحد شيئا مما وجب به
فهو كافر .. قال تعالى : ﴿ ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم
الآخر فقد ضلّ ضلالاً مبيناً ﴾

أما الإسلام فهو العمل والقول ، عمل الجوارح ونطق اللسان .. وإذا
ارتكب المسلم ذنباً من الذنوب بأن خالف نصاً في كتاب الله أو سنة رسوله
لا يكون بذلك خارجاً عن الإسلام مادام يعتقد صدق هذا النص ويؤمن
بلزوم الامتثال له .. فقط يكون عاصياً وأثماً مخالفاً في الفعل أو الترك ..

ووقفت عند هذا المدى كمرحلة أولى من مراحل النظر ، ورأيت اتفاقاً
كاملاً بين كتاب الفريضة الغالبية ، ورد المفتى في تأييد الحاكم المخالف للقرآن
والسنة . ورأيت أن الحاكم أهمل الحدود وأقر التعامل بالربا ولم يجرم كثيراً
مما جرمه الإسلام ، بل إنه يعزى قانوناً يقول : « لاجرمية ولا عقوبة
إلا بالنص » .. ثم لم يقم اعتباراً للنص الشرعى الوارد في الكتاب والسنة
وراح هذا الحاكم يحكم بهواه ، حيناً يصور الدين في غير صورته ، فيقرر أنّما
أنه لاسياسة في الدين ولا دين في السياسة ، ورأيت بهجته على الدين
الإسلامي حين قدم قانون الأحوال الشخصية رقم ٤٤ لسنة ٧٩ كما رأينا
يسجن أئمة علماء المسلمين ويتوعدهم بأنه لن يرحمهم ، في الوقت الذى
ينادى فيه ببناء مجمع للأديان في سيناء — مسجد وكنيسة وبيعة لليهود —
على أرض مصرية ، ويعد الصهيونية بمذمأسماء زمزم الجديدة إلى صحراء
النقب ، وإلى إسرائيل ، ثم يطلب الرأى في « كامب ديفيد » ولا يقف عند
حدود النص الشرعى ، ولكنه يطلب الرأى الشخصى متجاهلاً النص
الشرعى ، ورأيتاه يُطعِم العلاقات مع أشد الناس عداوة للذين آمنوا
اليهود .. ويزعّم أنه حريص على الأرض والسنة . وقد قبل اتفاقيتي كامب
ديفيد ، وبمقتضاها تحكمت الصهيونية في حجب قواتنا في شرق القناة وفي

الجيالات التي تتحرك في حدودها هذه القوات على أرضنا ، وتحكمت الصهيونية في نوعية مطاراتنا في سيناء ، وقبل السدات تتولى خليج العقبة مع أنه يقتضى معاهدة القسطنطينية أقل من أن يكون مياها إقليمية ، وأباح لليهود أن يدخلوا مصر وقتها يشاعون .. وقبل من الشروط ألا يدخل فلسطين أرضه إلا برضى اليهود وقبل أن يكون « كامب ديفيد » الأرجحية على غيرها من الارتباطات عند المعارض ، فهي أرجح من ميثاق جامعة الدول العربية ، وأرجح من الروابط بيننا وبين المسلمين ، وأرجح من كل ارتباط بمعهد من اليهود عند التعاقد ، وهو بذلك خان دم الشهداء ، فإذا كان يعتقد حل ماصنع ، فهو كافر .. وإن كان يعتقد خطأ ماصنع فهو فاسق ظالم .

رئيس المحكمة : بدون محاكمة ؟ .. هناك عبارة كفر دون كفر !!

ج : أنا لأنهم ذلك .. إن الله سبحانه وتعالى وصف الحاكم الذى لا يحكم بما أنزل الله بالكفر والظلم والفسق .. إنه يكون كافرا كفرا بواحا إذا جحد ما أنزل الله .. وهو فاسق ظالم إذا اعترف بصحة ما أنزل الله وخالف حكم الله . هذا القدر قاله المفتى مجملا ، وهذا القدر قاله كتاب الفريضة الغالية ، فيهما اتفاق على ذلك .

ثم تنتقل إلى فريضة الجهاد ، بين كتاب الفريضة الغالية ورد المفتى عليه :

جاء في رد المفتى قوله : « ويكون الجهاد فرض عين على كل مسلم ومسلمة في كل عهد وعصر إذا احتلت بلاد المسلمين .. ويكون الجهاد بالقتال والمال وباللسان وبالقلب ، لقوله ﷺ « جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم واستعكم »

وهذا القدر متفق عليه بين كتاب الفريضة والرد عليها .. ويترتب على هذا الاتفاق أن الكتاب والرد اتفاقا على إدانة من هادن اليهود ، وهم يحتلون بلاد المسلمين ، وأدان من تخلى عن مناصرة مسلمى أفغانستان ، فيهما وفاق على ذلك كله .. ولا أجد خلافا في موضوع الجهاد على أنه فريضة

ماضية ليوم القيامة .. هذا الأمر أقره كتاب الفريضة الغالية وأقره المفتى كذلك .

كتم المفتى شرعية الجهاد

ثم أسأل المفتى عن نقطة كان عليه ألا يكتبها ، فقد فهمت من كتاب الفريضة الغالية ، أنه وإن كان الجهاد فريضة مؤكدة شرعاً بالآية والحديث ، فإن فريضة الجهاد غالبة عن واقعا بقرار من ساستا .. فهي موجودة في ديننا على أنها فريضة ، وهي غالبة عن واقعا ، بليل أن الرئيس السابق ، أعلن غير مرة أن حرب سنة ١٩٧٣ ستكون آخر الحروب .. فهي غالبة عن سياستنا لا عن ديننا .. ذلك ما فهمته من الكتاب ثم من الرد عليه . وأنا أسجل هذا كخطأ تورط فيه رد المفتى .

كما آخذ على كتاب الفريضة الغالية أنه اعتبر القتال بالسيف سبباً مشروعاً لدخول الناس في الإسلام .. والله تعالى يقول : ﴿ لا إكراه في الدين ﴾ ويقول : ﴿ ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً ، أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين ﴾

والذي فهمناه وعلمناه من دين الله أن العقيدة لا تفرض ، وأن الشريعة هي التي تفرض على من رضى بالله ربا وبالإسلام ديناً وبالقرآن كتاباً وبسيدنا محمد ﷺ نبياً ورسولاً .. فليس لحاكم مصر مثلاً ، وهو يعلم أنه حاكم مسلم لدولة مسلمة ، أن يهدر الحقوق ، ولا أن يقر الربا ولا أن يحكم بشر ما أنزل الله ، بل عليه أن يطبق شريعة الله ..

وعلى المهية التشريعية أن تجبره على ذلك وإلا سحبت الثقة منه ومن دولته ومن حكومته ، وسقط هو ودولته نتيجة لسحب الثقة منه بمقتضى النظام الديمقراطي والخلامة .. أن كتاب الفريضة الغالية والرد عليه متفقان في أن الجهاد فريضة ، إلا أن المفتى تجاهل أن الفريضة غالبة عن سياستنا وواقعا ، والكتاب آخذ على المجتمع تخليه عن هذه الفريضة ، وسند فيما أرى ، ما قبل من أن حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ ستكون آخر الحروب .

وما آخذه على كتاب الفريضة الغائبة أنه فقط ذكر أن من أسباب نشر الدعوة الإسلامية إكراه الناس على اعتناق الإسلام مع أن السلاح لا يستعمل إلا دفاعاً عن العقيدة ، حين يفتن مسلم في دينه ﴿ وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله ﴾

- ويستخدم السلاح في القتال دفاعاً عن المستضعفين .. قال تعالى : ﴿ وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان ﴾

- ويستخدم القتال لردع العدو المقاتل .. قال تعالى : ﴿ وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعصوا إن الله لا يحب المعتدين ﴾

- ويستخدم القتال في الإسلام للدفاع عن الديار الإسلامية بمعناها الكبير .. يقول تعالى : ﴿ إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ﴾

- ويستخدم القتال لضرب الذين يعلنون العدو .. قال تعالى ﴿ إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يعصم فأولئك هم الظالمون ﴾ .

- ويستخدم القتال في الدفاع عن النفس والعرض والمال .. قال ﷺ : « من قتل دون نفسه فهو شهيد ، ومن قتل دون عرضه فهو شهيد ، ومن قتل دون ماله فهو شهيد »

أما حديث : « بعت بالسيف بين يدي الساعة » وحديث « لقد جتكم بالدبح » .. فإنيهما يضمنان إلى النصوص الإسلامية الأخرى التي تفرض القتال ليفينا أن القتال فريضة بضوابطها وأسبابها على ضوء ما سبق .. وليس منها حمل الناس على الدخول في الإسلام .

أعطاء المفتى في إقراره فصل الدين عن السياسة :

وكما أخطأ الكتاب في هذا . أخطأ المفتى في فصله بين الإسلام والسياسة .. إذ قال تحت عنوان « ثامن » : (هذا الكتيب لا يتناسب للإسلام وكل ما فيه أفكار سياسية) وكأنه بذلك يفصل الدين عن السياسة .

فإذا كنا نأخذ على الكتاب مأخذاً واحداً .. فإننا نأخذ على الرد مأخذين ، هذا أحدهما ، والثاني أنه كنم أو أجل تفاصيل كان من شأنها أن تنفع المتهم في مقام المحاكمة ..

ونرى أن الرد والكتاب اتفقا على تأنيب الحاكم الذي يحكم بغير ما أنزل الله وذلك بإدائته بالكفر إن جحد أن ما أنزله الله حق .. أو بإدائته بالفسق والظلم إن خالف حكم الله وهو يعلم أنه الحق .

وجاء في الرد كذلك : « إن بلادنا دار إسلام .. فهذه الصلاة تؤدي ، وهذه المساجد مفتوحة ، وتبنى ، وهذه الزكاة يؤديها المسلمون ويحبسون بيت الله .. وحكم الإسلام ماض في الدولة إلا في بعض الأمور كالحدود والتعامل بالربا وغير هذا مما شملته القوانين الوضعية » .

ورأى أن المفتي تجاهل في هذا الكلام أن المساجد تبنى بالجهود الذاتية ، وتجاهل أن الدولة أكلت أوقاف المساجد ، وتجاهل أن وزراء الأوقاف المتصلين شكوا في بياناتهم الرسمية من أن المساجد الآيلة للسقوط يأمرؤن بإغلاقها خشية أن تسقط على رعوس المصلين لعدم وجود ميزانية للمساجد ، ويشكون كذلك من عجز الوزارة عن ضم المساجد الأهلية لعدم وجود ميزانية .

كذلك تجاهل المفتي أن العبرة بالصلاة إنما تكون إذا نبت صاحبها عن الفحشاء والمنكر وأى منكر أعظم من إهتار الحدود والتعامل بالربا وما شملته القوانين الوضعية على حد قوله ؟ وهي مخالفة للإسلام !!

كذلك ورد في الرد قول المفتي :

« فإذا لم يتم الحاكم حدود الله وينفذ شرعه تماماً ، فليس له طاعة فيما أمر به من معصية أو منكر » وهو بهذا يوافق كتاب الفريضة الغالبة .

كذلك قال المفتي فيما يتعلق بالموقف من أخطاء الحاكم :

« من كره بقلبه ولم يستطع إنكاراً بيد ولا بلسان ، فقد برىء من الإثم وأدى وظيفته ، ومن أنكر بحسب طاقته ، فقد سلم من هذه المعصية ، ومن رضى بقلبه عن « أى الحكم المعصاة » وتابعهم فهو العاصي »

وهنا يا سيدى الرئيس أنا لا أريد غير قول المفتى بالنسبة لقرارات
٥ سبتمبر ، تلك التى وصفها رئيس مجلس الشعب بأنها «ثورة ثالثة»
وباركها .. ثم جاءت العدالة فأسقطتها قرارا إثر قرار ، وأهدرها القضاء
العادل ..

فأى فرق إذن بين ما نادى به الكتاب .. كتاب الفريضة الغالية .. وما
نادى به الرد .. رد المفتى على الكتاب .. وما حكم القضاء ؟!

ثم قال المفتى : «والسبيل المستقيم مع أصول الإسلام ، أن نطالب جميعاً
بتطبيق أحكام الله دون نقصان» ، فهناك إذن لقاء آخر .. وأنا هنا أتساءل :
ماذا فعل الحاكم السابق بالمطالين بأحكام الله دون نقصان ؟ إنه قبض عليهم
ورماهم فى المعتقلات وقال إنه لن يرحمهم ورمى رجلاً من علماء الإسلام
ودعاه بأنه مرمى كالكلب !!! ثم جاء الكلام عن الخلافة والبيعة ، فقال المفتى :
(وأنا فى الواقع يا سيدى الرئيس متدهش .. كيف يقول إن هذا الكسب
لا ينتسب إلى الإسلام ، وقد أقره على هذا النحو ..) يقول الرد إن
«الشورى هى أساس الحكم فى الإسلام فى الأمور التى تتعلق بأمر الحياة
والدولة ، لا فى شأن الوحي والتشريع وما يأتى من عند الله»

سيادة الرئيس :

أكد أطرح قلبى خارج صدري لفرط ما به من التعجب .. لعل الأمة
تباركنى هذا العجب .. لأخذ من كلام المفتى دليلاً على ما آخذه على
الدولة تفصيلاً ، وقد طواه فضيلته فى إجماله :

إذ دولتنا أعملت رأى فيما قضى فيه بحكم ، وأحلت الحرام ، وحرمت
الحلال ، وكان عليها لحض إسلامها أن تقول لربها سمعنا وأطعنا - وذلك
مثلاً فيما يتعلق بالخمر ، وفيما يتعلق بالزنا والحدود والأخلاقيات العامة ،
وفيما يتعلق بالحرمان العامة .

وأكد أمسك بتلابيب الرد رد المفتى وأنا أراه يفصل فى جرأة ما قد
يدين الكتاب فى نظره ، ويطوى فى جرأة آئمة ما عيس موقف الدولة من

وحى الله .. أنا لا أبره .. أنا أتهمه، ولكنى أجيء فى نقطة فأقرر له شجاعته فيها ولا أدرى كيف كتب ما بأتى :

يقول المفتى : « خليفة المسلمين ، وكيل الأمة ، يخضع لسلطانها فى أموره .. والحاكم فى الإسلام وكيل عن الأمة » .

ثم يقول : « لذلك كان من شأنها أى من شأن « الأمة » أن تختار الحكام وتمزجهم وتراقبهم فى كل تصرفاتهم » ..

ولست أجد وفقا فى رد المفتى على كتاب الفريضة الغالبة بين ما قرره المفتى حين رفض الاعتراض على الحاكم الخاطيء استنادا إلى الدين فيما يزعم وما قرره من عزل الحاكم الخاطيء استنادا إلى الدين ١١٩٩ إنه تناقض مع نفسه ودفع به شعور نفسى غريب إلى واد سحق بعيد عن الإسلام .

ثم تضمن رد المفتى أنه إذا اجتمعت كلمة المسلمين على حق عليهم أن يكون لهم حاكم واحد .. أليس هذا هو أمير المؤمنين ؟ لماذا أذن يستكر على الكتاب أنه نادى بالخلافة ٩٩

وأورد المفتى قول النبى ﷺ وهو يخاطب جماعة قرروا المغالاة فى العبادة : « من رغب عن سنتى فليس منى » ثميت أن يكون المفتى أمامى لأسأله : ما حكم من رغب عن تطبيق الشريعة إذا كان النبى قد وصم المغالين فى التقرب إلى الله بأنهم رغبوا عن سنته وأنهم ليسوا منه ، فما حكم من رغب عن تطبيق الشريعة ٩٩. ولكن المفتى يعنى نفسه من تعكير صفو الحاكم وإن كلم كلمة الحق !!!

ويقرر رد المفتى أن الجهاد فى مواضعه ماض إلى يوم القيامة ، ومن مواضعه الدفاع عن بلاد المسلمين .. ولكنه لا يحدثننا عن تطبيع العلاقات مع اليهود وهم مختصبون ببلاد المسلمين .. ولا يفصل القول فى عنوان الصهاينة على بلاد المسلمين وعلى المسجد الأقصى !!

وأراه للأسف الشديد يسكت ولا يتحدث عن حكم من يتخذ الكافرين أولياء من دون الله .

هذه أمثلة من المآخذ التي رأيتها في رد المفتي وهو رد قاصر غير متوازن يدل على ما أصاب قلم صاحبه من اللعنة الشديد .

الفريضة الغائبة أخطأت مرة والمفتي أخطأ مرتين

وأقول مكرراً : إن كتاب الفريضة الغائبة تورط في خطأ واحد ، ورد المفتي تورط في خطئين .. خطأ الكتاب أنه اعتبر القتال من أسباب نشير الدعوة حين يرفضها الكافرون الذين يسألوننا ، وربما ردد بهذا أقوال بعض العلماء ، وهي أقوال مردودة .. وخطأ المفتي أنه اعتبر ما جاء بالكتاب مما أقره ضمن رده ، لا تمت للإسلام بصلة ، واعتبره سياسة ، ففصل بذلك بين الدين والسياسة ، وتلك جريمة نكراء ..

ثم نراه يحاول الإفلات من وعر الضمير ، فيخلف ويفصل ما يرى فيه تباعداً على النולה ، ويفصل فيما فيه لحامل على المشبهين !!

س : (من الأستاذ عبد الله سليم) :

جاء في أقوال سيادتكم رداً على سؤال ، « أنه يجوز استخدام القتال إذا فن في دينه » ، تريد شرحاً لهذه العبارة مع ضرب الأمثلة ؟ .

ج : إن الله تعالى ، قرر الحرية في شأن العقيدة ، وفي شأن العنل وفي شأن اختيار المذهب ، ولكنها حرية معها مسئولية ، قال تعالى : ﴿ ولعل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ، ومن شاء فليكفر ﴾ ولكل واحد من الفريقين مصيره ، وقال تعالى : ﴿ اصعلوا ما شئتم إنه بما تعملون بصير ﴾ وقال تعالى : ﴿ منكم من يريد الدنيا ، ومنكم من يريد الآخرة ﴾

فأنا آخر فيما أرتضيه من دين ، وأنا آخر فيما أمارسه من عبادة ، وأنا حر فيما أزلوه من نشاط مشروع بحكم الإسلام ، فإذا هذا لأحد أن يحرمني هذه الحرية ، فإني أصرخ في وجهه بـ « قل : قاتلاً » متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً » .

وحين ينظر إلى استجابتي للنبي على أنها خطر على الضلال ، فقد دخلت مع الضلال في معركة .. لست أدري هل هذا القدر يكفي ؟..

س : (من الأستاذ عبد الله سليم)

جاء في أقوال سيادتكم بهواز استخدام القتال دفاعا عن المستضعفين ؟
لما المقصود بالمستضعفين ؟

ج : حينما يضطهد « بلال » لمقيدته ، وحينما تضطهد المرأة التي قالت وامتنعوا لإسلامها ، وحينما يلجأ اليهود إلى تهويد ناشئة المسلمين ، وإلى تسميم أجواء المسلمين وطعامهم وشرابهم ، وحين ينتهون حقوقا .. فذلك كلها أمثلة لأسباب تفرض القتال للدفاع عن المستضعفين .

ث : (من الأستاذ عبد الله سليم)

ما حكم سب الحكماء لعلماء المسلمين علنا ، وتشبيههم بالكلاب ؟

ج : السب عموما جريمة ، ويزيدها فظاعة توجيهها للعلماء - وقد قال الرسول ﷺ : « ليس منا من لم يوقر كبارنا ويحرم صغارنا ويعرف لعالمنا حقه ».

وإذا شبههم بأحقر المخلوقات ، فقد تفاقم جرمه ، وإذا وصفته بحكمة القضاء الإجباري بأنه أساء ، فلم يبق للدفاع عنه موضع .

س : (من الأستاذ عبد الله سليم)

فلم تضيقكم : يحتاج تطبيق الشريعة الإسلامية في نظر الأضر إلى القاضي الذي يفهم القرآن والسنة ويلتزم بهما ، ولا يعرف تطبيق أحكام الشريعة على تقنيها ، فما الذي يحرق تطبيق الشريعة إذن ؟

الحكمة رفضت توجيهه السؤال .

س : (من الأستاذ عبد الله سليم)

باعتباركم أحد رجال الدعوة الإسلامية ، وأحد رجال الأضر ، هل تعرف أن الأضر برجاله الخالين ، المستولين والرمحين قد قام بواجبه المفروض شرعا ، قبل توجيه الشباب إلى أصول دينه ، والعمل على نشره - بالإذاعة والتلفزيون ؟

ج : أستاذنا ياسيادة الرئيس في تفصيل الإجابة عن هذا الموضوع أرجع به إلى سنة ١٩٧٢ كنت أظن أن علماء الأزهر الرعيمين لا يستحقون نسمة الهواء ، ولا شربة الماء ، ولا لقمة الغذاء .. وكنت أراهم غارقين في التقصير ، إلى أن فوجئت باختيارى دون أن أعلم ، مديرا لمكتب شيخ الأزهر الأسبق المرحوم الدكتور محمد محمد الفحل ..
فلما امتحت بهذا الاختيار ، قلت عن نفسى ، وأستاذنا وأعتز ، قولة الشاعر :

وإلى وان كنت الأخير زمانه لآت بما لم تستطعه الأوائل
عطلت لمكتب شيخ الأزهر أن يكون فيه إمكانية لاستصحاب اللحن
يسلمون كل يوم وهم لا يقلون عن عشرين كل يوم في مصر .. أردت
استحداث كتاب بعنوان «لماذا أسلم هؤلاء»

وأردت إمكانية ثانية ، بتأليف كتاب يترجم بشتى اللغات ، تسميه «رقيق المسلم» .. وأردت إمكانية ثالثة بإنشاء أرشيف للعالم الإسلامى يستقى من السفارات الإسلامية ، ومن مبعوثى الأزهر من العلماء ومن الوافدين على الأزهر من الطلاب ومن منافع ثقافية أخرى .. وأردت إمكانية رابعة ، أن يعقد لشيخ الأزهر «مؤتمر إسلامى أسيرى» يلقى فيه بياناً يذكر فيه حكم الإسلام فيما يشغل الرأى العلم الإسلامى من قضايا .. وعقدنا أربعة مؤتمرات ، وتوعينا أن تكون موضوعاتها عادية جندى مثل «مدى عبادة الإسلام بالشباب .. أو المرأة» أو ما إلى ذلك ولكننى فوجئت بأنه لا نشر لكلمة قبلت في هذه المؤتمرات وفهمت أنه لا ينشر للأزهر إلا ما يطلب منه . أما ما تبع من داخله ، فإنه لا يرى النور للنشر .. وحينئذ بنا إلى ما كان غفيا ؟.. فقد علمت أن الدولة صارت تختار لمشيغة الأزهر أسلس الشيوخ قيادا ، ثم رأيت الأزهر يدار من وزير الأوقاف ، إذا كان هو وزير شؤون الأزهر ، أو وزير الشؤون الاجتماعية .. إذا كان هو وزير الأزهر .

فلما هالنى هذا الواقع ، اقترحت على شيخ الأزهر أن يطلب مقابلة رئيس الجمهورية السابق لتعرض الأمر عليه .. فماذا كان الرد ؟؟ أهمل شيخ

الأزهر ، وطلب إبعاد منير مكتبه ..

ومضت الأمور على هذا النحو .. والواجب أن كل أمر يتعلق على الأزهر يشترط له أن تسند إدارته إلى الذين يحشون الله ولا يحشون أحدا غير الله .. وهذا النوع غير موجود رسميا . «وحسبنا الله ونعم الوكيل» والخلاصة .. أن الأزهر حاول أن يؤدي رسالته للشباب ، فلم يمكن ، وفرض عليه أن يسكت فسكت .

ص : (من الأستاذ عبد الله سليم)

قلم فضيلتكم أن هناك خطوة من الدولة لمحاربة الإسلام بدعا من محاربة الإخوان المسلمين والقضاء الشرعي ، واغتصاب أوقاف المسلمين ، فهل ترون سيادتكم أن استمرار الدولة في منع صدور المجلات الإسلامية كالدعوة والمختار الإسلامي والاعتصام وغيرها ، بالرغم من صدور أحكام قضائية نهائية واجبة النفاذ تلزم المسؤولين في الدولة بعدم الاعتراض على نشر هذه المجلات أو منعها هي حلقة من حلقات محاربة الإسلام لازالت مستمرة ؟

المحكمة ترفض توجيه السؤال .

ص : (من الأستاذ عبد الله سليم)

ما رأي سيادتكم في استعانة الحاكم المسلم بالملحد ؟

ج : المرء على دين خليله فليتظر أحدكم إلى من يحال .. وأعيرني عن صديقك أخيرك من أنت ؟!

ص : (من الأستاذ عبد الله سليم)

هل ترون سيادتكم أن تغيير اختيار شيخ الأزهر من الانتخابات من بين هيئة كبار العلماء كما كان يجري في الماضي إلى أسلوب التعيين بقرار جمهوري هو من سلسلة حرب الإسلام والمسلمين ؟.

ج : الذي يملك قرار التعيين شيخ الأزهر يملك قرار عزل شيخ

الأزهر وهو ولي الأمر .

من : (من الأستاذ عبد الله سليم)

هل وجهت إلى فضيلتكم دعوات من الكليات والجامعات باسم
الجماعة الإسلامية لإلقاء محاضرات مع الشباب بالكليات والجامعات
خلال الأعوام السبعينية ؟

ج : وجهت إلى دعوات كثيرة وبمقتضاها زرت جامعاتنا في القاهرة
وعين شمس وطنطا والاسكندرية والزقازيق وأسيوط وسوهاج .. إلى أن
ضيق على هذه الدعوات تماما حتى بدت ظاهرة جديدة .. توجه إلى
الدعوة وتفق على يوم اللقاء ثم يعتذر عنها من جانب الداعين لأسباب لا
أعلمها .. وأيضاً قد تمارس بعض الضغوط ضد هؤلاء الداعين يهددهم إن
هم وجهوا دعوة أخرى .. وهناك دعوات أخرى من أجهزة الإعلام
توقفت بالنسبة لي من يناير ١٩٧٨ .

من : الدناح :

يشكو وزراء الأوقاف عن عجز في خطباء المساجد ، وكما نستمع
إليك في المساجد عطياً للجمعة .. فلماذا تمت ؟ وهل هناك قرار رسمي
بذلك ؟ وهل يهد هذا أيضا سلسلة من الخطط طارئة الإسلام
والمسلمين ؟

ج : أنا شخصياً كنت أعطى وتستعجوني المباحث عن كل كلمة ولا
يشفع لي أنني أؤدي هذه المهمة كدعاية متطوع من علماء الأزهر مؤهل
للدعوة - نعم كنت أعطى الجمعة على مدى عشرين عاما متطوعاً في
ميدان الدق .. وما من جمعة إلا قضيت بعدها في مباحث أمن الدولة بالنق
ساعات طويلة أحاسب حساب الملكين على ما قلت ، مع الفرق الكبير فإن
الملكين يحاسبان على مخالفة الإسلام والمباحث تحاسبني على مخالفة سياسة
الحكومة وإن اعتمدت بالإسلام واستمر الحال على ذلك إلى أن صرت
عضواً في مجلس الشعب فنقلت صلاة الجمعة إلى قرى داترق «المتصورة»

مركز إمبابة محافظة الجيزة^(١) .. ثم استدعيت وأنا نائب سنة ٧٦ ، ٧٧ فرفضت أن أجيب بحجة أن وضعى الدستور يعطينى حق مسائلة رئيس الوزراء فضلا عن وزير الداخلية ، فكيف تستدعيني أجهزة الأمن وهى دون ذلك .. فصمتت أساليب الاستدعاء إلى أن كان فى أوائل هذا العلم لى أواخر العلم السابق لا أذكر ، ألقيت خطبة عن «البار والجزار» .. وقصتها باختصار أننى وجدت المباحث تمسك بتلابيب جزار باع كيلو من اللحم مساء الأربعاء فحاولت أن أصرفهم عنه قلم أفطح ، وكان بجوارزه بار ، فسألت رجال المباحث : كم يوما يحرم بيع اللحم فى الأسبوع ؟ فقالوا : أربعة أيام . [الأحد ، والأثنين ، والثلاثاء ، والأربعاء] .

قلت : وكم يوما يحرم بيع الخمر فى الأسبوع ؟ فقالوا : ولا يوم .

قلت لهم : من حرم بيع الخمر وشربها ؟ قالوا : الله .

قلت لهم : ومن حرم بيع اللحوم أربعة أيام كل أسبوع ؟ .. ؟ قالوا : وزير التموين .

قلت لهم : كيف أنتم إذا سألكم ربكم وقد أهدنكم أمره ونبيه بينا تحركهم لتنفيذ قرار عهد من عياده .. !!!

وتناولت ذلك فى خطبة الجمعة التالية لهذا الحادث ، فإذا باستدعاء جديد رفضته رفضا قاسيا ، ورفضته رفضا كاملا .. فهل سأظل بمأمن إن زالت عني هذه الحصانة البرلمانية ؟ إن ذلك غيب لا أعلمه ..

والخلاصة : أننى لازلت أؤدى خطبة الجمعة لكن فى بلاد دارلى الانتخاية دائرة المتصورة .

س : من الدفاع :

ما حكم الإسلام لىمن لا يحكم بما أنزل الله ، معتزلا إلى الأعدام بذلك ، ومحاولا الاستحواذ على صداقتهم بإظهار عناوته للإسلام والمسلمين ؟

(١) تم اتعت الدائرة الانتخابية بعد ذلك لتشمل كل مراكز : إمبابة وتوسع والجيزة وقسم شرطة إمبابة. وصار الترشح بعد ذلك بنظام القوائم النسبية ونجم الانضمام إلى الأحزاب. ومنع المستقلون من ترشيح أنفسهم .

الحكمة للدفاع : الحكمة ترفض توجيه السؤال بهذه الصيغة - وجه السؤال بشكل آخر .

الدفاع : ما حكم الإسلام فيمن يحاول الحصول على رضا وصدقة أعداء الإسلام بانتهاك حرمات الإسلام ومحاربة أتباعه ودعائه .

ج : هذا السؤال يذكرني بالحديث الشريف الذي يقول فيه النبي ﷺ ..
« من أَرْضَى الناس بسخط الله سخط الله عليه وأسخط عليه الناس ، ومن أَرْضَى الله بسخط الناس ، رضى الله عنه وأرضى عنه الناس » .
من : الدفاع : باعتبار فضيلتكم من أرباب اللغة العربية ، ومن دعاة الإسلام ، نريد أن نعرف الفرق بين العلم والفهم ، وبين العلم والحكمة ؟

ج : جاء عمر بن الخطاب رضى الله عنه يحترض على أبي بكر رضى الله عنه في محاربته لما تولى الزكاة بحجة أن أبا بكر يحارب ما تولى الزكاة من الذين يقرؤون الله بالوحدانية ولسيدنا محمد بالرسالة ويؤكد اعتراضه بقول النبي ﷺ :
« أمرت أن أقاتل الناس - أى مشركى جزيرة العرب الذين بينه وبينهم قتال بسبب عداوتهم - حتى يقولوا لا إله إلا الله . فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها »

وبهذه المناسبة ، نذكر قول النبي ﷺ : « لا يخل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : النفس بالنفس ، والليب الزاني والمشارك لدينه المفاارق الجماعة » .

فلما نظر أبو بكر في الحديث الذي يستند إليه «عمر» وهو يحترض على أبي بكر ، لمقاتلته ما تولى الزكاة وهم موحدون ، فقال لعمر : «إني الزكاة حق الأموال .. وقد منعوا هذا الحق» . أى وتركوا تعاليم دينهم في مجال الزكاة وفارقوا بذلك جماعة المسلمين .

ويتضح من هذا أن أبا بكر وعمر اشتركا في العلم بهذا الحديث ، وترجح فقه أبي بكر على فقه عمر ، فالفقه درجة من الفهم لما علمه الإنسان ، وقد أشار النبي ﷺ إلى هذا بقوله : « إنما أنا قاسم ، والله عز وجل يعطي » .

ومقتضى القسمة العادلة فقد سوى النبي ﷺ في التبليغ عن ربه والله عز وجل يعطي الفهم للتفريق لمن يشاء

وقد حدثنا القرآن عن فهم سليمان في قضية ترجع بها فهمه على فهم أبيه داود في قول الله تعالى : ﴿ وداود وسليمان إذ يحكمان في الحوت إذ لمشت فيه غم القوم وكنا لحكمهم شاهدين ﴾

لقد انتشرت غم لرجل في زراعة لرجل آخر ، فأكلتها ، فعرضت القضية على داود فاستعان بالخبراء فقبروا أن ثمن الزرع التالف يساوى الغم .. فقتضى لصاحب الزرع بمالك الغم ..

«إستأنف» سليمان - بلغة العصر - الحكم وقال : أرى أن يأخذ صاحب الزرع هذه الغم ليتضع بألوانها وأصوافها وإنتاجها ، وعليه أكلها ورعايتها .. على أن يأخذ صاحب الغم الأرض ليزرعها ، حتى إذا صار الزرع كما كان يوم أكلته الغم أخذ صاحب الأرض أرضه متزعة وأخذ صاحب الغم غنمه ، وعرقب صاحب الغم بما تحمل من تكاليف ، وعرض صاحب الزرع بما أتبع له من استئثار الغم . وهذا هو قوله تعالى : ﴿ فلنهمنها سليمان ﴾ .. هذا العلم وهذا هو الفهم ..

أما الحكمة كما قال تعالى يقول فيها : ﴿ يؤتى الحكمة من يشاء ، ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا ، وما يذكر إلا أولو الأبواب ﴾ ..

ثم حدثنا الله تعالى عن الحكمة في سورة الإسراء فيبين أنها في العقيدة توحيد ، ومع والدين بر كرم ، ومع النفس مراقبة ، ومع الذنوب توبة ، ومع الأقارب صلة للأرحام ، ومع الإنفاق اعتدال - فلا إسراف ولا تقصير - ومع الأموال رعاية للحقوق وهي تقديس لحق الحياة وحق اليتيم واحترام لنور المعلم ومعايير الأخلاق .. إلى أن قال سبحانه وتعالى : ﴿ ذلك مما أوحى إليك ربك من الحكمة ﴾ .

ثم وجدنا الحكمة كذلك في مقام القضاء في قول الله تعالى عن داود : ﴿ وهدينا ملكه وآتيناه الحكمة وفصل الخطاب ﴾ .. ووجدنا الحكمة كذلك في وصايا لقمان لولده وقد رسم بها لقمان العلاقة بالله فأقامها على

التوحيد والمراقبة والصلاة ثم العلاقة بالجميع فأقلمها على أساس من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وعلى العلم بما هو المعروف وما هو المنكر وعلى الاختيار بالمعروف والانتفاء عن المنكر ، ثم العلاقة بالنفس فأقلمها على الصبر وترك الخبلاء والقنصر والاعتزال في المشي والأخذ بالوسائل إلى الغايات وغض الصوت إلى الحد المناسب .

والخلاصة : أن الحكمة كل ما وفق الحق ، وكل ما أقره الشرع ، سواء كان سلوكاً أم قولاً .

س : الدفاع باعتباركم من أعضاء مجلس الشعب .. وبحكم ثقلكم العلمي والديني ، ثارت في عام ١٩٨١ زوينة كبيرة حول ما سموها «فتنة طائفية» .. ودارت أحداث ، ونشرت على أعضاء مجلس الشعب خطابات وكتابات لأفراد الطرفين المسلمين والمسيحيين ، ومن بينهما كلمات نسبت للبابا شنودة خاصة بهجاجة الإسلام والمسلمين .. هل تذكرون سيادتكم بعض هذه الأحاديث ؟ وتفضلوا مشكورين بإعبارنا بحكم الإسلام فيها ؟

ج : بالنسبة لموضوع الفتنة الطائفية .. أذكر أن السيد المستشار النائب العام الأسبق كان قد أحال إلى فضيلة الإمام الأكبر الدكتور محمد محمد القمام شيخ الأزهر سنة ٧٢ تسعة منشورات طالباً منه الرأي الشرعي فيها ، فأحالها شيخ الأزهر إلى باعتباري مدير مكتبه حينذاك .. وطلب مني كتابة تقرير عن هذه المنشورات .. ولاحظنا أنها كثرت ، في عهد الأنبا شنودة . وعلمنا أن الذين قبض عليهم وهم يوزعونها اعترفوا بمسؤوليتهم عنها وعن القادرين من الأقباط إلى إعادة طبعها وتوزيعها على عامة المسلمين في مصر بل أخبرنا السيد النائب العام بأنهم ضبطوا موزعيها من الأقباط يوزعونها علانية في الشوارع والمركبات العامة .. وأنهم اعترفوا بها وأنهم يطالبون كل مسيحي بطبعها وتوزيعها ..

تنوعت هذه المنشورات إلى أنواع ثلاثة :

«نوع يمدح المعتقدات المسيحية» ، وفي هذا النوع قلبت فيها ما قاله الله لكم دينكم ولي دين ، واعترضت فقط على توزيعها خارج الكنائس في

دولة معظمها مسلمون ودينها الرسمي الإسلام باعتبار أن توزيعها بين المسلمين القاصيين وقد يفتن غيرهم من عامة المسلمين عن الحق في عقائد الإسلام .

النوع الثاني : « منشورات تحمى بآية من القرآن غير صحيحة بعد تحريفها لكي تؤكد معتقداتهم التي لا يقرها القرآن » .. وهذا عدوان على القرآن ومفاهيم الإسلام^(١) ..

واقترحت بالنسبة للنوع الثاني ، محاسبتهم على المساس بمقدساتنا وتحريف القرآن الكريم .

النوع الثالث : « منشورات تأتى بآية قرآنية صحيحة ، ولكنهم يشرون معها تفسيراً غير إسلامي ليوهوا الناس أن القرآن دعم لما يعتقدونه »^(٢)

واقترحت إصدار بيان يتناول هذه المنشورات تناولاً علمياً موضوعياً يوضح أثرها في الرأي العام .

(١) ومن ذلك قولهم كاذبين قال الله تعالى في الآية ١٧١ من سورة المائدة : ﴿ إنما المسيح مسمى روح الله ﴾ والحق أن الله تعالى يقول في هذه الآية ﴿ قل يأمل الكتاب لا تعلموا في دينكم ولا تقولوا على الله إلا الحق إنما المسيح مسمى بن مريم رسول الله وكلمته أنزلنا إلى مريم وروح منه فآمنوا بالله ورسوله ولا تقولوا ثلاثاً اتبعوا هذا الكم إلى الله واحد سبحانه أن يكون له ولد . له ما في السموات وما في الأرض وكفى بالله وكيلاً . إن يستكف المسيح أن يكون عبداً لله ولا للملائكة المقربين ومن يستكف عن عبادة الله ويستكبر فيسحسحهم إليه جميعاً ﴾

(٢) ومن ذلك ما زعموه من أن أصل الكتاب - وهم هنا اليهود والنصارى - هم المرجع الذي أحاط إليه القرآن في شأن تقرير نبوة محمد والقرار بالميراث لقرره بما نقله من الرضى إيماناً على قول الله تعالى في سورة يونس ﴿ فإن كنت في شك مما أنزلنا إليك فأسأل الذين يقرؤون الكتاب من قبلك لقد جاءك الحق من ربك فلا تكون من المتحيزين ﴾ وهكذا يحاولون الاحتجاج بالقرآن على إبطال القرآن فيما قرره من أن محمداً رسول الله وفيما قرره من تسليم أصل الكتاب إلى فريق قال الله تعالى فيه : ﴿ وإذا سمعوا ما أنزل إلى الرسول ترى أعينهم تفيض من الدمع مما عرفوا من الحق يقولون ربنا آتينا فاكفينا مع الشاكعين ﴾ وفريق قال الله فيه : ﴿ ونحن أنبت الذين أنوعوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلك ﴾ في وعظاظهم في أنه لا يمكن حقل أن يصل القرآن على المكابرين من أصل الكتاب حقلات موحدهم بذل الدنيا وحلب الأجرة ثم يجعلهم مرجعاً لمحمد ويتناسون أن محمداً قال حين أوحيت إليه هذه الآية : « والله لا أدرك ولا أسأل أي كلفاء يصدق الله جل جلاله » .

ولم يترتب على هذه المقترحات شيء !!

القطعة الثانية في هذا الموضوع :

أن الدولة أباحت للأتيا شنودة باعتباره بطريرك الأقباط ، ولأول مرة أن يحاضر الرأي العام في أمباكن عامة مثل الجمعية الجغرافية ، أو جمعية السياسة والتشريع « ١٦ شارع رمسيس بالقاهرة » .. كان ذلك في يونية ١٩٧٩ إبان انتخابات مجلس الشعب .. وكان موضوعه الذي روجوا له بأوسع نطاق : « العدالة الاجتماعية في المفهوم المسيحي » فحرصت على حضور المحاضرة ، ورأس الندوة الشيخ أحمد حسن الباقوزي رئيس جمعية الشبان المسلمين وأدار الحوار فيها الدكتور « جمال العطيلى » . رحمه الله .

وتكلم الأتيا شنودة ثلاث ساعات ، فمس الإسلام مسا قاسيا في ثلاث نقاط من أحكامه .. ولا أحب الإشارة إليها حتى لا أضطر لتفصيلها بعد إنذارها .. إلا أن تأذن المحكمة الموقرة^(١)

(١) تحدث الأتيا شنودة تحت عنوان : العدالة الاجتماعية في المفهوم المسيحي حين أن العدل في المسيحية يعنى تحريم الزنا وتعدد الزوجات [الأزواج للرجل الواحد] وتحريم الطلاق وتحريم الزنا .. ولا كان الإسلام قد أباح تعدد الأزواج بشروطه وأباح الطلاق بشروطه وأباح الزنا بقروطه فقد فهم الدفاع عن أحكام الله ورسوله في الكتاب والسنة حول هذه الموضوعات الثلاثة التي تضمن كلام الأتيا شنودة رمى الإسلام بالظلم والجور لأنها تسعدت من حكم الله تعالى في تعدد الأزواج بعدمعدل اعتره للطلاق في هذا الموضوع إذ بينت أن الحرب العالمية الثانية تركت دخلا في الجميع إلا أن المسيحية لم تستطع أن كل رجل تركه الحرب حيا تركت أمهات ميتة !! فلم يكن أمامهم للقلب على هذه المشكلة إلا إبادة الزنا والأحراف بالولد غير الشرعي على رغم الإسلام والمسيحية على اليهودية وأخلاق الجاهليين وكل شرعة معقولة مع أن تحريم تعدد الأزواج « الزوجات » له أسس في العهد القديم الذي يؤمن به النصارى فقد بلغت أزواج داود وسليمان المئات . وليس في العهد الجديد تحريم للتعدد لذلك جاءه حبره للإسلام طمعا في مقدساته ليس له سند في مقدساته ثم بينت حكمة الإسلام وحكم الله في تعدد الأزواج وتفصيل ذلك لا يخفى على المسلمين ورحم الله الأستاذ عباس محمود العقاد في كتابه « خلائق الإسلام وأبطال خصومه » فقد اشبع هذه الموضوعات بحثا ودرسا .

وتحدثت من حكم الله تعالى في الطلاق فبجئت مبدعها إلى ذلك لفت النظر إلى قرار بابا روما بإباحة الطلاق وأن مليون طلب طلاق قدمت في البلقية الأولى لإحلاته هذا القرار بحيث أن يراجع البابا في قراره .. وأن الحياة الزوجية حين تصول إلى جميع لا يطلق ويضرب الطلاق لموقف الكنيسة لا للشرعية المسيحية فإن المسيحي يسلم مرأى من جميع الحياة الزوجية وتسجل الإحصاءات في لجنة الفتوى بالأمر أن عشرين مسيحا على الأقل يسلمون كل يوم لأن لم يكن ذلك اقتضاها بالإسلام فهو حرب من الجسم .

ولكنني فوجئت بالشيخ أحمد حسن الباقوري يقول في مستهل تعليقه على محاضرة الأستاذ : « والله لكأنني أستمع إلى رجل من رجالات السلف الصالح يتحدث عن العدل في الإسلام » وانقضت في مجلسي ،

« بعضهم قد يلقن لوجه حمة الحياة المنطقي أو يدس له السم في الطعام أو يقطع يده مائة... وكل ذلك يدل على أن إباحة الطلاق في الإسلام بشروطه يدعو دعوة الإسلام إلى ترويح الدين والخلق عند الحقة وإلى المعاشرة بالمعروف وإلى بيان حقوق كل من الزوجين طرف الآخر وإلى تقسيم كل من الزوجين إلى صالحين وناشزين فإن لم يدس لإصلاح ذات الدين ولا الوضو ولا الصبر في المضامع ولا الضرب للباح ولا جهود الحكيم في الطلاق كما يهتبه سورة الطلاق لم أن الطلاق منه مطل ومنه منجر ومنه رجعي ومنه بائن . واليهونة إما كبرى وإما صغرى وسكان المرأة للعلة هو بيت الزوجية وتحظر القرآن من الحيف والعظم والامتناع لمواضع العطب والجور أعظم ولو شيع من أن يسعها هذا المقام .

لم جعلت مدخل إلى الحديث عن الرق وحكم الإسلام فيه لأن ذكرنا أنها شريعة والمجاهدين بالركة الإسلامية التي ضربت بقلائف طوائفها منيرة بحر البرق وقلت أطفافاً وأصابنا هذا مدنيا لم أسقطها للفتنة المصرية فهبطت الجوارح وتولفت أسيرة في أيدينا فما حكم الإسلام فيما عمل هو عدل أم ظلم ؟

إن الإسلام يباح جماعة للمسلمين أن يروا رأيهم في مصير هذه الأسيرة على مفترق طرق أربع على ضوء مصلحة الإسلام والمسلمين ١ - لهم أن يطلقوا سراحيها بلا مقابل ٢ - أو بمقابل كجهد الأسرى ٣ - أوهم أن يبيعوا عتقها وهي بلا شك تستحق ذلك ٤ - وهم أن يفعلوها أمة رقيقة وهي بلا شك

أيضا تستحق ذلك فإذا صارت أمة رقيقة فإنها تعود إلى ملك رجل يحميها بحكم الشرع الشريف وبالحكمة أن يستعملها بمحضة لبين رتبة ربحها من أن تكون مشغولة بعمل من غيره . فإن لم تكن حلالاً يباعها معاشرة الأزواج بملك البين فإن حملت منه ووضعت فقد صارت أم ولد هو أبوه وإن مات سيدا ورثه ولداها... وثنا كنت أم هذا الولد من يملكك أبيه يسوق عول ملكيتها إلى الورث الجعبد وهو ولدا والإسلام لا يملك أمه ولا فرجه وبذلك يصح بحكم الشرع حين يورث ملكيتها ولدا على أن الإسلام الذي جلف منافع الرق فحصرها بعد سبعة منافع في ربح منيع وهو الأسرى حرب يقرها الإسلام حين يرى أهل العدل والعفة في الإسلام استرقاق الأسرى هذا الإسلام متطلع إلى تحرير الرقاب إذ أن تحرير الرقاب من مفاسد الرقة وتصوير الرقاب شرع لله للكتابة للرقق وكفارة الظهار والقتل الخطأ والمطهر في يدر مطين بل وعد الذين يعطون الرقاب وعدا حسنا وليس في الإسلام منافع من العتق العتق على تحرير الرقاب .

وطلبت الكلمة ، ورددت الرد الموضوعي^{٨٠}. وقلت للأبنا شنودة يجب أن تحتفظ برأيك في الإسلام فلا تعلقه إلا في الكنائس ، بين شعبك وجمهورك ، أما أن تخوض في مقدساتنا على هذا النحو فيأتي أسجل عليك أنك معتمد على الوحدة الوطنية ، لأنك تضعنا بين مسألة لك على حساب الدين وذلك مستحيل ، أورد عليك على حساب الوحدة الوطنية . وهما أمران أحلاهما مر .

وفي سنة ١٩٧٩ قرأت للأبنا شنودة برقية منشورة في مجلة المصرى التي يصدرها في لوس انجلوس في أميركا «عزاد القصاص» وهو مسيحي هاجر إلى أميركا من دمياط ، نشر البرقية في صدر الجريدة ، وقد عرضتها في نقابة المحامين ، والبرقية موجهة إلى مجلس الكنائس العالمي من الأبنا شنودة يقول فيها :

«أكدت لنا السلطات المصرية أنه لا تغيير في القوانين المعمول بها حاليا

«وغير مرجع في هذا كتاب الأستاذ المذكور على عبد الواحد وال .. «حقوق الإنسان في الإسلام» وكتاب الأستاذ محمد قطب «شبهات حول الإسلام» .. ثم قلت للأبنا شنودة ماذا ترى الغرب المسيحي الذي يؤمن بالمسيحية يسرق الرقاب ويستعبد الشعوب ويهتب القرواوت ويعين الصهيونية ويتبع سياسة تقوم على الظلم وإزهاق الأرواح والنقصان الأراضي والتهلك الأعراض أين هؤلاء من العدل في المذهب المسيحي وهم يسرقون الشعوب ويلوثون الرقاب ؟ هل لى لى في حالة جريمة لاغتصاب ؟ وهل نصب كامل مسألة فيها نظر ؟ ألم تعلم أصحاب مشائخ دنشواي أن المسيحية تحرم الرق ؟ ألم تعلم فرنسا موقف المسيحية من الرق وهي تقتل مليون شهيد جزائري وتصر على اعتبار أن الجزائر جزء من فرنسا طيلة مائة وثلثين عاماً ثم تستبد سوريا ولبنان ؟ ألم تعلم إن المهزلة للمسيحية موقف المسيحية من الرق وهي تستعبد مصر والعراق والسودان والهند وغيره ؟ ألم تعلم أميركا للمسيحية وهي تبني الصهيونية أن العرب أصحاب حق مقدس في الأرض وفي الحياة والقبو الأمريكي بالرصد لن يصرخ إلا بصوت من الظلومين ؟ أين العدل في دنيا للمسيحيين وأين معاضدك من ترشدكم بل أين أتم جميعا من العدل الذى هو اسم من اسمه

في مصر .. اطمئنوا، ليس هناك ما يزعج ، بركاتنا معكم» (الموقع البها
شودة)^(١).

(١) في يناير سنة ١٩٧٧ أقيمت من فوق منبر مجلس الشعب المصري ردى على بيان الحكومة
«حكومة السيد محمود سالم رئيس الوزراء وقتئذ» وكان وزير العدل في ذلك الترخ هو الرجل
المثالي للمستشار أحمد صبح طلعت رحمة الله رحمة واسعة .. وإنما استمر على الرحمة لما يأتي :

الجهت إلى وزير العدل قائلا : يا عدلي وزير العدل . إن في وزارة العدل لجنة لتطبيق الشريعة
الإسلامية برئاسة المستشار جمال الرصفوى وهي تعمل منذ عام ١٩٧٢ لإيجاد هذه الهيئة وللأسف
على قيامها . هناك الهيئة خمس سنين وأسبعت خمسة أشهر لتقديم خلافا لما هو عليه النجاة
كمشروعات قانون يناقشها المجلس فهناك الموافقة على تطبيق الشريعة الإسلامية على ضوء هذه
القوانين ولول أن مايو سنة ١٩٧٧ -أسبعت أن لم تقدم هذه المشروعات بقوانين لتطبيق الشريعة
الإسلامية وإنما استمر على هذه الهيئة بأنها كالية لأنني بهذه الفردي قدمت خلال شهرين مشروعات
القوانين الإسلامية الكالية لتطبيق الشريعة الإسلامية وما أن ساء يوم أول مايو ١٩٧٧ حتى قدمت
استجوابي لوزير العدل .. ولكن بسقط الاستجواب أجرى السيد محمود سالم في وزارته تمديدا
وزيرا وحيدا هو إخراج وزير العدل المستشار أحمد صبح طلعت من الوزارة لا لعب في الوزارة ولكن
لسقط الاستجواب لتقديم من عضو مجلس الشعب إلى الوزير لإخراج الوزير من الوزارة وذلك
استطاعوا للاحقة مجلس الشعب التي تص على سقوط الاستجواب إذا استمره السقوط لم أخرج الوزير
الذي توجه إليه الاستجواب من الوزارة ...

خرج للمستشار أحمد صبح طلعت رحمة الله من الوزارة ... ذلك هو القانون الذي أعطاه وأجهل ما
وراءه لأن أن جمعا في سنة ١٩٧٧ قدم عام في الرجل قبل بحري وأنا أكله أكلوب حرجا لأنني سميت في
خروجه من الوزارة وتلك نتيجة لم أردعا . إنما أردت فقط تحريك وزارة العدل لتقديم مشروعات
القوانين التي أعلن السيد محمود سالم رئيس الحكومة في بيان أن الحكومة تستعد للجنة المختصة في
وزارة العدل للفراغ من عملية تطبيق الشريعة الإسلامية .. صافحني المرحم أحمد صبح طلعت بشوق
عظيم وتقدم أعظم وقبلني وأعرب عن أحسن تقديره للدور الذي يستعد لتطبيق الشريعة الإسلامية
في مجلس الشعب وقال : جهتك لأحدثك بما لا تعلم من عقليات أملاك تستعصى في مسوكتها بما
تسمع لم قال : عينا أنا مع رئيس الحكومة إذ جله الأبا شودة يقول في عصره وخضبت : إن الأكلاب
لا يتفكرون على تطبيق الشريعة الإسلامية في مصر !!!

لسأله بم ردم عليه؟ فقال: لم ترد عليه بشيء!! فقلت: إن كلبتي في الرد على بيان الحكومة
في يناير ١٩٧٧ تعذبت كلمة الشريعة الإسلامية للأهل المرجوة مثل الرعاء والأمن والنصر
والوحدة الوطنية وأوضح أن اليهود عاهدوا رسول الله ﷺ في المدينة فلا وجودهم على تطبيق
الشريعة الإسلامية ولا تطبيق الشريعة الإسلامية لخلق على حسب مقدساتهم، والفرع لم يخط مدنى -

ثم التقيت بالثمين مبعوثين له هناك في لوس المجلوس يشوهون صورة مصر في موقفها من النصارى^(١)، ولما بدأت أعيرا نذر حدث الفتنة الطائفية في مصر، ذهبت إلى اللواء نبوى إسماعيل في مكتبه ، وكنت واحدا من حواري

« كفاءة الإسلام لحقوق نصارى الشام ونصارى مصر إزاء القروحات الإسلامية والكتاب والسنة في هذا فياض يندس حرية العقيدة ويعلمون أبو والعدل لمن سألنا من مثاقينا في العقيدة وقد بدت كل ما يصل بهذا ومضابط مجلس الشعب لحفظ هذا اليان فلم يحكم على رجل جاء يعطل مقدساتنا دون أن تعطل له مقدساته ثم جاء من وراء ظهر الديمقراطية والديمقراطية فقلما لم تردوا عليه؟ فقال: ذلك ما قد كان .. ثم انصرف شديدة وبقيت أسأل رئيس الحكومة قائلا : ملغا أقول في ردى على الاستعجاب الشيخ صلاح أبو إسماعيل؟ إن قلت له إن وزارة العدل أكرمت ما لدينا من تشريعات فإن عليه الطعنى على ذلك أن يصلح : لئلا لأن لم تقدموا ما أم أكله ؟ ولقد أكرمت الوزارة بالقفل موضوع تدين الشريعة الإسلامية ... وإن قلت في مقام الرد على الاستعجاب إن الوزارة لم تتجر شيا حتى الآن فإن الطعنى على ذلك أن يصلح ملغا كانت تملل اللجان عو خمس سنين حتى الآن ؟

ولما رئيس الحكومة يقول لى : لذهب أنت إلى مكتبك ولا شأن بالاستعجاب وسأقول أنا مجلس الرد عليه!! قلته له: الاستعجاب مقدم لى وزير العدل وليس لى رئيس الوزراء فقال لى: لا شأن لك بالاستعجاب لذهب أنت إلى مكتبك ولا تجلس شيا ؟ فمضيت ثم كان التصليل الوزارى وإعراعى من الوزارة لتسقط الاستعجاب وتبقى مشروعات القوانين مجمدة دون تحريك !!

وشبه بهذا ما حكاه الدكتور صول أبو طالب للجنة العامة لتدين الشريعة الإسلامية وهو يومئذ رئيس مجلس الشعب ورئيس اللجنة العامة من أن الأتيا شديدة جيله رفضا تطبيق الشريعة الإسلامية في مصر فسأله الدكتور صول أبو طالب هل عندكم فى العهد الجديد شبه ترون تطبيقه في دنيا الفصحى ؟ إن كان عندكم شبه نهاه ونحن نطبقه من فورنا هنا ولا يهرجنا ذلك لأننا لزمنا بالله وملائكته وكتبه ورسله !! فذهب الأتيا شديدة ولم يند !!

(١) وقد كثر ذلك كله بالثمين من القسوسة المضربين الطعنى فيما في فضل شواتون لوس المجلوس بولاية كاليفورنيا في أمريكا وقد كتبت داعلا للسلام على فضيلة الإمام الأكو الشيخ عبد الحليم حمود شيخ الأزهر وما عرجه من إلفتنق فاجترأى بكلمة : صباح الخير فخرجت فيما جدا جدا حين علمت أنها من مواطنينا المصريين وسلمت على كل منهما بحرارة بلغة وترحب كبير ولكنهما اجترأا بوزة صور أصلها المخلص الأجواء قللا عن تعاصبات معوزة الكلمات من جريدة أسهر اليوم التي نشرت أجزاء مجزة من كتابي التي ألقيتها في مجلس الشعب المصرى إبان انتقاله للزعم الشريك من مجلس الشعب المصرى والسوداني وحيث ألقاها عن آمال مشاعر ملايين المسلمين عروما والمسلمين في مصر والسودان خصوصا في تطبيق الشريعة الإسلامية لأن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم وأفضت في الحديث عن كفاءة الإسلام لحقوق مثاقينا في العقيدة مادابوا مسللين وإذا جريدة أسهر اليوم تفرق كلامي وكشره على غير =

عشرين من قادة الفكر الإسلامى .. واقترحنا أساليب لتهدئة الموقف ، وإنهاء الفتنة الطائفية التى أشعلها شنودة .. وكان مما قاله نبوى إسماعيل : إن قوانيننا الوضعية فيها ثغرة تنفخت منها أساليب حديثة لإشعال الفتنة الطائفية ، وذلك أنه قد يأتى واحد من المسيحيين لمواطن مسلم فقير فيعطيه ما يشاء من مال .. ألف جنيه ، أو ألفين ، أو ثلاثة على أن يوقع له عقدا بأنه قد باعه هذه الأرض ، وهى أرض ملك الدولة ، فيقول له الفقير ، ولكننى لا أملك هذه الأرض .. فيقول له وقع وعخذ ألفا أو اثنين أو ثلاثة أو أربعة - ومالكش دعوة - فيوقع له الفقير .. ثم يقوم المسيحى برفع دعوى صحة عقد البيع ونفاذه ثم يقوم ببناء كنيسة ، ثم إذا سئل أظهر العقد لتبجيل العدالة . وأسرف المسيحيون فى عهد الأنبا شنودة فى هذا ، واستثمروا جواً سياسياً حريصاً على الوحدة الوطنية حتى صعدوا المسائل إلى درجة الفتنة والاصطدام والاشتباك والضحايا .. مع العلم أن مصر منذ

- صورته لما مقرروا المسيحيون يصورون الجبهة ويحرقون آيات بالآلاف الصور المشوهة لكلمتى تولىها فى لوس الميوس ولقد اعلم أنهم يحرقون فى الولايات الأمريكية الأخرى أم لا ؟ اللهم أنى نظرت فى الورقة انى قدماها إلى قنصل انظر إلى ما يعلقه الشيخ صلاح أبو إسماعيل فى مصر ؟؟ قتلت لها : فلما لم تعرضوا هذا الكلام على شيخ الأكره وهو هنا نزل هذا القند ؟ قتلا : قد تلبه وعرضنا عليه صورة من هذه الورقة فلماذا أن الشيخ صلاح موجود حالياً فى لوس الميوس ونصصها بذلك ومناقشه .. !!

وعما ألبها بحثان حى للمناقشة فقد ناقشنا مناقشة استكملت بها الفكرة للبورة ووصلت بها ما اتلع من أجراء كلمتى فلما سقط فى ايديها ورأيا أنها قد تجبها حتى سألان : من أنت ؟ قتلت لها أنا صلاح أبو إسماعيل .. فلما وسط الزحام فوبان للتح فى الماء !! وكان مما دار بيننا من حديث أن قلت لها : أنه لا يوجد دين مملو يتكر للعدل والحق والحرية ، أو يناصر قطع الطريق أو السرقة أو حرب البحر أو الزنا أو ما إلى ذلك فلماذا إذن تحاربون تطبيق الشريعة الإسلامية التى كانت مطبقة إلى أواخر القرن التاسع عشر الميلادى فى مصر والمسيحيون يتمتعون بكامل حقوقهم مطمئنون على عقائدهم ووطنيتهم . فقالوا سنخوض الدم فى مصر ولن نسمح بتطبيق الشريعة الإسلامية فيها .. فسألتهما : أجبنا فلما تعرض إلى أمرى ؟؟ قتلا : نعم أرسلنا سيدنا الأنبا شنودة فلما التقىها : فسألتهما :

وعنى فوردنا إلى مصر ؟ قتلا : حسنا وأمرنا سيدنا الأنبا شنودة !!!

وهذا هو الأنبا شنودة بطريرك الأنباط فى مصر !!!

فجر الإسلام لا يجد أهل الكتاب فيها أمناً ولا ضماناً إلا في ظل الإسلام ..
ولكن الأنبا شنودة لا يكفى بهذا^(١).

رفعت الجلسة للاستراحة وصلاة العصر ..
وأعيدت الجلسة للاستعداد .

رئيس المحكمة : الأستاذ سيد عبد العزيز الخامى (الدفاع)

س : (من الأستاذ سيد عبد العزيز الخامى)

هل لديك معلومات أخرى بخصوص القصة الطائفية ؟

(١) وما يذكر في مقام الدليل حل قضية الإسلام في مصر في عهد عمرو بن العاص وهو المانع
الظاهر للتصحر الذي فر إلى عدل الإسلام في جهته نصارى مصر من ظلم إغرابهم نصارى الروم أن
سابقاً جرى بين ابن عمرو بن العاص وأحد من أهل مصر فسيل القبطي . فخره للسوق ابن عمرو
وقال له : أنتسب ابن الأكرمين ؟ وذلك بلا شك جعلية ليجل عدل الإسلام وحافة لتركها ابن الحاكم جند
وأحد من الرعية من مخالفه في العقيدة . فرجع القبطي شكلياً إلى عمر بن الخطاب موثقاً أن عدل الإسلام لا
يفرق في مقام الحكم بالحق بين مسلم وغيره والله تعالى يقول : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ
شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَهْرَبَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَهْلِ الدِّينِ أَتَدْرِكُونَ . أَعَدُّوا لَهُ عِزًّا قُلْ إِنَّ اللَّهَ
عَزِيزٌ مُبِينٌ ﴾

وكانت عدالة عمر بن الخطاب أمير المؤمنين على مستوى الأمن العظيم فيها قد سكت القبطي المصري
من الفكر نفسه من ظلمه ابن عمرو بن العاص . نعم أعطاه عز دمه وقال له اشرب ابن الأكرمين ثم أمره
أن يشرب عمرو بن العاص فرفض القبطي قائلًا : يا أمير المؤمنين إنما شربت الذي طربى .. فقال إنه لم
يشربك إلا بسيفك أيه .. فرفض الرجل القبطي أن يجاوز قصاصه حرب النجس عليه ثم قال عمر
لعمرو : متى استعديت القبطي وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً .. ولكن الأنبا شنودة يأبى إلا أن يعطينا من
أساليبه ما يمكن أن يكون دليلاً قوياً على صدق قول الله تعالى عن مخالفى الإسلام في العقيدة : ﴿ وَلَا
يُؤْثِرُونَ بِمَا فَعَلَوكُمْ حَتَّى يَرْجِعَ عَنْ دِينِكُمْ إِنْ أَسْطَاحُوا ﴾

ولو أن موقف الأنبا شنودة كان موقفاً قالياً للعقيدة بالمعنى .. والصالح فعلياً لقول الله تعالى : ﴿ وَد
كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرَوْنَكُمْ كَثِيفًا مِنْ دِينِكُمْ كَثِيفًا حَسِبُوا مِنْ عَدُوِّهِمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ
الْحَقُّ طَاعُوا وَأَصْلَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾

ولكن موقفه تجاوزت المشاعر إلى الخطأ المتواترة من منشورات ومبشرين وتشويه حقائق ومواقف
واستعداد لبريكات علينا وغير ذلك !

ج : أتذكر بأن هناك منشورا منسوباً إلى بابا روما شاع في مصر ، يقول : إن الإنسان هو هدنة الله للأرض ، ملعون من رفض هدنة الله .. وهو يريد بهذا أن يكرر المسيحيون ، في الوقت الذي تشط فيه وسائلنا الإعلامية لترويج تحديد النسل ، مع العلم أن مجمع البحوث الإسلامية أصدر قراراً بإجماع علماء المسلمين يحرم فيه على الدولة أن تنبئ هذا الاتجاه المتمثل في الدعوة إلى تنظيم الأسرة وتحديد النسل .

وأيضاً في مجلس الشعب لنا زملاء مسيحيون يجهرون دائماً بضيقهم وتيرهم بكل دعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ، وينفعلون ويغضبون فهم لا يبالون بمقدساتنا وهم يضيئون بأنوار غاليتنا .

والحق أننا في حاجة إلى موقف إسلامي صادق تتخله الدولة يعز به الإسلام ولا يضار به المسيحيون وهذا ممكن والتاريخ الإسلامي شاهد بما أقول :

س : (من الأستاذ سيد عبد العزيز الغامدي) :

مارأى الإسلام في دعوة تحديد النسل ، وما أثره على الأمة الإسلامية .
إذا استجاب له المسلمون ولم يستجب له المسيحيون ؟

ج : قلنا قبل ذلك أن إجماع علماء المسلمين في مجمع البحوث اتفق على تحريم تبنى الدولة لتلك الدعوة ، وآلان أشير إلى الأثر المترتب على هذا التأييد :

إني أخشى أن يتقلب الميزان بعد فترة من الزمن ، يفيد منها المسيحيون في مصر ، كعلو للمسلمين ، ثم يترجمون عنوانهم على المسلمين ، خصوصاً وقد بنى المسيحيون بأساليب ملتوية على أرض أوقاف المساجد كنائس ظلماً واغتصاباً ، حتى لقد علمت أن الدولة اضطرت إلى تغطية عرق الشروط المطلوبة في بناء الكنائس . بأن صدر قرار جمهوري في ١٩٧٧/٩/١ على ما أذكر يبنئ كنيسة على أرض أوقاف المسلمين بالهندسين ، ثم صدر قرار جمهوري بفتح الكنيسة نفسها يوم ٢١ من

الشهر نفسه .. فهل يعقل أن تبنى كنيسة واحدة في عشرين يوما ؟ وهكذا تقاومت الدولة عن تطبيق القانون واتخاذ أرض المساجد من الأغصاب وتوشك مصر أن تكون مثل جنوب السودان ليس لمسلم فيها حق وكل الحقوق لللاتياط .

س : (من الدفاع)

ما رأى الإسلام في دعوة الرئيس السابق إلى إقامة مجمع للأديان

الثلاثة ؟

ج : الواقع أن الرئيس السابق راح يلبس الحق بالباطل ، ويكتم الحق وهو يعلم ، فقد راح يردد قول الله تعالى : ﴿ وان جنحوا للسلم فاجنح لها ﴾ .. يرغم أنه صاحب المبادرة وهو الذى جنح جنوحه للسلم ، ورحى الحرب دائرة ، وهو أمر محظور شرعا .. وفى ذلك يقول تعالى :

﴿ فلا تنهوا وتذهبوا إلى السلم وأنتم الأعداء ، والله معكم ولن يتركم أعمالكم ﴾ وإذا قبل السلام بشروط الشرعية إن جنح له العدو عدولا منه عن عدوانه علينا .

لقد ربح السادات بتقرب إليهم بأساليب لا تتفق مع الشريعة الإسلامية ، ومنها وعده ببناء معبد لليهود في سيناء ، وراح يزعم أن المسيح صلب هناك في القدس ، مع أن دينه يقول : ﴿ وما قتلوه وما صلبوه ﴾ فهذا رجل لعب على جميع الخيال ويكفى هذا .

رئيس المحكمة : الأستاذ كمال خالد .

س : من الأستاذ كمال خالد (الدفاع)

بسم الله الرحمن الرحيم .. ذكرت أن الثلاثة الكبار قد انتهوا إلى إباحة جمع الزوجة بين زوجين ، فهل يمكن أن توضح لنا هذا الموضوع الشيعي ؟

ج : سيادة الرئيس .. قوانين الأحوال الشخصية في مصر غطت تماما من حكم شرعى مقرر بكتاب الله ، وهو الخلع .. ولكى أكون واضحا ..

أستأذنكم في أن أذكر أن امرأة ثابت بن قيس جليت فقالت : يا رسول الله .. زوجي ثابت لا أحب عليه خلقا ، ولا ديناً ، ولكنني رأيت مقيلاً يوماً بين الرجال ، فإذا هو أقصرهم قاماً ، وأسودهم وجهاً ، وأنى يا رسول الله ما أطيقه بغضاً .

ولما سمعها رسول الله ﷺ تشيد بخلقه ودينه ، دعاها إلى ابتزاز العشرة معه فهو زوجها وأبو أولادها .. وما تذكره من عيوبه ليس مفاجئاً .. ولكنها قالت : يا رسول الله إنى أكره الكفر في الإسلام ، يعنى أنها تكره أن تصرف مع زوجها بحكم بغضها له تصرفات لا يقرها الإسلام ..

فلما رأى الرسول ذلك .. قال لها : أتدين له حديثه ؟ «وكان قد أمرها بحقيقة»

قالت وزيادة فقال ﷺ : أما الزيادة .. فلا :

فقال بالثابت : إقبل الحديقة ، وطلقها تطليقة .

وى هذا نزل قول الله تعالى ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَفْقَهُمَا حَدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَحَتْ بَيْنَهُمَا إِذْنَ فَاخْلَعَ غَرُوجَ الْمَرْأَةِ مِنْ عَصْمَةِ الرَّجُلِ إِنْ كَرِهَتْهُ .. بِأَسْلُوبٍ يَقْضِي لَهَا بِهِ الدِّينَ الْإِسْلَامِي .

قلت الذين دافعوا عن قانون الأحوال الشخصية أباحوا للمرأة أن تفرق زوجها خلعا .. ولكنهم لم يفعلوا إنهم يريدون تحريم ما أجل الله وإباحة ما حرم الله ، فنص القانون على أن يعتبر إضراراً بالزوجة الأولى اقتران زوجها بأخرى .. وأباحوا لها أن تطلب الطلاق ولو كان زوجها عدلاً قانناً ، فرضوا على القاضي أن يحكم لها بالطلاق ولو رفض زوجها ولم يلقوا بالآل أن طلاق المكره لا يقع فضلاً عن طلاق هذا القانون الجائر .. فإذا طلقها القاضي على ضوء هذا ، فإنها تصبح طالقاً قانوناً لا ديناً .. فإذا خرجت من العدة فقد حلت للأزواج قانوناً لا ديناً .. فإذا تزوجت آخر فقد جمعت بين الأزواج ديناً لا قانوناً .. وهذا شر ما تنبئ إليه دولة إذ تبيح للمرأة أن تكون في عصمة رجل ثم تتزوج غيره وهي في عصمته على الرغم من أن الإسلام والمسيحية واليهودية ، وكل دين أرضي أو سماوي يحرم ذلك .

س : (من الدفاع) : يحكم كونكم رجالاً من علماء الشريعة ، وزجل تشريع ما رأيكم في حاكم - يسخر أجهزته في اعتطاف علماء الدين وأسائلة الجامعات والهامين .والصحفيين ورجال السياسة والعديد من المواطنين ، يخطفهم في منتصف الليل من فراشهم ، ومن بين أولادهم ، ويطلق بهم في غياهب السجون غير معروف لهم مكان ، وغير مسموح لهم الاتصال بمحامين .. يمنع عن مرضاهم العلاج والدواء ، ويتساقطون صرعى الواحد بعد الآخر معلنا أنه لن يرحم ، وأنهم في السجون كالكلاب .. ويعلن أنه يؤمن بأسلوب القدر والبطش والقسوة .

ما رأيكم كرجل تشريع إذا ما علم أن قراره غير شرعى .. ماذا يكون ؟

الحكمة ترفض توجيه السؤال .

س : (من الأستاذ كمال خالد الهامى)

بصفتكم عضوا في المجلس التشريعى - ما رأيكم في هذا المجلس ؟

ج : هذه السلطة التشريعية يتلور فيها الانتهاء الحزى ، فهم طاعة لكل ما يطلب منهم باسم الالتزام الحزى بصرف النظر عن أن تكون هذه الطاعة في المعصية أو المعروف .. ولقد عرتب على ذلك أنهم حملوا ظلما كبيرا لضمايرهم بكل مقياس في الإسلام .

س : « من الدفاع » ما رأيكم في تخلف معظم الأعضاء البارزين عن حضور جلسات المجلس التشريعى مثل سيد مرعى ، وعثمان أحمد عثمان ، وجسن كامل ؟

ج : إذا أتبع أن أسألهم ، سأجيب عن هذا السؤال .

رئيس المحكمة : الأستاذ أحمد مجاهد الهامى

س : (من الأستاذ أحمد مجاهد الهامى (الدفاع)

ما هى أصول الحكم في الإسلام ؟

ج : جواب هذا السؤال يتضح فيما سبق لإيراده من قول النبي ﷺ

لمعاذ بن جبل : بم تقضى بين الناس؟ قال معاذ : بكتاب الله .

قال النبي : فإن لم تجد . قال معاذ : فبسنة رسول الله .

قال النبي : فإن لم تجد : قال معاذ : أجتهد برأى ولا آلو .. - أى لا أدخر وسعاً -

فهو من حيث الأحكام مرتبط بشريعة الإسلام .. وهو من حيث مسؤوليته عن الرعية ، مطالب أن يترفق بالمسلمين ، وينهى أن يشق عليهم .. مسؤل عما يستحيه لنفسه من أموال وإمكانيات .

الدفاع : ما جزاء خروج الوالى أو الحاكم على حكم الشرع ، أو الخروج عن هذه الأصول ؟

ج : يظهر بعض العلماء أن الوالى الذى يخرج عن هذه الأصول لا يجوز الخروج عليه ما أقام الصلاة .. هذا حديث النبي .. ونحن نقف عند الحديث ، ولكننا نحب أن نفهم معنى إقامة الصلاة إن الحاكم الذى يقم الصلاة يسجد لربه إذعانا له وبخضوعاً لجلاله وبخشوعاً لعظمته ، والمقروض أن يستصحب روح السجود حتى تنهض صلاته عن القحشاء والمنكر .. ورسول الله ﷺ يقول : « من لم تنه صلاته عن القحشاء والمنكر لم يزدد من الله إلا بعداً »

فإذا استطعنا تأديبه لخروجه على الإسلام أدبناه ، فإن لم نستطع فلا حول ولا قوة إلا بالله .

س : الدفاع : ما هى مهام الوالى من ناحية المصالح المرسلة ؟

ج : المصالح المرسلة التى ترك الله تنظيمها لولى الأمر ، يجب أن يتوفر فيها مصلحة المسلمين ويجب أن يقبل فيها مبدأ الشورى ، وأن يعتمد فى تنظيمها عن المولى .. وهذا هو واجبه فى المصالح المرسلة ..

س : الدفاع : ما هو جزاء خروج الوالى عن اتباع الأحكام ؟

ج : أعتقد أننا قد بينا أن الجهات الدستورية وخصوصاً السلطة التشريعية ممثلة فى مجلس الشعب ، تجللك أن تسحب الثقة من الحكومة

الخارجة على الدستور ، وتملك حق الاستجواب والاعتقال ، وتملك بقوة الدستور أن تردع كل طاغية منحرف .

س : الدفاع : ما حكم الإسلام من حرية الفكر والرأي ، وما أثر ذلك سلبا وإيجابا على المجتمع الإسلامي ؟

ج : الإسلام يقدر الحرية حتى إن القرآن قد حكى أقوال فرعون وأدعاءات فرعون وكر عليها بالحجة والبرهان والدليل .. إن مصادرة الفكر ، لا يمكن أن يستقيم معها إنسان ولا مجتمع .. ولقد حكى القرآن حوار إبراهيم مع أبيه ، وحوار الشيطان مع ربه ، وجعله آيات يتعبد بها في محراب الصلاة .. ولكنه سلط عليها أضواء الحق على ادعاءات المبطلين ..

أما مصادرة الآراء ومحاربة المعارضين في حقوقهم وحرمانهم وأرزاقهم ، فإنه لا يؤدي إلى إصلاح المجتمع .. ولذا وجدنا «عمر» قضى في هذا قضائه ، إذ مكن القبطي المصري أن يثار لنفسه من ابن الحاكم ، بل دعاه إلى ضرب الحاكم حين استخدم ولده الطاغية سلطان أبيه في البطش بالبراءة .

س : الدفاع : ما هو حكم الإسلام فيمن يمارب أو يعتدي على المسلمين ؟

ج : قال النبي ﷺ : « كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه »

وقال ﷺ : « لا يلقن أحدكم موقفا يعترب فيه رجل ظلما ، فإن اللعنة تنزل على من حضره حين لم يلقوا عنه »

وقال ﷺ : « من أشار إلى أخيه بحديدة ليخلفه بها أخاه الله يوم القيامة ، ومن وقف مع مظلوم ليهت له حقه ثبت الله قدمه على الصراط يوم تزل الأقدام »

وقال ﷺ : « دخلت امرأة النار في هرة حبستها حتى ماتت جوعا ، فلا هي أطعمتها إذ هي حبستها ، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض » . ويقول سبحانه وتعالى : ﴿ إن الذين كفروا المؤمنين والمؤمنات ثم لم

يعتبروا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق .

وقد بلغت الإنسانية في الإسلام درجة أن فتح أبواب الجنة لرجل سقى
كلبا ..

رئيس المحكمة : الأستاذ الحفزة دعبس

س : (من الأستاذ الحفزة دعبس المحامي) - الدفاع :-

قرروا أن الإقرار طريق من طرق الإثبات في الشريعة الإسلامية ما
شكل هذا الإقرار ؟

ج : أنا سعيد بهذا السؤال .. وبجميع الأسئلة ، وعلى الأخص هذا
السؤال .. لأن الإقرار قد ينبعث من ضمير المتهم ، وقد يتبرع انتزاعا ، ولا
عبء بالإقرار يتبرع ..

وأذكر بمساعدة الرئيس أنه في عام ١٩٦٥ ، وقد كنت ضمن المعتقلين في
سجن طره ، فقالوا لنا : لن نخرج واحد منكم إلا إذا كتب تأييدا للرئيس
جمال عبد الناصر ، فقلت للإخوان يبنى أن تمسك الأقلام وتقول : «أنا
المعتقل فلان ، أؤيد الرئيس جمال عبد الناصر» ، «فأنا المعتقل» .. هذه
الجملة في صدر التأييد تعفيه أمام الله من تأييد الظالم .. وأنتي مكروه والإقرار
الذي يندب به شرعا كإقرار «ماهر والغامدية» اللذين أقرأ بملء لؤلؤهما
وبعضائر مدعنة لربها في التطهير من ذنوبهما .

س : (من الدفاع) هل يشترط في الإقرار التكرار ؟ -

ج : رأي هذا بعض العلماء ، ولأن النبي ﷺ لما جاءه «ماهر»
يعترف بجرمته ، أشاح النبي عنه بوجه ، وهو يلح عليه بالإقرار ، ويسأل
النبي أياضاحكم جنون ؟ .. فلما استوثق من عقله ، راح يراجعني في مفهوم
الزنا عنده ، ولما استوثق أنه يستحق الحد بعد تكرار الإقرار ، أمر به
فرجم ، ولما قيل له إنه حلول الحروب من الرجم ، فمتنعاه حتى قتلناه ،
لامهم النبي قتلا هلا تركبوه فيتوب .. فيتوب الله عليه !!

إذن الإقرار هو ما كان متبعا بملء الحرية والإرادة ، ويلزمه التكرار
كذلك عند بعض العلماء وأن يظل على هذا الإقرار حتى يتم تنفيذ العقوبة
المقررة شرعا .

س : (من الدفَاع) هل يلزم من ذلك أنه ينبغي على المقر أن يصير
على إقراره حتى تفيد العقوبة ؟

ج : نعم ... وله حتى العنول . وحيث لا تكون لإقراره الذي عدل عنه
قيمة .

س : « من الدفَاع » وما حكم إقرار عدل عنه ؟

ج : يحذر كأن لم يكن .

رئيس المحكمة : الأستاذ توفيق .. الغامى

س : الأستاذ توفيق .. الغامى « الدفَاع » :

هل يمنع اختلاف الفقهاء من تطبيق الشريعة الإسلامية ؟

ج : خلاف الفقهاء ليس حول القرآن ، وليس حول السنة ، وليس
حول ما هو معلوم من الدين بالضرورة ، وإنما هو خلاف في الفهم للنص
أحيانا .. وهذا من حسنات الإسلام وهو دافع للتطبيق ، وليس مانعا
عنه .. وأوضح ذلك بمثال حدث في غزوة بني قريظة بعد غزوة الأحزاب
قال الرسول ﷺ : « لا يصلين أحدكم العصر إلا في بني قريظة » .. فحدث
الصحابة أجمعون إلى بني قريظة .. فلما كادت الشمس تغرب ، اختلفوا ..
هل يرجعون المصر إلى ما بعد الوصول إلى بني قريظة عملا بحرفية النص ؟
أو يصلون قبل الغروب ويسرعون إلى بني قريظة عملا بروح النص ؟ ..
بعضهم صلى المصر قبل الغروب وواصل المسير إلى بني قريظة عملا
بروح النص ، لأن الرسول ما نهي عن الصلاة لإضاعة المصر فكان منهم من
صلى قبل الغروب . ومنهم من صلى بعد الوصول إلى بني قريظة .. وكان لابد
من فيصل .. وهل هناك من فيصل كرسول الله صاحب النص ؟ .. غرضوا
عليه الموقف فأقر كلا من الفريقين على ما فهم .. أقر الذين عملوا بروح
النص حرصا على الدين .. والذين عملوا بحرفية النص حرصا على طاعة
رسول الله الذي لا ينطق عن الهوى .

هذا نموذج لاختلاف الفقهاء .. فهل ترون سيادتكم أن ذلك معروفاً عن
فورية التطبيق في شأن الحدود أو الربا أو غير ذلك مما لا خلاف عليه بل
ومما فيه خلاف تمتع كهذا الخلاف الفقهي ؟

س : الدفاع : هل تفتي الجهل والذيلة في المجتمع المسلم بوزأيها
القول بالتفريق والتفريق في تطبيق الشريعة ؟

ج : إنا إن قلنا ذلك ونعوذ بالله أن نقوله ، فإننا تركنا الماء
مستفحلاً ، وكيف تعالج الجريمة بأسلوب غير أسلوب الله ؟

س : الدفاع : قلتم وأيكم في الإمارة ، وفي حديث عن الرسول فيما
منه : إذا كنتم ثلاثة في سفر فأمروا أحداً ، ما تفسير هذا الحديث ؟

ج : النص على السفر بالمنطق المسمى منه ، أن الإمارة لازمة حيث
الترحال والتنقل ، وظروف السفر . وهي ألزم في الحضر حيث الاستقرار
والحيلة المعتادة ، ولا يصلح الناس فوضى لاسرعة لهم .. فلابد من الإمارة
سفراً ، ومن باب أولى في الاستقرار ، فهي تنظيم للحيلة .

رئيس المحكمة : الأستاذ « قمر موسى »

الأستاذ قمر موسى الخاني « الدفاع » :

قوم يحبهم الله ويحبونه

س : ما هو رأي فضيلتكم في شباب الجماعات الإسلامية ؟

ج : سيدي الرئيس .. كنت أفتي بشباب الجماعات الإسلامية ..
فقلت لهم من أين أتيتم يا شباب ؟.. آباءكم وأمهاتكم يخافون عليكم ، فلا
يمكن أن يكون البيت منبعاً لكم .. ووسائل الإعلام تنفركم لتغير ما أنتم
عليه ، فلا يمكن أن تكون وسائل الإعلام منبعاً لكم .. والدولة لا تشجع
نشاطكم .. والشريعة الإسلامية مغربة .. والقرآن مهجوز .. فمن أين
أتيتم ؟.. لست أرى لوجودكم منبعاً إلا قول الله سبحانه وتعالى :

يا أيها الذين آمنوا من يرد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه ، أذلة على المؤمنين ، أعزة على الكافرين ، يجاهدون في سبيل الله ، ولا يخافون لومة لائم ذلك فعل الله بربه من يشاء والله واسع عليم .

وأذكر أن ذلك كان أيضا في خطاب لي على سلم مسجد القائد إبراهيم في رمل الاسكندرية في إبريل ١٩٨١ .. وقد قرر الشباب أن يحتضموا بالصيام شهرا حتى لا يشاركوا في حرية الشواطئ ، وأن يجتمعوا على لقاء إسلامي ليلا .. وانتظم هذا اللقاء ما يقرب من مائة ألف شاب ، احتضموا بالله واحتضموا بحكلم الأخلاق .. وأحياوا الله ورسوله ، حتى لقد ذهبت من وزارة الداخلية لأذهب إليهم في المعتقلات مبصرا وداعيا ، فاستنكرت أن أعط قوما بين الجنران أنا في حاجة إلى مواعظهم وكلهم طهر ونقاء وتقوى .

هناك من المتهمين :

في سبيل الله قمنا	بعضى رفع اللواء
ما لحزب قد عملنا	نحن للدين فدنا
فليعد للدين مجده	كي ترى الدنيا الطيبا

فطلبت من وزارة الداخلية أن تفتح لهم الأبواب ليخدموا في جو الحرية أهدافهم المقدسة ، لأن المعتقلات ليست مكانهم .

من : الدفاع : هل وصل إلى علمك أن السلطات منعت الصلاة في الحلاء في جميع أرجاء الجمهورية يوم عيد الأضحى سنة ١٩٨١ ؟

ج : نعم .. كان معنا اللواء نبوى إسماعيل في مجلس الشعب واستقبل زعماء الشباب ودعاهم إلى الصلاة في الأزهر وحلّهم من الصلاة في عابدين .

من : الدفاع : لماذا تطل الاعتقالات التي تمت بعد أحداث المنصة ؟

ج : أعتقد أن التوسع في هذه الاعتقالات سبب لما تعودناه من الدولة في

مصر .. تذكر أنه قد أختيل كنيدي فلم تعتقل أمريكا أحدا ، وتذكر أن أحداثا حدثت من قبل كمقتل عمر بن الخطاب في الحراب فلم يعتقل أهل المدينة وكذلك قتل عيان بن عفان وعلي بن أبي طالب فما اعتقل برىء ، ولكن مصر لها سماتها الخاصة .

س : الدفاع : ما فعلك لاستخدام العنف من جهة سلطات الأمن لكل نشاط إسلامي ؟

ج : ليس عندي من تعليل لهذا سوى الإصرار على ضرب الروح الإسلامية ظلما وعدوانا .

الإسلام لا يستقر لطاعة الحاكم

س : الدفاع : بما تعلل ضم وزارة الأوقاف لبعض المساجد الأهلية بعد ٣ سبتمبر رغم عدم وجود إمكانيات لوزارة الأوقاف ؟

ج : عملت وزارة الأوقاف للمساجد الناجحة ذات الخطباء الموهوبين ، والجماعات الكثيفة من المصلين ، فضمتها إليها لتحويل بين الخير ورجاله ، ولتغذي المساجد بخطباء تحت أمرها وسيطرتها ولم تضم للمساجد الأخرى المهملة وهي تعد بعشرات الألوف .

س : الدفاع : هل تعلم بتحويل بعض مساجد الجامعات إلى أغراض أخرى ، مثل مسجد طب القصر العيني ؟

ج : تحول مسجد طب القصر العيني إلى غرض غير مسجدي ، كذلك المكتبة الإسلامية في كلية الطب بالقصر العيني ، بعد أن حول المسجد إلى غير مسجد ، إلتاح في الكلية للحفلات الصاعبة أن تقام بعد ضرب الجامعات الإسلامية بالكلية .

س : الدفاع : هل تؤدي المساجد التي ضمتها الحكومة لوزارة الأوقاف رسالتها على الوجه الذي كانت تؤديه قبل ضمها ؟

ج : ذكرت يوم الثلاثاء الماضي أن قانوننا صدر بقضى بحكم الدعاء،
والحجر على رجال الدعوة .. والوعيد الشديد لمن خالف ذلك .

س : الدفاع : ما هو حكم الأمانة عند إيداعها لدى انسان ؟

ج : أذ الأمانة لمن أئتمنتك ، ولا تخن من خائنك .

س : الدفاع : هل يجوز لمن أودعت عنده الأمانة أن يفتشها ويطلع عليها ؟

ج : مادام قبل أن يؤتمن عليها ، إن شك في أمرها فإن عليه أن يفتشها أمام صاحبها .

رئيس المحكمة : الأستاذ محمود النادى

الأستاذ محمود النادى العامى (الدفاع) :

س : هل تعلمون سيادتكم مدى مساهمة سياسة داللوب التعليمية في مصر في الإطاحة بال فكر الإسلامى في مصر ؟

ج : الاستعمار منه ثقال ، ومنه عسكرى .. والاستعمار العسكرى يمكن مقاومته ، ولذلك لجأ المستعمر البريطانى إلى غسل أذهاننا وعقولنا ، فحزب لغة القرآن ، وصيغ التعليم بالطابع الانجليزى ، واحتذى على الشاريع الإسلامى .. بصور الغرب على أنه منبع الحضارة والمدنية ، وجاؤل أن يضرب كل شيء من مقدماتنا .. وأوهم الشعب أن المدارس التبشيرية أرق المدارس وأحسنها .

س : الدفاع : هل ترون أن في إصرار السلطة السياسية على الاختيار الشخصى لكل من فضيلة المفتى وفضيلة شيخ الأزهر تمزيقاً للمجتمع الإسلامى ؟

المحكمة ترفض توجيه السؤال .

رئيس المحكمة : الأستاذ مختار نوح

الأستاذ مختار نوح العامى (الدفاع) :

س : عند إمام الحرمين في كتابه « غايات الأمم » ، الاجماع على وجوب تعيين خليفة يحكم بين الناس بالإسلام ، فهل ترون أن النظم السياسية في الدول الإسلامية بشكلها الحالي يمكن أن تغني عن السعي لإقامة الخلافة الإسلامية ؟

ج : النظم الحالية للدول الإسلامية ليست بالواقع الذي يغني عن إقامة الخلافة الإسلامية .. بل إن واجبتا جميعا أن نكون صرحا واحدا ، وبنينا مرصوصا ، على أساس من العقيدة ومن السلوك المنضبط بالعقيدة ، وهذا الاجماع حجة ، ولا بد من السعي لإقامة الخلافة الإسلامية ، وحشد لا نجد أى حرب بين دولتين مسلمتين .

س : الدفاع : سبق أن ذكرتم فضيلتكم أن الشريعة الإسلامية غير مطبقة في مصر ، وأن الحكومة غير جادة في تطبيق أحكامها .. فما قول فضيلتكم فيما ذكره المستشار على جريشة ، في كتابه أركان الشريعة الإسلامية (ص ٣٧) «ولا خلاف في جهاد من منع بعض شريعة الله وأولى به من منع كل شريعة لله»

ج : أوافق على كل هذا ، مع ترشيد الجهاد ، بضوابطه الشرعية .
س : الدفاع : بناء على ذلك يكون السادات بما فعله ، قد نقض يده من الإسلام ، فما قولكم في مدى موافقة أحكام المحكمة العسكرية في قضية اغتيال السادات ؟ وما هو حكم الشرع في إعدام قاتليه ؟

المحكمة ترفض توجيه السؤال

س : الدفاع : بناء على ما ذكرتموه فضيلتكم من محاولات تعطيل حكم الله في الوقت الذي تنفذ فيه القوانين المخالفة للشرع . هل يعتبر هذا استبدالا لشرع الله ، أم هو تعطيل فقط ؟
ج : أنا أعتقد أنه تعطيل واستبدال .

س : الدفاع : ما هو دور الأنبا شنودة في تعطيل إقرار قانون الردة في البرلمان ؟

ج: هذا الحد من الحدود الشرعية الستة كان للمسيحيين فيه وفي تعطيل دور كبير ، حتى لقد خلا مشروع القانون الحلال الإسلامى من حد الردة .. ولقد ناقشت حد الردة ، وقدمت مشروع قانون الحدود الستة ، ومن باب الإنصاف أذكر أن الأخ الأستاذ الحمزة دعبس الهامى كان قد توفر على وضع مشروع قانون إقامة الحدود الشرعية ، وسلمناه للدكتور إسماعيل معنوق ، وكذلك مشروع قانون لمنع الربا ، واقتراح الحل البديل . ولكن الإخوة المسيحيين أقاموا الدنيا ولم يقعدوها حول حد الردة ، وكنت وقتها لا أزال أتحدث فى التلفزيون ، فناقشت هذا الموضوع مع الأستاذ الدكتور المستشار جمال الدين محمود الأمين العام للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، وقال وقتها كلاما طيبا .. قال : إن الإسلام يقرر أنه لا إكراه فى الدين .. فسيبقى النصراني نصرانيا ما أراد ذلك ، واليهودى يهوديا ما أراد ذلك .. ولكننا نعالج بحد الردة ، المسلم إن ارتد ، فهو عضو فى بدنا أصابه المرض وهو لبنة فى بنايتنا أصابها خلل ، فإذا أفسدنا طبنا لبدنا وترميما لبنا دون أن نتعرض لغيرنا .. فلم يقفون إذن فى وجه تطبيق شرع الله ؟ وحد من حدود الإسلام ؟ وخصوصا أن المرتد عن الإسلام بعد أن اعتنقه لا حجة له على رده بحال من الأحوال ؟

وهنا الكلام كلام طيب ، ولكنهم برغم ذلك ، وحتى وقتنا هنا لا يزالون يصرون ويفرهم بمزيد من الإصرار أن الدولة تستجيب لهم .

لنأمن من داخل الأقباط .. المتهمون يريدون الاستفسار من الشاهد عن بعض القضايا الفقهية. التى تمس قضيتهم .

رئيس المحكمة : « للمتهمين » يمكن كتابة الأسئلة وأوجهها أنا باسمكم المتهمون : (صمت) يعنى عدم الرغبة مع احترام هيئة المحكمة .

رئيس المحكمة : بلائى أنا « ثم ضحك وضحك الجميع ، وضحور عام بالارتياح » يمكن اختيار أحد المتهمين لقراءة الأسئلة والاطمئنان على أنها لا تعثر أحدا منكم .

المتمعون يشيرون إلى «مختار نوح الغامى» ويعوجه إليهم ليتسلم الأسئلة ويقرأها ويوافق على سلامتها وإمكانية توجيهاها .

رئيس المحكمة : «مختار نوح» تفضل .

مختار نوح الغامى «الدفاع»

س : فضيلة الشيخ صلاح أبو إسماعيل .. ناس هاجوا منزلى بالسلاح ، فهل من حق دفعهم ومنعهم دفاعا عن نفسى ومالى وأهل ؟

ج : تأمل يابنى .. إذا كان هؤلاء الناس مباحث أمن الدولة فاستسلم وأمرك لله .. لأن المقاومة حينئذ ستجعلك كالذئابة فى بيت الحكوت ، ولعلها عاصفة قد تمر .. أما إن كان هؤلاء من غير رجال الدولة ، فقاومهم ما استطعت إلى ذلك سبيلا ..

جاء رجل إلى رسول الله ﷺ ، وقال : يا رسول الله .. أرأيت إن جاءه رجل يريد اغتصاب مالى - والمال أقل من النفس -

قال الرسول ﷺ : لا تعطه ماله قال الرجل : أرأيت إن قاتلتنى ؟

قال الرسول ﷺ : قاتله . قال الرجل : أرأيت إن قتلنى ؟

قال الرسول ﷺ : فأنت شهيد . قال الرجل : أرأيت إن قتلته ؟

قال الرسول ﷺ : فهو فى النار .

س : الدفاع - من المتهمين

إذا منع مسلم من أداء سنة مؤكدة ، ماذا يفعل حالة الشك ؟

ج : إذا قهر على المنع وأرغم عليه وأكره ، فإنه يباح له ، أن يستجيب مرغما لمقتضى المانع .. لأن الله يقول : ﴿ من كفر بالله من بعد إيمانه ألا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ، ولكن من شرح بالكفر صدرا فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم . ﴾

فالكره لا إثم عليه إن كفر مرغما بلسانه دون قلبه ، وإن استطاع أن ينفلت من الإكراه فليفعل .

الدفاع - من المتهمين .

ما حكم الإسلام فيما اتى إليه حكم المحكمة العسكرية في الشهيد خالد الإسلامبولي ورفاقه ؟

المحكمة ترفض توجيه السؤال .

رئيس المحكمة «يطلق» : أنا لست مسئولاً عن محاكمة لم تعرض أمامي ولا أسمع بمناقشتها هنا .. ولو كانت معروضة أمامي ما امتعت .
الدفاع : شكراً .. انتهت الأسئلة .

رئيس المحكمة : النيابة تفضل بمناقشة الشاهد .

المستشار: رجاء العري «النيابة»

س : ما هي إجازة تلك الدراسة ؟

ج : أنا خريج كلية اللغة العربية جامعة الأزهر - قسم الشريعة الإسلامية سنة ١٩٥٤ ، وخريج كلية التربية للمعلمين بجامعة عين شمس سنة ١٩٥٦ ...

النيابة : ما هي المناصب التي شغلتها حتى عضوية مجلس الشعب ؟

ج : عينت أستاذاً للتربية الإسلامية واللغة العربية منذ تخرجي في وزارة التربية والتعليم إلى أن نقلت إلى الأزهر بعد أن اشتغلت باحثاً فيها في فتحش اللغة العربية والتربية الإسلامية ، ثم عينت مديراً لمكتب شيخ الأزهر .. ثم عينت باحثاً في مجمع البحوث الإسلامية ثم عضواً في لجنة التطوير مع فضيلة الشيخ محمد أبو زهرة في مجمع البحوث .. ثم كان لي شرف تفسير القرآن الكريم بتلفزيون دولة الإمارات .. ثم رشحت نفسي لعضوية مجلس الشعب وانتخيت زماماً رئيساً للجنة الشؤون الدينية ، ثم عضواً باللجنة العامة لتقنين الشريعة الإسلامية ، ثم انتخيت زماماً مقررراً للجنة المرافعات .

النيابة هل لك صلة بأي من المتهمين في هذه القضية ؟

ج : كثيراً ما تلقيت دعوات منهم في كلياتهم وجامعاتهم في لغوات مفتوحة ، ولكن لا قرابة بيني وبين واحد منهم .

النيابة : ألم تصرف على المتهم الأول عمر عبد الرحمن ؟ ألم تقابل معه في المعتقل سنة ١٩٥٤ أو ١٩٥٦ ؟

(أحد المتهمين يتفحص مصحجاً معلومات النيابة إن الإثنين لم يتوافقا في أحوال الاعتقال)

ج : نعم تشرفت بمعرفته قبل اليوم .

« صمت مطبق على قاعة المحكمة وترقب »

استطرد : تشرفت أول مرة بلقاء الدكتور عمر عبد الرحمن ، أول أمس يوم الثلاثاء وأنا هنا في المحكمة ، وهو في القفص .

النيابة : هل تقطع بعدم اتفاق أى نص من نصوص التشريعات السارية مع أحكام الشريعة الإسلامية ؟

ج : بالنسبة للحدود لا مجال لها في تشريعاتنا الوضعية .. وبالنسبة للتعزير ، لقانون العقوبات يصلح أن يكون قانونا للتعزير إذا أضيفت إليه الحدود ، وبالنسبة للمعاملات المالية إذا حذفنا الرىويات وإذا عدلنا بعض أحكام التأمين فإننا قد نتقرب بذلك من الشريعة الإسلامية .. وبالنسبة للمعاملات ، إذا اشترطنا الأهلية الشرعية في القاضى ، وكذلك في الشاهد .. وإذا استحدثنا نيابة أمن الدين أو نظام الحسبة فوكلناها إلى جهاز إسلامى خاص ، فإن معاملاتنا تكون إسلامية ، ولا سيما إذا أعدنا بنظام قانون الاثبات الذى فرغها من وضعه ومن إقراره .. وأذكر في هذا المجال جهود الدكتور المستشار محمد زكى عبد البر .

النيابة : ما هى ظروف تعديل المادة الثانية من دستور مصر ؟

ج : هناك اتجاه إسلامى جارٍ في شعب مصر يلح مطالبا لتطبيق الشريعة الإسلامية ، ولا يمكن أن يرضى هذا الاتجاه في مجتمع دستوري إلا بتعديل الدستور ، وتم تعديل الدستور ، وجرى الاستفتاء عليه ، ولكن بقى الدستور الجديد في يد دولة لا تحترم المادة الثانية من الدستور ، ولا تحترم النص الدستوري القائل بأن سيادة القانون أساس الحكم في الدولة وعينا حاولنا حمل السلطة

التشريعية على عاصمة الدولة على ضوء المادة الثانية فكان الالتزام الحزبي غالباً على الالتزام البدني .

النهاية : هل يور تراخي صدور القوانين الجنائية والمدنية الجارى اعدادها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية القول بتكفير الحاكم ؟

ج : نحن قلنا في هذا أن الحاكم الذي يحكم بنقض ما أنزل الله هو بالقطع فاسق ظالم بنص القرآن أما أن يكون كافراً فذلك أمر متوقف على موقفه القلبي من أحكام الله ، فإن اعتقد صحتها وهو يخالفها ، فهو فاسق ظالم . وإن اعتقد أنها لا وزن لها ولا قيمة فهو كافر فاسق ظالم ، الحكم عليه بالكفر متوقف على العلم بالتماهة القلبي وعلم ذلك عند ربى وقد سبق أن قررت أن تطبيق الشريعة الإسلامية لا يتوقف على تقنينها .

النهاية : ومن الذى يحكم بكفر الحاكم عند ذلك ؟

ج : يحكم بكفر الحاكم عند ذلك من يتولى استجابه ، يعنى من يطلب منه أن يتوب إلى الله . فإن استجاب وتوب واستغفر وأتاب فهو مؤمن ، وإن خالف مع هذه الدعوة تطبيق أحكام الله فهو كذلك عاص ودرجة هذا العصيان إنه ظالم فاسق مالم يبعد أحكام الله ، فإن رفض التوبة وجحد شرع الله ، فهو كافر .. وهذا كلام العلماء بالإجماع .

النهاية : هل يقع عبء ذلك على كل مسلم ، أم يشترط في المسلم الذى يكفر الحاكم أن يكون على درجة معينة من العلم ؟

ج : إن النبي ﷺ يقول : « من رأى منكم منكراً فليغيره » وكلمة مَنْ لفظها مفرد ومعناها علم - فهي مفرد لفظاً لكنه يعم كل العقلاء البالغين المكلفين شرعاً رجالاً ونساء ، وقد فرض الله الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، على كل من عرف المعروف وعرف المنكر ، حتى إن لقمان قال : « يا بني أقم الصلاة وأمر بالمعروف وانه عن المنكر واصبر على ما أصابك إن ذلك من عزم الأمور »..

فلم يشترط فيه شيئاً إلا أن يعرف الحكم ليأمر بالمعروف ولينهى عن المنكر لم يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر بعد ذلك . فإذا تخلف الجميع عن

ذلك وقعت الرذيلة ونحقت الفضيلة وضاعت المعالم وقسد المجتمع مع أن
الحلال يبين والحرام يبين .

التهابة : ورد بأقوالك ما يفيد أنك سحبت البيعة عن الرئيس
السابق - ما الذى فعلته تفليها لها وما هو حكم الشرع فى ذلك ؟

ج : أقصد بهذه العبارة أنه استباح لنفسه أن يفسر بجهالة مطابقة دين الله
بغير الحق ودين الله ليس ملكاً للحاكم إنه عقيدة فى قلوبنا نفتد به بأعتاقنا ،
وما كنت أستطيع أن أفعل شيئاً أمام قوته وقهره غير أنى قدمت استجوابها له
لم أنجز على مواجهته فقلت فى ردى على بيان الحكومة إن هذا الرجل
تضارب قتل مرة أن عمر بن الخطاب قنوته ، وعمر نزل القرآن برأيه فى
حجاب النساء وتحريم الخمر وغير ذلك فإن يكن «عمر» قنوته فأين هو من
هذه القنوة ؟ وقبلات أئمة الكفر على وجوه بعض النساء البارزات فى مصر
والخمر قتل البارزات ذات التصاريح الرسمية إلى غير ذلك ؟

لم أنه أعلن أن أتاتورك قنوته ، وأتاتورك علمانى اقتلع الإسلام من
تركيا ، وفوض الخلافة الإسلامية ، ولنا نعرف للتناقض صورة أشجع من
هذه الصورة بين بطلان عمر ، ومصطفى كمال أتاتورك فإن أعطاه الصلح فى
أن عمر بطله فبطله هو الآخر بذليل أنه أعلن علمانية صريحة فى قوله لا
سياسة فى الدين ولا دين فى السياسة .

وما كان مجال استجوابى غير هذا .. وحكم الشرع يدعو إلى الإيجابية
فى إنكار المنكر ، وقد فعلت .

التهابة : هل فى سحب فرد أو أفراد قليلين من جمهور المسلمين البيعة
من الحاكم ما يجوز لهم الخروج شرعاً عليه ؟

ج : المهم هنا هو سلامة الحجة والدليل والبرهان ، ولو وقتت وحدى
أستجيب لهذه الحجة والله تعالى لم يجعل كثرة الأتباع مقياساً للحق وإنما
جعل مقياس الحق سلامة البرهان وقوة حجة ، وسطوع البينة ، ولؤمن
من يؤمن ، وليكفر من يكفر ولا تزد ولزرة وزر أخرى . ولو كان ثبوت
الحق وبطلانه بأخذ أصوات العالين لسقط الإسلام وهو كلمة الله المقدسة

لأن الله تعالى يقول ﴿ وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين ﴾ ويقول :
﴿ وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله ﴾

النيابة : ما رأيك فيما ورد بكتاب القريضة الغالبة من وصف حكام
اليوم بأنهم في ردة عن الإسلام ؟

ج : قد أشبعت هذا الموضوع قولاً وبينت أن المخالفين لشرع الله إن
جعلوا فهم كفر ، وإن صدقوا بالإسلام وخالفوه مع تصديقهم فهم
ظلمة فاسقون .. وليس هذا رأيي أنا .. هو حكم الله بإجماع العلماء .
النيابة : كيف يثق على هذا الجحود ؟

ج : بالاستتابة .. أي أن نطلب منه التوبة .

النيابة : هل وقع في أي عهد من العهود الإسلامية السابقة ، تعطيل
للشرع - للحدود الشرعية -؟ وما الذي فعله جمهور المسلمين إزاء
الحاكم الذي وقع في عهده هذا الأمر إن كان ؟

ج : الجواب بإسناد الرئيس «رئيس المحكمة» قد .. وقد .. أو عبارة
أخرى .. إما وإما .. لكن التخل من بعض المجتمعات عن الإسلام أو التطبيق في
بعض المجتمعات للإسلام .. ﴿ إن أحسنتم أحسنتم لانتفسكم وإن أسأتم
فلها ﴾ لكن الإسلام حجة على الناس وليس الناس حجة على الإسلام .. أنا
كرجل مسلم يعنى تطبيق الشريعة الإسلامية ، لا أرى في مخالفة المخالفين
حجة ، وإنما أرى في الحجة البالغة ، فمن كفر فعليه كفره .. فهب أن قابيل قتل
هابيل ، وإن الحجاج بن يوسف سفك الدماء ، وأن أتاتورك قوض الإسلام
واقطع الشريعة .. فلا يعود شيء من ذلك على غايته في تطبيق الشريعة
الإسلامية .. ولا يشكلون حجة عندنا ، وإنما هم خلق يصدق فيهم قول الله
تعالى : ﴿ ولقد فرأنا لجهنم كثيراً من الجن والإنس ، هم قلوب لا يفقهون بها
ولهم أعين لا يبصرون بها ولهم آذان لا يسمعون بها أولئك كالأنعام بل هم
أضل . أولئك هم الغافلون ﴾

النيابة : ورد بكتاب القريضة الغالبة أن قتال القريب وهو الحاكم أولى
من قتال العدو البعيد مثل الصهيونية والاستعمار ، فما هو رأيك فيه ؟ ولا

ج : أنا لا أعتبر الحاكم عدوا إلا إذا كفر كثيرا بواحاحى عندى فيه من الله برهان ، فأنا لا أقر هذا الكلام .. ولا أتردد فى مقاتلة الصهيونية الباغية والاستعمار الجاثم على الصدور ولكن لى وقفة مع الحاكم الذى يعطل فريضة الجهاد مثلا .

التهابة : قررت بمجواز قتال النحى المقاتل للمسلمين ، فعل من يقع عبء قتاله ؟ وما أسلوب هذا القتال إن كان ؟

ج : القتال عمل من أعمال السيادة تتولاه الدولة إن كانت تؤمن بالله واليوم الآخر أسلوبه . يحدده قول الله تعالى : ﴿ وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تتعدوا إن الله لا يحب المعتدين ﴾

التهابة : قررت أيضا بالنسبة للجهاد ترشيد الجهاد وبضوابطه الشرعية ، فما المقصود بكلمة ضوابطه الشرعية ؟

ج : المراد بها أن يقاتل المقاتل لتكون كلمة الله هى العليا ، وأن نظرب عدو الله وعدونا ، وهذه كلمة تنتظم الكفر الصريح وتوسع لكل من اعتدى علينا ، كما قال تعالى : ﴿ وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تتعدوا . إن الله لا يحب المعتدين ﴾ وكما قال ﷺ : « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان » وتوضح ضوابط القتال من وصية أى بكر بمقاتلة من قاتل دون غيره وبالترفع عن التحريب وما إلى ذلك .

التهابة : هل يتضمن القرآن الكريم أو السنة الشريفة ، أى نص يوجب قيام الخلافة الإسلامية ؟

ج : نعم .. قال ﷺ : « إذا كنتم ثلاثة فأمرؤا عليكم واحداً » ومن باب أولى إن كنا أكثر ، وإذا وجب ذلك فى السفر فأولى أن يجب فى الحضر خصوصا أن النبى ﷺ كان وحده رأس الدولة فى عهده ، وخلفه على الدولة المترامية الأطراف الخلفاء الراشدون وقد قال : « عليكم بسبى سنة الخلفاء

الراشدين المهديين من بطائير » وقال « خلافة بعدى ثلاثون عاما ثم تكون ملكا » . وفي زمن الخلافة كان المسلمون أمة واحدة كلمة وك جماعة وك دولة وك ساسة .

النيابة : إذا أطلق عليّ رئيس الدولة لفظ آخر كرئيس الجمهورية . أو ملك أو أمير فهل يخالف بهذا الشرع وحكم الله ؟

ج : فرق بين رئيس دولة معاصرة ، وتحتها شعب واحد من جانب وأمة تتظم شعوبا كالأمة الإسلامية من جانب آخر ، ونحن نريد الدولة الإسلامية التي تظل الأمة الإسلامية التي تتظم شعوب الأرض ممن يقولون لا إله إلا الله محمد رسول الله ، ولا بأس أن نسمي رأس هذه الدولة « أمير المؤمنين »

النيابة : ما حكم معطى الأمانة وفيها منكر ؟

ج : حينما أجيبت عن السؤال الخاص بالأمانة ، كان المنكر مستبعداً من تصوري ، والشكر مستكر أينما كان .

النيابة تنتهي من توجيه الأسئلة .

رئيس المحكمة للشاهد « يوجه الشكر »

هتاف من المتهمين مسعمر حتى ودع الشاهد قاعة المحكمة .

النص الكامل

للتقرير الذي أعده خمسة من علماء الأزهر
رداً على شهادة الشيخ صلاح أبو إسماعيل
في قضية الجهاد

وهؤلاء الخمسة هم المعروفون بأنهم لجنة شيخ الأزهر الشيخ جاد الحق على جاد
الحق .. وهم :

- | | |
|--------|---|
| رئيساً | ١ - الدكتور محمد السعدى فرهود وكيل الأزهر |
| عضواً | ٢ - الدكتور محمد الأحمدى أبو التنوير |
| عضواً | ٣ - الدكتور أحمد عمر هاشم |
| عضواً | ٤ - الدكتور مصطفى طنوس |
| عضواً | ٥ - المستشار عبد الميزن هانى |

تقديم

كيف بلغ الرسول شريعة الله ؟

١ - قال الله تعالى في محكم القرآن : ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ﴾ .
فكيف بلغ الرسول شريعة الله إلى عباده ؟ وكيف قام بذلك أصحابه في رحابه ومن بعده . ولنا في رسول الله وأصحابه القدوة الحسنة . لقد اجتفوا توجيه الله وإرشاده إلى طريق الدعوة الصحيح في قوله سبحانه : ﴿ أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ .

وقال تعالى : ﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾ .. وقال : ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَايْنِ قَوْمٍ عَلَى أَنْ لَا تَعْدِلُوا ، أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلْقَوِيِّ ﴾ .

٢ - لقد حفظت الشريعة الإسلامية لكل إنسان حياته وماله وعرضه وكفلت لكل إنسان محاكمة عادلة منصفة حتى ولو كان مرتكباً أو قاتلاً أو فاسقاً مقراً بخطيئة في حد من حدود الله ، وأتاحت لكل نفس أن تجادل عن نفسها ، وأقلمت للمسلمين حاكماً له حق الحكم والفصل وإقامة العدل بنفسه أو بمن يقيمه . وقد كان رسول الله ﷺ نبياً ورسولاً وحاكماً للمسلمين وولى حكماً وقضاة على البلاد التي دخلت في الإسلام وشرع ذلك لمن بعده من الحكام .

وكان من أحكام هذه الشريعة أن الدعوة إلى الله وإلى شريعته هم دعاة وليسوا قضاة .. ومن أحكامها كذلك أن الوسائل لا تفصل عن الغايات ولا تفر القول بأن الغاية تبرر الوسيلة ، بل توجب نصوص الشريعة أن تكون الغاية مشروعة والوسيلة إليها مشروعة كذلك ..

يشير إلى هذا قول الله سبحانه : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا
أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ... ﴾

حيث نهي الله عباده المؤمنين عن أن يأكلوا أموال بعضهم بعضا
بالباطل . أى بأنواع المكاسب التي لم يخلها الله كأنواع الربا والقمار وما
يمثل ذلك من الكسب غير المشروعة في الإسلام فكأن الآية تقول لا
تعاطوا الأسباب الضرمة في اكتساب الأموال ويؤكد هذا الحديث
الشريف : إن روح القدس نفث في روعي أن نفساً لن تموت حتى
تستكمل أجلها وتسرع ربزها فاتقوا الله وأجملوا في الطلب ولا يحملن
أحدكم سييئة الرزق على أن يطلبه بمعصية الله فإن ما عند الله لا يبال إلا
بطاعته .

النصوص الصريحة والتأويلات المخالفة

٣ - وإذا كانت هذه نصوص الشريعة وأحكامها فإنه لا يجوز بمقتضاها
اتخاذ وسائل مقطوع بمرميتها كالقتل والنهب وسيلة لإقامة شريعة الله فإن الله
طيب لا يقبل إلا طيباً .

وليس مستغرباً في نطاق نصوص القرآن والسنة أن يهمل النصوص
الصريحة القاطعة جبرياً وراء تأويلات مخالفة لهذه النصوص ولقد أضلت
هذه التأويلات - من قبل - أقواماً اتبعوا أهواءهم بغير علم ولا هدى ولا
كتاب منور فاستباحوا دماءاً بطل وقادة مصلحين كان منهم عثمان بن عفان
وعلى بن أبى طالب وكانت الفتنة الكبرى التي أحدثتها هذه الاغتيالات الآثمة
والتي صيرت الخلافة الإسلامية في أزهى عصورها ملكاً عضوياً متوارثاً
بالرغم أنهم يتنادون بالأحكام إلا لله^(١) .

(١) حكىها أئمة لجنة شيخ الأزهر مؤلفه الرواء واستندت المحكمة على رأيهم لم يملوا الحكم ناطقاً بغيره
مئة وتسعين منهم ولا حول ولا قوة إلا الله العلى العظيم .

٤ - وليس صحيحاً أن تطبيق الشريعة لم يكن إلا في عهد النبي ﷺ وخلفائه الراشدين وإنما الصحيح أن ذلك أزمى عصور تطبيقها . ومما زالت بحمد الله تظل بلاد المسلمين على مدى أربعة عشر قرناً من الزمان زاخرة زاهرة بأصولها المستقرة المستمرة . متجددة بفروعها التي لا يعقلها إلا العالمون^(١) ولا يسزال المسلمون يسعون إلى التجديد في تطبيقها ورفع أعلامها في كل شأن من شؤون الحياة وممارسة أحكامها علماً وعملاً . بعد أن صرفهم ما تعرضوا له من استعمار واحتلال من أُمم أخرى عن موالاته الأعمال والتطبيق . وأن ينصرفوا عن الدرس والحفظ تحقيقاً لوعده الله سبحانه : ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾

٥ - أصول هذه التشريعة قائمة مزدهرة مخفظة بمجدة أما فروعها المتجددة لتجري بطرق الاستنباط الصحيحة في نطاق قول الله وإرشاده للمسلمين . ﴿ ولو ردوه إلى الرسول وإلى أُولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ﴾ .

٦ - ولا يخل قتال إنسان نطق بكلمة الإسلام (الشهادتين) بإدعاء عدم إيمانه ، ففي الحديث الشريف عن المقداد بن الأسود قال : « قلت يا رسول الله : أرايت أن لقيت رجلاً من الكفار فاقتلنا فعزل إحدى يدي بالسيف فقطعها . ثم لاذ بشجرة ، وقال إني أسلمت لله ، أأقبله بعد أن قاتلنا ؟ فقال النبي ﷺ : لا تقطعه فإن قتلته فهو بمنزلك قبل أن تقطعه وإنك بمنزله قبل أن تقولها » .

وفي حديث أسامة بن زيد قال : « بعثنا رسول الله ﷺ إلى الحرة من جهينة فصباحنا القوم على مياههم ولحقنا أنا ورسول الله ﷺ من الأنصار رجلاً منهم فلما غشينا قال : لا إله إلا الله .. فكلف الأنصارى عنه ، وطمعته برحى حتى قتلته ، فلما قدمنا المدينة بلغ ذلك النبي ﷺ فقال يا أسامة : أأقبله بعد أن قال لا إله إلا الله ؟ قلت يا رسول الله إنما كان متحولاً بها « أى معصماً بها من السيف لا محقداً بها » فقال : أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا ؟ » .

(١) . يا أيها سبيل الله .

تعقيب اللجنة على محضرى الجلستين

وبعد : فقد تابعت اللجنة الأقوال الواردة بمحضرى الجلستين المرقومتين وعقبت على أهم ما جاء بهما من أقوال من الوجهة الفقهية الشرعية والأصول الإسلامية على الوجه التالى :

أولاً : بكثير الحكم وقطاله . والإمارة ، وأصول الحكم

نحدث الشاهد عن هذه العناصر وساق بعض آيات القرآن الكريم وبعض الأحاديث النبوية الشريفة ، وتعقيباً على أقواله فى هذه العناصر وتفسيره نسوق فيما يلى بعض ما جاء فى السنة الصحيحة وأقوال العلماء فى تفسيرها ...

فى العلاقة بين الراعى والرعية

١ - فى العلاقة بين الراعى والرعية ومسلكت هذه بالنسبة لذلك :

روى البخارى بسنده عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : قال لنا رسول الله ﷺ : إنكم مسرون بعدى أثره وأمورا تتكرونها «أى من الولاة والأمراء» قالوا فما تأمرنا يا رسول الله : قال : أدوا إليهم حقهم وسلوا الله حقكم . قال ابن حجر فى كتابه الفتح شرح البخارى تعليقا على هذا الحديث : أدوا إلى الأمراء حقهم الذى وجب لهم المطالبة به وقبضه سواء كان يخص بهم أو بهم . ثم قال ابن حجر : ووقع فى رواية للثورى : تؤدون الحق الذى عليكم أى بلل المال والواجب فى الزكاة والنفس والخروج إلى الجهاد عند التحيين ونحو ذلك وأضاف ابن حجر حديث يزيد بن سلمة الجعفى عند الطبرانى أنه قال : يا رسول الله .. أن كان علينا أمراء يأخذون بالحق الذى علينا ويمنعوننا الحق الذى لنا ، أنفألهم ؟ قال : لا .. عليهم ما حملوا وعليكم ما حملم .. وهذا الذى

رواه الطبراني رواه مسلم في صحيحه .

٢ - وفي أسلوب تغيير المنكر : روى مسلم في صحيحه من حديث أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال : يستعمل عليكم أمراء ، فتعرفون وتكفرون . فمن كره فقد برىء ومن أنكر فقد سلم ولكن من رضي وتابع . قالوا : يا رسول الله . ألا نقاتلهم ؟ قال : لا ما صلوا وقال الإمام النووي في شرح هذا الحديث : فيه دليل على أن من عجز عن إزالة المنكر لا يأثم بمجرد السكوت عليه وإنما يأثم بالرضا والمتابعة . ثم اضاف النووي أن في الحديث دلالة على أنه لا يجوز الخروج على الحكام والولاء بمجرد ظهور الظلم أو الفسق ما لم يغفروا شيئاً من قواعد الإسلام .

ويؤيد هذا ما رواه مسلم في صحيحه من حديث عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « خيار أئمتكم الذي تحبهم ويحبونكم ويصلون عليهم » أي تدعون لهم « ويصلون عليكم وشرار أئمتكم الذين يفضونهم ويغضونكم وتلعنهم ويلعنونكم . قيل يا رسول الله أفلا نأخذهم بالسيف فقال : لا .. ما أقاموا فيكم الصلاة . وإذا رأيتم من ولائكم شيئاً تكرهونه فاكرهوا عمله . ولا تنزعوا أبداً من طاعته .»

٣ - الأمر بالنصر على ما يكره المرء من أميره : في حديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي رواه البخاري عن رسول الله ﷺ قال : « من كره من أميره شيئاً فليصبر فإنه من خرج من السلطان شيراً مات ميتة جاهلية .»

وعلق ابن حجر على هذا الحديث بقوله : من خرج من السلطان شيراً وفي روايته من فارق الجماعة ، وهذا كناية عن معصية السلطان ومعارضته . وقال ابن أبي عمير : المراد بالفرقة السعي في حل عقد البيعة التي حصلت لذلك الأمير ولو بأذى شيء . فكفى من ذلك بمقدار الشر لأن الأعداء في ذلك يؤول إلى سفك الدماء بغير حق . ونقل ابن بطال : إجماع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب والجهاد معه وأن طاعته خير من الخروج عليه لما في ذلك من حقن الدماء وتسكين الدماء . قال : وحججهم هذا الخبر وغيره مما يساعده ولم يستثنوا من ذلك إلا إذا وقع من السلطان الكفر

الصرح فلا تجوز طاعته في ذلك بل تجب بمجاهدته لمن قدر عليها .

طاعة الحاكم واجبة درءاً للفتن والقتل

وقد أكد هذا المعنى النووي في شرح صحيح مسلم تعقياً على حديث أسيد بن حضير .

٤ - متى يتلزع الولاية وكيف ؟.. روى البخاري ومسلم في صحيحهما من حديث جنادة بن أبي أمية قال : دخلنا على عبادة بن الصامت وهو مريض قلنا : أصلحك الله حدثنا بحدث ينفعك الله به سمعته من النبي ﷺ قال : دعونا النبي ﷺ فبابنا فكان فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا والا فتلزع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان .

وعند أحمد والطبراني من طريق عمير بن هاني عن جنادة : ما لم يأمروك بأثم بواحاً . وفي رواية حبان بن أبي النضر : إلا أن يكون معصية الله بواحاً ..

وقد عرض ابن حجر في شرحه للجمع بين هذه الروايات فقال : «والذي يظهر حمل رواية الكفر على ما إذا كانت في الولاية وحمل رواية المعصية على ما إذا كانت المتنازع فيها عدا الولاية .. وعلق الإمام النووي بقوله : وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين وإن كانوا فسقة ظالمين وأجمع أهل السنة على أنه لا يتعزل السلطان بالفسق ويعمل ذلك بقوله : ومبب عدم انعزاله وتحريم الخروج عليه ما يترتب على ذلك من فتنه وإراقة الدماء وفساد ذات البين فتكون المفسدة في عزله أكثر منها في بقاءه .

هذه نصوص الستواضحة وجلالها العلماء على هذا الوجه ، الأمر الذي يدل على حرص الإسلام على وحدة المسلمين وعلى تجنبهم أسباب الفتنة والفرقة فهو يفرض مبدأ السمع والطاعة إذا كان الحاكم لا يأمر بالمعصية

فلذا أمر بالمعصية التي عليها يرهان لا يحتمل التأويل أو المعلومة من الدين بالضرورة فلا سمع ولا طاعة^(١).

وذلك غير مانع للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر نصحاً لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم في غير الجراء أو تخرج ، وإنما «وقولوا للناس حسناً»^(٢).

الفرق بين الإسلام والإيمان

ثانياً : الإيمان والإسلام والفرق بينهما وتكفير الحاكم ومن يملك القول به أو الاستتابة كما جاءت في تعبير الشاهد - الخوارج - البينة الشرعية - والإقرار وتكراره .

١ - حقيقة الإيمان والإسلام

- الإيمان :

الإيمان في لغة العرب : هو التصديق مطلقاً .. ومن هذا القليل قول الله سبحانه وتعالى في حكاية عن أخوة يوسف عليه السلام ﴿ وما أنت بمؤمن لنا ﴾ أي ما أنت بمصدق لنا فيما حدثناك به عن يوسف والذئب وقول النبي ﷺ في تعريف الإيمان « أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره » ومعناه التصديق القلبي بكل ذلك ، وبغيره مما وجب الإيمان به .

والإيمان في الشرع : هو التصديق بالله وبرسله وكتبه وملائكته وباليوم الآخر وبالقيضاء والقدر . قال تعالى : ﴿ آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا يفرق بين أحد من رسله ﴾ .

(١) ما رأيكم بلغة شيخ الأئمة في حاكم قل « لا سباسة في الدين ولا دين في السباسة » ؟ وأباح الخير والربا وأبعد الحدود الشرعية السط والحد الكافرين أولاء من دون المؤمنين ؟ وأباح لأمراته أن يتلبها علانية ككفر وصحن وول عهد لغيره ؟

(٢) وما رأيكم في القانون الخامس بجمهر التصح في عطية الجئمة ٢٢١ .

والإيمان بهذا تصديق قلبي بما وجب الإيمان به ، وهو عقيدة تملأ النفس بمعرفة الله ومطاعته في دينه . ويؤيد هذا دعاء الرسول ﷺ : اللهم ثبت قلبي على دينك ، وقوله لأسامة وقد قتل من قال لا إله إلا الله : هلا شققت قلبه .

وإذا ثبت أن الإيمان عمل القلب وجب أن يكون عبارة عن التصديق الذي من ضرورته المعرفة ، ذلك لأن الله يخاطب العرب بلغتهم ، ليفهموا ما هو المقصود بالمخاطبة ، فلو كان لفظ الإيمان في الشرع مغايراً عن وضع اللغة بين ذلك رسول الله ﷺ كما بين أن معنى الزكاة والصلاة غير ما هو معروف في أصل اللغة ، بل كان بيان معنى الإيمان - إذا غاير اللغة - أولى .

٢ - حقيقة الإسلام :

الإسلام : يقال في اللغة أسلم : دخل في دين الإسلام وفي الشرع كما جاء في الحديث الشريف : « أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت . وبهذا يظهر أن الإسلام هو العمل : بالقيام بفرائض الله من النطق بالشهادتين وأداء الفروض والانتفاء عما حرم الله سبحانه ورسوله .

فالإيمان تصديق قلبي فمن أنكر وجحد شيئاً مما وجب الإيمان به فهو كافر . قال تعالى : ﴿ ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر فقد ضلّ ضلالاً بعيداً ﴾ أما الإسلام فهو العمل والقول ، عمل الجوارح ونطق باللسان ويدل على المغايرة بينهما قول الله سبحانه : ﴿ قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدعِل الإيمان في قلوبكم ﴾

والحديث الشريف في حوار جبريل عليه السلام مع رسول الله ﷺ عن الإيمان والإسلام يوضح مدلول كل منهما شرعاً على ما سبق التوضيح عنه في تعريف كل منهما وهما مع هذا متلازمان لأن الإسلام مظهر الإيمان .

متى يكون الإنسان مسلماً

٣ - متى يكون الإنسان مسلماً : حدد هذا رسول الله ﷺ في قوله « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، ويؤمنوا بي وما جئت به . فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقهما وحسابهم على الله » وفي قوله « يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن شعيرة .. ثم يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن شرة » وهذا هو المسلم ، متى يخرج عن إسلامه ؟ وهل ارتكاب معصية بفعل أمر محرم أو ترك فرض من القروض ينزع وصف الإسلام وحقوقه ؟ قال الله سبحانه وتعالى : ﴿ إِنْ اللَّهَ لَا يَخْفَى أَنْ يَشْرَكَ بِهِ وَيُخْفَى مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ . وفي حديث طويل لرسول الله ﷺ قال : « ذاك جبريل أتاني فقال : من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ، قلت وإن زنا وإن سرق قال : وإن زنا وإن سرق ، هذه النصوص من القرآن والسنة تهدينا صراحة إلى أنه وأن كانت الأعمال مصدقة للإيمان ومظهراً عملياً له ، لكن المسلم إذا ارتكب ذنباً من الذنوب بأن خالف نصاً في كتاب الله أو في سنة رسول الله ﷺ لا يخرج بذلك عن الإسلام ، مادام يعتقد صدق هذا النص ويؤمن بلزوم الامتثال له ونقط يكون عاصياً وأتما تخالفته في الفعل والترك .

بل إن الخير الصادق عن رسول الله ﷺ دال على أن الإيمان بالمعنى السابق منقول من النار ، فقد روى أنس رضي الله عنه . قال : كان غلام يهودي يخدم النبي ﷺ فمرض ، فأثابه النبي ﷺ بمعه « يزوره وهو مريض » فقام عند رأسه فقال له : أسلم فظهر الغلام إلى أبيه وهو عنده فقال له أبوه أطع أبا القاسم . فأسلم فخرج النبي ﷺ وهو يقول : « الحمد لله الذي أنقذه من النار ».

حقيقة الكفر ستر الحق

٤ - ما هو الكفر ؟ في اللغة كفر الشيء ستره أى . غطاه .

والكفر شرعاً : أن يجحد الإنسان شيئاً مما أوجب الله الإيمان به ، بعد إبلائه إله وقيام الحجة عليه وهو على أربعة :

كفر إنكار بأن لا يعرف الله أصلاً ولا يعترف به وكفر جحود ، وكفر معاندة ، وكفر نفاق .. ومن لقى الله بأى شيء من هذا الكفر لم يغفر له ، قال تعالى : ﴿ ويغفر مادون ذلك لمن يشاء ﴾ وقد شاع الكفر في مقابلة الإيمان ، لأن الكفر فيه ستر الحق ، بمعنى إغطاء وطمس معالنه ، وبأى هذا اللفظ بمعنى كفر النعمة ، وهو - جهلاً - ضد الشكر ..

وأعظم الكفر جحود وحدانية الله ، بانحلال شريك له ، وجحد نبوة رسوله محمد ﷺ .. وشرعيته ، والكافر متعارف بوجه عام فيمن يجحد كل ذلك .

وإذا كان ذلك هو معنى الإيمان والإسلام والكفر مستطاداً من نصوص القرآن . والسنة كان المسلم الذى ارتكب ذنباً ، وهو يعلم أنه مذنب ، عاصياً لله سبحانه وتعالى ، معرضاً نفسه لغضبه وعقابه ، لكنه لم يخرج بما يرتكب عن رتبة الإيمان وحقيقته ، ولم يزل عنه وصف الإسلام وحقيقته وحقوقه . وأما كانت هذه الذنوب التى يقرؤها المسلم خطأ أو عطيقة ، كبائر أو صفائر ولا يخرج بها عن الإسلام ولا من عداد المؤمنين .

مصداق ذلك قول الله سبحانه : ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر مادون ذلك لمن يشاء ﴾ . وقول رسول الله ﷺ : فيما رواه عبادة بن الصامت قال : « أخذ علينا رسول الله ﷺ ، ألا نشرك بالله شيئاً ولا نسرق ولا نزنى ولا نقتل أولادنا نعتنه » أى لا يرمى أحدنا الآخر

بالكذب والبهتان « فمن وفى منكم فأجره على الله ، ومن أتى منكم حداً فأقيم عليه . فهو كفارة له . ومن ستر الله عليه فأمره إلى الله ، وإن شاء عليه ، وإن شاء غفر له » وبهذا يكون تفسير خلود العصاة في نار جهنم الواردة في بعض آيات القرآن الكريم .. مثل قوله تعالى : ومن يعص الله ورسوله ويعص حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين ﴿ ويمكن تفسير هذا - والله أعلم - بالخلود الأبدى للمؤبد ، إذا كان المصبيان بالكفر .. أما إذا كان المصبيان بارتكاب ذنب كبير أو صغير خطأ دون إخلال بالتصديق والإيمان ، كان الخلود البقاء في النار مدة ما يحسب مشيئة الله وقضاه .

يدل على هذا أن الله سبحانه ذكر في سورة الفرقان عدداً من كبائر الأوزار ثم أتبعها بقوله سبحانه : ﴿ إلا من تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً فأوفىك يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفوراً رحيماً ، ومن تاب وعمل صالحاً فإنه يعوب إلى الله متاباً ﴾ وهذا لا يحصى الاستثناء بأوامر الله طمعاً في مغفرته . أو استتاراً بأوامره ونواهي فإن الله أغفر على حرماته وأوامره من الرجل على أهله وعرضه ، كما جاء في الأحاديث الشريفة ذلك هو الكفر وتلك هي المصيبة ، ومنها تحدد الكافر ، والعاصي والفاسق ، وأن هذين غير ذاك في الحال وفي المال .

هل يجوز تكفير المسلم

٥ - هل يجوز تكفير المسلم بدين ارتكبه ؟ أو تكفير المؤمن الذي أسقط الإيمان في قلبه .. ؟ ومن له الحكم بذلك إن كان له وجه شرعي .. ؟ قال الله سبحانه ﴿ ولا تقولوا لمن أتىكم السلام لست مؤمناً تبهطون عرض الحياة الدنيا فسد الله مفاتم كثيرة ﴾ وفي حديث رسول الله ﷺ : ثلاث م أصل الإيمان : وعد منها الكف عن قول لا إله إلا الله . لا تكفروه بدين ، ولا تخرجوه من الإسلام بعمل .. وقوله : لا يرمى رجلاً رجلاً بالفسق ، أو يرميه بالكفر إلا ارتدت عليه ، إن لم يكن صاحبه كذلك .

من هذه النصوص يرى أنه لا يحل تكفير مسلم بدينه بغيره : سواء كان الذنب ترك واجب مفروض ، أو فعل محرم منهي عنه وأن من يكفر مسلماً أو يصفه بالفسوق يرتد عليه هذا الوصف إن لم يكن صاحبه على ما وصف^(١).

٦ - من له الحكم بالكفر أو الفسق ؟.

١ - قال تعالى : ﴿ فَإِنْ تَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ۚ ۖ ﴾ وقال سبحانه ﴿ فَلَوْلَا لَفَرْ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَلَقَّوْهُ فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ ۚ ﴾ وقال تعالى : ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ وفي حديث رسول الله ﷺ الذي رواه الزهري عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : سمع النبي ﷺ قوماً يهارون في القرآن (يعني يتجادلون في بعض آياته) فقال : إنما هلك من كان قبلكم بهذا ، ضربوا كتاب الله ببعضه ببعض ، وإنما نزل كتاب الله يصدق بعضه بعضاً ، ولا يكذب بعضه بعضاً ، فما علم من الله ، فقولوا وما جهلهم فيه فكلوه إلى عالمه .

هذا هو القرآن ، وهذه هي السنة ، كلاهما يأمر بأن النزاع في أمر من أمور الدين يجب أن يرد إلى الله ورسوله ، أي إلى كتاب الله وسنة رسوله ، وأن من يتولى الفصل ويبان الحكم هم العلماء بالكتاب والسنة^(٢) فليس لمسلم أن يحكم بالكفر أو بالفسق على مسلم وهو لا يعلم ماهر الكفر ولا ما يصير به المسلم مرتد كافر بالإسلام ، أو عاصياً مفارقاً لأوامر الله ورسوله . فالتدين للمسلمين جميعاً ، ولكن الدين وبيان أحكامه وحلاله وحرامه لأهل الاختصاص به وهم العلماء .

(١) مرة أخرى نسأل لجنة شيخ الأزهر : هم تصفون من يصرح للوثأ بغير الحذر والانحياز لها وبمناها وشربها ويرى للكافرين عليه في ذلك خارجين على القانون .. وم تصفون من حطل حدود الله ؟ وم تصفون من لا يبيع قنونه مسابقة الزانية والزاني إذا اتفقا على ذلك ؟
(٢) وهذا المقرر هو فصلكم في تلك القضية بالمصالح الفضيلة .

ب : أما مصطلح الاستتابة الذي أورده الشاهد فهو من مصطلحات الخوارج إذ هم لا يرون العودة إلى الإيمان عند ارتكاب الذنب إلا بالتوبة^(١).

والتوبة عندهم (طقس) خارجي ، بمعنى أن تطلب التوبة من الذنب من شخص له صلاحية هذا المطلب من «عصمة» وغيرها . بحيث لو تاب المذنب سرّاً دون أن تطلب منه التوبة من صاحب العصمة لا تقبل . فلا بد من الاستتابة^(٢) ، وقد تعرض لهذه المسألة :

١ - علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقد طلبت منه التوبة من خطيئة التحكيم وقد قتله ابن ملجم أحد الخوارج بعد إذ لم ينزل على رأيهم .

٢ - الإمام أبو حنيفة رحمه الله عندما أجاز التحكيم ..

واصطلاح الاستتابة - كما تقدم - من مصطلحات الخوارج وهو يحمل معنى التسلط على الغير حتى الصلة بين الإنسان ومخالفة^(٣).

التكرار في الإقرار ليس لازماً شرعاً

ج : الدليل الشرعي «من بينة وإقرار»

تعرض الشاهد في إجابته على بعض الأسئلة إلى أن الإقرار ككثير قضائي يلزم فيه التكرار^(٤).

وهذا الجواب يناهض حكم الإقرار في الشريعة فما كان التكرار في الإقرار لازماً شرعاً والقصة التي سألها لا تدل على أن التكرار ضروري لصحة الإقرار ، والقضاء به ، وإلا لما قال لرسول الله لمن تصبوا المقرب بالزنا

(١) كتب يهود للذنب إلى ربه ؟ لم يقل لله تعالى «وتوبوا إلى الله جميعاً أيًا فلانين» بل لكم للذنوب» .

(٢) من أين أخذ من كلامي ضرورة الاستتابة ؟

(٣) هكذا شوهت لجنة شيخ الأزهر من يدعي التمسك إلى التوبة لستين منهم !!

(٤) لم يقل بلزوم التكرار وإنما لنا إلهام ما نتبرع من اعتدلت كرها لا طوعاً .

حين هرب من إقامة الحد : هلا تركتموه : إن ما جاء في هذه القصة وغيرها من حوار بين الرسول وبين المقر : لعلك لأمتست ، لعلك قبلت ، إنما هو استبانة لحقيقة الزنا الموجب للحد وليس تكراراً للإقرار الذي هو في حقيقته إقرار إنسان بحق على نفسه للغير أو بارتكابه حد من الحدود .

ومتى كان الإقرار بحق للغير لم يقبل الرجوع عنه^(١)، وإنما يقبل الرجوع عن الإقرار إذا كان في حق من حقوق الله الخالصة كحد الزنا ، باعتبار أن الرجوع في هذه الحالة يعتبر شبه داري، وللحد عملاً بقول الرسول في القصة السابقة : « هلا تركتموه . » ولقد تحدث الفقهاء عن الإكراه على الإقرار وقالوا أن الإكراه إذا كان ملجأً كالتهديد بالقتل وقطع عضو من الجسد عن يمين على ذلك كان الإقرار باطلاً في هذا الجمل أما إذا كان مجرد تخويف^(٢) فلا يبطل به الإقرار وهو الإكراه غير الملجئ هذا ولم يشترط أربعة شهود إلا في حد الزنا أما باقي الحدود فيكفي شاهدان إذا لم يقر الجاني .

وما قال فالمنول إذن صحيح من المكروه على الإقرار وهو ما اكنداه به الشاهد من أن المنول عن الإقرار معلّم له في حق المقر ليس صحيحاً بإطلاق وفقاً لما تقدم بيانه من التفرقة بين ما إذا كان موضوع الإقرار حقاً لله تعالى خالصاً أو حقاً للناس أو لأحدهم^(٣) .

وأما قلّب الرجل امرأته دون شهود إلا قوله فذلك ما جاء في الآيات ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ من سورة النور وما أطلق عليه الفقهاء اسم ... اللعان ...

(١) استأنكم بالله أهذا القول على إطلاقه ولو انتزع الإقرار . "تعليق الذي يجعل الولدان شياً ؟

(٢) ما دارتكم في تقرير الطلب الشرعي وما ثبت للمحكمة على سبيل القطع واليقين من وقوع التعذيب الإجرامي ؟ الحمد لله أن المحكمة أعدت ما أعد من الاعتراقات كرمها .

(٣) لما سئمت من ذكر حوار المنول عن الإقرار هنا كان ثمة لأكراه بلزج الدعوى الإسلامية ؟ ..

الجهاد ووسائله ووسائل تغيير المنكر

ثالثا : الجهاد ووسائله وتغيير المنكر ، الممكن في الأرض :

تحدث الشاهد عن الحديث الشريف ﴿ من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان ﴾ . وقال : إن استطعنا تغيير المنكر باليد فإنه لا يغفر لنا التقاعس واستطرد في بيان ذلك على الوجه المدون بالهضير . وحقيقة ان الأمر في هذا الحديث للإيجاب ، لأنه أمر بالمعروف ونهى عن المنكر ووجوب هذا مقرر في القرآن والسنة وثابت بالإجماع ، وهو فرض كفاية إذا قام به البعض سقط الحرج عن الباقين ، وإذا تركه كل المسلمين مع التمكن وعدم العذر والحرف انموا ، وقد يصبح الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض عين ، كما إذا وجد مسلم في مكان فيه منكر ولا يعلم به سواه أو لا يتمكن من إزالته إلا هو .

والحديث قد رتب وسائل تغيير المنكر فبدأ بالتغيير باليد فإذا ترتب على هذا منكر أشد امتنع باليد وانتقل إلى التغيير باللسان ، فإن كان في هذا ضرر به أو بغيره انتقل التغيير إلى الإنكار القلبي وكراهية هذا المنكر وقايله (١) .

وقال الإمام النووي في شرحه على صحيح مسلم لهذا الحديث : وإن وجد من يستعين به على ذلك استعان ، ما لم يؤد ذلك إلى إظهار سلاح وحرب أو ليرفع ذلك إلى من له الأمر إن كان المنكر من غيره أو يقتصر على تغيير بفعله ذلك إلى من له الأمر إن كان المنكر من غيره أو يقتصر على تغييره بقلبه .

وقال إمام الحرمين رحمه الله : ويسوغ لأحد الرعية أن يصد مرتكب

(١) لا ترتب على هذا التغيير القلبي ما يمكن أن يسيئ بلفظ العبر «الفتوة السليمة» ومنعظاعا عدم الصلح الحاكم المنعروف والفتوة عن إسقاطه والحلوة بقدمه .

الكبيرة إن لم يتدفع عنها بقوله ، ما لم ينته الأمر إلى نصب قتال وشهر سلاح فإذا انتهى الأمر إلى ذلك ربط الأمر بالسلطان .. ومن هنا تأخذ : أن إزالة المنكر باليد والقوة إنما مرده إلى ولي الأمر صاحب السلطة في ذلك والإنكار باللسان هو واجب كل مسلم له أهلية التمييز بين المنكر والمعروف ، ولا سيما العلماء الذين أشار إليهم القرآن في قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ ﴾ وقوله : ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ يَسْتَبْطِنُوهَ مِنْهُمْ ﴾ (١) .

ب : المحكمين في الأرض :

عندما سئل الشاهد : هل لديك فكرة عن المحكمين في الأرض ؟ قال : أن يستطيع الإنسان بناء الدولة المسلمة .. التحدث عنها في قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ إِنْ مَكَانَهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾

وتعقبا على أقواله هذه وما بعدها في هذا الصدد تنقل ما رواه ابن أبي حاتم من أن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال فيما نزلت : ﴿ الَّذِينَ إِنْ مَكَانَهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ فأخرجنا من ديارنا بغير حق ، إلا أن قلنا ربنا الله ثم مكننا في الأرض فأقمنا الصلاة وآتيناه الزكاة وأمرنا بالمعروف ونهينا عن المنكر والله عاقبة الأمور ، ونقل أن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه خطب في الناس . وتلا هذه الآية ثم قال : إلا إنها ليست على الوالي وحده ولكنها على الوالي والموالي عليه (٢) : ألا أبهركم بما لكم على الوالي من ذلكم وبما للوالي عليكم منه إن لكم على الوالي من ذلكم أن يأخذ بحقوق الله عليكم وأن يأخذ ببعضكم من بعض .

(١) ابن دوزك يعطيه الذين وقد ظهر الفساد في البر والبحر .

(٢) سامعي بناء الدولة المسلمة ؟ وهل هناك دولة على غير ما ؟؟؟ ألا انكم تصيدون المناسبات للبر والفسد والظلم ولا ترون في شهادة الشاهد جهنماً في سبيل الله . وآفة الرأي الخوي ١١

وأن يهديكم للتي هي أقوم ما استطاع ، وأن عليكم من ذلك الطاعة ..
ومن هنا اليان لأسباب نزول الآية وضح المراد منها وإنها ليست قاصرة على
الوالد بل هي للحاكم والحكوم كل في نطاقه .

حقيقة الاستخلاف في الأرض

ويؤكد هذا المعنى قول الله سبحانه في سورة التور : ﴿ وعد الله الذين
آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين
من قبلهم ويمكّن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد عوفهم
أما يعبدونني لا يشركون بي شيئاً ﴾ فقد وعد الله في هذه الآية المؤمنين
الذين يعملون الصالحات من أمة القرآن أن يستخلفهم في الأرض وأن يمكن
لهم دينهم الذي ارتضى لهم - الإسلام - وأن يبدلهم من بعد عوفهم أما
ومعنى الاستخلاف في الأرض القيام على عمارتها والإصلاح فيها وتحقيق
العدل بين الناس وليس بالهدم والقتل والإفساد .

ومعنى تمكين الدين ترسيخه في قلوب المؤمنين حتى يقوموا بشعونه إيماناً
واعتقاداً لا شبهة فيه ، ومن تمكين الدين أيضاً التبصر في شؤون الحياة من زراعة
وصناعة وتجارة حتى تستقر حياة المسلمين ويظهر الدين ويعمر أمر المسلمين.
من الخوف إلى الأمن ، وقد روى أن سبب نزول هذه الآية : أن رجلاً من
الصحابه قال يا رسول الله : أجد الدهر ونحن مخالّفون هكذا ، أما يأتي علينا يوم
نأمن فيه ونضع عنا السلاح . فقال رسول الله ﷺ : لن تصبروا إلا يسيراً
حتى يجلس الرجل منكم في الملأ العظيم ليست فيه حديدة وأنزل الله هذه
الآية : وأظهر الله نبيه ﷺ على جزيرة العرب كلها ، فأمنوا ووضعوا
السلاح ، وظلوا كذلك آمين في إمارة أبي بكر وعمر وعثمان ، حتى كانت
الفئة في عهد هذا الأخير فأدخل الله عليهم الخوف .

ومن هذا يتضح أن تفسير الشاهد للتمكين في الأرض بقوله هو أن
يستطيع الإنسان بناء الدولة المسلمة المخاطبة أو المتحدت عنها ، هذا التفسير
لا يتفق مع منطوق ذات الآية الأخرى والآية الأخرى في سورة التور ومع
أسباب النزول على الوجه الذي تقدم^(١).

هذا ولقد كان قول الشاهد في ذات الموضوع : ومن المناسب أن نقول أن النبي ﷺ : نبى عن سب الأصنام قبل أن يتمكن وأمر بتحطيمها بعد أن تمكن ثم ساق قول الله سبحانه : ﴿ وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ عَدُوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ وكأنا يريد الشاهد حسب سياق أقواله أن ينتهي إلى أن حكم هذه الآية قد انتهى بفتح مكة وتحطيم الأصنام^(١) وذلك خطأ في التأويل والتفسير^(٢) ، فقد اتخذ علماء أصول الفقه هذه الآية حجة على العمل بسد الذرائع فإذا أدى إزالة منكر إلى الوقوع في أشد منه وأفحش كان الواجب ترك هذا المنكر القليل إنقاء لما هو أشد منكراً منه^(٣) ، وهذا هو ما جرت به أحاديث رسول الله ﷺ في باب سد الذرائع ، من هذا قوله ﷺ : في الحديث الذى رواه عبد الله بن عمر ، إن من أكبر الكبائر أن يلعن الرجل والديه قبل يارسول الله وكيف يلعن الرجل والديه ؟ قال يسب الرجل أباه الرجل ليسب أباه ويسب أمه ، فالآية الكريمة : ﴿ وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ عَدُوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ أية محكمة لم يته حكمها بفتح مكة كما قال الشاهد^(٤) ، وإنما هي أصل كبير من الأصول التى قام عليها التشريع الإسلامى على ما هو مبين تفصيلاً في كتب أصول الفقه .

إمارة المسلمين والشروط الواجب توافرها في الأمير

لما سئل الشاهد : هل لذك معلومات عن الشروط التى يجب توافرها فيمن يعين أميراً على المسلمين ؟ أجاب بإجابة عامة لا تفصل شرطاً ولا تمنع بحظوراً .

-
- (١) وكمن عذب قولا صحيحاً والله من فهم السقيم !!!
 (٢) لا أنا أريد ذلك ولا يحاول يسمى ذلك وإذا سمعنا ذلك من فهم سقيم تصيد غايات لم تسد لها شغل من قرب ولا من بعد .
 (٣) بل خطأ منكم في الفهم .
 (٤) فإن آمنت الآخر فقد وجب تغير المنكر وهذا فعل الرسول من تحطيم الأصنام يوم الفتح الأكبر وقبل ذلك آثر أعف الضررين كما الجليل الذي جاء به التقرير ... العجيب !!!
 (٥) بل أنا لم أقل ذلك .

ولما أُعيد سؤاله مجدداً : ألا يوجد شرعاً ما يتعين معه أن يكون الأمر مبصراً ؟ أجاب : يقول الله تعالى : ﴿ فَلْيُنْظَرِ لَهُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ ﴾ ولكن تعمي الأبصار ولكن تعمي القلوب التي في الصدور ﴿ ولقد عين رسول الله عبد الله بن أم مكتوم الأعشى أميراً على المدينة في غزوة من الغزوات ، وكان دائماً يجله ويوقره ويلقبه بقوله : أهلاً بمن عاتبني فيه ربي... إغ الاجابة على السؤال التالي . وهذه الاجابة لا تتفق مع الأحكام الشرعية لا جملة ولا تفصيلاً .. ذلك لأنه من الأمور المتفق عليها بين فقهاء المسلمين أن الشروط المحيرة في الإمام أي الخليفة أو الولي الحاكم سبعة منها سلامة الحواس من السمع والبصر واللسان ليصح معها مباشرة ما يدرج بها ، وقد عبر ابن قدامة في المعنى في حديثه عن شروط القاضي : الكمال وهو نوعان كمال الأحكام وكمال الخلقة ثم قال : أن يكون متكلماً ، مميحاً لأن الأخرس لا يمكنه النطق بالحكم ولا يفهم جميع الناس إشارته والأصم لا يسمع قول الخصمين ، والأعشى لا يعرف المدهى من المدهى عليه والمقر من المقر له والشاهد من الشهود له .

وهذا الشرط سنده أن القضية^(١) الذين ورد ذكرهم في القرآن^(٢) كلهم كانوا من البصرين ، وأن رسول الله ﷺ لم يعين قضاة إلا من أصحاب البصر أما ما أشار إليه الشاهد بالنسبة لابن أم مكتوم وقد كان أعشى واستخلفه رسول الله ﷺ على المدينة أكثر من مرة فذلك نقل غير صحيح ، وبطل على أن ابن أم مكتوم لم يستخلف أمراً وإنما استخلف إماماً للصلاة على ما جاء في كتب السيرة وغزوة بني سليم .

ولما قدم رسول الله ﷺ المدينة من بدر لم يتم إلا سبع ليال حتى غزا بنفسه - يزيد بن سليم - واستعمل على المدينة سباع بن عرفة الغفاري أو ابن أم مكتوم ، وفي رواية أبي داود وأن استخلف ابن أم مكتوم إنما كان

(١) تركوا القول في إمارة المسلمين إلى القول في القضاء .

(٢) من هم القضية الذين ورد ذكرهم في القرآن ؟ وهل يقدح في يعقوب بن الله بن إسحق بن الله بن إبراهيم خليل الرحمن أنه قد ابيضت عينه من الحزن ؟

على الصلاة بالمدينة دون القضايا والأحكام، فإن الضرب لا يجوز له أن يحكم بين الناس لأنه لا يدرك الأشخاص ولا يثبت الأعيان ولا يدري لمن يحكم ولا على من يحكم.

وجاء بالهاتش في ذات الغزوة: واستعمل على المدينة سباع بن عرفة الغفاري وعلى الصلاة ابن أم مكتوم، بل كل غزوة استخلف فيها ابن أم مكتوم فهو على الصلاة فقط بناء على أن قضاء الأعمى غير صحيح.

وفي سورة ابن هشام واستعمل ابن أم مكتوم على الصلاة بالناس هذا وقد روى أبو داود وأحمد وابن حبان بسند حسن عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ استخلف ابن أم مكتوم يوم الناس وهو أعمى ولا تفيد كلمة «يَوْم» إلا الإمامة في الصلاة.

وإذا كانت هذه هي نصوص كتب السنة والسيرة وكلها ناطقة بأن ابن أم مكتوم إنما كان يستخلفه الرسول ﷺ في الصلاة، لإمامة الناس، وليس على الولاية على المدينة والقضاء فيها حال غيابه، كان ما أجاب به الشاهد غير دقيق وما استشهد به من واقعة ابن أم مكتوم لا يشهد له، بل ينقضه الثابت في كتب السنة والسيرة.

شروط الشاهد، وما يجب توافره في العالم الذي يتصدى للفقوى:

وجهت إلى الشاهد الأسئلة التالية :-

١ - ما هي الشروط الشرعية الواجب توافرها في عالم مسلم يتأهل

للفقوى؟

٢ - ماهر المطلوب للعالم من العلم حتى يغنى؟

٣ - ألا يشترط في المسلم الذي يكون له حق الفقوى أن يكون كاملاً في

دينه وخلقه ولا يخشى في الحق لومة لائم؟

٤ - هل يوجد في جمهورية مصر العربية عدد من العلماء المسلمين تتوفر

فيهم شروط الإفتاء الشرعية؟

٥ - هل توجد إجازة رسمية للأزهر تعطى للحاصل عليها حق الإفتاء

والإفتاء؟

٦ - يفهم من إجابتك السابقة أن بيانات التخصص للأزهر الشريف تفسح الطريق أمام الحاصل عليها للبحث والتقيب ثم الاجتهاد؟ .

والظاهر من الأسئلة الثلاثة الأولى أنها في مجملها قد طلبت من الشاهد بيان العناصر المؤهلة للفتوى، وللصادر التي يعتمد عليها، أو يأخذ منها، وما يجب أن يكون عليه للتصدي للإفتاء .

وفيما يلي الإجابة عن ذلك... عن الأسئلة ١ . ٢ . ٣ . ومضمونها.
(من يتصدى للإفتاء؟)

من يتصدى للإفتاء في الإسلام؟

إن أمر الدين خطير وعظيم، من أجل هذا حرم الله القول فيه بغير علم، بل وجعله في المرتبة العليا من التحريم، ذلك - والله أعلم - قوله سبحانه: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَفِي الْفَوَاحِشِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمُ وَالْبَغْيُ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يَنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ وذلك أيضاً - والله أعلم - قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ والكذب هذا حلال وهذا حرام لفتروا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون ﴾.

ففي الآية الأولى: رتب الله الحكيم في تشريعه المحرمات بادئاً بأعنفها الفواحش ثم مبيناً ما هو أشد الإثم والظلم - ثم يحكيها ﴿ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ وهذا علم في القول في ذات الله وصفاته ودينه وتشريعه .

وفي الآية الأخرى: أبان الله سبحانه أنه لا يجوز للمسلم أن يقول هذا حرام وهذا حلال إلا إذا علم أن الله سبحانه وتعالى حرمه أو أحله وقد نبى رسول الله ﷺ في الحديث الصحيح أمره « بريدة » أن ينزل عنده إذا حاصروهم على حكم الله وقال: « فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا ، ولكن أنزلهم على حكمك وحكم أصحابك » وفي سنن أبي داود من حديث مسلم بن يسار قال: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ « - من قال على ما لم أقل فليتبوأ بهنأ في جهنم ومن أفتى بغير علم

كان إثمهُ على من ألقاه ومن أشار على أخيه بأمر يعلم الرشد في غيره فقد غناه « ومن هذا تعلم خطر الفتوى بدون علم ، لأن الفتوى تعتبر شريعة عامة تشيع بين الناس فتعم المستغنى وغيره ، فوجب الالتزام بالإفتاء بنصوص الشريعة والتوقف إذا عز البيان .

ولقد كان من ورع الأئمة المجتهدين إطلاق لفظ الكراهة على ما يروونه محرماً محرزاً من القول بالتحريم الظاهر في أمر لم يقطع به نص شرعي وخروجاً من مظنة الدخول في نطق قول الله سبحانه : ﴿ قُلْ أَرَأَيْكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْزَقًا فَجَعَلَهُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ اللَّهُ أَعْلَمُ لَكُمْ أَمَ عَلَى اللَّهِ تَقْتَرُونَ ﴾ الحلال ما أحله الله ورسوله والحرام ما حرمه الله ورسوله .

آراء فقهاء المذاهب في مدى الأهلية للإفتاء

ومن لم كان حجة أن تتوالى فجمن يتصدى للإفتاء الأهلية الشامة وقد اختلفت كلمة فقهاء المذاهب في مدى الأهلية للإفتاء .

فلي الفقه الحنفي : إنه لا يفتى إلا المجتهد .

فقد استقر رأي الأصوليين على أن المفتى هو المجتهد : فأما غير المجتهد ممن حفظ أو يحفظ أقوال المجتهدين ، فالواجب عليه إذا سئل أن ينسب القول الذي يفتى به لقائله على جهة الحكاية عنه ، وطريق نقل أقوال المجتهدين أحد أمرين :

الأول : أن ينقله من أحد الكتب المعروفة المتداولة نحو كتب محمد بن الحسن وأمثالها من التصانيف المشهورة ، لأنه وقتئذ بمنزلة الخبر المتواتر والمشهور .

الثاني : أن يكون له سند فيه بأن تلقاه رواية عن شيوخه ..

وفي الفقه المالكي : قال ابن رشد في صفة المفتى : إن الجماعة التي تنسب إلى العلوم وتتميز عن جملة العوام بالحفظ والفهم ثلاث طوائف .

الأولى : طائفة تبعت مذهب مالك تقليداً بغير دليل فحفظت مجرد أقواله وأقوال أصحابه في مسائل الفقه دون التفقه فيها للتعرف على صحيحها والبعد عن سقيمها ..

الثانية : طائفة تبعت المذهب لما بان لها من صحة الأصول التي انبنى عليها وحفظت أقوال إمامه وأقوال أصحابه في مسائل الفقه معانيها وعلمت صحيحها وسقيمها ولكنها لم تبلغ درجة معرفة قياس الفروع على الأصول .

الثالثة : طائفة تبعت المذهب لما انكشف لها صحة أصوله لكونها عامة بأحكام القرآن والسنة عارفة بالناسخ والتسوخ والمفصل والمجمل والعام والخاص والمطلق والمقيد جامعة لأقوال العلماء من الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار . محافظة لما كان موضع اتفاق وما جرى فيه الخلاف ...

ولا تجوز الفتوى للطائفة الأولى وإن كان لها العمل بما علمت وللطائفة الثانية أن تفتي بما علمته صحيحاً من قول إمام المذهب وغيره من فقهاءه .

أما الطائفة الثالثة فهي الأهل للفتوى عموماً :

وفي الفقه الشافعي : أن المفتين قسمان : مستقل وغير مستقل .

الأول : المفتي المستقل ، وشرطه معرفة أدلة الأحكام الشرعية من الكتاب والسنة والإجماع والقياس ، وما يشترط في هذه الأدلة ، ووجوه دلالتها واستنباط الأحكام فيها على ما هو مفصل في علم أصول الفقه ، واشتراط حفظ مسائل الفقه إنما هو في المفتي الذي يتأدى به فرض الكفاية ولا يشترط هذا في المستقل المجتهد .

الثاني : المفتي غير المستقل ، وهو المنتسب لأحد المذاهب ، تكون فتواه نقلاً لقول إمام المذهب أو أحد أصحابه المجتهدين ويتلوى به فرض الكفاية وله أن يفتي بما لانس فيه لإمامه مخرباً على أصوله ، إذا توافرت فيه شروط الصريح وجهتها : علمه بفقه المذهب وأصوله وأدلته تفصيلاً ووجوه القياس .

أما من يحفظ مسائل فقه المذهب دون بصر بالأدلة والأهلية ، فهذا لا

تجوز له الفتوى إلا بما يجده منقولاً عن إمامه وتفرعات المجتهدين في المذهب ، وما لا يوجد منقولاً وينتزع تحت قاعدة عامة من قواعد المذهب ، أو يلتحق بفرع من فروعه ظاهراً لما أخذ جائزاً له الفتوى وإلا أمسك عنها .

وفي فقه مذهب الإمام أحمد بن حنبل : أن المجتهد الظان بالحكم لا يقلد غيره وأن من توافرت لديه أهلية الاجتهاد ولكنه لم يجهد ، يختلف فيه ، والأظهر أنه لا يقلد ويلحق به من اجتهد بالفعل ولم يظن الحكم لتعارض الأمانة أو غيره .

أما المتمكن في بعض الأحكام دون البعض ، فالأشبه أنه يقلد لأنه عامي من وجه ويحصل أن لا يقلد لأنه مجتهد من وجه وفي أعلام الموقعين لابن القيم : « ولما كان التبليغ عن الله سبحانه يعتمد العلم بما يبلغ والصدق فيه ، لم تصلح مرتبة التبليغ بالرواية والفتيا إلا لمن اتصف بالعلم والصدق فيكون عالماً بما يبلغ صادقاً فيه ويكون مع ذلك حسن الطريقة مرضى السيرة عدلاً في أقواله وأحواله وأعماله متشابه السر والعلانية في مدخله ومخرجه وأحواله .

وأن يعلم قدر المقام الذي أقيم فيه ، ولا يكون في صدره حرج من قول الحق والصدق به ، فإن الله ناصره وهاديه .

خمسة خصال لازمة لمن يعرض نفسه للفتيا

وقد روى عن الإمام أحمد بن حنبل قوله « لا ينبغي أن يجيب المفتي في كل ما يستفتي فيه ولا ينبغي للرجل أن يعرض نفسه للفتيا حتى يكون فيه خمس خصال .

إحداها : أن يكون له نية أي أن يخلص في ذلك لله تعالى ولا يقصد رياسة أو نحوها .

الثانية : أن يكون على علم وحلم ووقار وسكينة ، وإلا لم يتمكن من بيان الأحكام الشرعية .

الثالثة : أن يكون قوياً على ما هو فيه وعلى معرفته .

الرابعة : الكفاية وألا يخضه الناس ، فإنه إذا لم يكن كفاية إحتاج إلى الناس وإلى الأخذ بما في أيديهم فيتضررون منه

الخامسة : معرفة الناس .. أى يجب عليه أن يعرف نفسية المستفتى ، وأن يكون ذا بصيرة نافذة يترك بها أثر فتواه وانتشارها بين الناس .

ولقد أبرز الإمام الشاطبي ما ينبغي أن يكون عليه المفتى ، باعتباره هادياً مرشداً وأن فتواه مدار لإصلاح الناس فقال : المفتى البالغ ذروة الدرجة هو الذى يحمل الناس على المعهود الوسط فيما يلقى بالجمهور ، فلا يذهب بهم مذهب الشدة ، ولا يحيل بهم إلى طريق الانحلال .

والدليل على صحة هذا أنه الصراط المستقيم الذى جاءت به الشريعة ، لأن مقصد الشارع من المكلف الحمل على التوسع من غير إفراط ولا تفريط لم يورد الأدلة على هذا المذهب من سنة رسول الله ﷺ وأضاف أن الميل إلى الرخص فى الفتوى بإطلاق يكون مضاداً للمشي على التوسط كما أن الميل إلى التشديد مضاد له أيضاً .

ومن ثم كان على المفتى أن يعالج حال الناس بالرخص التى سهل الله بها لعباده كإباحة المحظورات عند الضرورات . فإذا أدت العزيمة إلى الضيق كانت الرخصة أحب إلى الله من العزيمة ﴿ يريد الله بحكم اليسر ولا يريد بحكم العسر ﴾ وما جعل عليكم فى الدين من حرج ﴿ والذى يملحه المفتى أن يتحرى الفتوى بالقول الذى يوافق هوى المستفتى ، لأن اتباع الهوى ليس من المشقات التى يترخص بسببها .

والخلاف بين المجتهدين رحمة ، والشريعة حمل على الوسط ، لا على مطلق التخفيف ولا على مطلق التشديد ، ثم قال الشاطبي : إذا ثبت أن الحمل على المتوسط هو الموافق لقصد الشارع ، وهو الذى كان عليه السلف الصالح ، فليتظر المقلد أى مذهب كان أجرى على هذا الطريق ، فهو أحق بالاتباع وأولى بالاعتبار ، وإن كانت المذاهب كلها طرقاً إلى الله ولكن الترجيح فيها لابد منه لأنه أبعد من اتباع الهوى .

هذا ، فإذا كان المفتي لم تتوافر لديه أدوات الاجتهاد وشروطه فهل له أن يتخير من أقوال فقهاء المذاهب ما يكون أسير للناس ؟

لا نزاع في أن المفتي إذا استطاع أن يميز بين الأدلة ويختار من فقه المذاهب المقولة نقلاً صحيحاً على أساس الاستدلال كان له أن يتخير في فتواه ما يراه مناسباً ولكن عليه أن يلتزم في هذا بأربعة قيود .

الأول : ألا يختار قولاً ضعف مسنده ..

الثاني : أن يختار ما فيه صلاح أمور الناس والسور بهم في الطريق الوسط دون إفراط أو تفريط .

الثالث : أن يكون حسن القصد فيما يختار مبتغياً به رضا الله سبحانه ، متفياً غرضه ، وغير مبتغ إرضاء حاكم أو هوى مستت .

الرابع : ألا يفتي بقولين معا على التخيير بخلافه أن يحدث قولاً ثالثاً لم يقل به أحد ، ولا يجوز الفتوى في علم الكلام .. بل ينهى عنها ، ولا يجوز للمفتي أن يفتي فيما يتعلق باللفظ كالطلاق والأيمان والأقارير بما اعتاده هو من فهم تلك الألفاظ أو بمعناها لغة وإنما عليه أن يتعرف عرف أهلها والمتكلمين بها ويحصلها على ما اعتادوه وعرفوه ، وإن كان الذي اعتادوه مخالفاً لحقائق هذه الألفاظ اللغوية ، لأن الإيمان وأمثالها مبناه العرف بمعنى أن ما تعارف عليه الناس من معنى اللفظ مقدم على حقيقته المهجورة ، وحقيق المفتي أن يكرر الدعاء بالحدیث الصحيح « اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون . أهدني لما اختلفت فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم »

ويقول إذا أشكل عليه شيء « يا معلم إبراهيم علمني » للخبر الوارد في ذلك .

المصادر التي يعتمد عليها المفتي والقاضي غير المجتهد :

قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام : وأما الاعتماد على كتب الفقه

الصحيحة الموثوق بها فقد اتفق العلماء في هذا العصر على جواز الاعتماد عليها لأن الثقة قد حصلت فيها ، كما تحصل بالرواية ولذلك ، فقد اعتمد الناس على الكتب المشهورة في النحو واللغة والطب وسائر العلوم لحصول الثقة وبعد التدليس .

ومن اعتقد أن الناس قد اتفقوا على الخطأ في ذلك فهو أولى بالخطأ منهم ، ولولا جواز ذلك لتعطل كثير من المصالح .

ومثل هذا ذكره القرائ في كتابه الأحكام في تمييز الفتيا عن الأحكام وتصرفات القاضى والإمام قال : كان الأصل يقتضى ألا تجوز الفتيا إلا بما يرويه العدل عن المجتهد الذى يقلده المفتى حتى يصح ذلك عند المفتى كما تصح الأحاديث عن المجتهد ، لأنه نقل في دين الله في الموضوعين ، وعلى هذا كان ينبغي أن يحرم ذلك غير أن الناس توسعوا في هذا العصر فصاروا يلتفتون من كتب بطالعتهم من غير رواية وهو عطر عظيم في الدين وغروج عن القواعد غير أن الكتب المشهورة لأجل شهرتها بدلت بعداً شديداً عن التحرير والتزوير فاعتمد الناس عليها اعتماداً على ظاهر الحال .

ونقل المواق في التاج والإكليل قول ابن عبد السلام : مواد الإجهاد في زماننا أيسر منها في زمن المتقدمين لو أراد الله بنا الهداية . وقال الكمال بن الهمام الحنفى : إن طريق النقل عن المجتهد أحد أمرين : أما أن يكون له سند فيه أو يأخذه عن كتاب معروف تناوله الأئمة نحو كتب محمد بن الحسن لأنه بمنزلة الخبر المتواتر أو المشهور ، وبمثل هذا قال ابن نجيم المصرى الحنفى في كتابه البحر الرائق شرح كنز الدقائق التحقيق من الصلاحية للفقوى : روى الخطيب أبو بكر الحافظ البندادى بسنده عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « يخرج في آخر الزمان رجال - وفي رواية قوم رعوس جهال يفتون الناس فيقولون ويحكمون » .

وروى بسنده أيضاً عن مالك قال : « أخبرنى رجل أنه دخل على ربيعة ابن عبد الرحمن فوجده يبكى فقال : ما يبكيك ؟ وارتاع لبيكاته فقال : أدخلت عليك مصيبة ؟ فقال : لا ولكن استفتى من لا علم له وظهر في الإسلام أمر عظيم » .

ثم عقب الشيخ أبو بكر الحافظ رحمه الله بقوله : ينبغي لإمام المسلمين أن يتصفح أحوال المفتين ، فمن كان يصلح للفتوى أقره عليها ومن لم يكن من أهلها منعه منها ، وتقدم إليه بالألا يتعرض لها ولوعده بالعقوبة إن لم ينته عنها وقد كان الخلفاء من بني أمية يتصبون للفتوى بمكة في أيام الموسم قوماً يفتونهم ويأمرون بالألا يستفتى غيرهم .

وروى أيضاً بسنده عن محمد بن سماعة قال : سمعت أبا يوسف يقول : سمعت أبا حنيفة يقول : من تكلم في شيء من العلم وتقلده وهو يظن أن الله لا يسأله عنه ، كيف أفتيت في دين الله ؟ فقد سهلت عليه نفسه ودينه . وفي ذات الموضوع أيضاً قول الإمام أبي حنيفة : لولا أنفركي من الله تعالى أن يضع العلم ما أفتيت أحداً يكون له المهنا وعلى الوزر .

وقد نقل ابن نجيم الحنفي في البحر الرائق عن الروض أنه ينبغي للإمام أن يسأل أهل العلم المشهورين في عصره ممن يصلح للفتوى لمنع من لا يصلح ويتوعد بالعقوبة إذا عاد .

كما نقل البيهقي الحنبل في كتابه كشاف القناع قول الخطيب البغدادي : وينبغي للإمام أن يتصفح أحوال المفتين ، فمن صلح للفتوى أقره ومن لا يصلح نهاه ومنعه وحكى ما نقل عن الإمام مالك من أقوال في هذا الشأن .

ومن هذا الفقه نستبين أن الفتوى خطورة الأثر . وقد قيل : إن حكم الله ورسوله يظهر على أربعة ألست : لسان الرلوى ، ولسان المفتى ، ولسان الحاكم (القاضي) ، ولسان الشاهد .

فالرلوى يظهر على لسانه حكم الله ورسوله ، والمفتى يظهر على لسانه معناه وما استبطه من لفظه والحاكم يظهر على لسانه الإخبار بحكم الله وتفتينه ، والشاهد يظهر على لسانه الإخبار بالسبب الذي يثبت حكم الشارع^(١) .

(١) وأنا شهد بالجنة شيخ الأزهر شيخ الحق على جلد الحق ١١١١

والواجب على هؤلاء الأربعة أن يخبروا بالصدق المستند إلى العلم فيكونوا عالين بما يخبرون به صادقين في الأخبار به ، ومن التزم الصدق والبيان منهم في مرتبة نوره الإله في علمه ووقته ودينه ودنياه ، وكان مع التبيين والصدقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا ، ذلك الفضل من الله وكفى بالله عليما .

هذه هي الشروط الواجب توافرها في المفتي :

* والخلاصة : أنه يتعين على من ينظر في الأدلة الشرعية لاستنباط الأحكام منها سواء كان مجتهداً مطلقاً أو مقيداً أن تتوافر فيه الأمور التالية :

أولاً : الشروط العامة : وهي البلوغ والعقل والإسلام

ثانياً : شروط المجتهد المطلق : أن يعرف اللغة العربية معرفة تمكنه من تفسير القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، وكما قال الإمام الغزالي في ذلك : حتى يميز بين صريح الكلام وظاهره ومجمله وحقيقته ومجازه وعامه وخاصه وبحكمة ومتشابهة ومطلقة ومقيدة ونصه وفحواه ثم قال : « وعلى قدر فهم الباحث في الشريعة لأسرار البيان العرفي تكون قدرته على فهم واستنباط الأحكام الشرعية من نصوصها » هذا وليس المراد من العلم باللغة العربية واشتراط هذا في المجتهد أن يكون حافظاً وجامعاً كالمتقدمين من أئمة اللغة إنما المراد أن يكون فهمه صحيحاً على وفق أساليب اللغة .

٢ - أن يكون على علم بالقرآن الكريم ، لأنه الأصل في التشريع الإسلامي بأن يفهمه لغة وشرعة ويحيط به ، ولا يشترط حفظه لجميع آيات الكتاب الكريم ، بل يكفي في ذلك أن يعرف مواضع آيات الأحكام الشرعية العملية في القرآن الكريم .

وقد عني بعض العلماء بمجمع آيات الأحكام وتفسيرها في كتب خاصة ، ومنهم أبو بكر أحمد بن علي الجصاص المتوفى سنة ٣٧٠ هـ وأبو بكر بن العربي المتوفى سنة ٥٤٣ هـ وأبو عبد الله القرطبي المتوفى سنة ٦٧١ هـ في كتابه الجامع لأحكام القرآن ، وقد اختص آيات الأحكام بمزيد من العناية بأبأن الأحكام المستفادة من كل آية منها مع بيان مذاهب العلماء .

الأحكام بمزيد من العناية فأبان الأحكام المستفادة من كل آية منها مع بيان مذاهب العلماء .

هذا ويجب أن يكون المجتهد على علم بالناسخ والمنسوخ من القرآن وأن يكون علماً إجمالاً بما اشتمل عليه القرآن الكريم .

٣ - أن يعرف المجتهد السنة النبوية الشريفة بمعرفة طرق وصولها ورواياتها من تواتر أو شهرة أو آحاد . وحكم كل منها ، وحال الرواية من جرح وتعديل لتمييز الصحيح من الفاسد والمقبول من المردود ، وأن يعرف معانيها لغة وشرعاً ، على نحو ما تقدم في الشرط السابق ..

وقد اختلف العلماء في القدر الذي يلزم المجتهد العلم به ، والصواب أنه لكي يصل العالم إلى درجة الاجتهاد في الشريعة يجب أن يعرف أحاديث الأحكام التي هي كتب السنة وهي السنة المشهورة وغيرها من غيرها .

وكما عني الفقهاء بآيات الأحكام في القرآن الكريم عنواناً كذلك يجمع أحاديث الأحكام وتبويبها حسب أبواب الفقه وشرحها ومن أهم هذه المصنفات - عند الكتب الستة المشهورة - ، معاني الآثار للطحاوي ، ومتنقى الأخبار لأبن تيمية المتوفى سنة ٦٦١ هـ وهو جد ابن تيمية المشهور ، وقد شرح هذا الكتاب محمد بن علي الشوكاني في كتاب سماه نيل الأوطار ، وكتاب بلوغ المرام للمحافظ ابن حجر العسقلاني وشرحه سبل السلام للصنعاني .

٤ - اتفق علماء الأصول على أنه يشترط في المجتهد أن يكون على علم بالوقائع المجمع على حكم فيها مثل أصول الفرائض ، والمواريث ، والمهرمات ...

وليس المقصود بهذا الشرط أن يستظهر المجتهد كل مواضع الإجماع حفظاً في جميع أحواله بل حين يتصدى للدراسة مسألة ليستين فيها الحكم الشرعي ، ويلزم أن يكون كذلك على علم بمواضع الخلاف بين الأئمة ، يمكنه الموازنة بين الصحيح وغير الصحيح والقريب من الكتاب والسنة

والمفارقة لها .

وقد عني فقهاء كثيرون بجمع الآراء في دراستهم الفقهية ، فمنهم من جمع أقوال الصحابة واختلافهم ومنهم من جمع أقوال فقهاء الأمصار ، من هذه الكتب : المغنى لابن قدامة الحنبلي ، والمجل لابن حزم الأنطلسي والمهذب للشيرازي وشرحه للنووي ، وشرح سنن الأحكام ، وبداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد .

٥ - معرفة القياس :

قال الإمام الشافعي : إن الاجتهاد هو العلم بأوجه القياس وطرائقه .. ويتضمن ذلك معرفة ثلاثة أمور :

أولها : العلم بالأصول من النصوص والعلل التي قامت عليها أحكام هذه النصوص .

ثانيها : معرفة قوائين القياس وضوابطه ، مثل أوصاف العلة .

ثالثها : معرفة الطرق التي سلكها السلف في تعرف علل الأحكام والأوصاف التي اعتبروها أساساً لاستخراج الأحكام الفقهية .

٦ - معرفة مقاصد الأحكام :

وتتمثل هذه المقاصد في الشريعة الإسلامية في الرحمة بالعباد ، إذ هي المقصد الأصلي للرسالة المحمدية ، يشير إلى هنا قوله تعالى ﴿ وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ﴾ وهذه الرحمة التي جاءت في هذه الآية على سبيل المحضرة رحمة عامة اقتضت أن تكون شريعة الإسلام قائمة على رعاية المصالح بالمراتب الثلاث : الضروريات ، ثم الحاجيات ، ثم التحسينات وكذلك اقتضت تحريم السر ورفع الحرج .

٧ - العلم بأصول الفقه مع صحة الفهم .

وبدون ذلك لا يصل الفقيه إلى استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية ومع كل ذلك لابد من صحة الفهم وحسن التقدير ، لأن ذلك

أداة المجتهد الذاتية التي تمكنه من استخدام كل المعلومات والعلوم التي حصلها.

هل في مصر علماء توافر فيهم شروط الإفتاء ؟

وبعد أن أوضحنا فيما سبق ما يتعلق بالأسئلة الأولى الموجهة إلى الشاهد عن الشروط الواجب توافرها فيمن يتصدى للفتوى وما يجب أن يكون عليه المسلم الذي له حق الفتوى من أهلية علمية وخلقية ودينية^(١) نتحدث عن باقي الأسئلة التي وجهت للشاهد في هذا الصدد وهي :

- هل يوجد في جمهورية مصر العربية عدد من العلماء الذين توافر فيهم شروط الاجتهاد الشرعية ؟

- هل توجد إجازة رسمية للأزهر تعطى للحاصل عليها حق الإفتاء والاجتهاد ؟

يفهم من إجابتك السابقة أن شهادات التخصص للأزهر الشريف تفسح الطريق أمام الحاصل عليها للبحث والتفتيش ثم الاجتهاد ؟

وواقع الأمر أن التعرف على هؤلاء العلماء الذين توافر فيهم شروط الاجتهاد شرعاً أمر ليس باليسير، ومع هذا فإنه يوجد من أعضاء مجلس مجمع البحوث الإسلامية نخبة من العلماء المؤهلين للاجتهاد بشروطه سالفة الذكر.

كما يتوافر لدى الكثير من العلماء الأهلية للفتوى فيما يطرأ للناس من أمور دينهم المتخصص عليها في العبادات والمعاملات التي يمكن الرجوع في شأنها إلى مصادرها الموثوق بها من كتب الفقه الإسلامي وأصوله التي مارسوها دراسة وتدرساً واستظهروا مصطلحاتها . هذا وقد درجت القوانين للنظمية للأزهر على النص على الصلاحية للإمامة والخطابة والتدريس في المساجد والقرى والأمصار للحائز على شهادة العالمية ولتولى وظائف القضاء والإفتاء إذا كان حنفياً المذهب .

(١) وهكذا فصل في مقام البحث والتدريس وأجملت في مقام الشهادة .

ونص القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ على إنشاء كليات الشريعة وأصول الدين واللغة العربية وإنشاء أقسام التخصص لها .

كما نُس على الشهادات الدراسية التي تمنحها هذه الكليات وأقسام التخصص وعلى أن الحائزين للشهادة العالمية يكونون أهلاً للتدريس في المساجد ووظائف الخطابة والإمامة وأن الحائزين لشهادة العالمية من قسم التخصص في التدريس يكونون أهلاً للتدريس في المعاهد الدينية وفي مدارس الحكومة ، وأن الحائزين لشهادة العالمية من قسم التخصص في القضاء يكونون أهلاً للوظائف القضائية بالحاكم الشرعية والإفتاء ، وإن الحائزين لشهادة العالمية من قسم التخصص في الوعظ والإرشاد أهل لوظائف الوعظ والإرشاد .

ولاشك أن أهلية القيام بهذه المهام الفنية الدينية أو العلمية الثابتة بتلك القوانين تستتبع أهلية الإفتاء للعامة في الأمور الدينية من هؤلاء العلماء الذين حصلوا على تلك الشهادات الدراسية ومارسوا وتمرسوا بعلوم الشريعة .

مهام الدعوة للعلماء المؤهلين

هذا وقد صدر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ونص في المادة ٣٠ على أن من مهام جامعة الأزهر أن « .. وتعمل على تزويد العالم الإسلامي والوطن العربي بالعلماء العاملين الذين يجمعون إلى الإيمان بالله وبالثققة والنفس وقوة الروح والثققة في العقيدة والشريعة ولغة القرآن كفاية علمية وعملية ومهنية لتأكيد الصلة بين الدين والحياة والربط بين العقيدة والسلوك .. »

وهذا النص يستتبع أن يتولى هؤلاء العلماء مهام الدعوة إلى الله بالوعظ والإرشاد والافتاء وذلك بعد أن يكونوا قد تأهلوا بالدراسة التخصصية والممارسة العملية فوق ما ينبغي توافره من حسن الفهم والتقصّد وقوة الدين بما يتحتم أن يكون عليه العالم المتخصص في علوم الإسلام وشريعته حيث أشار القرآن الكريم إلى أن هذا العالم المتخصص هو المراد للمسلمين في

الفتوى والتعليق .. ﴿ ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه
الذين يستطيعونه منهم ﴾ وقوله تعالى .. ﴿ فلولوا نفر من كل فرقة منهم
طائفة ليظفها في الدين ولينبذوا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم
يحذرون ﴾ .

فهذه النصوص وغيرها ترخص للعالم الذي تأهل ومارس العلوم الشرعية
أن يقول للناس في الإسلام قولاً حسناً ، وبذلك تكون هذه الشهادات مجرد
مسوغ للممارسة ، مع الاستمرار في الدراسة ، وصولاً إلى الإجازة
والتمعق في الفهم والاستيعاب أصلاً في حسن التطبيق لأحكام الإسلام ، كما
تشير إليه هذه الآيات من القرآن الكريم ، وكما جرى عليه أصحاب رسول
الله ﷺ فما كان يتصدى للفتوى ويبان الحكم الشرعي إلا من تأهل لذلك
بملازمة الرسول والاستماع إليه ، واشتهر بحسن الفهم وقوة الحفظ والمعرفة
بمقاصد الشرع ، وإلا فكف من طبيب أجهز على مريضه بسوء طبيه ، وقلة
خبرته ، وانحرافه عن فهمه ، فيحذر الذين يخالفون عن أمر الله ، ويقولون
في الإسلام بغير علم ، ﴿ وليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو
يصيبهم عذاب أليم ﴾

ذلك ما ألفت إليه المذكرة الإيضاحية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ حيث
تحدثت عن ذات المادة ٣٠ منه في شأن مهمة جامعة الأزهر فقالت :
« تعمل على تزويد العالم الإسلامي والوطن العربي بالعلماء الذين يجمعون
التفقه في العقيدة والشرعة ولغة القرآن كفاية علمية وعملية ومهنية تؤهلهم
 للمشاركة في كل أنواع النشاط والإنتاج والريادة والقنوة الطيبة والدعوة
 إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة ..

ونص المادة يعطى - بصفة عامة ، وعلى ما أفصحت عنه المذكرة
الإيضاحية في هذه الفقرة وغيرها - الإطار العام الذي ارتآه القانون لمهمة
العلماء الذين يتخرجون في جامعة الأزهر في مجال العمل العام في الثقافة
والدعوة والإفتاء إلى جانب العمل الوظيفي التخصصي المنوط بهم ، والذي
حددتته القوانين الأخرى ، فهذا النص في جملة وعمومه قد حوى ما

أشارت إليه القوانين السابقة على هذا القانون من مهام لعلماء الأزهر التي أشير إليها فيما سبق .

قانون الأحوال الشخصية والعلماء الثلاثة

رابعا- قانون الأحوال الشخصية رقم ٤٤ لسنة ٧٩ وحديث الشاهد عنه .

لقد قال الشاهد : إن العلماء الثلاثة الذين أمموا قانون الأحوال الشخصية المرقوم قد اجتهدوا في موضع النص مع أنه من المقرر أنه لا اجتهد مع النص ، وبذلك عطلوا النص ، وحظروا المباح شرعاً وأباحوا المحظور شرعاً ، وليس هذا خلافاً في الرأي ، وإنما خطأ ترتب عليه تعطيل النص الشرعي «القرآن» برأى شخص لا سند له .

والشاهد إنما يتحدث عن نص الفقرة الثانية من المادة «٦ مكرر» من القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ التي جرت بأنه «ويعتبر إضراراً بالزوجة اقتران زوجها بأخرى بغير رضاها ولو لم تكن اشترطت عليه في عقد زواجها عدم الزواج عليها ، وكذلك إخفاء الزوج على زوجته الجديدة أنه متزوج بسواها ، وهذا النص جاء استمراراً لما جرى عليه التشريع في مصر منذ صدور القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ومن بعده القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بإجازة طلب الطلاق للضرر^(١) وغيره مما استقاه هذان القانونان من أقوال من يفرقه المذهب الحنفي الذي يعد القانون الموضوعي لمسائل الأحوال الشخصية على نحو ما جرت به عبارة المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ .

وقد جاء بالملذكرة الإيضاحية للقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ :

ولما كانت مشكلة الجمع بين أكثر من زوجة مشكلة إجتماعية فإن المشروع رأى اعتبار الجمع من قبيل إنهاء الزوجة أو الزوجات القائم

(١) حل فيما أمسه الله من تعدد الأزواج «الزوجهات» بنزول الشرعية ضرر ٣٣

زواجهن فعلاً فأعطاهما وأعطاها الحق في طلب التفريق^(١)، إذا أخفى الزوج وقت الزواج الجليد أنه متزوج، وما اختاره المشروع يمتاز بأنه في نطاق الشريعة، ولا يخرج على أصولها^(٢)، وهو في الوقت ذاته لا يبقى على مشكلة تعدد الزوجات إلا برضا الزوجات أنفسهن، ومستند هذا ما أوضحه ابن القيم تحريماً على قواعد الإمام أحمد رحمه الله وقواعد فقه أهل المدينة بناء على الحديث الشريف الذي رواه مالك في موطأه وأخرجه ابن ماجه والدارقطني في سننهما، وهو قاعدة من قواعد الإسلام، فقد أوفى رسول الله ﷺ جوامع الكلم فقال: «لا ضرر ولا ضرار»^(٣).

وهذه قاعدة من أركان شريعة الإسلام تشهد لها نصوص كثيرة من الكتاب والسنة، وهي سند لمبدأ الاستصلاح في درء المفاسد وجلب المصالح، وهي عدة الفقهاء وعلمدهم وميزانهم في تقعيد الأحكام الشرعية للحوادث يأخذ منها الفقه في كل زمن ما يظهر صنوف الضرر والضرار.

وحين نعود إلى الفقه المالكي نجد أنه قد تواردت الكتب على هذه القاعدة في شأن الطلاق وإن اختلفت في بيان الأمثلة بين مقل منها ومكفر، فهي أمثلة للقاعدة وليست حصراً لأحكامها ولا لمدى انطباقها بل ذلك إلى حوادث الزمن ومقتضيات الأحوال، فلفى الفقه قول بعضهم^(٤) «ولا التطلق طلقه بالثمة بجنون الضرر، وإن لم يتكرر، ومثلوا له بقولهم: كقطع كلامه عنها أو تولية وجهه عنها في الفراش».

وجاء في مواهب الجليل شرح مختصر خليل وعلى هامشه كتاب التاج والإكلیل: «ولها التطلق للضرر، قال ابن فرحون في شرح ابن الحاجب: الضرر قطع كلامه عنها وتحويل وجهه في الفراش عنها^(٥)، وإثارة

(١) لا بأس أن يكون التفريق بطريق الخلع لا بطريق الطلاق حل الزوج والفرق بينهما كبر والأول حلال مشروع والثاني باطل قطعاً وهو ما أباه الفقهاء ٤٤ لسنة ١٩٢٩.

(٢) ككتاب والفراء أنه تقرير مقوض الثبوت ورجع عنه أنصار مجلس الشعب.

(٣) إذا كان الصدد ضرراً وضرراً فلما لا فعله رسول الله ﷺ.

(٤) أين الموطوف عليه. وما هذا الكلام للفرق؟

(٥) ما معنى وإثارة؟ وأصبروه في الضامع؟

امراً عليها ، وضربها ضرباً مؤلماً^(١١) ، وليس من الضرر منعها من الحمام والنزهة وتأديبها على ترك الصلاة وفعل التصرى . وفي ذات الموضع من الهامش من كتاب التاج والإكلیل - بعد نقل مثال ما سبق - قال : وانظر إذا كان لها شرط في الضرر ، قال في السليمانية : إذا قطع كلامه عن الزوجة أو حول وجهه عنها في فراشها ، فذلك من الضرر بها ، ولها الأخذ بشرطها . وقال والمتطلي إذا أثبت أنه يضر زوجته وليس لها شرط ، فقيل إن لها أن تطلق نفسها ، وإن لم تشهد البيعة بتكرار الضرر . قال : ويستوى على القول الأول من شرط الضرر ومن لم يشترط .

وهذه قاعدة فقه للإمام مالك ومنها يتضح ما قالته المذكرة الإيضاحية من أن هذه المادة تخرج على قواعد أهل المدينة ، ووفق بين التصريح والنص . وفي فقه الإمام أحمد بن حنبل جاء في كتاب المغنى لابن قدامة بعنوان مسألة :

وإذا تزوجها وشرط لها ألا يخرجها من دارها وهداها فلها شرطها ، لما روى عن النبي ﷺ أنه قال : « إن أحق ما أولفتم به من الشروط ما استحلفتم به القروج ».

وإن تزوجها وشرط لها ألا يتزوج عليها فلها فراقه إذا تزوج عليها ، وبعد أن تحدث ابن قدامة في الشروط في النكاح وبين الخالفين والمذاهب في هذا الموضع قال وقولهم إن هذا يحرم الحلال ، قلنا : لا يحرم حلالاً ، وإنما يثبت للمرأة خيار الفسخ إن لم يف لها ، وقولهم : ليس من مصلحته «أى العقد» قلنا : لا نسلم ذلك . فإنه من مصلحة المرأة ، وما كان من مصلحة العاقد ، كان من مصلحة عقده .. ولا شك أن هذه النقول من فقه المذهبين تشير إلى أن هذا الحكم جاء تخرجاً على قواعد الأمامين الجليلين ، مالك وأحمد بن حنبل ، بل إن الفقه المالكي يميز للزوجة في حال الضرر وثبوت «الطلاق» ولو لم تشترطه ، والتخرج غير النص ، وهو اصطلاح أصولي . ومؤداه أن ما عهدى إليه قواعد فقه المذهب أو فروعه يجرى عليه حكمها وعبر كالتخصص .

(١١) وما معنى «واضربوهن» .

هل حقا أعملوا الرأى فيما فيه نص

وإذا كان ذلك^(١) فإن ما أثاره الشاهد الشيخ صلاح أبو إسماعيل بقوله: «إنهم أعملوا الرأى فيما فيه نص، بما ترتب عليه حظر المباح، وإباحة المحظور»...

يعتبر هذا القول منه ادعاء لا سند له، ولا أساس له من الصحة.. هذا فضلا عن أن الضرر المضى في هذا الحكم معياره شخصي، ولما كانت المرأة سريعة الانفعال غالباً، فقد ولت لها القاتون فترة تنروى فيها ومبدأ عاطفتها، وقد يذهب غضبها، وتستقر مع زوجها بالرغم من تزوجه بأخرى فليس الضرر - وإن افترض النص وقوعه - ألا يجيزاً لطلبها التطلاق إذ لم يجعل النص ذات المقد - عقد الزواج بالأخرى - فرقاً بين الزوجين^(٢).

وقد يقال - وقد قيل فعلاً - إن هذا لم يفعله رسول الله ﷺ ولا أصحابه ولا التابعون، وذلك حق واقع، لأن هؤلاء كانوا يتزوجون علانية^(٣) بل كان أحلهم بزواج ابنته أو أخته إلى صاحبه وترضى الأولى أو الأوليات - شأن البيعة فإذا امتد الزمن وجلت زوجة لا ترضى بأن تكون لها طرفة، قيل لزوجها، بل أمسكها وقل لها من اللحم أن تكون لك هذه الضرة، ونهت بذلك القواعد العامة في الإسلام دفع الضرر والضرار. ﴿لا ضرر ولا ضرار﴾ ولا تمسكوهن ضراراً لنصلوا^(٤) فليس

(١) لم يكن ذلك صحيحاً.

(٢) لكن النص القاتل ألزم القاضي أن يحكم بالتطلاق وإن رفض الزوج ذلك متى طلبته الزوجة الأولى دون أن توافر الأسباب الشرعية.

(٣) إن العلانية تحقق بشهادة شاهدين عدل... وهذا الشرط قائم وإن اعلى الزواج من امرأة الأولى لسبب أو آخر.

(٤) ألهمنا شرعه ﷺ ضرر؟ ألهمنا شرعه الله ضرر؟ ما هكذا هو الإسكندر ضراراً؟ ولا حول ولا

قوة إلا بالله العلي العظيم!!!.

من العشرة بالمعروف المأمور بها في القرآن إمساك الزوجة بالرغم عنها ،
ولست كل زوجة تقبل أن تكون لها شريكة أو شريكات في زوجها^(١).

وذلك هو الأساس الفقهي لنص المادة (٦ مكرر) من القرار بقانون رقم
٤٤ لسنة ١٩٧٩ ويبدو أنه لم يتضح في نظر الشاهد واعتلط عليه أمر
الطلاق للضرر ، بالخلع ، وهذا الأخير له حكمه ومواضع المبيتة في محلها
من كتب الفقه ، فيرجع إليها غشية الإطالة ، كما يبدو أنه لم يستوعب
نصوص الفقه في هذا الموضع^(٢)، إذ قد أعمل القانون نصوص الفقه إعمالاً
أصولياً أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون وردت كل حكم إلى
مصدره . وننته إلى أن الشاهد ومن تحا نحوه بالنسبة لهذا القانون ، إنما كان
المثير عندهم الإجراءات، التي صدر بها القانون قبيل انعقاد مجلس الشعب
والقصور العلمي^(٣) في شأن جواز استمداد الأحكام من مذاهب الفقه
الإسلامي أو عدم جوازه ، وهي مسألة أصولية تحدث عنها علماء أصول
الفقه تحت عنوان «التقليد والتقليد» فلم يرجع من شاء إلى هذه القاعدة في
مصادرها .

هل الشاهد أفقه من سيدنا عمر؟

عل أن الشاهد قد كرر كثيراً كلمة إن «الثلاثة الكبار» : فقد انتبهوا إلى
تحريم ما أحل الله وإباحة ما حرم الله ، وتحدث كذلك عن المباح وحظره
وأضال بالنص : المباح قسمان : مباح بنص شرعي ، وهذا النوع لا يجوز
لأحد ولو كان رسول الله ﷺ أن يحول هذا المباح إلى محظور ، أما المباح
للترخيص عل إباحته فهو كالأكولات والمشروبات وتنظيم شؤون المجتمع
بقوانين تضع قيوداً على دخول الجامعات أو الكليات أو نحو ذلك .

(١) لما أن تخرج من حصته علماً لا علاناً .

(٢) رضى باللهوا واستلت .

(٣) الحمد لله أن علماء الجلسة الأخرية وغيرهم طاعوا مولاي فهل هم قاصرون عن السورى
العلمى الذى يلهى شيخ الأكرم ووجهه ؟

والخلاف بينى وبينهم أنهم أعملوا الرأى فيما فيه نص فعملوا النص وترتب
على موقفهم حظر المباح شرعاً وإباحة المحظور شرعاً ... الخ .

وهذا الذى أفاض فيه الشاهد ، وردده - وما يزال - خطأ واضح يدل
على مجازفته فى هذا القول بغير ثبوت مما يقول : لقد نقل القرطبي^(١) فى تفسيره
الجامع لأحكام القرآن أن عمر بن الخطاب منع كبار الصحابة من تزوج
الكتابيات وقال : **أَنَا لَا أُحَرِّمُهُ ، وَلَكِنِّي أَعْشَى الْإِعْرَاضَ**^(٢) عن الزواج
بالمسلمات ، وفرق بين كل من طلعة وحذيفة وزوجتهما الكتابيتين ، مع
أن زواج المسلم بالكتابية مباح بنص قطعى يحكم فى القرآن فى قوله تعالى
**﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَالٌ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلَالٌ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ
الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ
أُجُورَهُنَّ مُحْصَيْنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ ﴾** ومع هذا النص
الحكم منع عمر الزواج بالكتابيات ، بل فرق بين من تزوج من الصحابة
وبين زوجته الكتابية^(٣).

أليس هذا حظراً لمباح بنص شرعى ، قرره ونفذه عمر^(٤).

فهل يرى الشاهد أنه ألقه فى دين الله من عمر بن الخطاب ؟

إلا أن للعلماء فى حظر المباح كلمة على من يتصور لهذا الأمر ،
والحديث فيها أن يكون على علم بها ، وإلا صدق عليه قول الله **﴿ فَمَنْ
أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾** ومع هذا فإن
القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ لم يحظر المباح ، فلم يمنع الرجل المسلم من
الزواج بأكثر من واحدة ، وإنما أجاز للزوجة أو الزوجات الثلاث على عصمته
طلب الطلاق^(٥) إذا تضررت أو تضررون من اقترانه بالأخرى عملاً

(١) - قاله مثلاً يفتنون والتمدد فى بعضها يقل من واحد كل أربعة آلاف وأن الأكمة الحقيقية من
عمر الشيب : **« بين الزوجات وليس تبدل الزوجات »** .

(٢) - أصبح عمر أم تبع حبدا إلى الأمل الذى تزوج مارية القبطية وحببة اليهودية إحصائياً نص
القرآن ؟

(٣) - إما أن تكون الزوجة حرة وأما أن يكون حرة عتقا .

(٤) - ليس لما طلب الطلاق لهذا الشيب بل لما طلب الفراق علماً ولو لغير سبب .

بقواعد شرعية لإمامين مجتهدين - مالك ، وأحد - مستثنين لنصوص في القرآن والسنة ونسأل الله الهداية للصواب ..

الرأى الشرعى فى كامب ديفيد

مخامساً : الصلح مع إسرائيل وإبرام المعاهدة معها :

قال الشاهد متحدثاً عن الرئيس السابق ، ثم يطلب الرأى فى كامب ديفيد ولا يقف عند حدود النص الشرعى ... إلخ .

وليان موقع كلام الشاهد من وجهة الفقه الإسلامى نقرر .

إن القرآن الكريم قد بين أن العلاقة الأساسية بين الناس جميعاً هى السلم وقد ردهم جميعاً إلى آدم وحواء ليشيع بينهم المودة والتعاون على الخير باعتبار أنهم المخدروا من أصل واحد فقال سبحانه : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ .

وكانت كلمة الإسلام إلى غير المسلمين أنهم إذا سألوا^(١) سلموا وكانوا موسوسة مع المسلمين فى نظر أحكام الإسلام ، وأنه إذا وقعت الحرب بين المسلمين وغيرهم وجنح هذا الغير^(٢) إلى السلم وجب حق الدماء لأن الحرب فى ذاتها ليست هدفاً فى الإسلام ، ذلك قول الله سبحانه ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْتَنِحْهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ قال القرطبى فى كتاب الجامع لأحكام القرآن فى تفسير ضرر يدفعونه فلا بأس أن يتلذذ المسلمون إذا احتاجوا إليه ، وقد صالح رسول الله ﷺ أهل خيبر على شروط لقضوها^(٣) فنقض صلحهم ، وهادن قريشا عشرة أعوام

(١) قول سألنا الصهيونية ليا السقلاء ؟

(٢) هل جئحت الصهيونية إلى السلم ليا السقلاء ؟

(٣) كم نقضت الصهيونية من عهود ؟

حتى نقضوا عهده إلى أن قال : «وما زالت الحلفاء والصحابية على هذه السبيل التي شرحناها سالكة والوجوه التي شرحناها عاملة». ثم نقل قول الإمام مالك رضى الله عنه : «تجوز مهادنة المشركين السنة والستين والثلاث إلى غير ذلك».

ويقول القرطبي في التقييد على تفسير الآيتين ٨٩ ، ٩٠ من سورة النساء عقب قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ اعْتَذَلْتُمْ فَلَمْ يُقَاتِلْكُمْ وَالْقَوْمُ إِلَيْكُمْ السَّلَامُ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ﴾ يقول القرطبي : في هذه الآية دليل على إثبات المهادنة بين أهل الحرب وأهل السلام إذا كان في المهادنة مصلحة للمسلمين .

وفي فتح الباري لابن حجر العسقلاني شرح صحيح البخاري في باب المهادنة والمصالحة مع المشركين تعليقاً على الآية الكريمة .. ﴿ وَإِنْ جُهِدُوا لِلْإِسْلَامِ فَاجْتَبِهُوا ﴾ أن هذه الآية دالة على مشروعية المصالحة مع المشركين .

وفي نيل الأوطار للشوكاني في الحديث عن غزوة الحديبية : «إن مصالحة العدو ببعض ما فيه ضيق على المسلمين جائز للحاجة والضرورة دفعاً لحظور أعظم». ذلك الذي قال الشوكاني عن عقد صلح الحديبية الذي انعقد بين رسول الله ﷺ وكفار قريش .

وفي سيرة الرسول وأصحابه نماذج كثيرة للمعاملات مع غير المسلمين ، فقد عقد الرسول ﷺ عهداً مع يهود المدينة وتحالف معهم في مبدأ الهجرة إليها وعاهد خالد بن الوليد أهل الحيرة وصالحهم ، وصالح عمر بن الخطاب أهل إيلياء وكان يستدعى زعماء غير المسلمين ويشاورهم .
وعلى هذا الأساس اتفق فقهاء المسلمين - على اختلاف مذاهبهم الفقهية، على أن لرئيس الدولة المسلمة أن يهادن ويصالح عماريه من غير

(١) هل حدث منهم ذلك يزوج العظم والدين ؟ ألم يهتدوا على المسجد الأقصى ومسلمي فلسطين ولبنان وسوريا ؟ ألم يهتدوا القنصل الذي العراق ألم يهتدوا في بلاد السعوطات ؟ ألم يهتدوا العالم وتساندهم أمريكا بحق القوي ؟ وكل ذلك بعد كاتب ديبات ٢٢. لأن جنوحهم السلام ؟

المسلمين ويوقف الحرب معهم مادام هذا في مصلحة المسلمين ، وعقد الفقهاء في كتبهم أيواها أباتوا فيها أحكام المهادنة والمصالحة مع غير المسلمين ، وكان عمادهم فيما قرروا من أحكام قول الله سبحانه : ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْتَبِهْهُمْ ۖ وَلِلَّهِ السَّلَامُ ۚ ﴾ وإلى صلح الرسول ﷺ مع أهل مكة عام الحديبية .

واستظهر الفقهاء في أقوالهم أن الصلح والمواذعة (جهاد معنى) إذا كان خيراً للمسلمين لأن المقصود هو دفع الشر الحاصل بالحرب .

ومن شاء الاستزادة في هذا الحكم فليراجع كتاب البحر الرائق لابن نجيم ج ٥ ص ٧٨ وما بعدها ، وكتاب بدائع الصنائع للكاساني ص ٧ ص ١٠٨ وكتاب مجمع الأنهر ج ١ ص ٦٤٥ وهي من كتب فقه مذهب أبي حنيفة ، والمغني لابن قدامة الحنبلي ج ١٦ ص ٥١٧ وحاشية الدسوقي فقه مالك ج ٢ ص ٢٣٢ وحواشي تحفة المحتاج ج ٩ ص ٣٠٤ وكتاب قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام الشافعي ج ١ ص ١٠٣ .

كامب ديفيد أعانت الأرض والثروة

فلإذا عرضنا اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل « كامب ديفيد » على قواعد الإسلام التي أصلها القرآن وفصلتها السنة وبينها فقهاء المذاهب جميعاً - على نحو ما أشير إليه - نجد أنها قد إنضوت تحت لواء الأحكام الشرعية باعتبار أنه بمقتضاها عادت أرض مصرية مسلمة هي سيناء بعد أن احتلتها إسرائيل في حرب ١٩٦٧ ، وعاد المواطنون المسلمون فيها إلى مصر ، وعادت ثروات سيناء تستفيد بها مصر بدلاً من أن يستنزفها اليهود في إسرائيل .

فهل استرداد الأرض والثروة مما يأمر به الإسلام أو مما ينهى عنه ، وهل في هذا مصلحة محققة للمسلمين أو شر عاجق لاحق بهم ؟ .. وهل في عودة المواطنين الذين تحررت أراضيهم إلى دولتهم - مصر - ترعى شئونهم من تعليم وصحة وتجارة ، بل تحفظ عليهم دينهم الإسلام وتؤدي

إلهم الدولة كل مسئوليتها نحوهم ؟ هل هذا أمر أمَرَ به الإسلام أو مما نبى عنه ؟^(١)

وحين نعرض هذه المعاهدة في ضوء مسئوليات الحاكم المسلم في نظر الفقهاء المسلمين نجد أن رئيس مصر السابق قد نصح للأمة وقام بالمسئولية فحافظ على الرعية واسترد الأرض ، فحين وجد أن لا مندوحة عن الحرب حارب ، بعد أن أستعد وأعد العدة ، وفلوض وسالم حين ظهر أن لا مفر من السلم وأنه يستطيع الوصول إلى الحق سلماً لا حرباً .

والحرب في الإسلام ليست حرفة ولا غاية ، وإنما هي ضرورة دفاع أو وقاية . فما قال به الشاهد في صند اتفاقيات كامب ديفيد - مع ظهور الضرورة الداعية إليها - لا سند له في فقه الإسلام^(٢) ، بل كلمة الفقهاء جميعاً تنفيه وتقر ما استقر وعمل نحو ما أشير إليه فيما سبق ، بل لعل الشاهد قد تقضى إدعائه في شأن هذه المعاهدة حين استشهد في أقواله في ص ١١٧٨ بمعاهدة الرسول ﷺ مع يهود المدينة^(٣) وبوقف عمر في الامتناع عن الصلاة بالكثيثة بالقدس .

ولا بأس أن نعيد القول بأن الله سبحانه يحب الذين^(٤) في القول وفي الفعل . كما يجب الأخذ بالأيسر الأسهل في أمور الدين والدنيا ومعاشرة الناس فإذا استعصت الحرب كوسيلة لاسترداد الحق ، وتيسر السلم كان هو الأول .. وروى الطبراني والبيهقي أن رسول الله ﷺ قال : « إن الله جعل السلام تحية لأمتنا ، وأماناً لأهل ذمتنا »^(٥) .

(١) بآية أخلل وأخلل حدث هذه الأرض ؟ وهل حدث محرة أم حدث بشروط مجبنة ؟ وهل بقيت لنا سيادة على هذه الأرض ؟ وهل بقيت لنا ضلالتنا بإغواءنا العرب والمسلمين أم القذا عنو الله وحولنا لولاه ؟

(٢) وإن ضاع المسجد الأقصى بأرجال العلم والدين ؟

(٣) كيف وهي متاعنة لم تنزل قلبها رضى الحرب بل كانت إحتله عظميا بين عصرى الأمة في الدنيا المروءة وعمر كان الفاتح للمصر .

(٤) لم يقل سبحانه ﴿ يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلوئكم عن الكفر وليجهلوا فيكم خلفا وعلموا أن الله مع الظالمين ﴾ إن الله يحب الذين في موشمه وليس بالظالم .

(٥) فهل الصهيونية من أهل ذمتنا ؟

سادساً : الأزهر وتفنيد الأحكام الشرعية والمطالبة بتطبيقها :

سئل الشاهد : هل كان للأزهر الشريف أو مجمع البحوث الإسلامية نشاط بخصوص الشريعة الإسلامية وتطبيقها ؟

فأجاب الشاهد : الأزهر وأنا واحد من علمائه كان يؤمن بأن تطبيق الشريعة الإسلامية لا يتوقف على تقنيات ، إلى أن قال : تطبيق الشريعة الإسلامية في نظرنا نحن رجال الأزهر لا يحتاج إلا إلى الرأس الذي يستوعب القرآن والسنة وعرف بقدرته على الاستنباط وذلك كله في إطار من التقوى والورع . لذلك كان الأزهر ولا يزال يستكر تعليق التطبيق على التقنين .

والشاهد يتحدث بهذا المنطق المتناقض^(١) (عن نفسه) وليس عن الأزهر ، فإن الأزهر يسعى لتطبيق الأحكام الشرعية في كل أمور الحياة في مصر وغيرها من الأقطار الإسلامية بمنطق الإسلام لأن الأزهر ليس خائفاً عما تعرضت له مصر من استعمار عسكري وثقافي وقانوني منذ أكثر من قرن من الزمان ، والأزهر لا يمل ولا يتراعى عن السبهي في هذا السبيل بالحكمة والموعظة الحسنة وتدابيره مسطورة في قلوب الشعب وفي صحفه وكتبه ، وسيظل يوالي المسمى بعون الله حين تصير كلمة الله هي العليا في هذا البلد وغيره من بلاد المسلمين في إطار الدعوة الإسلامية الرشيدة التي جاء بها القرآن ﴿ ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن ﴾ . ومع ذلك فإننا نوضح للشاهد وغيره أنه يكفى تناقضه في قوله هذا دليلاً على ضرورة التقنين^(٢) تمهيداً للتطبيق الصحيح المشروع .

ولنتفد إلى قول الشاهد في هذا الموضوع : « تطبيق الشريعة الإسلامية في نظرنا نحن رجال الأزهر لا يحتاج إلا إلى الرأس الذي استوعب القرآن واستوعف بقدرته على الاستنباط » . أليس هذا القول أدعى لربط التطبيق

(١) أين التناقض يا رجال المنطق البليغ ؟

(٢) لو كان تقنين الشريعة الإسلامية شرطاً ضرورياً لتطبيقها لائن هذا التقنين حين كرسل هي .

﴿ كذا ﴾ معاذ بن جبل قلنا يا ابن تطبيق الشريعة الإسلامية !!

بالتقنين ، أى وضع الأحكام الشرعية فى الصيغة القانونية المألوفة التى اعتاد القضاء على تطبيقها ، ولا يقل أن نقول للمحامين والقضاة أمامكم القرآن والسنة احكموا بما فيهما والكثيرون لا يحفظون القرآن ولا يعرفون طرق الاهتداء إلى صحيح السنة ، وإن حفظوه فقد درسوا ومارسوا فى التطبيق تقنيات لا تحتاج إلى كثير جهد حيث أحكامها مجتمعة وفى صورة ميسرة ، إن الخليفة الثانى عمر بن الخطاب دون الدوليين ونقل أنظمتهم من بلاد فارس والروم بعد أن دخلت فى الإسلام ، فتلك نظم ميسرة للعمل ، عاصمة فى الأغلب من الخطأ لاسيما أن العرب الآن قد علت لغة القرآن وأساليبه على أفهامهم وأصبحوا فى حاجة إلى تخصص بدراسات مجهددة للاستنباط سبق إليها الأولون قريه العهد بنزوله ولسان أهل عصره^(١).

ليس هذا موافقة من الأزهر على البطء والتراخي فى تقنين الأحكام الشرعية واستصدارها أمراً بتطبيقها تنفيذاً لحكم الله وشريعته ، فالأزهر يستحث المسؤولين على الأسراع إلى إتمام هذا العمل الجليل الخطير^(٢) الذى تسرد به الأمة الإسلامية ذاتها وسماتها ، بعد أن أرغى عليها الاستعمار - على اختلاف صنفه - ضلاله ، ونسج لها من صنعه قوانين لتدور فى فلكه ثقافة وتشريعاً وتطبيقاً^(٣).

وحتى يتضح أن الأزهر يبيته الرسمية لا بشخص الشاهد أو غيره عمل ويعمل جندياً وعملياً لوضع المسؤولين فى الدولة على الطريق الصحيح فقد قرر مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر بتاريخ ٨ مارس ١٩٦٧ بالجلسة ٢٧ أن من مهام المجمع العمل على إيجاد مشروعات قوانين مستمدة من الفقه الإسلامى شاملة لكافة فروع القوانين^(٤).

(١) ومع كل هذا فقد تم تقنين الشريعة الإسلامية بالفعل فإن تطبيقها إن كنتم صادقين ؟

(٢) لقد تم هذا العمل الجليل الخطير ورائحه الأزهر ولم تأت سنة ١٩٨٤ إلا وكل التقنيات للشريعة الإسلامية قد اكتملت ومع ذلك فأن التطبيق أن كنتم صادقين .

(٣) أليس ذلك متعاقباً مع ما سبق أن قلناه فى صدر التقرير من أن الشريعة الإسلامية مطبقة فى مصر فعلاً ؟

(٤) وهل الأزهر إلا فى وبغوى ؟

ثم أوصى المؤتمر الرابع لعلماء المسلمين المتعقد بمجمع البحوث الإسلامية في ٢٧/٦/١٩٦٨ بتكليف لجنة من رجال الفقه الإسلامى ومن رجال القانون الوضعى بمهمة وضع الدراسات ومشروعات القوانين التى تسر على المستوفين فى مصر وسائر البلاد الإسلامية الأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية فى فروع القانون المختلفة كالمقربات والمثلى والتجارى والبحرى وغيرها ، ثم وافق مجلس مجمع البحوث الإسلامية بمجلسة ٦٢ فى ١٧/١/١٩٧٠ على الخطوة المرحلية لأعمال اللجان التى أنشئت بها هذه المهمة ضمن خطة لجنة البحوث الفقهية التى أقرتها بمجلسها رقم ٢٠ فى ١١/٩/١٩٦٩.

ثم أصدر المرحوم فضيلة الإمام الأكبر الشيخ عبد الحليم عمود القرار رقم ٣ لسنة ٧٦ بتشكيل لجنة عليا بالأزهر لتعديل القوانين الوضعية إلى ما يعاين أحكام الشريعة الإسلامية .

كما أصدر فضيلة المرحوم الإمام الأكبر الشيخ محمد عبد الرحمن يعاين القرار ٨٤ لسنة ١٩٨٠ بإعادة تشكيل هذه اللجنة تدعياً للقيام بالمهمة المنوطة بها ، وقد انتهت هذه اللجنة بعد المداولات إلى إنه أصبح لزاماً عليها أن تبدأ بإعداد تشريعات مستمدة من أحكام وفقه الشريعة الإسلامية أخذاً من مختلف المذاهب الفقهية بمراعاة ضوابط وأصول التشريع الإسلامى ، وما تقتضى به المصلحة العامة ، على أن تفرغ لجان أخرى لفقنين فقه كل مذهب من المذاهب الأربعة تسيراً للدراسين وتقريباً للفقه الإسلامى إلى طرق الدراسات القانونية المعاصرة ، وقد قطعت هذه اللجان شوطاً طويلاً وأنتجرت الكثير من مهمتها .

وتفرغت اللجنة العليا إلى ما عهد إليها به فأنتجرت مشروع قانون الحدود الشرعية مع مذكرته الإيضاحية ، وقدمته مشيخة الأزهر إلى الجهات المعنية «رئاسة الوزراء ووزارة العدل ومجلس الشعب واللجنة التشريعية» وكان ذلك فى شهر ربيع الآخر ١٣٩٨ هـ ٢٨ إبريل سنة ١٩٧٧^(١). وغنى عن

(١) سبحانه الله وضع مشروع قانون الحدود يستغرق من الأزهر عشر سنين كاملة منذ قرار مجمع البحوث الإسلامية فى ٨ مارس ١٩٦٧ إلى ٢٨ إبريل سنة ١٩٧٧ .

البيان أن مجلس الشعب قد أخذ على عاتقه القيام بهذا الأمر كله وشكلت لجان من علماء الأزهر ورجال القانون والاقتصاد والاجتماع لاقتراح ووضع مشروعات القوانين المختلفة يكون استمداها أصلاً من أحكام الشريعة الإسلامية ، وقد اتخذت هذه اللجان أعمال اللجنة العليا بالأزهر واللجنة التي شكلتها وزارة العدل بمحكمة النقض وشارك في عضويتها أعضاء لجنة البحوث الفقهية بجميع البحوث الإسلامية ، وأعمال لجنة تجلية مبادئ الشريعة الإسلامية بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية من حيث كانت هذه اللجنة قد بدأت في تقنين أحكام المعاملات (المذلل) وتطلعت شوطاً كبيراً اتخذته لجنة المعاملات بمجلس الشعب أساساً لمشروع قانون المعاملات المدنية الذي تم إعداده أساساً لعملها ، وقد أُنجزت كل هذه المشروعات^(١).

ليس هذا من عمل الأزهر وجهده وسعيه الدائب لتيسير تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ، واشتراك علمائه في كل اللجان وبذلهم من الجهد والوقت ما وفقهم الله إلى بلذله ابتغاء مرضاته .

نضع هذه اللوحة عن عمل الأزهر وسعيه في هذا المضمار لأن ذلك واجبه ومن أهم رسائله ومهامه ، ليس باسم شخص أو أشخاص وليس كذلك غمطاً للجهد أحد وإنما إيضاحاً لما سئل عنه الشاهد :

هل كانت للأزهر الشريف أو لجميع البحوث الإسلامية نشاط بخصوص الشريعة الإسلامية وتطبيقها؟^(٢)

فكانت إجابته على ما هو ثابت بالحق غمطاً للجهد وحديثاً عن الذات وتناقضاً^(٣).

نسأل الله المصنعة عن الخطأ وعن القول في دين الله بغير علم والقول

(١) أين التطبيق إذن ؟

(٢) أين التطبيق حتى الآن ؟

(٣) المناقض في تقريركم الذي أكد في صدره أن الشريعة الإسلامية مطبقة وتوضح في عبره صيورك ونصورك واتسلاخ المجمع من أحكام الشريعة الإسلامية .

على الناس بغير علم والأزهر يهله المناسبة يدعو كل المسعولين إلى المبادرة باستصدار التقنيات التي تم إعدادها ومراجعتها مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية فقد استوفيت درساً وفحصاً وإعداداً بمعرفة أصحاب الرأي من رجال الأزهر والقانون^(١)، ففي هذا إيقاف هؤلاء الذين إلتفتوا هذا الأمر بضاعة وصناعة^(٢) وهو بالدرجة الأولى طاعة لله ورسوله ﷺ بمايها الذين آمنوا إن تصهروا الله يصركم ويثبت أقدامكم ﴿﴾.



(١) حل يلقى عمام الضرر في شأن الشريعة مع بناءه ؟ انظروا يقول الأكيه ١.
 (٢) ما أجل أن تكون بضاعة الدعة إلى تطبيق شرع الله ! ليس هو من أن تكون البضاعة دفعا بالباطل عن لوضاح تنصّب الله ورسوله ﷺ.

رد
الشيخ صلاح أبو إسماعيل
على تقرير الأهرار .

أسأل الأزهر : هل صحيح ما أوردته في تقريره أن تطبيق الشريعة يظل بلاد المسلمين على مدى أربعة عشر قرناً من الزمان زاهرة مستقرة ؟

لا صراع بين العمام :

ما كنت أحب أن يتصور صراع بين العمام البيض على صفحات الجرائد .. ولكنها معركة فرضت نفسها علينا ، ولا مفر من معوضها .. وأبداً بإذن الله نقرر أن هذه المعركة لن تشغلنا عن غايتنا العظمى .. التي هي : تطبيق الشريعة الإسلامية لتغير ما بأنفسنا على ضوئها .. ولعل الله يغير ما بنا إلى خير الأحوال .. وأقول قول المولى عز وجل : ﴿ ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق . وأنت خير الفاتحين ﴾

إلى هذا الحد كان الأمر شاقاً على نفسي وقد ترددت في معوض هذه المعركة - هكلنا اسمها - إلا أن إحساساً عاماً فرض نفسه بضرورة ردى على تقرير فضيلة شيخ الأزهر . وهكذا أيضاً أصبح على أن التقرير ليس تقرير الأزهر ، إنما هو وحسب تقرير شيخ الأزهر وحده ، وإن ذكرت معه خمسة آخرين من العلماء أوضحها مدخل التقرير الذى نشرته « النور » فى العدد رقم ٧٨ بتاريخ ٧ سبتمبر ١٩٨٣ . وهم الأستاذ الدكتور السعدى فرهود رئيس لجنة شيخ الأزهر ووكيل الأزهر والأستاذ الدكتور الأحمدى أبو النور والأستاذ الدكتور أحمد عمر هاشم والدكتور مصطفى خلوش والمستشار عبد العزيز هندى المستشار القانونى لشيخ الأزهر .

الإفصاح واجب والكتان إثم :

ومرة ثانية ما كنت أحب أن يتصور صراع بين العمام البيض . ولكننى توقفت طويلاً أمام قول الله تبارك وتعالى : ﴿ والله ما فى السموات وما فى الأرض . وإن تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله . ليفسر لمن يشاء . ويحبذ من يشاء . والله على كل شئ قدير ﴾ .

وتساءلت : كم في النفس من معانٍ وخواطر وأفكار .. فإن كانت عيرا فمن الله ، أترجها إلى سلوك . وأحرص عليها كحسنت . وأطلع من ورائها في رضوان الله رب العالمين .. وإن كانت شراً فمني ومن الشيطان : أقولها ، وأتحيا عن نفسي ، وأستغفر الله عز وجل منها . وذلك هو جهاد النفس الذي أطلع من ورائه أيضا في رضوان الله رب العالمين .

ومع ذلك فإنه يبقى أن الإنسان مسئول تماماً عما يحكم في أعماق نفسه حين يصير الإفصاح واجبا ، والكتمان إثماً .. وذلك لا يكون إلا في مقام الشهادة التي نحمد نبأها قبل هذه الآية مباشرة في قول ربنا عز وجل : ﴿ ولا تكتموا الشهادة .. ومن يكتمها فإنه آثم قلبه . والله بما تعملون عليم . ﴾

فإذا تعين على الشاهد أن ينصح ولو أساء إلى غيره ، فإنه في رحاب قول الله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين .. ﴾

وفي ذلك مصع كبير يدفع إليه تأييد من كم الشهادة ، ويدفع إليه وعيد الله ورسوله لشاهد الزور .

ولقد دعيت للشهادة أمام محكمة أمن الدولة العليا كشاهد نفى ، طلب مني أن أجب عن أسئلة لم تكن في حسابي ، كما لم أرتب لها قبل إلقاءها إجابة ، إلا بعد أن كان يلقى إلى السؤال . فإذا تصورنا أن الأسئلة كانت مرتبة ، فلا بد أن نتصور أن الأجابة كانت مرتجلة .. غير أن القلب الذي صارت عنه هذه الشهادة كان ملعباً بالإيمان بالواجب ، في الجهر بكلمة الحق ، وبالواجب في البعد عن الكتمان ، وبالواجب في اجتناب قول الزور .. وبالإيمان بأن الله يسمع ويرى .. حيث استغرقت أقوالى خمس ساعات في الجلسة الأولى ، وتمسع ساعات في الثانية ، ونشرها جريدة النور الغراء في الأعداد ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ .

النيابة استثمرت خلاف الاجتهادات

ومن البهتات أن النيابة العامة . وأن نيابة أمن الدولة العليا بمخاضة ، ضد المتهمين .

وفي هذه القضية تطالب نيابة أمن الدولة بوقف ٢٩٩ متهما .. ببلاد أن تكون نيابة أمن الدولة العليا ضد شاهد النفي ، لأنها ترى أن شهادته تعرقل ما تنصير إليه من رقاب هؤلاء المتهمين . وما تتمتعش إليه من دماهم على أساس أنها ترى أنهم في نظرها يستحقون الإعدام .. «وهذه واحدة» .
لذلك كان عجباً أن تلجأ نيابة أمن الدولة العليا إلى شيخ الأزهر رغم أن هيئة المحكمة لم تضمن قراراتها العديدة التي احتضمت بها سماع شهود الإثبات ، ومراجعة النيابة ، وشهادة شهود النفي ، قراراً تطلب فيه تقريراً من الأزهر الشريف عن هذه الشهادة . «وهذه ثالثة» .

يضاف إلى كل ذلك ، الاعتبارات التي أوردتها الأستاذ الحمزة دعوى تقديمها لتعبر هذا التقرير .

اجتهادات مختلفة عن ظهور الهلال

أما عن خلافي شيخ الأزهر الشيخ جاد الحق على جاد الحق شخصياً فقد حفلت مواقف ثلاثة اختلفنا فيها في مجالات رسمية :

أولها : كان بمناسبة تقرير الشج جاد الحق على جاد الحق حينما كان مفتي مصر وقد تجاهل ثبوت الهلال «هلال رمضان» في العراق والكويت واليمن . وبالتالي أن يظهر الهلال في سماء هذه الشعوب وتقضى به قضاء ومحاكم ، ويصدر به قرار من ولي الأمر هناك ، ويصوم على ضوئه ملايين المسلمين ، ويقر جميع البحوث الإسلامية الممثل فيه بحسون دولة من دول الأرض ، أنه إذا ثبت الهلال في بلد فقد وجب على جميع البلاد التي تشترك مع بلد الرقبة في جزء من الليل أن تصوم ، ثم يأتي المفتي الشيخ جاد الحق على جاد الحق لكي يتجاهل الهلال الذي ثبت ، وقرار مجمع البحوث الإسلامية ، ويجر مصر إلى تأخير العمل بركن من الأركان الخمسة التي بنى عليها الإسلام وهو الصيام .

فلما حدث منه هذا كان لابد أن نسأله ، وكان لابد أن أستجوبه ،

والدستور والقانون ولوائح مجلس الشعب تمح أن تكون المساواة لوزير العدل باعتبار أن دار الإفتاء تابعة له ، فقد تمت استجوابي في هذا الشأن. لوزير العدل ، ويشهد استجوابي التواب أن موقف الشيخ جاد الحق على جاد الحق الذي وافق المجلس على حضوره جلسة مجلس الشعب ليتولى الدفاع عن نفسه كان موقفاً واضحاً^(١).

ورأيت يومها أنه من واجبي أن أنادي الأمة من فوق منصة مجلس الشعب أن هلال رمضان قد لبث ، وأن اليوم الذي أظفركه الناس بناء على فتوى الشيخ جاد الحق على جاد الحق يوم يجب قضاءه ، وأنه يوم من أيام رمضان .

وأحمد الله أن المجلس كان يقرر في كل الاستجوابات التي توجه ضد وزير أو عضو في الوزارة ، إغلاق المناقشة وشكر الحكومة . ولكن لم يسمعه أن يشكر الحكومة في هذا الاستجواب ، ولما الصمت ما يكفى .

والخاتمة : في العيوب السبعة :

أما الاختلاف الثاني فكان في شهر يوليو ١٩٧٩ حينما أصدر السادات قراره الذي له قوة القوانين في خيبة مجلس الشعب وهو القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ الخاص بالأحوال الشخصية ، وهذا القانون فيه ما فيه من العيوب السبعة الخطيرة التي يبتها في مجلس الشعب ويبتها في محكمة أمن الدولة العليا ، وكنت الذي حمل لواء المعارضة لإسقاط هذا القانون ، وكان الشيخ جاد الحق هو الذي حمل لواء التأييد لهذا القانون ، إلا هو الذي كتب مذكرته التفسيرية .

ولا يفوتني أن تعرض رأياً الشرعي الذي عارضنا به ما أهداه الشيخ جاد الحق بشيء من التفصيل إحقاقاً للحق وإجلالاً لما طمس وتوضيحاً لما غمض ، عندما يأتي دور ذلك في تقرير شيخ الأزهر وجمعيته .

(١) لبث هذا مقال مساحة الشيخ عبد العزيز بن باز في يوم الشيخ جاد الحق في هذا الموضوع في العدد الصادر من مجلة البحوث الإسلامية بأبهر الكتب .

والثالثة : القريضة الغالبة في قضية الجهاد :

أما الاختلاف الثالث مع الشيخ جاد الحق فقد دار في محكمة أمن الدولة العليا في قضية الجهاد ، عندما سألتني هيئة المحكمة عن رأيي في تقريره عن كتاب - « القريضة الغالبة » فرحت أقرر أن ما تأخذه نيابة أمن الدولة العليا عل كتاب القريضة الغالبة قد أقره الشيخ جاد الحق في تقريره عن هذا الكتاب بل بلغ إلى مدى أبعد مما وصل إليه الكتاب . ولكن الشيخ جاد الحق استطاع أن يقدم تأييده في صورة الاعتراض ، وعند أهل البلاغة ، تأكيد المدح بما يشبه الذم ، كقول القائل :

ولا صيب فيهم غير أن سويلهم

بين فلول من قراع الكتاب

وهناك أيضا التليس في القول ، فقد ورد في النواثر أن خياطاً بعين واحدة اسمه « عمرو » خياط قبله « كسوة » لرجل ، فجاء القباء بشكل أغضب الرجل ، فقال :

خياط عمرو لي قباء ليت عينه سواء

وراح بهذا التليس يتركنا في حيرة ، أهو راض عن هذا القباء فتكون الدحوة لصالح عمرو الخياط أن تصير العين العوراء كالسليمة ، أم أنه غاضب على هذا القباء فتصير العين السليمة كالعوراء .

بهذا التليس وبهذا الخلط جاء تقرير الشيخ جاد الحق وهو مفت « المفتى » عن كتاب « القريضة الغالبة » فلسنا ندرى ، أهو معه أم هو عليه .. ولكن النظرة الدارسة ، الفاحصة ، تدرى وتعلم أن تقرير المفتى في جوهر الموقف مع الكتاب ، ولكنه في ظاهر الأمر يبدو وكأنه حرب عليه .. فكان موقفى كشاهد نفى في القضية أن أوضح أن الشيخ جاد الحق كان مع الكتاب في واقع الأمر المخالف لظاهره .. وهذا الظاهر موقف خدعت به الدولة .. وأقول إن هذا الكتاب إذا كنا نأخذ عليه مأخذاً واحداً ، فإننا نأخذ على تقرير المفتى مأخذين ، وتفصيل ذلك فيما نشر من شهادتي على صفحات جريدة النور الفراء^(١).

(١) نشر كلام للشعري بنفس الكتاب .

وقد لاحظت «ولم يفتى» أن تقرير شيخ الأزهر مخلو من أية إشارة أو تعليق على رأى عن رده على كتاب الفريضة الغالية . فهل سلم بما قلت ؟؟
 إن مثل هذه المواقف الثلاثة «المحلال - الأحوال الشخصية - تقرير الفريضة الغالية».. تمثل خلافاً موضوعياً بينى وبين فضيلة شيخ الأزهر .
 ومن ناحية أخرى فإنه للاعتبارات القانونية التي كتبها الأستاذ الحمزة دعبس في تقديمه لنشر هذا التقرير على صفحات جريدة النور .. والحمد لله أنه ليس في الإسلام رجال معصومون بل علماء دين يحفظون ويصوبون .. وأستأنس في هذا المقام بكلام الرجل المتجرد المجاهد الكبير صاحب القضية الشيخ عبد اللطيف مشتهرى عن شهادى^(١) والذي نشر في تحقيق صحفى معه ، بجريدة النور القراء في العدد رقم ٧٦ بتاريخ ١٩٨٣/٨/٢٤ م جزاء الله كل خير الجواه .

هذا وقد توسع تقرير شيخ الأزهر في الكلام عن أمور بدعية يعرفها الخاص والعلم ولست بحاجة إليها وأجمل القول في أمور كنا نحب أن يسطر القول فيها تبصرة للناس الذين ينتظرون حكم الله عز وجل فيها فهل تعدد كهان الحق لأنه يصادم ذا سلطان ؟ وإلا فما هذا الكلام الكثير في غير قضية ؟؟

إن القضية ليست قضية تبليغ الرسالة ، ولكنها قضية تطبيق الشريعة الإسلامية والدعوة إلى ذلك ..

إن التقرير لم يتناول واقع الأمور ، مع أن أسلوب النسي رحمته في الدعوة كان يتناول واقع الأمور ..

إننى أستاذ : لماذا لم يقل شيخ الأزهر ولجنته رأى الإسلام وحكم الشرع الشريف للسادات وهو يزعم أنه لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة ؟

لقد رأيتهم يحصلون على الربا ، وعلى القمار في تقريرهم ، ويتناسون أن

(١) لأحمد بههاده الشيخ صلاح في رأيه في كتاب الفريضة الغالية .

الدولة أياهما ، ولم يستكروا عليها ذلك بصراحة ووضوح ؟ لأنهم لا
يجهلون الشجاعة على مواجهة قانون أو ذى سلطان .. وإنما هم يتشجعون
على الإجهاز على الجريء

النهار الإسلامى والتحدى القائم :

رأيتهم فى التقرير أيضاً يتحدثون عن الشريعة الإسلامية فيقولون عنها :
«وما زالت بحمد الله تظل بلاد المسلمين على مدى أربعة عشر قرناً من
الزمان زاهرة بأصولها المستقرة المستقرة ، متجددة بفروعها التى لا
يعقلها إلا العللون . ولا يزال المسلمون يسعون إلى التجريد فى تطبيقها
ورفع أعلامها فى كل شأن من شئون الحياة وممارسة أحكامها علماً
وعملًا ..»

وأنتى أسأل كتاب التقرير : أتحدثون بهذا عن مجتمعا ؟ أم عن مجتمع
آخر ؟

فى مجتمعا .. أين الشريعة الإسلامية فى السلطة التشريعية التى تعطى
النص الشرعى بالرأى الشخصى ؟

لا الخلود الشرعية مقامة ، ولا الخبز عظورة ، ولا الربا ممنوع ، ولا
القمار ولا الرقص ولا القبلات ممنوعات .. والجهل معطل بمقتضى قول
السادات : «حرب ٧٣ هى آخر الحروب».

وأين الشريعة الإسلامية الزاهرة ، الزاهرة ، فى السلطة القضائية وهى
تحكم بغير ما أنزل الله ؟

وأين الشريعة الإسلامية بأصولها المستقرة المستقرة ، فى السلطة التنفيذية
وهى تحمى نفسها لحماية القانون الوضعى لا الشرعى ؟ عن أى مجتمع
تحدثون ؟

التقرير يردد قول الله تعالى : ﴿ولو ردهو إلى الرسول وإلى أولى الأمر
منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم﴾

ثم لم يفسر المقصود بكلمة أولى الأمر منهم ، ويعزم التقرير فقال من

نطق بالشهادتين ولا يصبر قرارات سبتمبر ١٩٨١ التي ألقت القمار الإسلامي في السجون والمعتقلات .. ولا يصبر رئيس مجلس الشعب وقد وصف هذه القرارات بأنها ثورة ثالثة فجرها وقادها أنور السادات .. ولا يصبر أن مجلس الشعب صلب هذه القرارات .. ثم قام القضاء المؤقت في مصر بسحق هذه القرارات وتفضيها واحدا في أثر الآخر .. حفظ الله بعنايته كل قاض يحمي الحق من تيارات الضلال . يا كتاب تقرير شيخ الأزهر : أتعطون السجون ولا تعطون السجناء ؟ مالكم كيف تحكمون ؟

حتى يجوز الخروج على الحاكم ؟

ولى العلاقة بين الراعي والرعية أسند التقرير إلى ابن حجر قوله : « ووقع في رواية للثوري : تؤدون الحق الذي عليكم ، أي بدل المال الواجب في الزكاة والنفس والخروج إلى الجهاد عند الصين وغير ذلك . » أصعب أن يأتي التقرير بهذا القول الواقع عن رواية للثوري وعلى التقرير في ذات الوقت أن الجهاد قد بعين علينا ضد الصهيونية ، ومنع ذلك طبعنا العلاقات معها . ورضينا بمعاهدة لما السيادة على ما عداها عند التعارض .. وبمقتضى هذه المعاهدة قامت علاقاتنا بيننا وبينهم وكل صهيوني ، أقوى من أي علاقة بأي مسلم .. فما فائدة العلم بهذه النصوص ... إن لإيرادها الذي يتضمن العلم بها حجة جل كاتبتها ﴿ قل اللهم فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون . ﴾

ومثل ذلك ما أورده التقرير في أسلوب تغير الشكر عما رواه مسلم من حديث أم سلمة رضي الله عنها أن الرسول ﷺ قال : « يستعمل عليكم أمراء ، فسوفون ويحكمون ، فمن كره فقد برىء ، ومن أنكر فقد سلم ، ولكن من رضى وتابع .. قالوا : يا رسول الله ألا نقا لهم ؟ فقال : لا ماصلوا . »

تقول هنا أيضاً .. نسي التقرير أن الصلاة التي لا تنهى عن الفحشاء والشكر لا وزن لها .. وعندما يضيف التقرير إلى ما سبق :

«وأضاف التنوي : أن في الحديث دلالة على أنه لا يجوز الخروج على الحكم والولاية بمجرد ظهور الظلم أو الفسق ما لم يغيروا شيئا من قواعد الإسلام .»

عند ذلك يكون التقرير قد أعطى النور الأخضر الذي يسمح بالخروج على الحكم والولاية - في مثل حالنا - لما يأتي من التفاصيل المتدرجة تحت هذا الأجمال وهو من كثير تركه التقرير .

اليهود أعز أصدقائه .. وأتاتورك قنوته :

١ - أنور السادات طبع العلاقات مع أشد الناس عدواة للذين آمنوا ، والله تعالى يقول : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾

٢ - أنور السادات قال : «مصطفى أتاتورك قنوتي»... ومصطفى أتاتورك هو الذي قطع الخلافة الإسلامية من تركيا وحولها من دولة إسلامية إلى دولة علمانية .

٣ - أنور السادات هو الذي أقر بأن الإسلام دين ودولة ، ثم ضرب خلافة الإسلام بالنقطة في قوله : «لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة» وضيق الخناق على الدعوة والخطباء ..

٤ - أنور السادات أهمل حدود الله ، وأقر التعامل بالربا ، وأباح الخمر بترخيص ، وشجع على الرقص ، وصفق للحناق والقبلات ، ورأس حزب الغالبية الذي استباح تعطيل النص الشرعي بالرأي الشخصي ، وبطش بالهزبات في قرارات سبتمبر ١٩٨١ .

٥ - أنور السادات أحدث تغييرات جوهرية في قواعد الإسلام وأخضع المجتمع للقانون الوضعي على رغم القانون الشرعي .

٦ - هكذا أسعف تقرير الأزهر كل الخارجين على السادات بهذه الحجة - أو تلك الحجة - لا الإجماع :

أما ما ذكره التقرير من أنه «لا يجوز الخروج على الحاكم والولاية بمجرد ظهور الظلم أو التفسق ما لم ينفروا شيئاً من قواعد الإسلام» فذلك رأى التنويز كما يقولون !!

إلا أن هناك من خالفه في وجوب الخروج على الظالم الفاسق وإن لم ينفرو شيئاً من قواعد الإسلام . مثل :

الشافعي - البغدادى - الماوردى - الجوينى - الشهرستانى - أبو حامد الغزالى - الرازى - الأبخي - ابن حزم .. وغيرهم «انظر رسالة الدكتوراه عن نظرية الدولة الإسلامية للدكتور حازم الصميدى ص ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤

بل إنه في أحكام القرآن لأبو بكر بن الجصاص ج ١ ص ٨١ أن أبا حنيفة أوجب الثورة عند المقدرة على الإمام الظالم ، وأجمعوا على مناهضة الحاكم إذا غر شيئاً من قواعد الإسلام أو وقع منه كفر صريح .. والتقرير يذكر ذلك بإجمال ، ويغتر من إيراد التفاصيل .

تقرير شيخ الأزهر حجة عليه وعلى لجنةه :

وما أروع قول التقرير عن الإسلام : «فهو يفرض مبدأ السمع والطاعة مادام الحاكم لا يأمر بمعصية ، فإذا أمر بالمعصية التي عليها برهان لا يحمل التأويل أو المعلوم من الدين بالضرورة فلا سمع ولا طاعة .»

وأسائل الذين كتبوا التقرير عن رأيهم في وجوه المخالفة بين القوانين الوضعية والأحكام الشرعية ، تلك التي صدق عليها الحاكم فصارت قوانين يحكم بها ويكفل تنفيذها على حساب الدين .

وأقول لهم : أمتوا مسيرتكم وزودوا الأمة بتفاصيل شافية ..

ياعلماء الدين إن سيد الحكام بعد رسول الله ﷺ هو سيدنا أبو بكر الذي قال بعد أن يوبع بالخلافة : «أيها الناس أئى وليت عليكم ولست بخيركم فإن أحسنت فأعينونى ، وإن أخطأت فقومونى ، أطيعونى ما أطيعت الله فيكم ، فإن عصيته فلا طاعة لى عليكم»

الإستابة والتوبة والتفادى المقصوح .

.. وعندما يقول التقرير أن مصطلح الاستابة الذى أوردته الشاهد هو من مصطلحات الخوارج .. والتوبة عندهم «طقس» نخرجى لا يطلب إلا من صاحب النصبة فيهم .. إن أقل ما يمكن أن نرد به أن كلام التقرير عن استابة المرتد يثير في أنفسنا هذا السؤال :

إذا ارتد أحد عن الإسلام ؟ أم استاب أم لا ؟

وإن قلت يستاب فقد اتفقنا ، وإن قلت لا يستاب أحلتك إلى «المنفى» لأن مقدمة ج ٣ فصل ٣ ص ١٢٤ تحت عنوان استابة المرتد.

.. وإذا تقرر إجماع الفقهاء أن من بدل دينه يقتل بنص الحديث النبوى الشريف - لكن بعد الاستابة التى تستمر ثلاثة أيام أو شهرين على خلاف فى المدة .

إذا تقرر ذلك فما هذا الذى أوردته قول التقرير عن الاستابة ؟

أما عن مصطلح الاستابة وأنه من مصطلحات الخوارج وأنه عندهم طقس من طقوسهم لم يذكر التقرير بعد ذلك مباشرة جنابة الخوارج على الإمام «على» رضى الله عنه وكرم الله وجهه .. فأقول : مالكم ؟ كيف تحكمون ؟ وإلى أين تلعبون ؟ وإلى حبال تنسجون ؟ تعود بالله من كيدكم وترمى بقوة الله فى محورك .

هل ورد فى شهادتى التى ابصت بها وجهه ردى ما يور هذا ؟ مرة أخرى : مالكم ؟.. كيف تحكمون ؟ وأسألكم بنورى عن واجب النولة الإسلامية تجاه المرتدين :

- أقاتلهم أبو بكر أم ترك لهم الحبل على الغارب ؟

- هل استتابهم أبو بكر أم لا ؟

- وعقاب المرتد : أهو من الحدود الشرعية أم لا ؟

- وهل تقيم دولتنا هذا الحد مع واجبها فى إقامة حدود الله الأخرى ، أم يهدر هذا الحد وغيره ؟.

وأقول لكتاب التقرير ما قاله رب العزة :

﴿ ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحاً وقال إننى من المسلمين ﴾

من يصلح الملح إذا الملح فسد ؟

أبأ القول بغير ذلك الدليل الشرعى من « بينة » و « إقرار » فهو كلام من لا علم له بالواقع من قضايا التعذيب والتككيل الذى لم تعرف البشرية له نظيراً ، وما قال القضاء فيه كلمته فى قضايا سابقة ، حيث قضى بمائة ألف جنيه تعويضاً لبعض المعتدين من الأبرياء ، وقالت المحكمة : إن المظلومين لو طلبوا أكثر من مائة ألف جنيه لأجابتهم المحكمة لى طلبهم .

كما قضت محاكم أخرى بمشرات الألف من الجنيات تعويضاً لمن انتهكت حرمانهم وحرمانهم .. وتقرر أن قضايا التعذيب لا تسقط بالتقادم فى دستور البلاد المادة ٤٧ لسنة ١٩٧١ .

ذلك واقع الأمر : وأنا شخصياً قد ذقت مرارة السجن والاعتقال ، ولست من المشرفين ، ولا من المجرمين ، وشطب اسمى من كشوف الناصحين ، وعزلت عزلاً سياسياً دون أن أكون مجرماً .. وكل ذنى أننى من دعاة الإسلام .

فإذا سئلت : عن حكم العلول عن الإقرار الذى يؤخذ من المتحفظ عليهم كرهاً ، فماذا يكون الجواب ؟ . ماذا يكون ؟ وصور الإكراه بشعة مرعبة ؟ .. أجيبنى يارجل « الأزهر ١١ » يا علماء الشرع .. ياملح البلد .. من يصلح الملح إذا الملح فسد ؟

إن الله أباح للمكره أن يكفر ، ولا يضروه الكفر الذى يستهدف الإفلات من قبضة الاكراه مادام مطمئن القلب بالإيمان .

ألا يلزم أن يكون المقر حراً غير مكره كشرط للأخذ بإقراره كما علم من أقوال الفقهاء ؟ وما أوردتموه من قول الرسول ﷺ لن تبخوا المقر بالزنا حين هرب من إقامة الحد : « هلا تركتموه » ...

إن في هذا لدليلاً على أنه يميز العنول عن الإقرار الإختياري فضلاً عن جواز العنول عن الإقرار الاضطرابي ، تحت الضغط والإكراه .. باعلماء الدين تلقنوا إلى الحيلة من حولكم لتعرفوا كيف تسو الأمور . واتقوا الله لعلمكم تفلحون .

إن مسالة الرسول ﷺ لـ (ماعز) الذي أقر بالزنا إنما كانت لاستبانة حقيقة الزنا الموجب للحد .. وبعد الاستبانة والحكم بالحد وللشروع في إقامته فتح له الرسول ﷺ باب العنول عن الإقرار بكلمة «علا تركموه» وقد هرب من إقامة الحد فتحموه بالرجم حتى قتلوه .
أراهم ؟؟ إن دليلي ضد تقريركم كامن في كلامكم !!.

في مجتمعنا يباح الخمر ويناهض الشرع

ولما أورد التقرير قول إمام الحرمين رحمه الله : «يسوغ لأحد الرعية أن يصد مرتكب الكبيرة إن لم يندفع عنها بقوله ، مالم ينه الأمر إلى نصب قتال وشهر سلاح . فإذا انتهى الأمر إلى ذلك ، ربط الأمر بالسلطان» .. هنا أسأل علماء الدين وكاتبى التقرير : ما رأيكم فيمن وضعوا قوانين إباحة الخمر والربا والقوانين الوضعية ، المناهضة للأحكام الشرعية ؟ أهؤلاء سلطان شرعي يربط به أمر المعروف والمنكر ؟ مالكم ؟.. كيف تحكمون ؟
إذا كنتم من علماء الرواية ، فلتكونوا من علماء الدراية ، ولتكونوا من العلماء الذين يقفون في وجه المنكر وقفة الله تعالى ولو باللسان !! أو بالقلب وذلك أضعف الإيمان . وآية القلب المؤمن أن يكف عن نفاق الحاكم الظالم على الأقل .

شروط الدراية :

وقف التقرير عند إجابتي عن المراد بالمتكئين في الأرض أمام المحكمة ، وفحواها أن الإنسان - في أى موقع كان هذا الإنسان ، الجنس ، الإنسان

المسلم ، الإنسان المعهود إسلامه - يستطيع بناء الدولة المسلمة المتحدثة عنها في قول الله تعالى : ﴿ الَّذِينَ إِنْ مَكَانَهُمْ فِي الْأَرْضِ أَلْقَاوُا الصَّلَاةَ ، وَآتَوْا الزَّكَاةَ ، وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾

فأطلب التقرير إطناباً ذكرني برجل دخل مسابقة ذكاء ففشل : -
« سام بن نوح » .. من أبوه ؟

فتوقف الرجل ولم يستطيع الإجابة ، فأعطوه فرصة لإعادة الاختبار ، فراح يجمع المراجع ، ويطلو فيها النظر .. وتصادف أنه كان يستذكر في حذيقه ، فسأله عامل الحذيقه عن حاله ، فقال الرجل :

- إنهم سألوني عن « سام بن نوح » من أبوه ؟ فلم أحرف .

قال العامل : أنا مثلاً أحمد بن محمد بن محمود .. من أبي ؟

قال الرجل : أبوك محمد بن محمود .

قال العامل : إن هذه مثل تلك .

ففرح الرجل وجمع مراجعه وأودعها مكتبته ، وذهب للامتحان فسأله : - سام بن نوح .. من أبوه ؟

أجاب الرجل : محمد بن محمود .

وهكذا لم ينفعه طول النظر في الكتب ، ولم يغن عنه شيئاً أمام شرط النهاية .

أستغيث بالرأي العام

أتنى أشهد الرأي العام ، إن عز عليّ أن أجده حكاماً من العلماء يعني وبين كتب التقرير من خلال ما يلي :

قلنا في التقرير : « هذا ولقد كان قول الشاهد في ذات الموضوع : ومن المناسب أن نقول ان النبي ﷺ نهى عن سب الأصنام قبل أن يتمكن ، وأمر بتعطيلها بعد أن تمكن ، ثم ساق قول الله سبحانه : ﴿ وَلَا تَسُبُّوا

الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدواً بغير علم ﴿١٠٠﴾ .

نعم .. فلما كان فتح مكة وقد قويت شوكة النبي والذين آمنوا معه ،
حطم رسول الله الأصنام وهو يردد : « جاء الحق وزهق الباطل . إن
الباطل كان زهوقاً »

أيها القارئ الكريم : أَعْلَى هذا القول غير ١١٢ ؟ فماذا كان تعقيب
التقرير على هذا الكلام ١١٢ ؟

قال التقرير : « وكأنما يريد الشاهد .. أن ينتهي إلى أن حكم الآلة قد
انتهى بفتح مكة وتخطيم الأصنام .. »

استحلفك بالله أيها القارئ الكريم :

أبجزز التحدث عن إرادتي - أنا كشاهد - التي هي في أصلها قلبى
بهذه الصورة وبهذا الأسلوب ؟

- وهل في كلامي ما يعطى سنداً لما فهموه خطأ من هذا الكلام ؟
ثم بعد أن قال هؤلاء العلماء الأفاضل بغير حق : « وكأنما يريد
الشاهد إلخ » يستطردون :

« فالآية محكمة لم ينته حكمها بفتح مكة كما قال الشاهد .. »

- هل أحد من القراء قرأ في شهادتي مثل ذلك ؟ .. أنا لم أقل ذلك ،
وليس في كلامي ما يعطى ذلك ، ولكنهم تخيلوا فخللوا وهموا بما لم ينالوا .
وأستنوا إلى ما لم أقل . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

أمر الدين فوق أمر الدنيا

أما عن الشروط الواجب توافرها في الأمر فقول :

لما انتقل التقرير إلى شرط البصر في الأمر ، خلطوا بين الكلام في شروط
الأمر ، والكلام في شروط القاضي .. ونقلوا مذاهب ، وأهلوا مذاهب ،

في الموضوع الواحد ، بل وفي المرجع الواحد نفسه الذي نقلوا منه ما نقلوا ... وأهملوا ما قاله من قلل من فقهاء الشافعية بجواز أن يكون القاضي أعمى ، بل وأن يكون أعمس إن فهمت إشارته : «المفنى لابن قدامة ج ٩ ص ٤٠»

ففيما يتصل بجواز أن يكون الأمير أعمى ، فاتهم ما ورد في سورة ابن هشام «ج ٣ ط : دار إحياء التراث العربى في بيروت ص ٤٦» :
قال ابن هشام في غزوة بنى سليم :

«واستعمل رسول الله ﷺ على المدينة - سباع بن عرفة ، وابن أم مكتوم» ، وعبد الله ابن أم مكتوم أعمى .

فمن أين أدن جاءوا بما يخص هذا العام فقالوا أن النبي ﷺ قد استخلفه على الصلاة ؟

ومع ذلك .. فإن استخلاف أبي بكر على الصلاة في مرض الرسول ﷺ كان أقوى الاعتبارات المرشحة لاختيار أبي بكر خليفة ، إذا قالوا : «رَضِيَ رسول الله ﷺ لدينا ، أفلا نرضاه لدينا ١١؟»

وهكذا كان أمر الدين عندهم أهم من أمر الدنيا ، ومرشحا لأهل مناصبها ، فمنهم من لم يشترط البصر ، بل أجاز أن يكون الأمير أعمى أميا !! والمهم ، العذل والقدرة إلى جانب الشروط الأخرى .

وما دامت هناك أقوال للفقهاء ثم وزنهم وعلمهم وقدرهم تؤيد ما قلت في شهادتي ، فلماذا يتصحبون عما يناسب أهواءهم من الآراء ، ويكتمون ما يتعارض مع الأهواء لتشويه شهادتي التي ما أقمتها إلا لوجه الله رب العالمين .

إنهم يفتنون بأن الرضاع لا يحرم الزواج ما لم يصل إلى خمس رضعات مشبعات متفرقات اتباعا للمذهب تخالفه مذاهب فلماذا يتبعون هنا مذاهب ويخالفون غيره مع أنه لا يحجج بمذهب على مذهب .

مالككم ؟.. كيف تحكمون ؟..

وهب أن الأمر مبصر ونظر في بعض القضايا .. أينظر فيها بعينه ، أم بأعين الشهود ؟.. إن النبي ﷺ قال : « شاهدك قاتلك » .. وقال :

« إنما أنا بشر مثلكم ، وأنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له على نحو ما أسمع - هكذا على نحو ما أسمع - منه فمن قضيت له بحق أخيه فإنما أفضى له بقطعة من النار » .

وهناك أمثلة نبوية كثيرة .. لقد كان يعقوب نبي الله بن نبي الله حفيد خليل الله ، يحكم نبوته أعظم من أمر في قومه ، فهل سقطت إمارته حين ابيضت عيناه من الحزن ؟! أم أن بياض عينيه « فقد البصر » لم يقدح في نبوته ولا في إمارته ..

ولقد قيل : كان شبيب رسول الله ﷺ أعمى وقد لقبه النبي الخاتم بأنه خطيب الأنبياء ، فهل قدح عصاه في نبوته التي هي أعظم من الإمارة ؟.. مالككم ؟.. كيف تحكمون ؟..

هل تمأت النفوس لتلوق قول الله تعالى :

﴿ فإنها لا تسمى الأبصار ، ولكن تسمى القلوب التي في الصدور ﴾

خامساً : قانون الأحوال الشخصية

نعم أم لا ؟ هلما ما ينافع عنه الشيخ جاد

حسبي في هذا المقام ، أن أجمع الأصول التي اعتمد عليها الشيخ جاد الحق : وهذه الأصول هي بنصها الواردة في تقريره عن شهادتي دفاعاً عن نص الفقرة الثانية من « المادة ٦ مكرر » من قرار السادات بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ونصها الذي ينافع عنه الشيخ جاد الحق حتى الآن يقول :

« يعتبر إضراراً بالزوجة اقتران زوجها بأخرى بغير رضاها ولو لم تكن اشترطت عليه في عقد زواجها عدم الزواج عليها .. وكذلك إخفاء الزوج على زوجته الجليدة أنه متزوج بسواها. »

كما أرجو القارئ أن يحفظ هذا النص عن ظهر قلب ، ليحمد نعل فاكركه وهو يرى ما حشده الشيخ جاد الحق من الأصول الفقهية التي رآها في زعمه أسلا لنفاذه عن هذه الأباطيل ..

كما أرجو من القارئ الكريم كذلك ، أن يتذكر أن قرار السادات الذي صير قانوناً يحمل رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ، يلزم القاضي بتطبيق الزوجة الأولى متى طلبت الطلاق من زوجها الذي تزوج عليها ولو كان هذا الزوج عادلاً قادراً وفيها مسائل حقوقها بل ولو رفض الزوج تطبيق زوجته الأولى .

دفاعاً عن باطل

هذا هو الذي يدافع عنه الشيخ جاد الحق لجعل الزوجة الأولى وهي في عصمة زوجها الأول الذي لم يطلقها ، لجعلها مطلقة بلسان القاضي ، خلافاً للأزواج بعد عنفها المرعومة من زوجها الذي لم يطلقها ولتكون هذه المرأة جامعة بين الزوجين ، وهو الأمر الذي لا يصل في الإسلام ولا المسيحية ولا اليهودية ولا الجاهلية .

معادلة منطقية

يقول الشيخ جاد الحق : إن الإسلام يحجر التطليق للضرر .
 وأسأله : هل في القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ أنها لا تجنب لطلب الطلاق إلا إذا ثبت الضرر ؟

إن قلت «نعم» .. فإني أطلبك إن تخرج لنا هذا القيد في القانون .
 وإن قلت «لا» .. فقد اصبحت أن تعدد الزوجات ضرراً بإطلاق .

(م ١٢ - مقابلة)

وهذا الاعتبار «المرفوض» يجعل الرسول ﷺ «عندك» - لا في واقع الأمر - متناقضاً مع رسالته .. لأنه عليه الصلاة والسلام القتال : «لا ضرر ولا ضرار» في حين تعدد الزوجات عندك «ضرر» والنبي عند الزوجات !! فكيف يخالف فعل النبي قوله ٢٢.. وأنه نتيجة هذه ٢٢.. إن الانتهاء إلى هذا الاعتبار يجعل تعدد الزوجات في الإسلام حراماً إذا تقرر منطلق الشيخ جاد الحق على النحو التالي :

- تعدد الزوجات ضرر .. وحيث أن كل ضرر حرام .

إذن .. فتعدد الزوجات حرام

- حكماً بإطلاق !!

- وكيف يستقيم هذا مع قول الله تعالى : ﴿فَالْيَاكُفُوا مَا طَلَبَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَعَى ثَلَاثَ زَوَاجٍ ، فَإِنْ غَطَمَ إِلَّا تَعْدَلُوا فَوَاحِشَةً﴾ والعنل المطلوب إنما يكون في المأكل والمشرب والمسكن والنفقة والمبيت ، ولا إثم في ميل القلب ما لم يترتب عليه ميل عن العنل في التعامل ، وهذا هو قول الله تعالى : ﴿وَلَنْ تَسْتَظْهِمُوا أَنْ تَعْدَلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَكُونُوا كَالْعَصَافَةِ﴾ .

ومع أن علام الغيوب نفى القدرة على العنل القلبي . فإنه لم يترتب على ذلك منع التعدد ، وإنما رتب على ذلك تحريم الميل الظاهري عند توزيع الحقوق على الزوجات في المأكل والمشرب والكسوة والنفقة والمبيت .

وكيف يستقيم منطلق الشيخ جاد الحق مع تعدد أمهات المؤمنين وزوجات الصحابة وعلى رأسهم العشرة المبشرون بالجنة ١١٢

حلال قبل يوليو ١٩٧٩ ... حرام بعده

إن الطلاق للضرر شيء ، غير الطلاق لمطلق العدد ، وهو ما قرره القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ للزوجة الأولى ، ولو لم تكن قد اشترطت عليه في عقد زواجها عدم الزواج عليها .. !!

إن الشيخ جاد الحق رأى أنه لا حق للزوجة الأولى في طلب الطلاق بمجرد اقتران زوجها بأخرى ، إلا إذا كان التعدد قد حدث بعد يوليو ١٩٧٩ ، أى أنه حلال قبل هذا التاريخ ولو اعترضت عليه الزوجة الأولى ، ولكنه حرام بعد هذا التاريخ إن اعترضت عليه الزوجة الأولى بنحو سبب شرعى . ويكفى أن يقوم في نفسها تحريره .

وهكذا صارت الأهواء بإذن من الشيخ جاد الحق متحركة على شريعة الله ، اللهم إلا إذا ادعى أن نيا بحث بعد يوليو ١٩٧٩ . وجاء بشرع جديد . ونحن نؤمن أنه لا نبي بعد محمد بن عبد الله ﷺ .

الفراق خلعاً ، والفراق طلاقاً

وانظر معي أيها القارىء الكريم في قول الشيخ جاد الحق يستشهد بقول البشر على التحريف في شريعة رب البشر ، يقول : «وقد جاء بالمذكورة الإيضاحية - وهو كتابها - للقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ، ولما كانت المشكلة الجمع بين أكثر من زوجة «وهي بنسبة واحد كل ألفين في مصر» مشكلة اجتهادية فإن المشروع رأى اعتبار الجمع من قبيل إلهاء الزوجة أو الزوجات القائم زواجهن فعلاً ، فأعطاهما وأعطاهن الحق في طلب التفريق...».

وأقول : لا بأس بطلب التفريق خلعاً على أساس من قوله تعالى : ﴿ الطلاق مرتان فإمساكه بمعروف أو تسريح بإحسان ، ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً إلا أن يخالفاً ألا يقيما حدود الله فإن خلعتم فلا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اتفقت به ، تلك حدود الله فلا تعتدوها ، ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون ﴾ .

والخلع هو رغبة المرأة عن البقاء في عصمة زوجها وإن يكن متين الخلق ، متين الدين ، فهي ترد إليه ما دفعه لها من مهر على أن يطلقها . وهذا هو ما طلبته امرأة ثابت بن قيس وقضى به رسول الله ﷺ :

وواضح أن الفرق هائل جداً بين الفراق عُلماً ، والطلاق .. فالخلع طلاق على مال ترده المرأة إلى الرجل يسقط معه كل حق للمرأة بعد طلاقها ، مادامت هي التي طلبت الطلاق من زوجها الذي لا تنجب عليه خلفاً ولا ديناً .. بينما الطلاق الذي يوقعه القاضي على الزوج وإن رفض الزوج الطلاق الذي تطالبه الزوجة الأولى لا يقران زوجها بأخرى يوجب لها نفقة العدة ومؤخر الصداق . ونفقة مئة ألفها سنتان ولا حد لمداها الأعلى مع أن تطليق القاضي على الزوج المكروه لسلطان القانون آنذاك ليس بطلاق شرعي مالم يكن إنقذاً من ضرر بالمقاييس الشرعية وليس تعدد الزوجات ضرراً مبيحاً للطلاق .

وفضلاً عن أن هذا ليس طلاقاً شرعياً وإن ترب عليه ظمناً آثار الطلاق تنهياً لإرادة السادات ، فكل ذلك يفرضه القانون على الرجل وإن كان عدلاً ، وإن كان متين الخلق ، متين الدين ، وإن كان يشد اللزجة ، لأن زوجته الأولى لا تنجب مثلاً .

فأى دين هذا يا علماء الشرع ؟.. أى دين هذا يجمع البحوث الإسلامية ؟.. أى دين هذا يألوه النعوى بالأزهر ؟.. أى دين هذا يارب العالمين ؟.

﴿ إن الذين يلقون على الله الكذب لا يفلحون ﴾ صدق الله العظيم .

إن مشكلة مصر هي عجز الشباب عن الزواج ومتطلباته . وليست المشكلة تعدد الزوجات التي لا تزيد نسبها عن نصف في الألف .. ؟.. ﴿ فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً ، فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل مما يكسبون ﴾ .

إن الشيخ جاد الحق يرى أن قاعدة لا ضرر ولا ضرار سند لتحريم التعدد الذي أباحه الله بشروطه .. ! فأهواء النساء مستند لإباحة التعدد في زعمه عند رضاهن ، وتحريمه عند رفضهن .. وعلى ذلك فلا نستبعد حل التعدد في بيت ، وتحريمه في بيت ، مع التوافق في كل شيء إلا في موقف الزوجة الأولى داخل كل بيت .. إن الشيخ جاد الحق يروى كما قرأتم في

تقرير شيخ الأزهر ما نقله من حاشية حجازي على شرح مجموع الأمور
«الجزء الأول - باب الخلع» هذه العبارة:

«ولا التطلق طلاقاً بائناً بثبوت الضرر ، وإن لم يتكرر ، ومطلوا له
بقولهم ، كقطع كلامه عنها أو تولي وجهه عنها في الفراش».

هكذا أيها القارئ الكريم أنت العبارة ضمن تقرير شيخ الأزهر عن
شهادتي ، فهل فهمت منها شيئاً ؟ ..

- أين المخطوف عليه يا فضيلة الشيخ ؟ وأين الضرر الذي اشترطه
قانون السادات لإيقاع الطلاق ؟؟

- وأين باب الخلع من باب الطلاق ؟؟

- ومن هذه التي قطع كلامه عنها أو ولي وجهه عنها في الفراش ؟

- أمى من الصلحات القانتات الحافظات للذهب بما حفظ الله ؟؟

- أم هي ممن تخافون تشوزهن فيجوز لكم شرعاً وعظماً وهجرهم في
المضاجع وضربهن ؟؟

وهكذا يتوغل الشيخ جاد الحق في خصومته ناسياً أنه يأخذ أحكام
الفقهاء المترتبة على ما (رُتِبُوا) من قيود وشروط وضوابط فيرفضها أحكاماً
لقانون أهدر كل هذه القيود وكل تلك الشروط والضوابط فيقول : «وجاء
في مواهب الجليل شرح مختصر الخليل ، وعلى هامشه كتاب التاج
والإكليل : (ولها التطلاق للضرر) : قال ابن فرحون في شرح ابن
الحاجب : بالضرر قطع كلامه عنها وتحويل وجهه في الفراش عنها وإيثار
امراً عليها وضربها ضرباً مؤلماً .. الخ».

- وأسأل الشيخ جاد الحق :

- هل وضع قانون السادات لتطلاق المرأة هذه الضوابط ؟

- أم أنه أعطاها حق الطلاق مجرد اقتران زوجها بأخرى ولو لم يقطع
كلامه عنها ، ولو لم يحول وجهه في الفراش عنها ، ولو لم يؤثر امرأه
عليها ، ولو لم يضربها ؟؟؟

هذا سؤال يجب الإجابة عليه ، لوجه الله وحده !!

هل يقبلون التحكيم

ولم يكتف الشيخ جاد الحق فيقول مما نقله : «وليس من الضرر منعها من الحمام والزهوة وتأديبها على ترك الصلاة وفعل الشرك».

وأسأل الشيخ جاد الحق :

- هل أباح قاتون السادات للرجل أن يمنع المرأة من الخروج دون إذنه أم أعطاهما الحق في الخروج من بيته دون إذنه ؟

وأسأل الشيخ جاد الحق :

- هل تقبل التحكيم بيني وبينك في قولك أن المادة « ٦ مكرر » مخرب على قواعد أهل المدينة ؟

أنا أقول ان قواعد أهل المدينة برء من أن تكون سنداً لهذه المادة .. بل مدى علمي أن المحكمة الدستورية أمامها عشرات القضايا للتطرق من مخالفة هذا القانون للدستور لأن هذا القانون مخالف للإسلام .. وتدعو أنفسنا جميعاً أن تنق الله يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

ولم يكتف الشيخ جاد الحق بل يواصل استشهاده بما لا صلة فيه بين المقدمة والنسجة فيقول : «وفي فقه الإمام أحمد بن حنبل : جاء في كتاب المغنين لابن قدامة بعنوان : مسألة وإذا تزوجها وشرط لها [انتبه إلى كلمة وشرط لها] ألا يخرجها من دارها وبلدها ، فلها شرطها لما روى عن النبي ﷺ أنه قال : إن أحق ما أوفيم به من الشروط ما استحلم به الفروج .

وإن تزوجها وشرط لها « انتبه إلى كلمة وشرط لها » ألا يتزوج عليها فلها فراقه إذا تزوج عليها » ثم يقول : «ولا شك أن هذه النقول من فقه المذاهب ، تشير إلى هذا الحكم » يعني الذي أقره قاتون السادات لمن لم تشترط على زوجها ألا يتزوج عليها . جاء تحريجاً على قواعد الإمامين الجليلين مالك وأحمد بن حنبل !!»..

وأنا أسألك : أيستقيم أيها القارئ الكريم تطبيق حكم له حيثيات معينة في قضية غالية تماماً من هذه حيثيات ؟ وأسألك أيضاً : أراهم إلى منطق الشيخ جاد الحق ولجنته الخماسية ؟

ثم يقول الشيخ جاد الحق : « بل إن الفقه المالكي يميز للزوجة في حال الضرر وثبوتها » و« ينظر إلى هذا القيد - في حال ثبوتها » الطلاق ولو لم تشرطه »

وأسأله : هل علق قانون السادات حق المرأة في الطلاق على وقوع الضرر وثبوتها ، أم أن المادة « ٦ مكرر » التي أوردتها في تقريرك تقول : « يعتبر إضراراً بالزوجة اقتران زوجها بأخرى بغير رضاها ولو لم تكن اشترطت عليه في عقد زواجها عدم الزواج عليها ؟ »

إن قانون الأحوال الشخصية حرم التعدد الذي أباحه الله بشرط العدل والقدرة ، وأطلق التحريم ، ولم يلاحظ حكم الله في ذلك . بل لاحظ فقط مشاعر المرأة ورغبات ذوي السلطان ، وظلم التخرج المزعوم إذ شد نتائج لفقهية من شعرها وضعت لمقدمات حافلة بقيود واضحة وشروط مشرقة ، فوضعها مطلقة من كل قيد ومن كل شرط ظلاماً وزوراً وعلى رغم الإسلام والمسلمين ..

وما قتلوه وما صلبوه :

وأؤكد أنني كنت أقرأ لكاتب غير إسلامي استشهاده لما يلحظ إليه من فكر غير إسلامي في مسألة صلب المسيح ، أن هذا الذي يكتبه دفاعاً عن عقيدته النصرانية « يزعم أنه » نقله حرفياً من تفسير الفخر الرازي ، تقول الله تعالى : وما قتلوه وما صلبوه ، ولكن شبه لهم ﴿ .. فعجبت كيف يقرر الفخر الرازي ما يعد خروجاً على ما قرره القرآن الكريم ، وتنازلت تفسير الفخر الرازي ، فرأيت فيه ما جاء به الكاتب غير الإسلامي حقاً ونصاً .. ولكنه خان أمانة القلم ، فأسند القول الباطل إلى الإمام الفخر الرازي ، وحجب الحقيقة وهي أن الفخر الرازي رضى الله عنه نقل هذا القول عن الكافرين ليفنده ويظهر بطلانه « ومن يكسب خطيئة أو ألماً ثم يموت به بريئاً

فقد أحمل بهانا وإنما مبينا »

يأهل المشارق والمغارب .. ما رأيكم ؟

ثم يقول الشيخ جاد الحق : «وقد يقال - وقد قيل فعلاً - إن هذا «أى قانون السادات» لم يفعله رسول الله ﷺ ، ولا أصحابه ولا التابعون ، وذلك حق واقع ، لأن هؤلاء كانوا يتزوجون علانية !!! «انتهى كلام الشيخ جاد الحق».

وأسأله : هل ألقى قانون السادات الذين يتزوجون علانية من مسؤولياتهم التي حثها القانون المتحدث عنه ؟ أم أنه مطلق !!!

- وما رأى جاد الحق فيمن يتزوج اليوم علانية إذا اعترضت الأولى أمام قانون السادات ؟

أجبنى واتق الله ..

- واللجنة القوية بالأزهر ... وبالمجمع البحوث الإسلامية .. وبأعلام الإسلام في المشارق والمغارب ..

ما رأيكم في قول الشيخ جاد الحق في تقريره عن شهادتي ؟

وما رأيكم في هذا الذي ورد في المذكره التفسوية للقانون المذكور والتي كتبها الشيخ جاد الحق .

« فإذا امتد الزمن وجلت زوجة لا ترضى بأن تكون لها ضرة «أى ولم تشترط على زوجها عدم الزواج عليها كما هو نص القانون » ، قيل لزوجها : بل أمسكها ، وقل لها : من الختم أن تكون لك هذه الضرة ويهتر بذلك القواعد العامة في الإسلام في دفع الضرر والضرار «وهكنا» - لا ضرر ولا ضرار - ﴿ ولا تمسكوهن ضرراً أبداً ﴾

هكنا هو الضرر في نظر الشيخ جاد الحق ولا حول ولا قوة إلا بالله .
الجليل العظيم .. ثم يواصل كلامه ، عقب ذلك مباشرة فيقول :

«فليس من العشرة بالمعروف المأمور بها في القرآن ، إمساك الزوجة بالرغم عنها «كنا» وليست كل زوجة تقبل أن تكون لها شريكة أو شريكات في زوجها» .

هكذا يفرج الشيخ جاد الحق للقانون الظالم على غير التقواعد الإسلامية وعلى ما لم يفعله رسول الله ﷺ ولا أصحابه ولا التابعون .. وكل الأساس الذي بنى عليه تأييده للقانون أن الزمن قد امتد ، وأن نساء هذا العصر قد استبحن لأنفسهن أن يقبلهن الرجال حضارة ونحمة وتقديراً علانية أمام أزواجهن وأمام شاشات التلفزيون على رغم أنف الإسلام .. فليطوع الشيخ جاد الحق دين الإسلام لهذا العصر على هذا النحو الذي لم يفعله رسول الله ﷺ ولا أصحابه ولا التابعون.

وقال تعالى حاكماً فدا قال الرسول ﷺ : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا ۖ ﴾ ..

فقه القرن العشرين :

ومن العجيب أن الشيخ جاد الحق يذكرني بالمثل العربي القائل : رميت بذاتها وانسلت» فيرميني بالتصور العلمي ، واختلاط أمر الطلاق عندى بأمر الخلع ، وينسى أن قانون السادات الذى أده هو وزميلاه يهضام والمر ولجنته الحماسية قد خلا تماماً من أحكام الخلع ، ويرمى بأنى لم أستوعب نصوص الفقه مع أن الشيخ جاد الحق هو الذى جانب أصول الفقه ، إذ أهد هذا القانون من طريق التلفيق والتقليد !! وما هو من التلفيق ولا التقليد فى شيء . وإنما هو فقه من اختراع القرن العشرين ، لا يستند إلى كتاب ولا إلى سنة .

وقديماً رأى «عمر» أن يضع حداً أعلى للمهور فعارضته بالقرآن امرأة فرجع عن رأيه إلى كتاب الله من فوره وقال : «أصابك امرأة وأعطاك عمر . كل الناس ألقه منك يا عمر ..» .

وكذلك رجع عمر عن رأيه فى مقاتلة مائى الزكاة حين رأى أن رأيه معارض بنص الحديث .

إسرائيليات القرطبي :

ومع كل ذلك يزعم الشيخ جلد الحق أن زواج الكتابيات المباح بنص قرآني في سورة المائدة قد عطله عمر بالرأى الشخصي ، ولا يستقيم أن نصدق ذلك عن عمر وإن روى ذلك في تفسير القرطبي ، فكم في القرطبي من إسرائيليات ، لو شئت أن أعددها ما اتسع المقام وعلى صفحات «التور» رفضت ما ورد في القرطبي من تفسير لقوله تعالى عن يوسف ﴿ وهم بها لولا أن رأى برهان ربه ﴾ مما لا يتفق ومقام النبوة ، قلت ذلك في مقام رد على توفيق الحكيم في مقالاته حديث مع الله ، وبدلاً من أن يقوم شيخ الأزهر بواجبه في تكوين لجنة لتقنية كتب التراث من المدسوس عليها إذا هو يستشهد بالمدسوس على القرطبي وعلى عمر ، وإلا فكيف يمل الله ويحرم عمر ؟ ... وكيف نقول يا شيخ الأزهر أن عمر منع الزواج بالكتابيات وأنت الذي تقول في تقريرك أن عمر قال : «أنا لا أحرمه».

إنني أدعوك يا شيخ الأزهر إلى التأميم والتحقيق والتحقيق ، وإلا فكيف يستقيم عندك خطاب الله لرسوله بقوله : ﴿ يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ؟ ﴾ .. وأنت تدعى تعطيل النص المقدس بالرأى ؟ ..

— أترى أن يعاتب الله نبيه على ما حرمه على نفسه بالرأى مما أحله الله له بالنص القرآني الصريح ، ثم تترك هذا إلى ما تزعمه الروايات المدسوسة من أن عمر حرم بالرأى ما أباحه الله بالنص !!؟

لقد رحمت ترتب على الرواية المعطوطة المختلفة على عمر وتقول عنى : «فهل يرى الشاهد .. أنه ألقته في دين الله من عمر بن الخطاب ؟»
وعلى حد هذا التساؤل ، أسألك أنا :

- بأى منطق تحدث يارجل وأنت ترى أن عمر يحرم بالرائى
الشخصى ما أحل الله بالنص القرآنى - ١١٢

من القترى على الله كذبها ١٢

وأعيراً راح شيخ الأزهر الشيخ جاد الحق يحاول أن يسلكنى فى سلك
من عناهم الله بقوله : ﴿ فمن أظلم ممن القترى على الله كذبها ، ليضل
الناس بغير علم ﴾

إن الشيخ جاد الحق بعد كل الذى تقدم يقول :

« ومع هذا فإن القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ لم يحظر المباح ، فلم يمنع
الرجل المسلم من الزواج بأكثر من واحدة ، وإنما أجاز للزوجة أو الزوجات
اللاتى على عصمتة طلب الطلاق إذا تضررت أو تضررن من اقترانه
بالأخرى ».

وأسأله : أى حظر للمباح ينادى ما ينزله القانون المذكور بمن تزوج
بأخرى من تطليق الأولى وغيرها ؟ ..

والحكم عليه بمؤخر الصداق ومتمعة لا تقل عن سنتين لكل واحدة ؟
وترك المسكن لها إن كانت حاضنة^(١) .

- ألا ترى ذلك فى قوة المنع للمباح ؟ ..

- أليس للضرار والضرر المنى عنهما عندكم من معايير ؟ ..

- إذا كان تضرر المرأة تضرراً شخصياً برغم أن الزوج عدل قادر ،
أيهكون للقانون حق لإرغامه على الطلاق ، فإن أى كان على القاضى بحكم
القانون أن يطلق عليه امرأته ؟؟

(١) ترجع الشيخ عبد النعم امر عن مناصرة هذا القانون ولكنه زعم أنه شرعى غير أنه لا
يحاسب ما يعالجه المجتمع من أمراض !!

- أعلنا هو شرع الله المؤسس على مذهب مالك وأحمد بن حنبل ؟
 بل أنا ياشيخ الأزهر الذى أردد قول رضى جلا علاه : ﴿ فمن أظلم ممن
 اصرى على الله كذباً ليضل الناس بغير علم ﴾ ٢٢.

ثم ما أكثر ما فى القانون المشعور من مثالب عنا ما تقدم ، وحسبنا ما
 تقدم ، ونحن نحرص على الوضوح والإيجاز ، نرى ما وراء هذه النقطة ، وما
 أكثر ما يجربنا إليه هذا الموضوع من عراقك ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

وفواك شاهد صدق عليك :

أما المفاجأة التى وعدت بها ، فهى تأثير عجب كل عاقل ذى منطق
 سليم .. فبرغم ما تقدم من قول ورد ، ومن مد وجزر ، ومن مساجلة
 ومصارعة .. برغم كل ما تقدم بخبره وشره ، أقول إن ما فات كان رداً على ما قاله
 الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر ولجته الحماسية فى تقريرهم المقدم إلى نهاية
 أمن الدولة العليا بتاريخ ٢٧ رمضان ١٤٠٣ هـ رداً على شهادتى أمام المحكمة
 فى القضية الشهيرة باسم قضية الجهاد .. التى ما قلتها إلا ابتغاء مرضاة الله
 وحسب .. أعود فأقول .. أما المفاجأة فهى تلك التى احتوجها الصفحتان :
 الصفحة ٢٩ ، ٣٠ - الفقرة « ب - ١ » من سلسلة الفتاوى الإسلامية
 التى يصدرها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - المجلد الثامن - الجزء ٢٥
 الصادر فى أول رجب ١٤٠٣ هـ .. أى المنشور قبل التقرير الذى نحن
 بصددته بشهرين أو أكثر »

المفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق « س ١٠٥ - م ٢٧٤ »

تاريخ الفتوى : ٧ جمادى الآخرة ١٤٠٠ هـ - ٢٢ إبريل ١٩٨٠ هـ .

(ب) موضوع الفتوى : عن الملة السادسة مكرراً : (١) - « إقراران
 الزوج بوجبة أخرى بغير رضا الأولى ، لا يعتبر إضراراً بها ولا يحرم ما أحله
 الله » .

ويقولك الحق كان مخرجنا

ياشيخ الأزهر .. وبالجنة شيخ الأزهر :

- ألا ترون أن هذا القول الذى قاله الشيخ جاد الحق فى سلسلة الفتاوى الإسلامية ضد قانون الأحوال الشخصية الذى أهداه شيخ الأزهر الشيخ جاد الحق يوم كان مفتياً ؟

- ألا ترون فى هذه الفتوى الصادرة من الشيخ جاد الحق مخالفة لما قرره الشيخ جاد الحق فى مجلس الشعب ؟

- ألا ترون أن فضيلته قال فى مجلس الشعب سنة ١٩٧٩ قولاً يناقضه ما قاله فى هذا الكتاب المسمى سلسلة الفتاوى الإسلامية والصادر فى أول رجب ١٤٠٣ هـ مايو ١٩٨٣ تقريباً ؟

- ألا ترون فى هذه الفتوى الصادرة من الشيخ جاد الحق مخالفة لما قرره جاد الحق ؟

- إني أرى أن الرجل منطقى مع نفسه فهو مع دين الله ما لم يصادم بهله للمعية رغبة حاكم أو هوى ذى سلطان !! أترون مثل هذا الرجل أمينا على لقب الإمام الأكبر شيخ الأزهر !!؟

إننا نحمد الله أن قوله الأخير ناسخ لقوله الأول ، وأنه يلتقى به مع موقفنا منذ اللحظة الأولى ضد قانون الأحوال الشخصية ..

ولو أنه سكت عند هذا المدي لانتبت الحركة ، ولكنه نسخ هذا النسخ بتقريره عن شهادتى فى القضية الشهيرة بقضية الجهاد .

فكيف أفهم ؟ وكيف أخرج من حقوق ؟ وكيف يخرج الناس معى من هذا التضارب العجيب ؟

والله لا أجد مخرجاً إلا قول النبى ﷺ : « أيها الناس إن لكم معالم فانتبهوا إلى معالمكم » وحسى أن بعض أقوال الشيخ جاد الحق تؤيد .

وتتقاضى قوله السابق واللاحق ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

وهكنا جميل لنا الله عزجاً آخر علي يد الشيخ جاد الحق نفسه ، وفي كتاب يشرف علي إصداره بصفته رئيساً لمجمع البحوث الإسلامية و « إن ربي لطيف لما يشاء » ..

ذهب السادات .. وبقي رب السادات :

ما سبق كان الفقرة [ب - ١] من فتوى شيخ الأزهر .. فمأنا تقول [ب - ٢] عن المادة السادسة مكرراً :

تقول : « القول بأن هذا - أي القول بأن اقتران الزوج بزوجة أخرى بغير رضا الأولى يعتبر اضراً بالأولى كنفس من قانون الأحوال الشخصية - لم يعله الرسول ﷺ وأصحابه والتابعون ، قول حق .. »

- يا شيخ الأزهر .. ماذا بعد الحق إلا الضلال ؟

- يا شيخ الأزهر .. هل قلنا غير هذا الحق في رفضنا لقانون الأحوال الشخصية الذي دافعت عنه مؤيداً له ؟

يا شيخ الأزهر .. هل لك أن تراجع نفسك بنفسك بعد أن أوردت هذا القدر من الحقيقة بعد إقرارك لقانون الأحوال الشخصية ودفاعك عنه سنين طويلاً ؟

.. يا شيخ الأزهر .. هكنا يأتي الله إلا أن يتبين لعباده ما هو الحق .. أو لم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد ..

ياشيخ الأزهر .. لقد مات السادات صاحب القرار الجمهوري ، وبقي رب السادات رب المعلمين ، فهل هذا هو السر في عدولك عن موقفك على هذا النحو ؟ ثم لماذا عدلت عن العدول في تقريرك عن شهادتي ؟؟

ياشيخ الأزهر .. على كل ، إن الرجوع إلى الحق خير من التلذذ في الباطل ، وحسبي الله ونعم الوكيل !! وحسابك أنت ولجنتك الخماسية عند الله علام الغيوب .

سادساً : معاهدة الصلح بين ييجن والسادات

« عندما تخلت السلطات عن نصر الله ، تخلى الله عنها ».

إن الأمل الأكبر الذى تنشده لمصر والإسلام له عوامله المتعددة التى أجعلها قوله سبحانه وتعالى : ﴿ إِنْ تَصْهَرُوا لِلَّهِ يَنْصِرْكُمْ وَيُخْلِصَكُم ﴾ ولقد تخلت سلطتنا التشريعية عن نصر الله ، إذ اتخذت هذا القرآن مهجوراً وتخلت سلطتنا القضائية عن نصر الله التى حكمت بالقوانين الوضعية على حساب الأحكام الشرعية وتخلت سلطتنا التنفيذية عن نصر الله ، إذ قامت على تنفيد أحكام القوانين الوضعية وإن عارضت شرعية الله .

وتخلى أعلامنا عن نصر الله إذ دعا إلى السفور والعنق والقبلات وما يثير الشهوات ، وكلمات الأغالى الخلية ، وغير ذلك .

وليت سلطات المجتمع إذ تورطت فى ذلك كله تركت الدهاة يصرون الناس ويذكرون الحكام ، ولكن مجلس الشعب أبد قوانين الطوارئ عامين كاملين حتى الآن ، ثم أبهت أعيرا للعام الثالث ثم لعلم رابع وخامس .. وشرع من القوانين ما يحظر على الخطباء أن يقولوا ولو داخل دور العبادة ، ولو على سبيل النصيحة ولو من فوق المنابر ما يعارض قانونا وضعا أو قرارا إداريا ، ومن فعل ما يخالف هذا القانون فالحبس وغرامة قدرها خمسمائة جنيه مصرى .. فإن قلوب فالسجن وغرامة قدرها ألف جنيه مصرى 11 .

إذن فقد منع المجتمع بكل مؤسساته أن يأخذ أحد بأسباب النصر على هذا النحو الذى تبين .. فلحساب من كل هذا ؟ وأين أنت ولجنتك الجنسية يا شيخ جاد الحق من كل هذا الهلاء ؟ لعلكم أعظم فى مجال نصيح أصحاب السلطان بقول القائل :

يا قوم لا تتكلموا إن الكلام محرم

ناموا ولا تستيقظوا ما فلز إلا الثوم

ثمن كارثة كامب ديفيد :

ومن هنا تمثلت الكارثة في كامب ديفيد .. وعليه : نظر الشيخ جاد الحق إلى استرداد سيناء ، ولم ينظر إلى ثمن ذلك ..

هل ندرى ما ثمن ذلك بالشيخ الأزهر ؟؟؟ وهل تدرى الثمن لجنتك الخماسية ؟؟؟

● ثمن ذلك موافقة مصر على ألا يكون لها شرق القناة سوى فرقة واحدة لقاعد من الجيش على شريط طوله حوالى ١٧٥ كيلومترا وعرضه خمسون كيلومترا .

● ثمن ذلك أن الجندي المصرى لا تسمح له إسرائيل أن يخطأ بقدمه أرض سيناء التي يزيد بعدها عن خمسين كيلومترا شرق القناة .

● ثمن ذلك أن مصر لا تسمح لها إسرائيل بحمل مطاراتها في سيناء عسكرية ، ويمكن أن تكون مدنية وبشرط أن تستخدمها إسرائيل .

● ثمن ذلك أن تكون مياه خليج العقبة دولية وهى في واقع الأمر أضيى من أن تكون إقليمية .

● ثمن ذلك أن الصهيونى يجوز له أن يدخل مصر كلما أراد ، ولا يجوز أن يدخل الفلسطينى بلده وأرضه إلا بموافقة الصهاينة وهيات أن يوافقوا .

● ثمن ذلك أن الحد الذى كان بين مصر وفلسطين صار هو نفسه الحد الذى بين مصر ودولة إسرائيل المزعومة !!

● ثمن ذلك أن هذه الاتفاقية لها الأوجعية على غيرها عند التعارض ، فهى أرجح من ارتباطنا بالعرب وأرجح من ارتباطنا بالمسلمين .

● ثمن ذلك تطبيع العلاقات مع أشد الناس عدوة للذين آمنوا .. اليهود .

● وهناك أثمان أخرى كثيرة !!! لا يتسع المقام لذكرها !!!

وللذلك .. تعد إسرائيل أن من مفاسد ييجين ، أنه بهذه المعاهدة وضع مصر في جيء ، وضرب بعدها المفاعل الذرى العراقي ، متهاكاً أجواء

السعودية والأردن ذهاباً إلى العراق وعودة منه .. وضرب لبنان .. وضرب الثورة الفلسطينية .. وضرب سوريا .. والإغفال في الأرض العربية وإنشاء ما شاعوا من مستوطنات وعدوانهم المتلاحق على المسجد الأقصى ومدينة القدس ورفضهم عودة اللاجئين إلى بلادهم .. والبقية تأتي .

أندرى ما البقية يا شيخ الأزهر؟

إن البقية هي مُلك إسرائيل الذين يحملون بامتدادهم من التل إلى الفرات .. وإذا كانوا قد تركوا لنا سيئاء اليوم ، فقد وضعوا كل هذه الأغلال في أقداسنا وأبداننا وقدراتنا وطاقاتنا ، ومزقوا كل رابطة بيننا وبين العرب والمسلمين ، ليضربوا كل شعب على حدة ونحن نطرح في هذه المرحلة ليكتفى الآخرون غداً بموقف المتفرج حين تضربنا إسرائيل !!

ولن يقف أمام أحلامهم دفاعكم اليوم عن كامب ديفيد واعتبارها فرصة ذهبية وإنما يقف أمام أحلامهم أن تغفروا ما بأنفسكم وأن تقولوا الحق ولو كان مرا .. ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾

كلام الله الحق أرهد به باطل :

تقولون في تقريركم ، مدافعين عن كامب ديفيد :

«إن القرآن الكريم قد بين أن العلاقة الأساسية بين الناس جميعاً هي

السلام..»

● أى سلم تقصد يا شيخ الأزهر ؟

● سلم دير ياسين؟

● سلم صبرا وشاتيلا ؟

● سلم ١٩٦٧ وبحر القبر وأبو زعبل وجمان طره والسجن الحرقى وسجن

القلعة ؟

● سلم كامب ديفيد الذى جعل إليه السادات في ذل ، وتمنع منه ييجين

في صلف وغطرسة ؟

● سلم قرية قبيسة ؟

● أم سلم تشريد أصحاب الأرض وطردهم من فلسطين ومطاردتهم والتعزاء عليهم ؟

ياشيخ الأزهر .. هل جئمت الصهيونية إلى السلم لنجح لها ؟ أم هو تلاعب بكتاب الله ممن يرجي نصرة دين الله ؟

إن الكرسي الذي تجلس عليه رفيع القدر ، عظيم الخطر ، جليل الشأن .. أسألك بالله : هل من الحق أن تميز للمسلم ورحى الحرب دائرة أن ينجح للسلم والله تعالى يقول :

﴿ فلا تمهوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون ، والله معكم ولن يهركم أعمالكم ﴾

ولا يجوز لنا أن نخون سيرة النبي ﷺ بإبراد معاهداته ﷺ مفصلة عن جوهرها وظروفها ، فإن صلح الحديبية كان بوحى من الله ، وقد انقطع الوحى بعد خاتم النبیین سيدنا محمد ﷺ ، وقد سماه الله فتحا مبينا .

ومعاهداته مع اليهود .. كانت حين كان المسلمون في عزة .. فلما خان اليهود عهدهم صفى النبي ﷺ وجودهم في المدينة المنورة . . . ٢٠٠

والمهادنة التي أجازها الإمام مالك سنة أو سنتين أو ثلاثاً ، لم تكن مثل كامب ديفيد التي قال السادات في تقديمه لها : «إن حرب أكتوبر ١٩٧٣ هي آخر الحروب» واستشهادك بآية النساء التي يقول الله فيها : ﴿ فإن اعتزلوكم فلم يقاتلوكم وألقوا إليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم ميلاً ﴾ هو استشهاد في غير محله ، لأن الاعتزال والمسألة المقصودين بالآية ، ليسا لشعب على حساب سائر الشعوب الإسلامية ، وإنما لأمة الإسلام كلها ، والمؤمنون اخوة .. وأسألك بالله : أترى أن الصهيونية ألقت إلينا السلم وهي تكتسب المسجد الأقصى وتحدى على أراضي العرب والمسلمين وأعراضهم وحقوقهم .

لقد رفضنا كامب ديفيد .. فلماذا العزل السياسي في مصر طوق لكل من رفض هذه المعاهدة وذلك أنه لا يسمح له بإنشاء حزب سياسي لمن رفض

أن يطبع العلاقات مع إسرائيل - ولقد رفضت «جيهولا كوهين» الصهيونية، معاهدة كامب ديفيد .. ورأيانها تمزقها على شاشة التلفزيون، فما عزلت هناك سياسياً .. وإنما تمتعت بحريتها .. ولم يعرضوا رغبتها في تكوين حزب تنصرعه ، ولم يسقطوها في الانتخابات بالتزوير .

● ويخبروني .. أين الأقطاب الذين رفضوا كامب ديفيد في مصر ؟

● وهل كان مسقطهم في الانتخابات بحق أم بغير حق ؟

● وهذه المعاهدات والمصالحات التي عقدها أولئك الأعلام من أسلافنا الصالحين أى معاهدة منها كانت مثل كامب ديفيد ؟

● وهل كان للمدعو في أى معاهدة من تلك المعاهدات عنوان على مسلم واحد فضلاً عن هذه المذاهب الجماعية التي تقيمها إسرائيل لإغويتنا من المسلمين والعرب ؟

● وهل تعرفون نأ الثور الأبيض الذي حزن عليه الثور الأحمر ، لكن بعد فوات الأوان ؟

فتوى الأزهر القديم تحرم مهادنة المعتدين

وتجزم الصلح معهم

● هل جتح الصهانة للسلم طرفة عين ياشيخ الأزهر ؟

● وهل تعرف أنهم حتى لو جتحوا للسلم لما كان علينا شرعاً أن نمنح لما إلا إذا خرجوا من ديار الإسلام والمسلمين ، وأنهبوا اعتلاءهم في كل صورة من صوره ؟

وبعد هذا كله .. قلتم عنى : «فما قال به الشاهد في صدد اتفاقيات كامب ديفيد - مع ظهور الضرورة الداعية إليها - لاسند له في فقه الإسلام ، بل كلمة الفقهاء جميعاً تنفيه وتقر ما استقر على نحو ما أشير إليه فيما سبق بل لعل الشاهد قد نقض ادعائه في شأن هذه المعاهدة حين

استشهد في أقواله بمعاملة الرسول ﷺ مع يهود المدينة وبموقف عمر في الامتناع من الصلاة بالكنيسة بالقدس ؟ »

أقول : أكان موقف يهود المدينة من رسول الله ﷺ إذ عاهدكم بموقف الصهيونية التي سالها السادات ؟ لعلنا لا نذكر أن الأزهر له فتوى بتحريم وتجريم الصلح مع الصهاينة .. وهذه الفتوى قلنا التقهات من أهل الحق والجهاد .. فكيف أخرجتهم ونسيت دورهم ؟ .. ولعل لجنة الأزهر .. وهي تذكر أن معاهدة النسي ﷺ مع يهود المدينة ، وموقف عمر في الامتناع من الصلاة في الكنيسة بالقدس ، لعلها لا تذكر أن يهود المدينة الذين عاهدكم رسول الله ، لم يكن بينه وبينهم حالة حرب ، وقد كانوا مسلمين فسالهم .. وإلا فلماذا صفي وجودهم بعد ذلك .

ولعلنا لا نذكر أن نصارى الشام لم يصلحوا عمر ليضربوا مسلماً آخر ؟ وإلا فما أجهلنا بهوائب الفروق ونواحي القياس !! وعطاء الخارج !!

● ألم نقرأ في شهادتي ياشيخ الأزهر التفريق بين من سالم .. ومن حارب ؟ .. ولنتذكر هنا حديث النبي ﷺ : « يشيب ابن آدم ويحسب معه حصانان : الحرس وطول الأمل . »

سادساً : أين الأزهر من تلقين الشريعة

بالجنة الأزهر : ألم يرسل النبي ﷺ معاذ بن جبل قاضياً إلى اليمن ؟ .. ألم يقل له : بم تقضي بين الناس ؟ قال معاذ : بكتاب الله عز وجل .

فقال الرسول ﷺ : فإن لم تجد ؟ قال معاذ : فيسنة رسول الله ﷺ ...

فقال الرسول ﷺ : الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضى الله

ورسوله !!

ألم يحدث ذلك بالجنة شيخ الأزهر ؟

وإذا كان ذلك قد حدث ، فهل ترون فيه أن تطبيق شرع الله توقف على

تلقين ؟

وإذا لم يتوقف التطبيق على التقنين ، فهل من المنطقي تعليق تطبيق شرع الله على التقنين ، ومصانع الخمر مثلا تعمل على قدم وساق ، ولا يحتاج الأمر بالنسبة لها إلا إلى قرار بإغلاق هذه المصانع ؟

ومع ذلك .. فلو كانت هناك رغبة في التطبيق لشرع الله ، فلماذا ألغى تخصص القضاء الشرعي ؟

وإذا كان لابد من التقنين كضرورة للتطبيق، فهل ترون أن ستة عشر عاما مضت حتى الآن على بدء مطالبة مجمع البحوث الإسلامية بتطبيق الشريعة الإسلامية ، كما يدل على ذلك تقرير الأزهر عن شهادتي . . . هل ترون تلك المدة غير كافية ، وقد نزل الوحي كله وطبق وشرق وغرب في ثلاثة وعشرين عاما ، ونحن منذ عام ١٩٥٢ نقول بالاتجاه إلى تطبيق شرع الله ، وقد مضى أكثر من ثلاثين عاما على هذه المتاجرة بأقدس المقدمات بتطبيق شرع الله جل علاه ..

أي تناقض منطقي هذا بالجنة شيخ الأزهر يامن تبررون تعويق تطبيق الشريعة الإسلامية ؟

وأي استثمار هذا الذي بمنعنا الآن من إغلاق حانات الخمر وإقامة حدود الله ؟ وإذا قد عرفتم ذلك .. فلماذا نحن فاعلون للقرآن والسنة ، وقد أراد أعداء الإسلام تدمير الأزهر باسم تطويره ، وانتقلت التيار الطلائى من الكليات الأزهرية القديمة التي تخدم الكتاب والسنة وعلومهما إلى ما استحدثت من كليات جديدة تباعد بين الأزهر وخريجيه بعد المشرقيين ، واستولوا على أوقاف الأزهر ومعاينه ويوت الله ؟ .. ومع ذلك قبلت أن تكون وزيرا للأوقاف المنهوبة السلبية المفضوبة !!

تطعننى وأنا أطالب بالشريعة

ثم أراك تستشهد بما فعله الخليفة الثالث عمر بن الخطاب من تدوين الدواوين ونقل أنظمتها من فارس والروم

● وأسألك : ما علاقة ذلك بتطبيق الشريعة الإسلامية على تقنيها؟

هل توقف التطبيق في عهد عمر على التقنين ؟ وإن كان عمر قد قنن ،
فأين تقنيته ؟ فإن كان قد طبق بغير تقنين ، فقد سقطت حججك ،
وانكشف الشروء في النقاش ..

إن الباطل لا يفتى من الحق شيئاً بلجنة شيخ الأزهر .. وأسأل : ما
الذي يحتاجه منع الرقص والمراقصة وتبادل القبلات من قوانين إن كنتم
صادقين ؟ على أن مرحلة تقنين الشريعة الإسلامية بالفعل في ميادين :
الجنائي والمدني والاجتماعي والاقتصادي والمرافعات والتجاري والبحري ..
فأين تطبيق الشريعة الإسلامية أن كنتم صادقين ؟

ثم نقول : « وحتى يتضح أن الأزهر يبيعه الرسمية لا بشخص الشاهد
أو بخبره عمل ويعمل جنباً وعملياً لوضع المسعولين في الدولة على الطريق
الصحيح ، فقد قرر مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر بتاريخ ٨ مارس ١٩٦٧
بالجلسة ٢٧ أن من مهام المجمع العمل على إيجاد مشروعات قوانين مستمدة
من الفقه الإسلامي شاملة لكافة فروع القوانين .. »

● وأسألك بلجنة شيخ الأزهر :

- أين النتيجة ، وقد مضى على هذا القرار حتى الآن أكثر من ستة عشر
عاماً ؟! لعلنا نرى بصيصاً من الأمل في النورة القادمة بمجلس الشعب
بمناسبة قرب الانتخابات نفنتا في ذر الرماد في العيون .

وأعتقد أن الصديق صدق ، والكلب كذب ، ولا بد أن يستين الحق
من الباطل ... ولا بد أن يشرق الصبح لدى عيني .. والله تعالى لا يقبل من
العمل إلا ما خلص لوجهه وانتهى به رضاه .

بأنني أعتبر أن تقرير لجنة شيخ الأزهر بمثابة إلهاء لي في سبيل الله . كنت
أنتظر أن عجب رباحه من غير شيخ الأزهر ، ولكن شاء الله أن يكون ما
كان .

ولا زلت على يقين بأن الأزهر شيء عظيم جدا ، وشيخ الأزهر ولجته

شيء آخر .. وسوف نضى على الطريق حتى تكون كلمة الله هي العليا .

حتى الفريضة الغائبة .. غابت عنك

وبرغم طول التقرير « ٥٠ صفحة فولسكاب » عجت كل العجب ..
وتساءلت كثيرا : فكم كنت أحب أن أقرأ ولو سطرا واحدا في التقرير
تليقا من شيخ الأزهر على تتولى لتقريره عن كتاب الفريضة الغائبة ..
ولكنه لم يفعل .

وغتاما .. أذكرك !!

وغتاما .. أسأل الشيخ جاد الحق على جاد الحق :

لقد ورد اسمك مطلوباً كشاهد نفي ، فلماذا تقاضست .. والله تعالى
يقول : ﴿ وَالْيَمِينُ الشَّهَادَةُ ﴾ .. ويقول : ﴿ وَلَا تَكْفُرُوا الشَّهَادَةَ
وَمَنْ يَكْفُرْ فَإِنَّهُ آتَمُ قَلْبِهِ ﴾ ويقول : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنْ
الْكِتَابِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ . أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ
وَيَلْعَنُهُمُ الْمَلَائِكَةُ ﴾ وقانا الله شر الدنيا ، ويريقها ، وجعلها في أيدينا لا في
قلوبنا .. وهدانا لطلب رضوانه الأكبر في جنات النعيم .. وجعلنا ممن
يسرشدون بأنواره في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ، فَلَا
تُفِرُّوكُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا ، وَلَا يَفْرُكُمُ بِاللَّهِ الْفُرُورُ .. إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ
فَلْتَلْذِذُوهُ عَدَاوًا .. إِنَّمَا يَدْعُو حُزْنَ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ .. ﴾

هاجم الملك حسين . ثم فعل فعلته وأكثر

.. وتعالى مسمى ياشيخ الأزهر ومن خلفك لجنتك الحماسية بعد هذا المشوار
الطويل تتجول بين سطور قرارات مجمع البحوث الإسلامية في مؤتمره
السابع ، على سبيل المثال لا الحصر ، تبحث عن الحق الذي ضاع .

وتعال معي بدءاً لنقرأ معا ما قاله السادات يوم ٦ إبريل ١٩٧٢ أمام المجلس الوطني الفلسطيني : «إن تحديات كل يوم تفرض علينا وعليكم يقصد - المجلس الوطني الفلسطيني - وليس لنا أن نترك ذرة من شك تدخل قلوبنا أو عقولنا ..

إننا جميعا واجهنا المشروع الذي يحمل اسم الملك حسين وهو في الحقيقة من وضع الجنرال «آلون» .. ونحن نرى أن ذلك المشروع ، خروج عن الخط العربي لا يمكن قبوله ..

إن أشرف أهداف نضالنا معروضة للبيع والشراء كما يشاء الأعداء ، أو كما تشاء الأهواء ... وإن جمهورية مصر العربية قد قررت قطع كل علاقاتها مع النظام الأردني .. وإننا لا نستطيع أن نترك التآمر يصل إلى غايته ، ونتحول أرض الأردن إلى ثغرة ، ونتحول خطوطه التي أردناها جبهة قتال ، إلى بوابة تسلل وإلى جسور مفتوحة « أ هـ »

ومن عجائب الأمور أن يتورط السادات في كآمب ديفيد ويرفضها الملك حسين والفلسطينيون أأا وهكذا يتضح لنا موقف السادات السابق من الصلح. المنفرد مع إسرائيل أو تقديم أى معونة أو معاهدة بين حاكم عربي وبين إسرائيل . فلماذا كان الحال بعد ذلك ؟؟؟

أقرأ معي ياشيخ جاد

ثم إقرأ معي ياشيخ جاد الحق هنا الحوار الإذاعي :

رداً على سؤال يوجهه المذيع الإسرائيلي لضيف برنامجه «مع برید المستمعين» من إذاعة «صوت إسرائيل» يوم ١٠/٦/١٩٧٣ «

يقول السائل : لماذا رفضت إسرائيل مبادرة ريجان التي قبلتها مصر ، وقبلت معاهدة كامب ديفيد ؟

تقول الإجابة : إن مبادرة ريجان تقول بتقسيم القدس ، أما معاهدة كامب ديفيد فهي تقيها على ما هي عليه . ولهذا تفصيل نوردته بعد انتهاء

الإيجابية» كما أن مبادرة ريجان تريد كيانا مستقلا للفلسطينيين في الضفة وغزة ، أما كامب ديفيد فتيقنه مرتبطا بإسرائيل حتى بعد الفترة الانتقالية .
● أما تفصيل تقسيم القدس فليائه كالآتي :

١ - رسالة من ييجين إلى كارتر أرسلها بدوره إلى السادات ونصها : «إن البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) أصدر قانونا في ٢٨ حزيران يوليو ١٩٦٧ يقضى بأن يكون من سلطة الحكومة عن طريق مرسوم تصدره ، إخضاع أى جزء من أرض إسرائيل الكبرى للقانون والقضاء والسلطة الإدارية للدولة على النحو المين بالمرسوم .

وقد قامت حكومة إسرائيل على أساس هذا القانون بإصدار مرسوم في يوليو ١٩٦٧ ينص على أن القدس مدينة واحدة غير قابلة للتقسيم ، وأنها عاصمة للدولة لإسرائيل..»

٢ - قبل السادات هذه الرسالة ولم يرد عليها . إذ كان مرفقا بها رسالة من الرئيس كارتر يوضح موقفه من قرارا إسرائيل ويقول :

«إن موقف الولايات المتحدة بشأن القدس يظل هو نفس الموقف الذى أعلنه السفير «جولد بيرج» أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ يوليو ١٩٦٧ وهو ما أكدته من بعده السفير «يوست» أمام مجلس الأمن في أول يوليو ١٩٦٧»

٣ - بالرجوع إلى ما أعلنه السفير «جولد بيرج» نجد أن موقف الولايات المتحدة يلخصه هذا النص من بيان السفير :

لقد أصدر البيت الأبيض البيان التالي :

«إنه من وجهة نظرنا يجب أن يكون هناك اعتراف ملائم بالمصالح الخاصة لثلاث دوائت عظيمة في الأماكن المقدسة في القدس .. أما بالنسبة للتدابير المحددة ، التى لا يمكن اعتبارها الكلمة الأخيرة في القضية .. ونحن نصر على اعتبارها تدابير مؤقتة وتمهيدية ولا تمثل حكما مسبقا على الوضع النهائي والدائم بالقدس ...

٤ - أنه أن أى عخطاب متبادل بين كارتر وييجين والسادات يعتبر قانونيا ارتباطا وثيقا له نفس القيمة القانونية للمعاهدة ، وفقا للقانون السولى .

● الاتفاق فى صورة عخطابات متبادلة هو واحد من أشكال المعاهدات الدولية التى أقرها اتفاقية «فيينا» لقانون المعاهدات فى ١٩٦٩/٥/٢٣ .

● إن مرور عخطاب ييجين إلى السادات بنفس إجراءات إبرام معاهدة السلام عن طريق كارتر يؤكد أن الطرفين قد قررا الربط بينهما ترابطا لزوميا .

● إن الرسائل المتبادلة بين الرؤساء الثلاثة بشأن القدس هى بمثابة اتفاق دولى شكلا وموضوعاً .

أنا بأوصل المياه للقدس

أعود وأقول ياشيخ الأزهر : تعال معى نتجول بين سطور قرارات مجمع البحوث الإسلامية السابع نبحث عن الحق الذى ضيحه أنور السادات وأبدته أنت مستبلا دون أن يتر وجداك لقولته السوداء فى حديثه للإذاعة والتلفزيون يوم احتفاله بميلاده فى ١٩٢٩/١٢/٢٥ إذ يقول :

«أنا بأوصل مياه النيل للقدس غلشان أسهل مهمة السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل..».

الجهاد حتى تتحرر القدس

فماذا تضمنته قرارات مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر صاحب الكلمة العليا فى كل ما يصدر عن الأزهر على حد تمييزك ياشيخ الأزهر ؟

أولا : إعلان هلم :

يؤكد المؤتمر السابع للبحوث الإسلامية ما سبق أن أعلنه فى دوراته

السابقة من أن الجهاد بالأنفس والأموال أصبح فرضاً عينياً على كل قادر من المسلمين ، ولا يجوز أن يتخلف عنه من يتسبب إلى هذا الدين القويم . وإن هذا الواجب لا ينتهي إلا بعد تحرير الأرض ، القدس الشريفة ، والمسجد الأقصى ، وجميع الأراضي الإسلامية العربية التي احتلتها إسرائيل .

لا تصح تسوية ، لا تعيد القدس

ثانياً : بخصوص فلسطين :

يقرر المؤتمر أن العنوان الصهيوني على فلسطين والبلاد العربية الأخرى ، لا يزال هو الموضوع الرئيسى الذى يشغل مؤتمر علماء المسلمين في جميع البحوث الإسلامية، حتى يزول العنوان، ويعود الحق إلى نصابه، وتصاب المقدسات الإسلامية والمسيحية، ويطمئن المسلمون وباقى المواطنين في ديارهم.

وبما أن إسرائيل ممثلة في عدوانها وخطرستها واستهانتها بكل القيم الإنسانية والقرارات الدولية، دأبة في مظللتها، بقصد القضاء على آثار الحضارة الإسلامية والعربية، وتشويه معالمها، فإن المؤتمر يوصى بما يأتي:

(١) يقرر المؤتمر.....

(٢) يقرر المؤتمر.....

(٣) يقرر المؤتمر أنه لا يصح ولا يقبل بأى حال من الأحوال أى حل أو تسوية لا تعيد القدس إلى سيادتها الإسلامية والعربية، ولا تعيد كذلك الأراضي العربية المخطئة، ولا تعيد سائر الحقوق العربية الإسلامية إلى أصحابها.

لا اعتراف بصهيون:

وتستطرد قرارات المؤتمر التي أوصى بها، فاقراً معى ياشيخ الأزهر هذه
الفقرة:

«إن المسلمين يجب ألا يعترفوا بأي كيان إسرائيل صهيوني في فلسطين أو أي بقعة أخرى من ديار الإسلام والعروبة لأن وجودهم فيها غير شرعي، ولا يستند إلى حق مطلقاً».

الجهاد بالأنفس والأموال

ثم هذه الفقرة وهي الأختيرة التي أوردتها «إليك ياشيخ الأزهر وإلى لجنتك الحماسية»، من قرارات مجمع البحوث الإسلامية، التي قلت إنه صاحب الكلمة العليا في كل ما يصدر عن الأزهر: وعلى مستوى العلماء:

قرر مجمع البحوث الإسلامية؛ أنه لا يجوز أن يقتصر دور علماء المسلمين في مقام مجاهدة الصهيونية على الفتوى، وإصدار القرارات، بل يجب أن يساهموا عملياً في الجهاد بأنفسهم وأولادهم وأموالهم، وليذكروا موقف شيخ الإسلام ابن تيمية رضي الله عنه في مقاومة التتار، وموقف شيخ الإسلام العز بن عبد السلام رضي الله عنه، وموقف شيخ عز الدين بن القسام رضي الله عنه في محاربة الانجليز حتى استشهد في سبيل الله، وليذكروا مواقف الصحابة الأتقياء الذين جادوا بأنفسهم وأموالهم في سبيل الله.

حتى متى الممكّن .. وراء خط النار

ثم ولا حرج ياشيخ الأزهر والإمام الأكبر أن أُنقل بك ولجنتك الحماسية إلى بيت التكريس المسيحي بحلول ما دمنا نجد هناك ما يعضد الحق .

في كتاب تحت عنوان : «ما وراء خط النار» يقول القمص «متى الممكّن» - ص ١١ - «إن حرب إسرائيل مع البلاد العربية بحجة تثبيت كيانتها الدينية كامتداد لإسرائيل القديمة الذي تتصوره الشعوب العربية هو باطل من أساسه ، وبالتالي تكون أي معونة عسكرية أو مادية أو أي دفاع منطقي عن موقفهم أو أي تواطؤ برى أو علنى أو حتى تعاطف من جهة

الضمير .. هو ضد الإيمان .. وبناء عليه تكون مساندة الشعوب الأمريكية والبريطانية السافرة لنولة إسرائيل المزعومة .. مساندة لا يقرها الإيمان المسيحي .

إنسانية العرب .. درجة أولى

وأنتقل بك وبلجنتك الحماسية ياشيخ الأزهر في نفس الكتاب إلى ص ١٣ لأقرأ لكم : « فإن كان الحماس الشعبي الأمريكي لمساندة إسرائيل له مبررات دينية إنسانية في نظرهم جعلتهم في حل من الضمير لكي يشرذوا العرب ويسكنوا إسرائيل محلهم ، ثم حيات لهم مشروعية العناء والفقر والخيانة .. التي تسببت في قتل عشرات الألوف من العرب وتشريد فوج آخر من اللاجئين ، فلماذا إذن يستكبرون على هؤلاء العرب أنفسهم شعورهم الإنساني الصرف في مناصرة هؤلاء اللاجئين ومحاولة استعادة وطنهم ؟

... أية إنسانية هذه التي تقتل إنسانا عربيا نائما في بيته ، آتيا في وطنه ، لكي تأكل يهودى أمريكى ليعيش موضعه ويختصب وطنه ؟

ولا يزال الكلام « لفتى المسكين » : وفي نفس الوقت نحن لا يمكن أن نشك أبدا في إنسانية العرب الصافية التي تلهمهم لإفراقة دماهم والمخاطرة بحياتهم وبلادهم وأمواهم في سبيل إعادة هؤلاء المشردين ، هي إنسانية حقيقة بالدرجة الأولى .

سنة النهضة البشرية

واقرا ياشيخ جاد الحق على جاد الحق ومعك لجننتك الحماسية ما يندى له الجبين :

يستطرد « متى المسكين » قائلا :

«لقد زرعت بريطانيا وأمريكا إسرائيل ، لكي تحطم قوى العرب وتفرق شملهم وتستنزف جهودهم وأموالهم وأرواحهم حتى تضيق عليهم فرص التحالف في مستقبلهم العربي الموحد .. ولكن غات .. «عليهما» أن سنة النهضة البشرية والرقى الإندولوجى، إنما هى الازدهار تحت الاضطهاد والظلم والعسف والتهديد ، بل والحسرة والانزлам بأسرع جداً مما ينمو به تحت ظروف العز والرخاء .

... ولذا هذا الكيان الشاخ الكبر الرائع حقا مستبداً تصغر إسرائيل وتصغر إلى أن تتلاشى حتى ولو بقيت في مكانها!!»

ضرب مصر وقناة السويس

وبالحسرة على العباد باشيخ الأزهر وبالجثة شيخ الأزهر .. «منى المسكين» أيضاً ولى كتاب آخر بعنوان «ميناء إيلات وصحراء النقب» يكتب في الصفحة الرابعة :

أما لماذا نحن نهم جداً بإيلات ويجنوب صحراء النقب ، فلأن إسرائيل ومعها أمريكا وبريطانيا يقيمون بإيلات ويجنوب صحراء النقب جداً ، ولأن أمريكا ألقت بكل ثقلها السياسى والعسكرى للاحتفاظ بإيلات ويجنوب صحراء النقب «وهو ما حققته معاهدة كامب ديفيد للصهيونية ، وبحرية الملاحة في خليج العقبة»... فهى تمنى نفسها بضربة توجهها إلى مصر ، ضربة مستعمر منتقم مقتلر ، وذلك بإقامة قناة أخرى للملاحة تشقها ما بين إيلات على البحر الأحمر ، وغرة على البحر الأبيض ، فتضيق على مصر وعلى قناة السويس أهميتها السياسية والاقتصادية معا ، وتضيف إلى إسرائيل وإلى نفسها استراتيجية ممتازة تؤمن بها مصالحها وتطيل أزمته الاستعمار..»

وكيرلس السادس ياشيخ الأزهر وبالجنة شيخ الأزهر : استكر ويستكر :

ذلك ما قاله « متى المسكين » ياشيخ جاد الحق ، فهل يتسع لنا صدركم لتعرفوا ما قاله « كيرلس السادس » : بابا وبطريك الكرازة المرقسية في واحد من أعياد رأس السنة الميلادية .. يقول كيرلس السادس :

بخصوص القدس .. نحن استكرنا ونستكر وسوف نستكر دائما ، إحتلال إسرائيل للقدس ، واعتنايها على مقدسات المسيحيين والمسلمين ، وإنتهاكها للحرمت في الأراضي المقدسة .

ولقد أبرزنا رأينا واضحا صريحا أننا نريد القدس في الأيدي العربية التي كانت دائما تصونها برعاية ساحرة وسماحة وحرية كاملة .. ولذلك قررنا الامتناع عن الحج إلى القدس احتجاجا على الوضع الراهن .

.. كما أنني أبارك كل الجهود التي تبذل ليان الحق العربي والوقوف في وجه الأطماع الصهيونية والاستعمارية .. ولتأكد العرب أن علوهم مهما لوني من أساليب ومهما توفر لديه من إمكانيات ، فلن يستطيع أن يطفىء نور الله الذي خص به هذا البقاع المباركة من أرضه ، وعلينا أن نتحد وأن نزود أنفسنا بالإيمان بالله وبالثقة في نصره لنا .

والمطران كايوتشي .. هل تذكره ياشيخ الأزهر ؟

ولعل موقف المطران كايوتشي وجهاده كان تطبيقا عمليا لهذه التوجيهات ، وأنباء فضاله تملأ أسماع العالمين .. فهل تذكر ما فعله من أجل القضية ؟

ولائق للتاريخ :

وكفاني هذا من كبار رجال الكنيسة ياشيخ الأزهر ، لأعود بك إلى حيث أفتى علماء الإسلام ، ودون أي تعليق متى أعرض عليك محس 'ولائق

تاريخية موقعاً عليها كتابة ، أكثر من ثلاثين علماً من كبار علماء المسلمين ... وهي :

١ - جواب لجنة الفتوى بالأزهر الشريف يوم ١٨ جمادى الأول ١٣٧٥ هـ «وهي موجودة داخل هذا الكتاب»

٢ - فتوى صاحب الفضيلة الشيخ حسن مأمون مفتي الديار المصرية الأسبق ثم شيخ الأزهر الأسبق .

٣ - بيان من علماء الأزهر الشريف .

٤ - فتوى إمام الشيعة في النجف والأشرف .

٥ - فتوى مفتي الموصل بالعراق سابقاً .

وأخيراً «إن الحكم إلا لله يقص الحق وهو خير الفاصلين» والسلام على من أتبع الهدى

آراء العلماء

في حديث صحفي لجمعية النور

مع فضيلة الشيخ عبد اللطيف مشتهري

رئيس العام للجمعية الشرعية

العدد ٧٦ السنة الثانية

● سأل مندوب النور «أحمد عبد الله» : فضيلة الشيخ عبد اللطيف مشتهري .. امتداداً لهذا الموضوع - لا استقامة ولا صلاح بغیر شرع الله -

س : هل لي أن أسألكم رأيكم في شهادة فضيلة الشيخ صلاح أبو إسماعيل أمام قاضي قضية «الجهاد» ؟
أجاب فضيلته :

شهادة الشيخ صلاح ، هي أقوى كلمة حق نطق بها عالم معاصر أمام القضاء ، كان على كل عالم بمصر وغيرها أن يقولها ، ولكن أحدا لم يفعل ، خاصة أنها قبلت في ظروف ، وفي مكان ، قد يكون صعباً على بعض النفوس التي تتأثر .. نشرت هذه الشهادة السامية التي انفردت بنشرها جريدة النور الإسلامية - في الأعداد ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ..

وأعتقد أن الشيخ صلاح أبو إسماعيل بما شهد وبما قال وبما بلغ ، قد ناب عن إخوانه العلماء جميعاً بالعالم الإسلامي بما كان يجب عليهم .. وكان هو الوحيد الذي «علّق الجملجل في عنق القط» ... فصاته الله وحفظه من أن يمس بسوء على الأقل حتى الآن .. وقد يكون سبباً في رفع اليلاء عن العلماء الكاذبين ..

نشرت جريدة النور في عددها رقم ٦٥ - السنة الثانية .. هذا التعليق:

شكرا للنور .. وتحية للشاهد الجليل

١. شكراً لصحيفتنا الإسلامية «النور» على انفرادها بنشر شهادة فضيلة الأستاذ الشيخ صلاح أبو إسماعيل أمام محكمة أمن الدولة العليا .. وهى شهادة رائعة «قيمة» وكان المقروض أن تتلقفها الصحف جميعها - قومية أو حزبية - على الأقل تلبية لرغبات قرائها وتحقيقاً لما يرجون من سماع كلمة الحق التى تضيق بها الصدور ولا تتطرق بها الألسنة .. ولكن التعقيم الإعلامى حول هذه الشهادة يؤكد اتجاهات الإعلام المصرى والمسيطرين عليه ، والموجهين له فى غير طريق الإسلام كمنهاج شامل لإصلاح الدنيا والدين ، والسبيل الوحيد لحل جميع مشاكل هذا المجتمع .

غير أن هذه الصحف تخصص مساحات وصفحات دينية للفتاوى والعبادات من صلاة وصيام وحج فقط ، وهى تعتبر كل محاولة لتوعية المسلمين خروجاً عن الإطار الذى تريد هذه الصحف للدين أن يبقى فيه ، لأنها تحرص على أن تعمل فى ظل المفهوم الغربى وخلاله ، بما لا يتفق مع أصول الأحكام الإسلامية الرشيدة .

أما شيخنا وعلنا الجليل الشيخ صلاح أبو إسماعيل ، فقد كان قمة وقنوة يتأذى بها كل داعية وكل عالم ، إذ أنه ضرب المثل فى النهوض بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإسماع كلمة الحق للحاكم والمحكومين على السواء .

وقد رسم فضيلته صورة باهرة لما يجب أن يكون عليه الداعية المسلم .. جزاك الله خيراً عن الإسلام والمسلمين أيها العالم الأجل وأجزل لك المتوبة

والأجر لقاء ما أثلجت به صلورا ضاقت بالخرج الشديد بين واجها تجاه
دينها وولائها للدولة ، مع ما يظهر من التناقص بين ما يعلن أو يناع
امتصاصاً لمشاعر الناس واحتواء لمواطنهم نحو دينهم وبين ما يجرى به العمل
وسبق إليه التخطيط .

أيها السادة المستولون .. اتقوا الله في دينكم وأمتكم وشعوبكم .. إلى
الله انجهوا .. وبالإسلام أعملوا ، فلن تجدوا غيراً منه حلاً للمشاكل وتفرجاً
للكربات وتحقيقاً للتصر ، ﴿ ولينصرون الله من ينصروه ﴾ .

عطر عبد العليم

رد على لجنة الأزهر من

فضيلة الشيخ موسى شاهين لاشين :

هناك ٤ مغالطات خطيرة في قانون الأحوال الشخصية

وأحذر نساء الأمة الإسلامية من العمل به .

ما كنت أفكر في إعادة الخوض في موضوع قانون الأحوال
الشخصية بعد أن أدليت فيه بدلوى وجاهرت بحكم الإسلام ورددت على
الثلاثة الكبار في الصحف ، ونالني بسبب هذا الموقف ما نالني .

ما كنت أفكر في إعادة الخوض في موضوع قانون الأحوال الشخصية
بعد أن اتضح لكل ذى عقل منصف ولكل مسلم أن القانون مخالف للشرعة
الإسلامية نصاً وروحاً .

ما كنت أفكر في الدفاع عن رأى الشيخ صلاح أبو إسحاق لأنه قانز
على الدفاع عن رأيه ، ولأنه على الحق والحق يعلو : ﴿ ويومئذ الله أن يحق
الحق بكلماته ﴾ .. ولأنه عالم بعيد عن الهوى ، ولا يخالف في الله لومة
لام ، وله عقل ولسان يزن عقول وألسنة المعارضين المفرضين .

لكن الذى أخرجنى عن صمتى وغير عزيمتى وقصلى أمران :

الأول منهما : أن أهل الباطل تبحسوا بباطلهم ولم يستحيوا من الله ولا من
الناس فعادوا يرفعون الراية الحمراء المجللة بدماء الشريعة الإسلامية التى

اغتايلوها ، وراحوا يبهرون بباطلهم كما لو كان حقاً .. وكنت أظن أنهم في داخلهم ندموا على موقفهم وأنايوا إلى ربهم وتستروا بالصمت وبصمت الناس عنهم ونسيانهم أو تناسيهم .

وثالثي الأمرين : أنهم أشاروا إلى موقفي بالغمز واللمز ، وعرضوا في ، وعلمتوا في فهمي وعلمي حين قالوا في تقريرهم المزيل : « وثنبه إلى أن الشاهد - أي الشيخ صلاح أبو إسماعيل - ومن تحا نحوه بالنسبة لهذا القانون - أي قانون الأحوال الشخصية - إنما كان المثير عندهم الإجراءات التي صدر بها القانون قبل إنعقاد مجلس الشعب والقصور العلمي في شأن جواز استمداد الأحكام من مذاهب الفقه الإسلامي أو عدم جوازه » .

التقرير يمدح المسلمين بالأباطيل وينقل من النصوص ما يوافق الهوى ، ويترك منها ما ينص على الحق ، كما يقرأ القاريء « ويل للمصلين » ويترك « الذين هم عن صلاحهم ساهون »

أنتقل النص الذي أدخلوا بعضه وتركوا بعضه ليلمس القاريء بنفسه تحريف الكلم عن مواضعه في فقه الإمام مالك في كتاب الشرح الكبير - الجزء الثاني ص ٣٤٥ - ما نصه : « وللزوجة التطلق على الزوج بالضرر ، والضرر هو فعل ما لا يجوز شرعاً ، كهجرها بلا موجب شرعي أو ضربها أو سبها ، وليس من الضرر منعها من الحمام أو من التزهة ، وليس من الضرر تزوجه عليها » .

نقلوا الفقرة الأولى « وللزوجة التطلق على الزوج بالضرر » وحذفوا الفقرة الثانية « والضرر هو فعل ما لا يجوز شرعاً » ونقلوا الفقرة الثالثة « كهجرها بلا موجب شرعي أو ضربها أو سبها » وحذفوا الفقرة الأخيرة « وليس من الضرر تزوجه عليها » .

فانظر أيها القاريء ، كيف يحرفون الكلم عن مواضعه ؟ ونسوا حفظاً مما ذكروا به ، ولا تزال تطلع على خائنة منهم ؟

أنظر أيها القاريء ، كيف يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض ؟ وكيف يبرزون بعض القول ويخفون بعضه ؟

لقد لجأوا إلى مذهب المالكية لأنه هو الذى يميز التطبيق للضرر ، ولكن حتى مذهب المالكية لا يساعدهم ولا يؤيدهم في أن الزواج بالثانية ضرر ، بل يناقضهم وينص على أنه ليس بضرر ، فأصبح القانون في ناحية ومذهب المالكية في ناحية أخرى مضادة ، القانون يقول : «يحظر إضراراً بالزوجة اقتران زوجها بأخرى» .

ومذهب المالكية المستل به يقول : «ليس من الضرر تزوجه عليها».

فهل هذا من ذلك ؟

الشيخ صلاح أبو إسماعيل يستفيث بالرأى العام ليكون حكماً بينه وبينهم ، وأنا معه أعيب بكل العقلاء أن يزناوا كلامهم ويكشفوا زيفهم . وما هو بخلاف على أبسط العقول ...

إن المالكية وجميع المذاهب الإسلامية يتفقون على أن الضرر الشرعى هو فعل ما لا يجوز شرعاً ، والمشرعون للقانون يقولون : الزواج بالثانية إضرار بالأول . ولو ركبنا قياساً منطلقاً من الشكل الأول لقلنا :

الزواج بالثانية إضرار وكل إضرار لا يجوز شرعاً .

إذن الزواج بالثانية لا يجوز شرعاً .. وهذا مخالف لصريح القرآن الكريم وللسنة النبوية وإجماع الأمة من أول الرسالة المحمدية إلى يوم ظهور قانون الأحوال الشخصية سنة ١٩٧٩

أما المناقطة الثانية :

فهى أدهى وأمر .. إذ يقولون : «وإن القانون مستمد من فقه الحنابلة ..» فلنتنظر إلى الحنابلة .. يقولون بالنص الحرفى الذى نقلوه في تقريرهم :

«وإذا تزوجها وشرط لها أن لا يخرجها من دارها وبلدها فلها شرطها ، وإن تزوجها وشرط لها أن لا يتزوج عليها فلها فراقه إذا تزوج عليها» .

واضح من هذا النص أن الحنابلة يحترمون الشروط الواردة في عقد

التكاح ولو كانت بمنع المباح ، ويعنى ذلك أنه تزوجها وشرط لها لا يأكل بضاً لأنها تكره البصل ، فلها فراقه إذا أكل بصلاً .. فهل يستتج من ذلك أن كل زوجة أكل زوجها بصلاً لها فراقه ولو لم تشترط في العقد ؟

القانون يقول : لو اقترن زوجها بأخرى فلها فراقه ولو لم تشترط في العقد . والمخاللة يقولون : لها فراقه إن شرطت ذلك في العقد ..

~ فهل القانون مستمد من مذهب المخاللة كما يخادعون ؟ أو بينهما بعد المشرقين ؟

المخاللة الثالثة :

استدلال التقرير بتقييد «عمر» للمباح في منع التزوج من الكتابيات ، وأسأل أصحاب التقرير من المشرعين لقانون الأحوال الشخصية مثل «عمر» ؟

والعجب أنهم يقولون : جاء في القرطبي أن «عمر بن الخطاب» منع كبار الصحابة من تزوج الكتابيات وقال : «أنا لا أحرمه ولكن أخشى الاغراض عن الزواج بالمسلمات» وكنت أحب أن يكون أصحاب التقرير أمناء في النقل ، فعبارة القرطبي في الجزء الثالث ص ٦٨ هي : «لا أرجم أنها حرام ولكني أخاف أن تعاطوا المومسات منهن» .. والفرق بين العبارتين كبير وكبير جداً .. فعمر رضى الله عنه رغب في المحصنات العفيفات ، ونفر من الكتابيات متى اشتهرن بالزنا وشاع فيهن ، فقوله إن عمر عطل النص المحكم ومنع تكاح الكتابيات هذا القول مخالطة بمنعوا به تعدد الزوجات الحلال الطيب بنص القرآن الكريم : ﴿ فَاَتَكُونُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثَلِ ثَلَاثَ وَرُبَاعَ ۚ ۝ ٢٠٨ ﴾

المخاللة الرابعة :

إنهم يقولون : «إن القانون لم يحظر المباح وإنما أجهز للزوجة اثني في عصمته طلب الطلاق إذا تضررت من اقترانه» . والمخالطة في كلمة «إذا

تضررت».. هل مرادهم إذا تضررت بالافتراق نفسه فقط على معنى إذا غضبت من مجرد زواجه بأخرى ؟ إذا كان هذا مرادهم - وهو نص القانون وروحه وتطبيقه - فهو مخالف للتصوص الشرعية القطعية ولم يقل به أحد من العلماء قبلهم إذا غضبت الزوجة الأولى من افتراق زوجها يثابته لا عبرة به في نظر الشرع مادام حقاً للزوج شرعاً ، وقد غضبت عائشة رضي الله عنها وتأملت من افتراق رسول الله ﷺ بالسيدة زينب بنت جحش ، وبالسيدة جويرية بنت الحارث .. وما اعتبر الإسلام هذا الغضب ضرراً ..

وتزوج الخلفاء الراشدون ثانية وثالثة ورابعة ، وما اعتبروا آلام الزوجة الأولى ضرراً شرعياً .. وظل الأمر على ذلك حتى طلع علينا قانون الأحوال الشخصية بدين جديد لم يسبق إليه ، يحترم مجرد الزواج بالثانية إضراراً بالأولى ، ولو حافظ الزوج على العدل والقسم في كل ما يملك .

والطامة الكبرى في هذا القانون أن يستتبع المحرم الذي علم من الدين بالضرورة تحريمه ، واستباحة المحرم الذي علم من الدين بالضرورة تحريمه كجبر .. ويبان ذلك أن زواج المرأة من رجل وهي في عصمة رجل آخر حرام معلوم من الدين بالضرورة ، وإباحة هذا الزواج وتحليله وتشريعه في قانون ، استباحة محرم علم من الدين بالضرورة ، والقانون يفعل ذلك .

لقد قلت ١٩٧٩ يوم صدر هذا القانون في ردى عليه تحت عنوان :
« تنبيه ونصرة لنساء الأمة » ما نصه :

وإلى أحلر نساء الأمة الإسلامية من العمل بهذا القانون ، فلو تزوج رجل بـزوجة ثانية غنية فطلبت الأولى الطلاق فلم يطلق الزوج وقال : إني قادر على الإنفاق وعلى العدل في كل ما أملك ، فطلق عليه القاضي ، فطلاق القاضي هذا باطل باطل ، وهو فيه آثم آثم آثم ، فالتقضاء بغير حق عبثاً أو خطأ لا يحول الحلال حراماً ولا الحرام حلالاً ، فرسول الله ﷺ يقول : « فمن قضيت له بحق أجنبية فإنما هي قطعة من النار فليأخذها أو فليدهنها ».. وما دام طلاق القاضي في هذه الحالة خطأ حيث لا مبرر له شرعاً فهو باطل بلا خلاف .

ولو أُنعتا للقاضي أن يطلق بدون سبب شرعي لأمكن أن يطلق نساءنا

جميعاً ، ونحن في بيروت ، إن القاضي الراعي لما يقول : سيطلق وهو يعلم أنه ينفذ القانون المتحرف وليس الشرع المستقيم ، لأنه لم يقل أحد من العلماء المسلمين منذ فجر الرسالة حتى صدور هذا القانون : «إن الزواج بالثانية يبيح للقاضي أن يطلق الأول»..

وإذا كان طلاق القاضي باطلاً شرعاً فالزوجة ما زالت في عصمة زوجها الأول ، فإذا ما تزوجت زوجاً آخر فزواجها الثاني باطل وزنا وسفاح .

قلت ذلك ونشر في جريدة الشعب يوم ١٤ أغسطس ١٩٧٩ وكذلك قلته في التحقيق الصحفي الذي أجراه معي الأستاذ أحمد السيوف لجريدة الشعب أيضاً ديسمبر سنة ١٩٨٣ .

وقانون الأحوال الشخصية الذي ابتدعه من تلقى ربه وأفضى إلى ما قدم ووافقه عليه ثلاثة من العلماء كبار المناصب .. هذا القانون يبيح للزوجة أن تتزوج رجلاً آخر وهي في عصمة زوجها الأول ، فهو يستحل ما حرم الله ، ويستحل ما علم من الدين بالضرورة حرمة ، ويصير المحرم حلالاً ، وهذا كفر من مشرعه وكفر بمن علم حرمة واستحله .

ولا ينفي عن كفرهم اعتقادهم على طلاق القاضي ، فهو كما بينا واضح البطلان ، كما قلت في أغسطس ١٩٧٩ : إن الزوجة في هذه الحالة تبقى في عصمة زوجها الأول ولا يستطيع ملء الأرض من مثل فضيلة المفتي أن يخرجها من عصمته ..

فلماذا يدافع أصحاب المناصب أو طلاب المناصب عن قانون يخالف الشريعة الإسلامية نصاً وروحاً ؟

إن الدنيا لا تقضى عن الآخرة شيئاً ، ﴿ فما متاع الدنيا في الآخرة إلا قليل ﴾ .

أ. د. موسى شاهين لاشين

نائب رئيس جامعة الأزهر سابقاً

ورئيس قسم الحديث بكلية أصول الدين

تعقيب على رد لجنة شيخ الأزهر على شهادة الشيخ صلاح أبو إسماعيل أمام محكمة أمن الدولة العليا

أفئونا يا علماء الإسلام أفادكم الله ما الحل في نظر اللجنة وقد سد
حكمكم هذا العصر كافة الوسائل المشروعة في وجه دعاة الإسلام وسدوا
كل السبل القانونية للوصول إلى إقامة دولة إسلامية .

د. فتحي السيد لافيسن
المستشار بمحاكم الاستئناف

سيقتصر هذا التعقيب على عدد من المسائل التي أختارها جوهرية وهم
جمهور المسلمين في مصر خاصة ، وبلاد العالم الإسلامي عامة ، إذ يقوم
على غموض الأمر فيها والتهاسب ذلك التناقض القائم بين الحركات الإسلامية
الحديثة وأنظمة الحكم القائمة حالياً في بلاد الإسلام .

والمسلمون جميعاً بحاجة ماسة إلى توضيح الحكم الشرعي فيها بهلاء
ووضوح حتى يمكن لكل مسلم تحديد العلاقة التي تربطه بهذه الأنظمة ،
وتحديد كثير من الواجبات والحقوق التي تربط الراعي بالرعية .

ودعاني إلى هذا التعقيب ما لاحظته من أن رد اللجنة الموقرة قد مس
هذه المسائل على استحياء شديد ، وفي غطاء أحياناً كثيرة ، كما عمدت
اللجنة إلى سرد المبدأ الشرعي من الناحية النظرية وهو غالباً لا خلاف
عليه ، ولكنها أخفقت عن عمد أو عن سهو ربط هذه المبادئ الشرعية
بالواقع الذي يعيشه المسلمون في هذا العصر حتى يكونوا على بينة من أمر
هذا الواقع الذي يهمهم بالدرجة الأولى ومعرفة حكمه ليتصرفوا على ضوء
هذه المعرفة .

ويقرر علماء أصول الفقه أن المفتى أو القاضى أو الحاكم ، أو كل من يتصدى لبيان الأحكام الشرعية ، إلى جانب فهمه للحكم الشرعى ، يجب أن يكون على دراية كاملة وفهم عميق بالواقع ليعطى هذا الواقع نصيبه من الحكم الشرعى المناسب له .

وبناء عليه سيقصر كل منا أيضاً على مجرد إبراز صورة حقيقة للواقع الذى يعيشه المسلمون ولبعض التناقض فى المبادئ التى أوردتها اللجنة ، وفى انتظار بيان شاف ومفصل من اللجنة وسائر علماء المسلمين عن حكم الله فى تلك المشكلات العملية لأنها قضية العصر دون جدال .

ونتول عرض تلك المسائل التى رأينا لها أهمية خاصة فيما يلى :

أولاً : العلاقة بين الراعى والرعية .

أوردت اللجنة ، وهى بصدد بيان هذه العلاقة ، الأحاديث الآتية :

١ - حديث أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال : « يستعمل عليكم أمراء ، فصرهون ومكرون ، فمن كرهه فقد برىء ومن أنكره فقد سلم ، ولكن من رضى وتابع . قالوا : يا رسول الله ألا نقاظهم ؟ قال : لا .. ماصلوا » .

وذكرت شرح الإمام النووى لهذا الحديث وأن فيه دليلاً على أن من عجز عن إزالة المتكر لا يأثم بمجرد السكوت ، وإنما يأثم بالرضا والمتابعة ، وأن فى الحديث دلالة على أنه لا يجوز الخروج على الحكام والولاء بمجرد ظهور الظلم أو الفسق ما لم يغيروا شيئاً من قواعد الإسلام .

٢ - حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : « من كره من أموره شيئاً فليصبر ، فإنه من مخرج من السلطان شيئاً مات ميتة جاهلية » .

وفى رواية : « من فارق الجماعة .. » وذكرت اللجنة تعليق ابن حجر على هذا الحديث بأن المراد بالمفارقة السعى فى حل عقد البيعة التى حصلت لذلك الأمر ولو بأذى شيء ، فكفى عن ذلك بمقدار الشبر ، لأن الأذى فى ذلك يؤول إلى طاعة السلطان المتغلب ، والجهاد معه ، وأن طاعته خير من الخروج عليه لما فى ذلك من حقن الدماء وتسكين الدماء ، ولم يستثنوا من

ذلك إلا إذا وقع من السلطان كفر صريح ، فلا تجوز طاعته في ذلك ، بل تجب مجاهدته لمن قدر عليها .

٣ - حديث جندب بن أمية عن عباد بن الصامت قال :

«دعانا النبي ﷺ فبايعناه ، فكان فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا ، وأثرة علينا وألا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان». وفي رواية أخرى عن جندب : «ما لم يأمروك بالإثم بواحاً» وفي رواية حبان بن أبي الصخر : «إلا يكون معصية لله بواحاً».

وذكرت أن النووي علق على هذا الحديث بقوله : «وأما الخروج عليهم وقتلهم فحرام بالإجماع المسلمين ، وإن كانوا فسقة ظالمين ، وأجمع أهل السنة على أن السلطان لا يتعزل بالقس ، وأن سبب عدم إنعزاله وتحريم الخروج عليه ، ما يترتب على ذلك من فتنة وإلحاح الدماء ، وفساد ذات الدين ، فتكون المفسدة في عزله أكثر منها في بقاءه .

ونسوق على هذا الرأي الملاحظات الآتية :

اللجنة كتبت الحق واكتفت بالرأي الذي يوافق هوى الحكام :

١ - أن الرأي الذي اعتقته اللجنة وهو تحريم الخروج على الحكام ، وإن كانوا فسقة ظالمين ، وعدم انعزالهم بظلمهم وفسقهم ، ليس هو الرأي الوحيد في الإسلام ، وأن هناك رأياً آخر للعديد من الأئمة المجتهدين يرى تقيض هذا الرأي وقد أورده الشيخ صلاح أبو إسماعيل في رده ، وتسانده نصوص صحيحة وصريحة في السنة النبوية ، وأقوال مأثورة للخلفاء الراشدين ، كلها تربط وجوب طاعة الإمام بوجوب طاعته هو الله ورسوله ، فإذا عصى الله ورسوله أو أمر بمعصية فلا سمع له ولا طاعة .. ومتى انتفى واجب السمع والطاعة عن عاتق المسلم حل له مجاهدة الإمام بكل سبيل مشروعة .

واللجنة بالتأكيد لا تغيب عنها هذه الآراء ، وكان الإنصاف والأمانة العلمية تقتضي ذكرها إبراء للذمة !! ولكن اللجنة اكتفت بالرأي الذي يوافق هوى الحكماء !! أما ادعاء الإجماع على هذا الرأي فلا قيمة له طالما أن الرأي الآخر موجود ومعلوم وجوده ينتقض دعوى الإجماع .

ومن المعروف في الفقه الإسلامي أن كثيراً ما يمكن العلماء دعوى الإجماع في غير محلها لعدم إطلاعهم وقتها على آراء المخالفين .

٢ - في بعض روايات حديث أم مسلمة، عبارة «لا، ما أقاموا فيكم الصلاة» بدلا من «لا يواصلوا» والأمر يختلف !! وكان الأجدر باللجنة ذكر هذه الرواية أيضاً ، والتعير بـ «أقاموا فيكم» يستوجب أدائها صحيحة مكتملة الأركان والخشوع مع الالتزام بأثرها وحقوقها التي تظهر فيكم ، بالانتهاء عن الفحشاء والمنكر وعدم ارتكاب المعاصي ويعتضي الأمر بإقامتها على هذا النحو إقامة سائر أوامر الدين ونواهيه .

٣ - إن هذه الأحاديث التي سألتها اللجنة والشرح الذي ارضعته ، تشترط لتحريم الخروج على الإمام شرطين جوهرين :

أولهما : ألا يأمر بشيء يعد كفراً أو إثماً أو معصية يواحا عند المسلمين فيها من الله برهان ، أي معصية ظاهرة بادية ، مقطوع شرعاً بأنها كذلك دون شبه أو تأويل .

ثانيهما : أن يقتصر الأمر على ظلم الإمام أو فسقه دون أن يغير شيئاً من قواعد الإسلام ، والظلم هو منع حقوق الناس أو الإضرار بهم دون وجه حق ، والفسق هو ارتكابه المعاصي يؤيده ما جاء في روايات عديدة عن رسول الله ﷺ أنه قال : « وإذا رأيتم من ولائكم شيئاً تكرهونه ، فاكرهوا عمله ولا تنزعوا يداً من طاعة » .

وقوله ﷺ : « إنكم سترون بعدى أثره وأموراً تكرهونها ، قالوا فما تأمرنا يا رسول الله ؟ قال : أدوا إليهم حقهم واصلوا الله حقكم » .

وقوله ﷺ : « إنكم سترون بعدى أثره ، فاصبروا حتى تلقوني » . والأثره هي الاختصاص بالشيء من أمور الدنيا ، أي أن الأمر يقتصر

على عدم إقامة العدل بين الناس بأن يأخذ ماله عليهم من حقوق ولا يؤدي لهم حقوقهم ويؤثر نفسه وحاشيته ومن يلوذ به بشيء من أمور الدنيا ، أو يرتكب المعاصي .

ومؤدى ذلك أنه يشترط لعدم الخروج أن يكون النظم العام في الدولة والمجتمع والقوانين والأنظمة السارية قائمة على الأحكام الشرعية والقواعد والقوانين الإسلامية . غير أنه مع ذلك قد يجوز الإمام في بعض تصرفاته الشخصية فيكون ظلالاً ، أو يرتكب بعض المعاصي فيكون فاسقاً ، أما إذا غير الإمام شيئاً من القواعد والأحكام الشرعية التي تحكم المجتمع ، جاز الخروج عليه بإجماع الآراء .

واللجنة وإن أوردت هذا الرأي غير أنها مرت عليه سريعاً وعلى استحياء ، رغم أنه أساس المشكلة الإسلامية القائمة الآن بين الحكام والشعوب ، كما أهملت اللجنة تطبيق هذا الرأي على الواقع الذي يعيشه المسلمون الآن ، وهل حكاهم هذا العصر يحكمون وفقاً للقواعد الشرعية ، ولم يغيروا شيئاً من قواعد الإسلام وأحكامه ونظمه وأنهم يدخلون فقط في دائرة الظلم أو الفسق بمعناه المتقدم ، فيكون القول بعدم جواز الخروج عليهم صحيحاً ، أم أنهم بدلوا وغيروا الأحكام الشرعية إلى أحكام وقواعد وأنظمة استوردوها من بلاد غير إسلامية ، وتعتبر خروجاً صريحاً على أحكام وقواعد الإسلام ، وإثماً بواحاً ، فيجوز خروج المسلمين عليهم طلباً لتطبيق أحكام دينهم ؟

استطفاء :

وتستعرض اللجنة حال المسلمين وواقع أمرهم ، وتترك لها الرأي الشرعى الذين ينطبق على هذا الواقع .

إن أحكام الدول الإسلامية قاطبة يفرضون على مجتمعات المسلمين التعامل بالربا في صورة القوائد المصرفية والقانونية ، وهو ما قرره مجمع البحوث الإسلامية في دورته الأولى في مايو سنة ١٩٦٥ كما قرره كافة المجمع واللجان الفقهية حتى الآن .

ويعطلون حدود الله ، ويسحقون الميسر والزنا وتعمى النساء ، واختلاط الرجال بالنساء ، وينفقون الناس بواسطة أجهزة الإعلام المختلفة والصحف والمجلات إلى طريق الفساد ، وإشاعة المنكر والفاحشة .

وينادون جهراً بفصل الدين عن الدولة ، وأن الدين لا شأن له بأمور الحياة ، وهم بذلك يتكبرون معلوماً من الدين بالضرورة وبالتصوص القاطعة وهو عموم الرسالة المحمدية لسائر أمور الحياة .

وينظمون مجتمعاتهم وإداراتهم وثقافتهم وسياساتهم ومعاملاتهم وسائر شعوبهم على أوضاع ونظم ومبادئ وعقائد تخالف الكثير من أحكام الإسلام وقواعده .

وهم يفرضون كل هذه المنكرات على المسلمين ويضفون عليها الحماية ، ويضمنون لها الذبوع والشيوع في المجتمع بقوة القانون وسطوة الدولة وأحكام القضاء ، ويمتحنون القضاة قسراً وإرهاباً من تطبيق شرع الله على خلاف تلك القوانين والقواعد والنظم التي وضعوها من عند أنفسهم وألزموا بها المسلمين .

وإذا حاول أحد من المسلمين التصدي لهذه المنكرات بالتمنع أو التغير أو حتى بالتقيد بالصيحة وطالب بتطبيق شرع الله ، تعرض للتعذيب والتشريد والاعتقال ، والمصادرة ولقت له التهم ، ويكفي أن كل من يطالب بمحكم الإسلام وإنفاذ أحكامه وإقرار نظامه يكون متهماً في القانون بمعاودة نظام الحكم والعمل على قلبه جزاؤه الإعدام أو السجن المؤبد . وحوصر الوعظ الشرعي الرسمي في المساجد وعلى المنابر في زاوية ضيقة لا تُظهر حقاً ولا ترد باطلاً ولا تقدم نصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم ، وصدرت القوانين بالعقاب الرادع بالسجن والتشريد ضد كل من يتطرق في خطبة الجمعة من العلماء والوعاظ وغيرهم لتقديم النصيح للحكام أو انتقاد ما يصدر منهم أو من أجهزتهم مخالفاً شرع الله .

هنا أيها السادة أعضاء اللجنة العلماء ، هو واقع الحال لمجتمعات المسلمين اليوم ...

أجيبوا أيها العلماء في لجنة شيخ الأزهر :

ونطلب منكم ونرجو ، ونلح في الطلب والرجاء أن تبينوا لنا حكم الله في ذلك من واقع التصوص الشرعية التي أوردتها في ردكم ، وهل يعد ذلك تغييراً لقواعد الإسلام ؟.. أم هو مجرد ظلم وفسق من الحكام ؟ والمسلمون جميعاً في انتظار جوابكم .

نريد أن نخبرونا بربكم : ما هو الحل المقرر شرعاً لتغيير الحاكم الظالم أو الفاسق ، إذا استشرى ظلمه أو فسقه ، وأصبح وبألاً على الأمة ، ولم يقبل نصيحاً ولا وعظاً بالحكمة والموعظة الحسنة ، وهو أمر كثير الوقوع وذائق منه المسلمون المر والعلقم ، على مدار التاريخ ...

هل من حل سوى الأبعد بالرأى الآخر الذي يقرر أن الحاكم يعزل بظلمه وفسقه ليحل محله الإمام العادل الصالح ، وإلا أهملت مصالح الأمة وضاعت مجتمعات المسلمين ؟

إن علة الحكم الذي اختارته اللجنة ، كما جاء في ردها هي اتقاء سفك الدماء ، واتقاء الفتن التي تزيد مفاستها على المفسدة الحاصلة من ظلم السلطان أو فسقه ، وهي تقضى أن الخارج إذا كان لديه من القوة والبصر بعواقب الأمور ما يمكنه من تفادي الفتن وسفك الدماء إلا ما تقتضيه الضرورة بعزل الحاكم الظالم الفاسق ، انتفت الملة وكانت المصلحة التي تتحقق للمسلمين من وراء ذلك أعظم كثيراً من المفسدة التي تحدث في سبيل الوصول إليها ، لأن مفسدة بقاء الحاكم الظالم أو الفاسق أشد كثيراً من مفسدة الإضرار ببعض الخاصة في سبيل المصلحة العامة ، والمقرر في أصول الفقه أن الضرر الخاص يتحمل في سبيل إزالة الضرر العام ، ويؤيد هذا الرأي ما نقلته اللجنة من الإجماع على طاعة السلطان المتغلب والجهاد معه ، لأن هذا السلطان المتغلب ما هو إلا خارج أحسن استخدام القوة المتاحة له بحيث استطاع انتزاع السلطة من السلطان ذي البيعة ، فإضفاء الشرعية عليه لإقرار بشرعية عروجه ، وبعض العلماء يقرر هذا المعنى صراحة فيما

نقله ابن التين عن الدا ودى في كتاب فتح البلى باب الفن قبل:- «الذى عليه العلماء في أمر الجور أنه إن قدر على إخلمه بغير فتنة ولا ظلم وجب وإلا فالواجب الصبر» هذا في أمراء الجور ، فما بالك بمن يبدل وغير قواعد الإسلام ؟

وفى العصر الحديث توجد وسائل كثيرة تنظيمية مقررة فى الشرع والقانون على السواء تؤدى إلى عزل الحاكم الظالم أو الفاسق ، ويكون الأخذ بالرأى الآخر الذى أغفلته اللجنة أكثر اتفاقاً ومصصلحة للمسلمين وروح العصر الحاضر ، خاصة وأن الرأى الذى اعتنقته اللجنة بالاستسلام المطلق للحاكم ولو كان ظالماً فاسقاً جاء وليد ظروف زمنية واجتماعية تختلف كثيراً عن الظروف السائدة فى هذا العصر .

وثبت تاريخياً مدى عمق هذا الرأى وإضراره بالمصلحة العامة للمسلمين وكم كان نبياً فى وجود حكم سفهاء الأخلام لا يصلحون للتصرف فى شئون أنفسهم فضلاً عن شئون ملايين المسلمين .

ومع كل ذلك فما هو الحل فى نظر اللجنة إذا ما سد حكم هذا العصر كافة الوسائل المشروعة فى وجه دعاة الإسلام .. بالملع من الإجتاعات العنيفة ومصادرة الأموال وإغلاق المؤسسات الخيرة والاجتماعية وتحريم إصدار الضجف والمجلات وتحريم تكوين الأحزاب والجمعيات ، وإسقاط كل من يرشح نفسه منهم للمجالس الشعبية ، وسد كل السبل القانونية للوصول بالمجتمع المسلم إلى إقامة الدولة الإسلامية التى تطبق شريعة الله كاملة غير منقوصة ؟

ماذا يفعل دعاة الإسلام حينئذ ؟... أفتونا يا علماء الإسلام فى لجنة شيخ الأزهر أفادكم الله .

عقد البيعة شرعاً :

أوردت اللجنة مبدأ تحريم سعى المسلم فى حل عقد البيعة التى تربطه بالأمر وذلك دون أن تين اللجنة مضمون عقد البيعة وشروطه حتى يكون

المسلمون على بيعة من أمرهم والمتفق عليه شرعاً بناء على النصوص الصريحة في الكتاب الكريم والسنة النبوية ، أن عقد البيعة يقتصر مضمونه على الحكم بكتاب الله وسنة رسوله ، وأن عقد البيعة لا يتم إلا على هذا الأساس فلا يجوز شرعاً لمسلم مبايعة حاكم على الحكم بغير ما أنزل الله .

والسؤال الذي نطرحه على اللجنة : هل البيعة بمفهومها الإسلامي هذا موجودة وقائمة الآن بين المسلم وحكامه في هذا العصر ؟؟

إن أنظمة الحكم القائمة الآن في الدول الإسلامية أنظمة علمانية مقتبسة من النظم الغربية القائمة على مبدأ الفصل بين الدين والدولة ، والذي ساد أوروباً لطرف خاص بها وبالمبادئ الكنسية التي يقوم عليها الدين المسيحي ، وحكام المسلمين يعطون في كل وقت إيمانهم بهذا المبدأ وأنها يحكمون وفقاً له وأنه لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة .

وهذا المبدأ يعتبر خروجاً صريحاً على مبدأ معلوم من الدين بالضرورة ، والنصوص القطعية في الكتاب والسنة وإجماع علماء المسلمين كافة ، وهو عموم رسالة الإسلام لأمر الدين وشؤون الحياة ، وأن الإسلام منتج حياة كامل يظم سائر شؤون المسلمين في دنياهم .

وحكام المسلمين الآن لم يقدموا لحكم الأمة باسم الإسلام ولا وفقاً لقواعده وأحكامه ، ولم يطلبوا من الرعية مبايعتهم على هذا الأساس .

وبناء على ذلك ، ليقبل لنا أعضاء اللجنة : — أين عقد البيعة الإسلامي حتى نؤاخذ المسلمين بجهالة .. وهل هناك شرعاً طاعة في علق مسلم لحاكم لم يبايعه ، ولم يتعهد بينهما عقد بيعة ، خاصة وأن هذا الحاكم لا يحكم بالإسلام ، بل ولا يريد أن يحكم به ؟ افترنا بأعضاء اللجنة وبأعلام المسلمين أننا هم الله .

الجهاد ووسائل تغيير المنكر

ذكرت اللجنة حديث « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده » ، فإن لم

يستطيع فلسفته فإن لم يستطيع لبقائه ، وذلك أضعف الإيمان .

وأنه رتب وسائل تغيير المنكر فبدأ باليد فإن كان في ذلك ضرر له أو لغيره انتقل إلى التغيير باللسان بنفس الشرط ، وإلا انتقل إلى الإنكار القلبي وكراهية هذا المنكر وفاعله ، ونقلت اللجنة عن إمام الحرمين بأنه يسوغ لأحد الرعية أن يصد مرتكب الكبيرة أن يندفع عنها بقوله ، ما لم ينته الأمر إلى نصب قتال ، وشهر سلاح ، فإذا انتهى إلى ذلك ربط التغيير بالسلطان .

وعقبت على ذلك بقولها : « ومن هنا نأخذ أن إزالة المنكر باليد والقوة إنما هي إلى ولي الأمر صاحب السلطة في ذلك والإنكار باللسان هو واجب كل مسلم له أهلية التمييز بين المنكر والمعروف ولا سيما العلماء الذين أشار إليهم القرآن في قوله : ﴿ فلولوا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون ﴾ .

هذا مقالته اللجنة ، وأغلقت وجهة نظر أخرى تمثل مأزقاً لا بد من العثور له على مخرج وإجابة شافية هو : — ما الحل في نظر اللجنة لو أن السلطان نفسه انحاز إلى جانب المنكر ، وحى بسلطة الدولة أو كبار الفساد والفاحشة ، وأهدر أحكام الله وحلوه ؟ .

ما الحل حينئذ في ضوء قول الرسول ﷺ : « مثل القائم على حدود الله والواقع فيها ، كمثل قوم استهموا على سفينة فصار بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها — وكان الذي في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم فقالوا لو أنا خرقنا في نصيبنا غرقاً ولم نؤذ من فوقنا . فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً ، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً » .

وقوله ﷺ في حديث طويل نرى فيه على اليهود عدم تبهم عن المنكر : « كلا والله لتأمرن بالمعروف وتنهون عن المنكر ولتأخذن على يد الظالم ولتأطرنه على الحق أطراً ولتقصرنه على الحق قصراً ، أو يضربن الله بقلوب بعضهم على بعض ثم يلعنكم كما لعنهم » وقوله ﷺ : « إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أو شك أن يعصمهم الله بعقاب منه .. »

هل تترك المجتمع يفرق بالجميع ؟ أم مامى وسيلة الإنقاذ والحاكم الآن يحصى المنكر ويشيع بوسائل إعلامه الفساد والفاحشة ، ويعطل حدود الله وأحكامه .. والرسول ﷺ يأمر أمراً جازماً بالأخذ على يد الظالمين والواقعين في حدود الله ، فكيف تنفذ أمر الشارع الحكيم وتنقذ مجتمعات المسلمين ؟

ثالثاً : شروط إمارة المسلمين

ذكرت اللجنة أن المطلق عليه بين فقهاء المسلمين : أن الشروط المحتبرة في الإمام أى الخليفة أو الوالى أو الحاكم ، سبعة ، منها : سلامته : (الأولى) من السمع والبصر واللسان .

اللجنة تهرب من إيراد الحقيقة

والسؤال الذى نطرحه على اللجنة هو : — لماذا لم تذكر اللجنة باقى الشروط حتى يكون الناس على بينة من أمر دينهم في هذا الخصوص ، وليعرفوا مدى انطباق هذه الشروط على حكام هذا العصر ؟ ..

أم أن اللجنة لم ترد إخراجاً لأحد فآثرت عدم ذكر باقى الشروط ، ثم اكتفت بذكر شرط سلامة الخواص لغرض لا يوجب عن الكلبيين ؟

رابعاً : الرأى الشرعى في اتفاقية كامب ديفيد

استعرضت اللجنة بعض الأدلة الشرعية الدالة على أنه يجوز شرعاً المودعة بين أهل الحرب وأهل الإسلام إذا كان في المودعة مصلحة للمسلمين .. وأوردت مقاله الشوكاني عن صلح الحديبية بأن مصلحة العدو ببعض ما فيه ضيم على المسلمين للحاجة والضرورة، دفعاً

مخطوطة أعظم ، وبينت أن هذا الرأي محل اتفاق الفقهاء ، وانتهت نحن ذلك إلى إبداء رأينا في اتفاقية كامب ديفيد بقولنا : « فإذا عرضنا اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل » « كامب ديفيد » على قواعد الإسلام الحق أصلها القرآن وفصلتها السنة وبيننا فقهاء المذاهب جميعاً على نحو ما أشير إليه ، نجد أنها قد انضوت تحت لواء الأحكام الشرعية باعتبار أنه بمقتضاها عادت أرض مصرية مسلمة هي سيناء بعد أن احتلتها إسرائيل في حرب ١٩٦٧ م وعاد المواطنون المسلمون فيها إلى مصر ، وعادت ثروات سيناء تستفيد بها مصر بدلاً من أن يستنزفها اليهود في إسرائيل .

وحرصت اللجنة على أن تقول : « ومعنى نعرض هذه المعاهدة في ضوء مسؤوليات الحاكم المسلم في نظر فقهاء المسلمين نجد أن رئيس مصر السابق قد نصح الأمة وقام بالمسئولة لحفاظ على الرعية واسترداد الأرض » .

ومآلاته اللجنة بشأن الصلح بين أهل الحرب وأهل السلام ، لا تطبق لنا عليه من الناحية النظرية ، غير أن اللجنة لم تقف عند هذا الحد كما فعلت من قبل ، ولكنها تطرقت إلى تطبيق هذا المبدأ على الواقع فبينت حكم اتفاقية كامب ديفيد ، ومسئولية الرئيس السابق ، وبالنسبة ما فعلت .

إن الرأي الذي ساقته اللجنة عن الصلح بين أهل الحرب وأهل الإسلام وعن مصلحة المسلمين من ورائه . ومفهوم هذا المبدأ يوضح أنه يتحدث عن مصلحة المسلمين كافة في مواجهة المخربين باعتبار أن الدولة الإسلامية وقت إبداء هذا الرأي كانت دولة واحدة من أقصى المشرق إلى أقصى المغرب ، وتقوم عليها جميعاً سلطة إمام واحد هو خليفة المسلمين ، وذلك واضح بمجلاء من التصير بأهل الحرب وأهل الإسلام ، وبمصلحة المسلمين لا بمصلحة القطر ، ولا فئة على حساب مصلحة الفئات الأخرى من المسلمين ، وباعتبار أن ذلك هو المبدأ الإسلامي العام الذي قرره الرسول ﷺ في قوله : « المسلمون متكافئون دماءهم » ويسمى بدمتهم أدناهم ، وهم يد على من سواهم » .

وبالرغم من وضوح هذه الرؤية لكل عالم بالإسلام ، وهم علماء كبار :
فقد تحدثت اللجنة عن المصلحة في عودة سيناء إلى مصر وأغفلت عمداً
قضية المسلمين الأساسية ، وهى اغتصاب جزء عزيز من أرض الإسلام هو
أرض فلسطين المسلمة ، وماتبعه من تشريد وقتل لأهلها المسلمين ،
مما يجعل الجهاد فرضاً على كل مسلم ومسلمة وأنه يجب ليكون التطبيق
صحيحاً ، ولكنى تتطوى الإتفاقية تحت لواء الأحكام الشرعية كما تقول
اللجنة ، أن يكون الحل شاملاً ، يحقق السلام للمسلمين العرب كافة ويحقق
للشعب الفلسطيني مصلحته في استرداد حقوقه المغصوبة في أرضه وإقامة
دولته ، وهو ما كان يعد به الرئيس السابق ويؤكد على سماع من الكافة .

إن أى مترك مؤامرات السياسة العنلية المؤلزة لليهود ، يدرك أن الغرب
وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية التى تحمل لواء العلولة والبغضاء
وتشن الحرب الخفية والعنلية على العرب والمسلمين ، كان يهدف منذ
عشرات السنين إلى إخراج مصر بثقلها الحرفى والبشرى والقومى من
المواجهة مع العدو الصهيونى بأى ثمن ليفردوا بالإجهاز على القضية
الفلسطينية بعد ذلك ، ولأن كسر أكبر وأصلب جزء من الحلقة العربية
المحطة بإسرائيل كتميل بتناعى باقى الأجزاء ، وتم لهم ما أرادوا بطلب الإتفاقية
اللينة .

ورغم وعود السلخات المؤكدة بأن الحل حل شامل كامل فقد ظهر أنه
كان يلدغ الشعب المصرى ، ويكذب عليه حيناً أوهمه بذلك ، وأن الحل
هو حل جزئى مخلود وثمن يمس بجانب ماضيت به مصر من دماء عشرات
الألوف من الشهداء ، وملايين من عرق جبين أبناء مصر ، وأصبح دور
مصر هو دور المتفرج ، فإذا شاركت فبمجرد التشديق بالكلام ، وأصبحت
قوة الجيش المصرى موجهة ضد غير اليهود من جيران مصر وأشقائها محنة
للمخططات الأمريكية ، وعربدت إسرائيل فضمت القدس والجولان
والضفة وغزة ، وضربت المفاعل العراقي ونشطت في توطين اليهود في كل
أرجاء فلسطين وأخيرا غزت لبنان وفتكت هى والصليبية الحاقدة بالمسلمين

على أرضهم ، كل ذلك تحقق دفعة واحدة في سنوات ما بعد الاتفاقية ، وهو ما لم يتحقق قبلها منذ عشرات السنين .

وبالنسبة لمصر فإن سيادتها على سيناء متقوصة بل ومهددة ، وسلطة إسرائيل وأمريكا عليها وفقاً لتصوص الاتفاقية أكثر مما لمصر .. ومهيئة لأن تجتازها إسرائيل في ساعات وباشتراك أمريكا المباشر إذا لزم الأمر ، وبقيت طاباً محل نزاع حتى الآن وأهم ما في سيناء كان قد تم استرداده بالحرب وبعضحيات أبناء الشعب كله في الجيش المصري . وبالاتفاقية استبدلت مصر الأخوة العربية والإسلامية بمؤالاة أعداء العرب والمسلمين ومنهم بأهم أسباب القوة ، وهو طاقة البترول ، مضمونة ورخيصة ، وامتلأت مصر عن آخرها بجواسيس اليهود في صورة سائحين حتى قال شارون يوماً أنه لو لم تحقق تلك الإتفاقية الإسرائيل إلا حصول كل سائح على معلومة لكأنت كافية ..

وآل أمر الاقتصاد المصري إلى الأمريكان وبدلاً من الرخاء ومشروع مارشال الذي كان يعد به الرئيس السابق ، زاد الكرب واستحل التضخم وارتفاع الأسعار .

فأى مصلحة للمسلمين حققتها الاتفاقية ؟ وأي وجه للقياس بين تلك المآسى والأضرار الرهيبة التي حاقّت بالمسلمين وبين صلح الحديبية ؟

ألم تقرأ لجنة الأزهر من مذكرات كيسنجر ومحمد إبراهيم كامل وإسماعيل فهمي ، بل وجريدة الشعب ومقالات الدكتور نعمات فؤاد ، وسائر الدراسات التي أجريت عن تلك الإتفاقية ؟ ..

ألم تقرأوا كيف فرط الرئيس السابق ، وبمالك على الحصول على أي اتفاق بأي ثمن حفاظاً على زعامته وراثته ؟ ..

ألم تقرأوا أنه كان العرب في يد اليهود والأمريكان يتزؤون منه التنازل إثر التنازل بمبارات الإطراء الجوفاء والوعود الكلامية الفارغة من أي ضمان ؟

.. ووصل به الأمر إلى حد أنه كان يبنى مطالب اليهود ويسبها لنفسه
كافتراحات صادرة منه وأنه لم يكن يستمع لأى نصيحة في هذا الشأن من
مستشاريه وخبرائه ؟

ألم تقرأوا عن مجمع الأديان في سيناء والذي رفضه ييجين في آخر
حظة ، إمعانا في إذلال الرئيس واستهانة به ؟

ألم تقرأوا عن هدية ماء النيل التي كانت مستقدم مجاناً لليهود ؟

.. إن كانت اللجنة تدرى كل ذلك ثم قالت فذلك مصيبة .. وإن كانت
لا تدرى فالمصيبة أعظم .. ويأويل الإسلام والمسلمين ، زيادة على ما ينصب
على رؤوسهم من ويلات ومصائب ، إذا كان ذلك هو مبلغ علم علمائهم
بوقائع الحياة وحقائق الأمور ؟!

خامسا : تفنين الشريعة الإسلامية والمطالبة بتطبيقها

قالت لجنة الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر في بداية ردها
إن الشريعة الإسلامية مازالت بحمد الله تظل بلاد المسلمين على مدى أربعة
عشر قرناً من الزمان زاخرة زاهرة بأصولها المستقرة المستمرة .

وفي نهاية الرد قالت اللجنة : « إن الأزهر يسعى لتطبيق أحكام الشريعة
في كل أمور الحياة بالحكمة والموعظة الحسنة ، وإن ندائاته مستطورة في
قلوب الشعب وفي صحفهِ وكتبهِ » .

وألحت اللجنة إلى ضرورة تفنين الشريعة الإسلامية تمهيداً للتطبيق
الصحيح ، بعد أن نسج ، الاستعمار للأمة من صنعة قوانين تدور في فلكه
ثقافة وتشريعاً وتطبيقاً ، ثم استعرضت جهود الأزهر في تيسير تطبيق أحكام
الشريعة الإسلامية المتمثلة في اللجان التي شكلها أو شارك فيها لتفنين
الشريعة الإسلامية وذلك منذ ١٩٦٧ حتى الآن .

نلاحظ على هذا الرد مايلي :

١ — هل يتفق مقالته اللجنة أولاً من أن الشريعة تظلل بلاد المسلمين زاخرة

مستقرة مع ما انتهت إليه من أن الاستعمار قد نسج للأمة من صنعه
قوانين تدور في فلكه ثقافة وتشريعاً وتطبيقاً ، وأن الأزهر يسعى الآن
لتطبيق الأحكام الشرعية في كل أمور الحياة في مصر وغيرها من
الأقطار الإسلامية ١٢ .

أليس ذلك في غاية التناقض والإضطراب ؟ .. أما كان أولى باللجنة
أن تبرز هذا الواقع المخزن من أول الامر بدلاً من إغفاله هكذا بين طيات
مسطور جهود الأزهر لتطبيق الشريعة الإسلامية ؟

٢ — تقول اللجنة ان نداءات الأزهر لتطبيق الشريعة الإسلامية مسطورة في
قلوب الشعب وصحفه .. ونسأل : أين هي تلك النداءات ؟ ..
ومعني وأين قبلت ؟ .. ومن قالها ؟ ..
وبأى وسيلة نشرت على الناس ؟

يا معلماء الإسلام لقد أصبحت كلمات التقنين والتلويح مجرد مشجب
لتعطيل تنفيذ الإسلام عشرات السنين ، بينا الفساد والفجور والتكرات
والافتلاخ من ربة الدين ، تتربص وتتسع وتنتشر يوماً بعد يوم بتوجيه
وحماية الدولة ووقوف الحكام إلى جانب أعداء الإسلام ومحاربيهم المستمرة
للدخاء إلى الله .

فهل تقولونها قوة ناصعة كفلق الصبح ، ياورثة الأنبياء ، وحملة
الرسالة ، والأمناء على الدعوة باسم أخذ الله عليكم الموائيق المخلطة لتبينه
للناس ، ولا تكتمونه ، والساكت عن الحق شيطان أخرس ، وأفضل
الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر ؟

نأمل ونرجو أن يشفى الله بإجابتكم صدور قوم مؤمنين ، وأن تقرروا
أمانة العلم التي تحملونها لانتفضون في الله لومة لائم ، ولتذكروا جميعاً يوماً
تعرض فيه أعبائنا على الديان الذي يعلم عاتية الأعين وما تخفي الصدور .

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ وَاعْبُدُوا يَوْمَ لَا يُجْزَى وَالِدٌ عَنْ وَالِدِهِ
وَلَا مَوْلُودٌ عَنْ وَالِدِهِ شَيْئاً ، إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ الْحَيَاةُ
الدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُمُ بِاللَّهِ الْغُرُورُ ﴾ — صدق الله العظيم —

رد على تقرير لجنة شيخ الأهر

من فضيلة الدكتور عيد المنار فتح الله

رئيس قسم التفسير - كلية أصول الدين - القاهرة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وأصحابه ومن
والاه (أما بعد) :

فقدما قيل : « الحقيقة هي أول ضحايا الحرب »

وهذا قول صحيح لأنه في جلبة المعارك ينفور الجدل ، ويكثر المراء
والادعاء ، وتصبح غلبة الخصم شهوة لا تخضع لحجة أو منطق سليم .

وفي الجانب الفكرى لا يصلح هذا اللون أسلوبا لتناول القضايا الكبرى
في حياة الأمم ، لأنه يقوم على الانفعال والتشنج النفسى .

أما الجانب الدنيوى فالأمر أعظم وأخطر لجسامة ما يترتب على الإفتاء من
حل أو حرمة في النماء ، والأعراض ، والأموال ، والعقائد ، والأخلاق ،
فضلاً عن المسئولية بين يدي الله تعالى .

ولا ريب أن قضية العودة إلى تطبيق شريعة الله بعد أن رحل الكفار عن
أرض الإسلام — هي قضية كل مسلم ، وهي فريضة لازمة لا خيار فيها
ولا بدئل عنها ، ولا يتبل فيها شرعاً أنصاف الحلول ، ولا التهميش
والتجزئة — ولا ريب أيضاً أن معركتنا مع الطوفان اليهودى هي بالنسبة لنا
قضية وجود ومصير ، ومسألة حياة أو موت ، ومشغلة حاضرة ومستقبل في
ديننا ودينائنا معاً .

ومن هنا فلا مجال قط لمعالجة أمثال هذه القضايا بأسلوب المجلات ،
أو المداخلات ، أو التعجيل في إصدار الفتوى والأحكام ، ناهيك عن
تجريف الكلام ، أو التلاعب بالتصويص الشرعية المحكمة .

أقول هذا بمناسبة مقرأته في جريدة « النور » من تقرير عجيب مرعب ، منسوب إلى بعض شيوخ الأزهر ، ردا على شاهد في محكمة .

وقد طوخوا فيه على كثير من المواقف الخاطئة بالتبرير والدفاع مستخدمين الأدلة الشرعية ، وبأسلوب تبدي في الخصومة ، وكأنها معركة شخصية بينهم وبين الشاهد وكان حقه أن يشكروه لأنه أسقط عن العلماء « فرض الكفاية » بعد أن تقاعسوا عنه ، ثم تراجع فيما يثبت بالدليل الشرعي أنه أخطأ فيه .

ولن أتعرض لكل ما جاء في تقرير الشيوخ لطوله ، ولأن فيه بداهة قضائيا صحيحة لا خلاف عليها ، ولكنني سأحدث — إن شاء الله — عن مسألتين مما :

* قضية تطبيق الشريعة وما أثاره التقرير حولها .

* قضية علاقتنا باليهود ، وموقف الإسلام منها .

ونود ابتداء أن نثبت بعض الملاحظات الضرورية قبل الدخول في صلب الموضوع .

أولا : لا يضار كاتب ولا شهيد .

ذلك لأن الله قد ندب الناس للشهادة ، وحثهم عليها ، ونهاهم نهيًا جازما عن كتابتها فقال تعالى : ﴿ ولا يألئ الشهداء إذا مادعوا ﴾ سورة البقرة/ ٢٨٢ ﴿ ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه ﴾ سورة البقرة/ ٢٨٣

وفي مقابل ذلك حمى الله تعالى الشهود ، ونهى نهيًا صارما عن مضرتهم بسبب شهادتهم .. قال تعالى :

﴿ ولا يضار كاتب ولا شهيد ، وإن فعلوا فإنه فسوق بكم واتقوا الله ويعلمكم الله ﴾ سورة البقرة/ ٢٨٢

والخلاصة لمن تأمل هذه الآيات البينات :

إن الشيخ صلاح أبو اسماعيل ، قد أقام الشهادة بأمر الله ، وما كان يملك كتابها بعد أن دعت المحكمة إليها امتثالاً لأوامر القرآن الصريحة .

وبالتالى كان يجب على لجنة شيخ الأزهر أصحاب التقرير ألا يضاروا الشاهد بهذا الرد المصعب ، والذي تضمن كثيراً من العبارات الحادة ضد الشاهد بلذاته ، وجاء سابقة بخطورة يساق بها الأزهر الحريق إلى هذا المستوى المروع فى مخالفة بدهيات القرآن ، حين يحمل شيوخه حملاً على تفنيده شهادة شاهد فى محكمة بغير الطريق الشرعى الصحيح .

والطريق الذى يليق بأهل العلم : أن يتقدموا بأنفسهم إلى المحكمة ذاتها، ويطلبوا إقامة الشهادة لله تعالى ، ويردوا على ما يروونه خطأً شرعياً فى شهادة الشاهد وحينئذ تناقشهم المحكمة كما ناقشت الشاهد ، فتظهر الحقائق للناس، وللتبائة، وللمحامين، بل وللمحكمة نفسها قبل أن تنطق بأحكام تتعلق بدماء المتهمين ، وحرمانهم ، وأموالهم ، وأهليهم ، والمتهم - كم تعلمون - برىء حتى تثبت إدانته .

والعجب - كل العجب - أن يصل الحال بلجنة شيخ الأزهر إلى التأثير - أو محاولة التأثير - على القضاة باسم الدين ، وباسم سمعة الأزهر ، وكان أدنى ما يقبل منهم أن يطالبوا بكافة السبل المحاكمة العادلة هؤلاء المتهمين ، حتى لا يظلم برىء ، أو يهتر حق !!

ثانياً : جلال العلماء وتاريخ الأزهر .

وهذه قضية كبرى أيضاً ، وعلى جانب عظيم من الخطر ، ذلك لأن الأزهر له ثقل تاريخي مشهور ، وهو قد استمد مكانته من محملته لدين الله تعالى ، وقيامه على حياطته ، واللود عن معاني الحق والعدل التى جاء بها الإسلام العظيم .

ومن هنا كان علماء الأزهر أئمة فى كل نازلة ، وفادوا الأمة فى معاركها الضارية ، وقارعوا كل مظاهر الانحراف عن دين الله غاية جهنهم ..

وبذلك جعلوا الأزهر قبلة علمية ، ومنارة إسلامية في العالم كله حتى مدحهم أمير الشعراء بما لم يمدح بمثله الملوك ، لهذا الجهاد الجليل في العلم والعمل جميعا ، فقال رحمه الله :

واشبع مليا والقض حق أئمة . طلوعوا به زهرا وماجوا أمهرا
من كل بحر في الشريعة زاهر ويرى به الخلق العظيم غضفرا
كالوا أجل من الملوك جلالة وأعز سلطانا وأعظم مظهرا
زمن الخفاف كان فيه جناهم حرم الأمان وكان ظلمهم اللرا

فلم يكن مصادقة أن يقرع العلماء الظلم والظن ، وإنما كان تطبيقا وتحقيقا وصدا بأمر الله وكتابه .

ولم يكن مصادقة أن يقود العلماء الثورات المتتالية على « نابليون » وهو يحتل أرضهم بميوش هائلة .

بل لم يكن غريبا أن يقتل سليمان الحلبي — وهو طالب أزهري من الشام — « كبير » خليفة « نابليون » لأنه يندس أرضا إسلامية ، لا أرضا قومية .

ومن هنا استحق علماء الأزهر مكانتهم العظيمة « فكانوا أجل من الملوك » لأنهم قاموا بأمانة الله في أرض الله دعوة ، وجهادا ، وعلميا ، وعملا .

ثالثا : أوضاع مقلوبة :

ثم تسلت الدسائس السياسية ، والمصالح الشخصية إلى هذا الحصن العريق فقادته إلى وضع يمس غير مسبوق في تاريخه الطويل مع الأسف الشديد !!

لقد انتهى الأمر بالأزهر إلى أن صار في أعين الناس وكأنه يرق تنفخ فيه السلطة — أي سلطة — كلما حيزها أمر ، ثم عمله بعد ذلك ولا تلقى له

بالا ، وهذه للأسف حقيقة مرة مهما حلولنا إنكارها ، أو غضب بعض الناس من المصارحة بها .

والدليل على ذلك أنه ناشد الحكومات المختلفة لتطبيق الشريعة فلم تقم له أى حكومة وزناً حقيقياً ، فلا تزال القوانين الوضعية هى الحاكمة المهيمنة ، ولا تزال المفاصد والمبازل تملأ ربوع البلاد فى المراقص ، والخمارات ، ودور اللهو الماجن ، ووسائل الإعلام الرسمية من صحافة وإذاعة ... إلخ .

إنها ليست قضية شخصية تتعلق بهذا أو ذاك من الشيوخ .. وإنما هى قضية تتعلق بالأزهر العريق كله ، وبالدين الذى يمثله ، وبالخلق الذى ينبغى أن يقوم عليه ..

وإن الأسى والأسف ليعمران كل غيور على مكانة الأزهر الإسلامية حين يرى هذا الصرح الشاخ الذى بنى بمجهود العلماء ، وجهود القرون ، يراه وهو يساق فى كل مناسبة ليكون صوتاً لتبرير الأخطاء ، وتقرير الخطايا السياسية ، ومحولة كسوتها بستر من الشريعة الدينية ، التى يعلم أصحاب الفتوى قبل غيرهم أنها كثوى زور فى أصلها ، وفى تبريرها والدفاع عنها !!

رابعاً : يا علماء الإسلام انتبهوا :

فإن هذا الوضع على غاية الخطأ والخطر جميعاً ، ذلك لأن القرض أن يجهر العلماء بالحق ، فإنما لم يستطيعوا ذلك — خوفاً أو عجزاً — فالصمت هو أضعف الإيمان .

لكن تبرير الأخطاء أو الخطايا باسم الدين هو كارثة كبرى تزرى بالعلماء جميعاً ، بل تعود بأفدح الأضرار على الدين ذاته ، لأنها تصمه بما هو منه براء !

وإننا نقول للمسرعين فى هوى السلطة دائماً أن انتبهوا فخطار هذه المغامرة الصعبة ، فإننا لعب بالنار ، وإغراء للإلحاد ، وأقرأوا التاريخ

جيدا .. أليس مثل هذا هو ما حمل عصر النهضة الأوروبية إلى الكفر بالدين
جملة ، ومصادمة كل اتجاه ديني في الأرض ؟!

أليس مثل هذا هو الذي أطلق الفوضى في فرنسا باسم الثورة حتى كان
شعارها اشتقوا آخر ملك بأعلاء آخر قسيس ؟

أليس هذا هو الذي حمل الملحدين والشيوعيين إلى القول بأن « الدين
هو أفيون الشعوب » ؟ والله يشهد وتاريخ الإسلام كله شاهد صدق على أن
الإسلام العظيم غير هذا كله ، لكن إذا طال الأمد ، وتفاقت الفتوى ،
وسكت بقية العلماء عن قول الحق ، فستجلبون على الإسلام مثلما جلبته
الكنيسة الأوروبية على دينها !!

خامساً : أمثلة تاريخية متتابعة :

ولنأخذ بعض الأمثلة حتى تتضح الأبعاد الخطيرة لهذا العمل ، وحتى
يفكر كل إنسان ألف مرة قبل أن يخامر بالفتوى في دين الله عز وجل ، لأنها
ليست مجرد كلمات تقال ، وإنما هي مسؤولة دينية ، وتاريخية على غاية
الخطورة :

١ — حين تصدى الملك السابق وأحزابه لضرب التيار الإسلامي لحساب
القوى الصليبية واليهودية سارع بعض العلماء الرسميين — مع الأسف —
إلى إصدار الفتوى التي تؤيد الظلم والظالمين وتتهم المسلمين بأنهم
محاراج ، وبلغت الجرأة غايتها حين استشهدوا بالآية الكريمة : ﴿ إنما جزاء
الذين يهازون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا
أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ﴾

وعجب الناس بمنع أشد العجب !

هل محاربة الدعاية الخلقية والسياسية : وهل مقارعة الاختلال
العسكري والفقري وهل حرب اليهود بالسلاح ... هل كل ذلك حرب لله
ورسوله ؟ ...

ولم تمض إلا سنوتات معدودات حتى انضمت الحقائق ، واسودت وجوه
الذين اختروا على الله الكذب حين سقط النظام الفاسد بما حمل من أوزار
وأثام ..

ولكن عرف القاصي والداني — حوثذ — أن بعض الشيوخ قد خدعواهم
باسم الدين وأن الفتاوى قد أصبحت تفصل لحساب السلطة ، فاجترت ثقة
الجمهور في العلماء .. وأصبح الناس لا يثقون في قولهم ولو كان حقا مع
الأسف الشديد ، وتحول التيار الشعبي عن الأزهر وعلمائه إلى جهات شتى ،
من الشيوعية إلى جماعات التكفير ، والبقية تأتى ..

٢ — حين قام الاستبداد الفشوي بنشر « اشتراكته المستوردة » وجعل مدلتها
الماركسيين اللينين وأضرابهم . انطلقت أيواق كلوبة جريئة على الله ورسوله
تزعم أن ذلك من الإسلام .. وعجبت الناس أشد العجب يومئذ !!

كيف يؤيد الإسلام الحراسات ، والمصادرات ، وأكل أموال الناس
بالباطل ، وسوق الناس ألولا بعد ألوف إلى السجون والخناق ، والجلد
والتعليب ، وهتك الأعراض ، واستباحة الحرمات .. !

إن العدالة الاجتماعية في الإسلام فوق هذا الميث كله ، ولا يبنى عن
أصحاب الفتاوى ادعائهم الجهل بتخلفات الأمور يومئذ ، فلقد جعل دعاة
الاشتراكية في كل بيت محزنة ، وفي كل قلب مجبنة ، وفي كل عنق كريم
مذلة .

فلماذا لم ير هذا كله أصحاب الفتاوى الدينية ! ولماذا إنطلقوا هنا ،
وصمتوا هناك ! أو ليس من بدهيات الإفتاء أن يكون المفتي بصيرا بأحوال
الأفراد والجماعات ، وظروف الحوادث والوقائع قبل أن يرفع عقوبته ليقول كلمة
باسم الإسلام !

٣ — حين حاول الاستبداد الفشوي مساندة نفسه فكرها حين أنشأ مآسماها
« الميثاق » ليكون مرجعا ومهيما على سائر أوضاع الناس ، ولقد سمعت من
كبار الشيوخ من يخاضر في موايا الميثاق ، وأنه اعترف بالقيم الروحية !!

وجعت من مستشهد بنصوصه في خطبه ومحاضراته كأنه قرآن جديد !! بل لقد لقيت جهات مشيخة طلاب البحوث الأزهرية ، لقنوم شعارات فاسدة كان منها « الميثاق دستورنا » فلما ذهب الزيد جفاء ، وانجلت الغمة ، وساخت قبلم العهد الأسود بما حملت من أوزار تين للناس أن مجتهد الكبري قد شارك في صحتها بعض الشيوخ بسوء الإفتاء ، وانحيازهم للباطل باسم الدين العظيم ، الذي جاء ليقيم الحق والعدل في أرض الله ، وليزقي الباطل والظلمة اللذان سخرنا واستهزأ بالعلماء على رؤوس الأشهاد ، وانهمهم بالبطنة والرشوة على دين الله .

٤ — حين وضع قانون الأحوال الشخصية (١٩٧٩) في ظروف مبهمة كل الهبة ، والأغراض خيفة معروفة سارع بعض الشيوخ في هري السلطة ، ولورا أعناق النصوص الشرعية لبا غلبها ، حتى صار مأحله القرآن من الزواج ضررا فادحا يستجلب التطليق على الزوج رغم أنه ، وهذه مسألة ذاعت وشاعت من كثرة ما كتب فيها فلا نطول بذكرها .

لكننا نسأل :

— هل هذا القانون أعده وقدمه شيخ الأزهر ومن شايعه وفاء بمحاجات

المسلمين ؟؟

— أم أن هذا القانون بيت بلبيل ، واتمست له الفتاوى الخائفا ١٩

— ثم ماحصيلة ذلك كله في قلوب الناس وسلوكهم حين يرون الدين يمتحن للسلطة .. وحين يرون بعض العلماء يسوقون الأزهر إلى مصير فاجع

أليم ؟!!

٥ — حين انتهت الأوضاع والدسائس الدولية بالمنطقة إلى معاهدة « كامب ديفيد » هزلت السلطة ببعض الشيوخ ليسانلوا التبار ، وليقوموا بالتبهر ، والتخريج ، والانتفاء ، وامتحان النصوص الشرعية ، حتى تضفى على عمل سياسى بحث ثابها دينية ، وشرعية إسلامية ، وهذا عمل غير مسبوq في تاريخنا كله فيما نعلم ، الله تعالى أعلم !!

لو صمت الشيوخ — خوفا أو عجزا — لانتهمت لهم الأعدار .

لو قالوا ضرورة مفروضة ، أو هدنة مؤقتة تقدر بقدرها لكانوا على شاكلة من الصواب وإن اختلفنا معهم في تقديرهم ، لأنه بذلك لا تندفع الأمة ، ولا تعطل حمة الجهاد في سبيل الله تعالى ، ولا تختلط على الناس الأمور حين صور لهم العدو الكاشح بصورة صديق أو حليف ، أو جانيح للسلم ، بينما هو لم يرفع يده عن الزناد ولم يتخل عن مطامعه وأحقاده وعدوانه على العراق والجزائر ، والقدس والضفة ولبنان أبلغ شاهد .

ثم هو لا ينكر أحد من قادته قط تصميمهم على إقامة « إسرائيل الكبرى » ولن يقيموها بدماء في عطارده أو المريع ، وإنما يهدون إقامتها على أرضنا ، وفوق حطامنا وأبقاضنا من « النيل إلى الفرات » ١١

٦ - ثم قاصمة الظهر الآن هذا التصور العجيب المهيب والمنسوب إلى بعض شيوخ الأمور الزميين ، والذي يألّ بلا ضرورة ليدافع يستغل على هذه الخطيئة البينة .

انه كما قلنا يألّ في غير موضعه الصحيح ، لأنه رد على شاهد في محكمة وفي محاكمة ، « وما هكذا يساعد نورد الإبل » كما يقول العرب .

وهو يألّ في أعقاب الأمور بعد أن أظهرت الأحداث مهناً وسيناً من نيات الشر التي استحسنت في قلوب اليهود .

ثم هو يألّ بعد أن ضج العالم كله من جرائم اليهود على المفاصل الكبرى العراق ، وضم القدس إلى دولتهم الباغية ، وزرع الضفة بالمستوطنات المسلحة وغزو لبنان ، وقتل الأكراد من الأطفال والنساء في صبرا وشاتيلا وغيرها ١١

فليسمع الشيخ جاد الحق على جاد الحق ولجنه الحماسية

فليندفع من شاء بالرأى أو بتمطقه الخاص عن معاهدة اليهود ، وليندفع من شاء بالقوى أو بالألأصهب السياسية ومطامعها .

لكن دفاع بعض علماء الإسلام عنها ، وباسم الإسلام والقرآن هو والله قاصمة الظهر وسعة الدهور على كل منتسب للعلم والعلماء ، فضلاً عن مخالفة ذلك لدين الله وكتابه كما سنبين إن شاء الله .

بالمخوال

إن القضية أكبر وأخطر من أن تكون خصومة مع شاهد بحسبه أقام الشهادة لله ، وهو مأجور أصاب أو أخطأ ، ولكل مجتهد نصيب .

إن القضية ترجع ابتداء إلى تقوى الله حين تنطق الألسنة ، وتخط الأقدام وتعود إلى حقوق هذا الدين وحقائقه التي ينبغي أن تصان عن الانتهاك إلى هذا الحد المروع الخفيف .

ثم هي ترجع إلى حقوق الأزهر المهيئ في أحناق أهله ، فلا يهدر هذا التاريخ لعرض من أعراض الدنيا الزائلة ..

ثم إن القضية هي قضية جلال العلم والعلماء ، الذين أعاد الله عليهم الميثاق أن يقولوا الحق ولا يكتُموه ، ولا يحرفوه ، ولو فعلوا لكائنا أعلى وأجل من أهل الدنيا جميعاً ، وكلنا يعلم الآيات المشهورة :

ولو أن أهل العلم صانوه صانهم ولو عظموه في النفوس لعظماء ولكن أهانوه فهان ودنسوا بحياه بالأطماع حتى تهيمها أغرسة عوا وأجنية ذلة ؟ إذن فاتباع الجهل قد كان أحزماً وقدبا قال الحسن البصري رضي عنه محمداً :

« يأبى الله إلا أن يذل أهل معصيته ، وإن هملجت بهم البراذين ، وطقطقت بهم البغال » ..

مناقشة موضوعية في أخطاء التقرير

يقدم : الدكتور عبد الستار فتح الله سعيد

فمدا لانتقال بعض القضايا

وهي التي لها مساس بالقضية المعروضة على المحكمة التي انتدبت الشيخ صلاح أبو اسماعيل للشهادة عليها ، وذلك مثل قضايا التكفير ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، وتكرار الإقرار ، وحجم إقرار المكون ، وشروط الإقرار .. إلخ

ذلك لأن تناول مثل هذه القضايا في غير نطاق المحكمة هو إخلال بخطر بحق المتهمين ، والدفاع عنهم ، بل وحق المحكمة ذاتها التي لا يصلح — شرعاً — القيام بأدنى محاولة للتأثير عليها سلباً أو إيجاباً ، وأظن أن النهاية نفسها إذا كانت حريصة على تحقيق العدالة تؤيد هذه الوجهة المتجردة .. لكن إذا انتدبت المحكمة أحداً للشهادة ، أو تطوع بها هو حلواً من كتابتها كان عليه أن يصدع بخلق تصوراً للمحكمة ، وممازاة لها على معرفة الحقائق ، وأن المحكمة — حينئذ — لن تقع تحت تأثير الشاهد لأنها تستحلفه ، إن شأته ، وتستوضحه ، وتناقشه في أقواله ، وتقارن كلامه بكلام غيره ، وتواجهه بهم إذا لم ... إلخ . وبذلك تتحقق العدالة بأقصى ما يمكن للبشر .

ومن هنا أمسك قلبي عن هذا حتى لأقع فيما وقع فيه أصحاب التقرير شيخ الأزهر وجماعته ، الذين لأشك أن لهم تأثيراً بحكم مناصبهم الرسمية والدينية .

ولرب كلمة يقولها قائل تكون — والعياذ بالله — سبياً في إهانة دماء ، أو مصادرة حريات ، أو فتنة مسلم في دينه ، أو عرضه ، أو ماله ، ثم ينسى الناس ، والديان لا يموت ، ﴿ وما كان منك لسيا ﴾ — سورة مريم : ٦٤

وبما عجا لأصحاب التقرير :

لقد أحسنوا النقل عن الأئمة ، فأين التطبيق ؟ يقولون :

« ... عن محمد بن سماعة سمعت أبا يوسف يقول : سمعت أبا حنيفة يقول : من تكلم في شيء من العلم وتقلده وهو يظن أن الله لا يسأله عن كيف أفتيت في دين الله ؟ فقد سهلت عليه نفسه ودينه »

وعن أبي حنيفة أيضاً :

« لولا الفرق من الله تعالى أن يضيع العلم ، ما أفتيت أحداً ، يكون له المنهاً وعلى الوزر »

(راجع جريدة النور — العدد ٨٠)

ولا يخفى على الشيوخ هنا أن كتاب العلم شيء يختلف عن أمر القضاء والرد على الشهود ، ولذلك رفض أبو حنيفة القضاء رغضا صارماً ، لأنه كان يعنى كل حرف قاله ، فأبى أن يبيع آخرته بدنياه غيره .

قانون الأحوال الشخصية

ولقد كنا نظن أن « أصحاب هذا القانون » أدركوا أنه سؤلة يحسن سترها ، أو أنه زلة يسألون الله مغفرها ، فإذا « بأصحاب التقرير » يجهلون أنفسهم — بعدما تبين — في الدفاع ، والتبوير ، ونسبة الأقوال المبتورة إلى أئمة المالكية والحنابلة ، ومحاولة التخرج على طريقة « التدليس العلمي » !! .

ولقد زادوا على ذلك حين جعلوا أحكام القرآن الصريحة ، محصورة في الأرمية والأمكنة ، محكومة باليهات والأعراف ، فقتضوا بذلك باباً واسعاً لفتنة التأويلات والتخریجات ، وهو الباب الذي ولج منه أعداء الإسلام قديماً وحديثاً لنقض أحكامه ، وإهدار شرائعه تحت ستار الحاجة ، والتيسير . . وغيرها من الدعوى .

يقول أصحاب التفسير : (جهنم النور — ٨١) :

وقد يقال — وقد قيل فعلا — إن هذا لم يفعله رسول الله ﷺ ولا أصحابه ولا التابعون ، وذلك حق وواقم ، لأن هؤلاء كانوا يتزوجون علانية ، بل كان أحدهم يزوج ابنته أو أخته إلى أصحاب الزوجات ، وترضى الأولى أو الأوليات — شأن البيعة فإذا امتد الزمن ، وجاءت زوجة لا ترضى بأن تكون لها ضرة قبل لزوجها بل أمسكها وقل لها من الحزم أن تكون هذه الضرة ويهمل بذلك القواعد العامة في الإسلام في دفع الضرر أو الضرر ..

وتعليقا على هذا :

١ — لقد اعترفتم بأن قاتونكم وفتراكم بخالفان عمل رسول الله ﷺ وأصحابه والتابعين ، وهذا عين ما حذر منه ﷺ حين قال : « ... فعليكم يستنسى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين .. عضوا عليها بالتواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور ، فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار » — رواه أبو داود وغيره .

٢ — من أين لكم أن الزوجات جميعاً في هذا المهد الزاهر كن يرضين بالزواج النال ؟ ولماذا أمهوها ضرة إذن ؟ ثم كيف جعلتم هذا الفرض الاحتمال قيدا على شريعة الله تعالى ولقد كان رسول الله ﷺ أحسن الناس وأتقاهم ، فهلosلكم دليل أنه كان يستشير زوجاته السابقات في أمر اللاحقات ؟

ولقد كان يقع بين أمهات المؤمنين رضى الله عنهن أحيانا ما يقع بين الضرائر ، حتى كسرت عائشة إثناء لصفية رضى الله عنها حين بعثت طعاما لرسول الله ﷺ وهو في بيت عائشة فحكم عليها بإناء وطعام مثلهما .

(رواه أبو داود)

فهل كنتم رسول الله ﷺ شيئا من شريعة الله حين لم يعلم النساء هذا القيد (المبتدع في دين الله تعالى ؟)

٣- ثم القاعدة الشرعية هي : إن الله تعالى يشرع لعباده ما شاء من الأحكام ،
وقال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ بِحُكْمِ عَالَمِيكُمْ خَبِيرٌ ﴾ — أول سورة المائدة —

وقد صاغ القرآن العظيم حكم التمدد بأسلوب ينفي الهب والخرج عن
فاعله إذا اتقى الله وعدل : ﴿ فَانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى
وفلأث وثلاث ورباع ﴾ النساء : ٣ . ومضى على ذلك التطبيق النبوي وما تلاه من
عصور الخير ، ولم يقل قاتل قط شيئاً مما جهم به ، أعنى جعل مجرد الزواج
الثاني (ضرراً) يسمح للمرأة أن تطلب الطلاق ، وإلا طلق القاضي على
زوجها !!

٤- ومن أصوليات قواعد الشريعة أن الشرع قد يهدر المنفعة في الشيء إذا علم
أن فيه مضرة تهدد على المنفعة ، كالخمر والميسر ﴿ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ
لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا ﴾ — سورة البقرة : ٢١٩

وقد يتجاوز عن بعض المضرة في الشيء إذا كان فيه منفعة راجحة يعلمها
الله تعالى ، صاحب العلم المحيط ، والحكمة المطلقة .

ومع مالى التمدد من بعض الضرر إلا أن منفعته الخاصة والعامة تهو على
كل ضرر محتمل في إباحته ، خاصة في مجتمع مسلم يحرم الزنا تحريماً قاطعاً
ويكلف أتباعه بالجهد في سبيل الله تعالى فيموت الألوفا من الرجال ..

وهنا تكون المنفعة للمرأة ذاتها قبل الرجل ، لأن التمدد حينئذ يكون سترا

لعرضها وشرفها في بيت رجل حلال ، وإلا فالبدل ما علم الناس وذاقوا من
شروع الزنا ، وانهار الأخلاق ، وكثرت اللقطة كثرة رغم المجتمع على الاعتراف
بهم كظاهرة اجتماعية ، بل قد يصبح « أولاد الحرام » أغلبية كما جاء في تقرير
للأمم المتحدة عن هذه المشكلة التي بلغت نسبة المواليد الحرام ٣ : ١ في
بعض الدول الغربية ، وأمريكا اللاتينية ، وهذا التقرير نفسه يثبت أن البلاد
الإسلامية أقل دول العالم في اللقطة .

ومن العجيب أن تقرير الأمم المتحدة يرجع ذلك إلى إباحة تعدد الزوجات
(كما ورد ذلك تفصيلاً في كتاب الإسلام يتحدى)

هذه المنافع وأكثر منها يهدرها أصحاب التقرير الأزهري لضرر محتمل، أو
واقع أحياناً، ويتسوّن أن أحكام الشريعة قد قامت على أتم ضروب الموازنة بين
المنافع والمضرات، بحاسة في باب المعاملات.

ومع ذلك جعل الله تعالى للمرأة مخرجاً لأبغى منافع التعدد :

فلها أن تطلب الطلاق من زوجها لا من القاضي، فإن أئى ردت إلى
الزوج نفقاته، وهو نظام « الخلع »، فإن أئى الزوج ووجدت لديها سبباً
شرعياً صحيحاً للطلاق طلق القاضي على الزوج، وإذا لم يكن لديها سبب
شرعى فلا يطلق القاضي، وعليها العبر وإصلاح نفسها هى، وإلا تحطمت
الصوت لأوى الأسباب، كما حدث فى ظل القانون المتبدع 11

إننا نرفع الصوت عالياً من أجل حماية المرأة المسلمة من حيث كثرة من
الأزواج وظلمهم، ولكن ذلك لا يكون إلا بمجهود من تطبيق الشريعة،
لا بالاتواء بأحكامها، أو اهتدائها.

بأصحاب التقرير :

آلهم أعلم أم الله 12

إننا متفقون جميعاً على الجواب، فاستغفروا ربكم من تخصيص أحكام
القرآن بالزمان، أو الية، أو الثقافة، أو أهواء بعض النساء والرجال،
والأفسيقول المبطلون تبعاً لقولكم :

● فى الحجاب ضرر للنساء فى هذا العصر، «وقواعد الإسلام تنهى
الضرر».

● فى تحريم الربا مضرة بالمال والمجتمع، ولا ضرر ولا ضرار فى الإسلام.

● فى قتل يد السارق ضرر بلىع على أسرته فأبطلوه باسم الإسلام.

● فى صيام رمضان انقاص للإنتاج الذى يقوم عليه اقتصاد الأمة، ولا ضرر
ولا ضرار فى الإسلام 13 لقد قلنا المبطلون وأكثر منها من قبل ا

لكن الخطر كل الخطر أن يضع بعض شيوخ الأزهر في أبهى المبطلين
المسوغات والمبررات وحجج «التقليد والتقليد» التي تحدث عنها التقرير ،
والتي قام عليها قانون الأحوال الشخصية في مادته المذكورة ١١

إننا لا نصادر عليكم حقكم في أن تقولوا ما شئتم ، فإنكم مستقلون بكم
وسلفاء جميعاً بلا حاجب ولا ترجمان كما جاء في الصحيح .

ولكننا نعترض أن ينشر ذلك باسم الأزهر ، وفي وثيقة تقدم إلى محكمة ،
وتزد على شاهد .. حتى لا تحمل الإسلام نتائج الأخطاء .

لجنة تطبيق الشريعة :

يقول أصحاب التقرير «جبهة النور عدد : ٨١» :

«سئل الشاهد : هل كان للأزهر الشريف ، أو مجمع البحوث
الإسلامية ، نشاط بخصوص الشريعة الإسلامية وتطبيقها ؟

فأجاب الشاهد : الأزهر ، وأنا واحد من علمائه ، كان يؤمن بأن تطبيق
الشريعة الإسلامية لا يتوقف على تقنيات .. إلى أن قال : تطبيق الشريعة
الإسلامية في نظرنا نحن رجال الأزهر لا يحتاج إلا إلى الرأس الذي يستوعب
القرآن والسنة ، وعرف بقدرته على الاستنباط وذلك كله في إطار من الورع
والتقوى ، لذلك كان الأزهر ولا يزال يستكر تعليق التطبيق على التقنين .

ثم يعلق على ذلك أصحاب التقرير :

«والشاهد يتحدث بهذا المنطق المتناقض «عن نفسه» ، وليس عن
الأزهر ، فإن الأزهر يسمى لتطبيق الأحكام الشرعية في كل أمور الحياة في
مصر وغيرها من الأقطار الإسلامية بمنطق الإسلام ، لأن الأزهر ليس غائباً
عما تعرضت له مصر من استعمار عسكري وثقافي وقانوني منذ أكثر من قرن
من الزمان .. ومع هذا فإننا نوضح للشاهد وغيو أنه يكفي تناقضه في قوله
هذا دليلاً على ضرورة التقنين تمهيداً للتطبيق الصحيح المشروع .. أليس هذا

القول أدعى لربط التطبيق بالتقنين ، أى وضع الأحكام الشرعية فى الصيغة القانونية المألوفة التى اعتاد القضاء على تطبيقها ولا يقبل أن نقول للمحامين والقضاة أمامكم القرآن والسنة أحكموا بما فىهما ، والكثيرون لا يحفظون القرآن ، ولا يعرفون طرق الاعتناء إلى صحيح السنة ، وقد درسوا ومارسوا فى التطبيق تقنيات لا تحتاج إلى كثير جهد حيث أحكامها مجمعة وفى صورة ميسرة . إن الخليفة الثانى عمر بن الخطاب دون الدوليين ، ونقل أنظمتها من بلاد فارس والروم بعد أن دخلت فى الإسلام ، فتلك نظم ميسرة للعمل ، عاصمة فى الأغلب من الخطأ ، لاسيما أن العرب الآن قد علت لغة القرآن وأساليبه على أفهامهم أو أصبحوا فى حاجة إلى تخصص بدراسات مجعدة للاستنباط...

سبحانك ربنا ما أحلمك !

لو قيل لإنسان ما : أجهد نفسك ، واستخرج أنكى سخام قلبك ، وجدال لتخلل شريعة ربك مازاد على ذلك كثيرا ..

وليعلم المسلمون فى مشارق الأرض ومغاربها أن الأزهر يرى من هذا القول . ولو كان أمرهم شورى بينهم - كما أمر القرآن - لعلم الناس أن جمهرة الأزهر لا تزال على أوفى الوفاء لشريعة ربها ، وأن هذا القول الخطير لا يمثل إلا رأى أصحابه ، ولو تصدروا من الأزهر مقاعد للإفتاء .

وباعلماء الأزهر تكلّموا قبل أن توصموا ، ولا تسكتوا فى مواقف البلاغ والإشهاد فإن السكوت عن الحق شيطان أخرس¹.

ثم لتناقش هذا الكلام الخطير :

١ - يطلان شرط التقنين :

لقد بعث الله تعالى رسوله ﷺ بشريعته السمحة ، فبلغ الرسالة وطبق ما أمر به على نفسه ، وعلى أمته أفرادا وجماعات ، فور نزول الأحكام عليه ﷺ ، ومضى رسول الله ﷺ إلى الرفيق الأعلى ، فسار الخلفاء الراشدون المهديون على نهجه فى التطبيق ، واتسعت الوقائع فى عهودهم :

وجدت قضايا وأحداث فنزلوها على دين ربهم . وأخضعوها لحكم الشريعة التي لم يحتاجوا معها إلى غيرها قط ، ولم يتسولوا على موائد دول الحضارة يومئذ متلمسين القضايا والأحكام .

فهل عندكم حجة أو شبهة تبين أن رسول الله ﷺ أو من تبعه بإحسان إشتروا لتطبيق الشريعة زائداً عليها مثل «التقنين»، أو «التلوين»، أو «التبويب»، أو «التأليف» أو غير ذلك ؟

إن شريعة الله تعالى واجبة التطبيق على كل حال :

● حين كانت نصوصاً مخفوظة في الصدور ، كما في عهد رسول الله ﷺ وفي عهد الخلفاء .

● ثم حين كتبت بعد ذلك في السطور ، كما كانت في أول عهد التلوين .

● ثم حين وضعت لها بعض القواعد والأصول الاصطلاحية .

● ثم حين فصلت في كتب الفقهاء أبواباً ، وفصولاً ، ومسائل .

هل مضمون قط أن قائلًا قال يجوز إيقاف تطبيق شرع الله حتى يستكمل مرحلة من «التطور التقني» لأساليب التطبيق ؟

هل أوقفت البشرية حتى دولت ؟

هل عطلت إلى أن جاء الإمام الشافعي ليؤصل قواعد علم الأصول ؟

هل استعار المسلمون قوانين فارس والروم إلى أن يقوم أبو حنيفة ومحمد ابن الحسن وأخراجهما بهذه الجهود الفقهية البالغة ؟

فكيف - يا بعض علماء الأزهر - يعملون التقنين شرطاً للتطبيق ؟
وبأي كتاب ، أو سنة ، أو أثر - ولو موضوع - تثبتون هذا الادعاء الخطير ؟

يقول الله تعالى : ﴿ وما كان لؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً ﴾ الأجزاء : ٣٦

وقال تعالى : ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ فِيهِمْ أَنْ يَقُولُوا صَحُّا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُقْلَعُونَ ﴾ سورة النور : ٥١

فلى الآيتين الكريمتين يلزم تعالى عباده بطاعة أمره ، وقبول حكمه بلا تردد أو اختيار ، وبحكم بالفضلال المبين على من عصى ورفض شيئاً من شريعة الله ، ولم يجعل لذلك شرطاً ما من الشروط المدعاة ١٩

ويقول تعالى مخاطباً رسوله ﷺ : ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنَ لِلْخَافَتَيْنِ عَصِيماً ﴾ سورة النساء : ١٠٥ ﴿ وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا يَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتَنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بَعْضَ ذُنُوبِهِمْ وَإِنْ كَثُرَ مِنْ النَّاسِ لُفَاسِقُونَ . أَلْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةَ يَفُونَ ، وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْماً لِلْقَوْمِ يَعْتَبُونَ ﴾ المائدة : ٥٩ ، ٦٠

فقد رتب الله تعالى الحكم بين الناس بشريعته على مجرد إنزالها على رسول الله ﷺ ، ولم يشترط القرآن لتطبيق شرع الله شرطاً زائداً .

ولذلك نرى الله تعالى ورسوله أن يتبع أهواء الذين يزينون تعطيل « بعض الشريعة » ويُنسبونها وتعالى أن كل بدل للشريعة هو « حكم الجاهلية » بل هو تعطيل على الله صاحب الحكم والأمر الأحسن .

فأين بالصحاب التقرير شرط « التقنين » في كتاب الله تعالى ١٩ وكيف طلوعتكم أفلامكم وقلوبكم لتقرروا - ولو ضمنا - بقاء الأمة تنمرغ في أرواحال القوانين الوضعية . التي سماها القرآن « حكم الجاهلية » إلى أن تفرغ النجان من التقنين ١٩ ثم يهب المسرح السياسي لقبول ذلك ، ثم تدور المناورات والمسلومات في حلقات مفرغة ، وتتخذ من ضواكم وأمثالها حججاً تنوكاً عليها ، وتندع بها الأمة التي طال شوقها إلى تحقيق ذاتها بالعودة إلى شريعة ربها ومولاها ١٩

منطق الإسلام : الحكم القوي بما أنزل الله :

ومن هنا يتضح أن أي خطأ وقع فيه أصحاب التقرير حين قالوا « إن الأثر يسعى لتطبيق الشريعة بمنطق الإسلام » وهذا منطقهم هم لا منطق الإسلام فالقرآن كما رأينا يوجب فورية التطبيق ويصف البديل بأنه « حكم الجاهلية » ويتوعد الذين يتخللون الشريعة أجزاء وتفاريق بخزي الدنيا وعذاب الآخرة ﴿ أَلْقُمُونَ بَعْضَ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۖ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ ﴾ سورة البقرة / ٨٥

٣ - كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل :

وأمن في الخطأ قولهم : « ضرورة التقنين تمهيداً للتطبيق الصحيح المشروع » أي أن كل تطبيق بغو « تقنين » لا يكون - الآن صحيحاً ولا مشروعاً !! مع أن العكس هو الصحيح المشروع ، لأن القرآن كما قلنا لم يشترط شرطاً ما ، خاصة هذا الشرط الحادث المبتدع !

« والتقنين » - بأصحاب التقرير - في أحسن الأحوال أسلوب عصري ، أو وسيلة مستحدثة تيسر تطبيق الشريعة ، وتقوم عاداتها ، لا مهينة عليها ، وما معناها قط أن الوسيلة تصير غاية للنهاية فوق الغاية نفسها إلا في دعواكم هذه !! ففائد الماء يتيم ويصل ، وفائد الطهورين - جدلاً - يصل بغوهما ، لأن الوضوء والتيمم وسيلتان لاستباحة الصلاة ، فلا تسقط الغاية بفقدتهما ، مع أن الوضوء وصاحبه فرضان لا يقارن بهما « تقنينكم » إلا على سبيل ضرب الأمثال ، « وما يعقلها إلا العاقلون » .

وقد خطب رسول الله ﷺ فقال : « .. ما بال رجال يشترطون شروطاً

ليست في كتاب الله ؟ ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، وإن كان مائة شرط .. قضاء الله أحق ، وشرط الله أوثق ، وإنما الولاء لمن أحق » رواه البخاري عن عائشة ، باب الشروط في الولاء ج ٣ ص ٢٥١ .

فتنة تدع الحليم حيوان :

ومن هنا يتضح مدى الجرأة على دين الله في قول التقيير :
« ولا يقبل أن تقول للمحامين والقضاة أمامكم القرآن والسنة ، احكموا بما فيها .. »

وهذا الذي لا يقبلونه هو الفرض الملزم في دين الله ، فلا تُخَدَعُوا بامعاشر المحامين والقضاة ، فلن يبنى عنكم أحد من دون الله شيئاً .. لقد أنزل الله تعالى كتاباً مبيناً ، وترك لنا سنة رسول الله ﷺ على المحجة البيضاء ، ليلها كنهلها ، لا ينفخ عنها إلا هالك ، وهو القائل ﷺ ما معناه : « تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي : كتاب الله ومسنني »

ويقول تعالى : ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ ، وَيُخْرِجُهُم مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾

المائدة ١٥ ، ١٦

أما الجوانب الفنية التخصصية في الكتاب والسنة ، فقد يسر العلماء جوانبها لمن يطلبها ولم تكن هذه محوراً نظرية ، وإنما شرائع تطبق على الناس ، وتحكم المجتمع الإسلامي إلى قرن واحد من الزمان .

وقد كانت الدولة العثمانية تطبق - على سبيل المثال - مذهب أبي حنيفة ، وله كتب ميسرة مشروحة ، فكان أولى ثم أولى أن يطالب أصحاب التقيير بتطبيق مذهب إسلامي ، أي مذهب - لأنه يقوم في أصوله وفروعه على شريعة الله ، بدلا من أن يجهدوا أنفسهم في استخراج رخصة شرعية تبرد الحكم « بالتفاوتين الوضعية » المنقولة من الكفار ، إلى أن تجهز اللجان وتمطى في « تقنين » شريعة الله !!

فمن الذى لا يُقبل - يا أصحاب التفسير - قوله ؟
ومن الذى تجرأ على دين الله وشرعه ؟
وأى الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون ؟
وإلى أى راية تتحازنون فى هذا المعترك الضئيل الذى تحاط به شريعة رب
العالمين ؟

٥ - عراقيل يصنعها التفسير فى وجه الشريعة :

لقد كان المفروض البدهى أن يدعو التفسير بصراحة ووضوح إلى تطبيق
الشريعة ولا يجعل من هذه القضية الإسلامية الأساسية محل خصومة بينه وبين
الشاهد ، حتى وصفه بالتناقض ، والخلط ، والذاتية الأنانية ... إلخ .

وقد تأملت التفسير ملياً فوجدت فيه وجهاً غربياً ، واتجاهاً مرعجاً ، حتى
إنى لأستغرب أحياناً ، وأكاد أنكر أن يكتبه أحد من علماء المسلمين . ذلك
لأن التفسير - وإن لم يقصد أصحابه - ألقى صخوراً وعراقيل فى وجه تطبيق
الشريعة عنا ما ذكرنا سابقاً ومن ذلك :

استشهادهم على ضرورة « تدوين الدواوين » فى عهد عمر رضى الله
عنه ، وهذا استشهاد نحرار فيه العقول :

تدوين الدواوين مسألة تنظيمية إدارية ، وليست قضية تشريعية فقهية ،
فأخذ عمر بها هو اقتباس للنافع المفيد ، فى باب الوسائل والأساليب ، كما
قال عليه السلام : « الحكمة ضالة المؤمن فمبش ووجدتها فهو أحق بها » رواه
الترمذى وابن ماجه من حديث أنس مرفوعة .

والسؤال هنا : هل كان عمر يطبق الشريعة قبل التدوين ، أو أعزها حتى
دون الدواوين ؟

وهل كان يطبق الأحكام الشرعية قبل تمصير الأمصار أو هو آخر التطبيق
حتى أقام الأمصار الكبرى ؟

هل كان عثمان يطبق شرع الله أو آخر ذلك حتى جمع المصحف في الكعبة الأضحية ؟ الرسائل شيء ، والمقاصد شيء آخر ، كما يعلم الشيوخ جيداً .. المبادئ واجبة التنفيذ فوراً . والرسائل تأتي تبعاً .. وتتجدد أو تبلى .. وتتخذ أو تترك حسبما تقتضيه مصلحة الشريعة نفسها ، في تطبيقها وتفعيلها ..

ب : الادعاء بأن العرب قد عسرت عليهم أساليب القرآن الآن «راجع ما نقلناه عن التقهر في أول الفقرة» .. وهذا الادعاء شر مستطور ، وحجة بلقنها التقهر للمبطلين ، وقد تبين أن نلقن الكتب الحجة 11 ذلك لأن الكلام تعليق لتطبيق الشريعة على ما هو أعسر من «التقنين» لأن التقنين قد تولى له لجان ، ويمكن الفراغ منه في سنين معدودة لو صحت التيات ، وصدقت العزائم .

أما لو أخرنا التطبيق حتى يرجع العرب إلى سابق عهدهم في اللغة فذلك يجعلنا ننتظر دهوراً ، أو نمشي وراء سراب يحسبه الظمآن ماء !!

يبد أننا يسهل علينا تبني هذه الحلقة الجديدة إذا علمنا أن العرب - والمسلمين جميعاً - لديهم الآن من العلم الإسلامية ، والتفاسير ... والجامع العلمية في الفقه والأصول ما لا ييسر مثله لأمم الأرض جميعاً .. بل إنهم يملكون من ذلك ما لم يملكه أصحاب رسول الله ﷺ .. ولكن الفارق بيننا وبينهم جد عظيم ويكفي فارقاً : أن علماءهم كانوا يموتون دفاعاً عن شريعة الله ، وبعض علمائنا لا يصمتون في مواطن الجحد ، بل يتحدون بمن أقلم الشهادة لله !!

وليس الإيمان بالتمني ، ولكن ما وقر في القلب وصدقه العمل .

٦ - تجلّد الفاجر ، وعجز المؤمن :

وإن الأمي ليضر كل مسلم غيور على دينه حين يرى هنا «التعقل المفرط» من بعض الشيوخ الزميين في قضية القضاء ، ورأس الأمر كله ..

وهل يقارن هذا كله بما فعله الكفار في أرضنا حين فرضوا علينا قوانينهم بالحيلة والقوة جميعاً ؟ .. وحين أرغموا أمنا على التحاكم إلى القانون الفرنسي بنصه اللغوي في المحاكم المختلطة عام ١٨٧٥ م ؟

بل أين هذا « التعاقب » من فرض الإنجليز هذا القانون ذاته على مصر بعد ترجمته إلى العربية ، وجعله قانوناً لما سمى بالمحاكم « الأهلية » ؟ وقد كان ذلك عام ١٨٨٣ أى بعد دخول الإنجليز مصر بأشهر معدودات ؟
فيا عقلاء الأزهر أجيبونا :

هل الكفار أخلص لجاهليتهم منا لدينا ؟

هل شهبها غريبة والفدة من وراء البحار فتحتاج إلى تمهيد ، وإعداد صبور ، وتلقين وحيطة يشرف عليها الأزهر بلجانه ، وهيئاته ، وعمامه كما تقولون ؟

هل القانون الفرنسي حين يطبق على أمنا فجأة ، وبأوامر إدارية فاجرة ، كان فيها إلى القلوب ، واللغة ، والعادات ، والبيئة ؟

﴿ قل اللهم فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ﴾
ألا وقد بلغت .. اللهم فاشهد ...

٣ - رد على القضايا الآتية :

علق على التقرير المنسوب للأزهر

- معاركنا مع اليهود :
- قضية دين واعتقاد ، لا سياسة أو اقتصاد .
- الدليل الشرعي على بطلان أدلة التقرير .
- المبادئ فوق المصالح !

الكتور : عبد السطر فتح الله سعد

يقول التقرير « كما جاء في 'جبهة النور العدد رقم ٨١' تحت عنوان :

«الوأي الشرعي في كامب ديفيد»

خامسا : الصلح مع إسرائيل وإبرام المعاهدة معها :

... وليكن موقع كلام الشاهد من وجهة الفقه الإسلامي نقر :

إن القرآن الكريم قد بين أن العلاقة الأساسية بين الناس جميعا هي السلم .. وإنه إذا وقعت الحرب بين المسلمين وغيرهم وجنح هذا الغير للسلم وجب حقن الدماء لأن الحرب ليست هدفا في الإسلام ، وذلك قول الله سبحانه :

﴿ وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله إنه هو السميع العليم .. ﴾ ا. هـ

«فأصحاب التقرير» . يرددون وزن المعاهدة بميزان «الشرع .. والفقه الإسلامي .. والقرآن الكريم... إلخ» .

ومن ثم يصبح قولهم حجة شرعية ملزمة للعرب والمسلمين لسببين :

١ - أن هذا هو حكم دينهم القطعي الذي لا شبهة فيه .

٢ - وأنه صادر من أعظم مرجع ديني في العالم الإسلامي وهو : «الأزهر الشريف»

وبالله للمسلمين !!!

فلقد عاد «التقهر» بنكاً جراحاً غائرة في ضمائر المسلمين ، وما أحسبها تتدخل حتى يأتي وعد الله الحق بإذنه وفضله ..

وفي خمل الرذ على «الشاهد» ضاعت الحقيقة الدينية الكبرى حين تناول التقهر هذه القضية - البالغة غاية الخطر - في استعجال مدهش ، واستسهال مزعج بل نقول مع الأسف في سطحه مروعة ، بلا تعمق في أعماق وأبعاد هذه المعركة الضروس ، التي توشك أن تعصف بقلب العالم الإسلامي عصفاً غير مسبوق حتى ولا في الحروب الصليبية القديمة !

إنها الآن معركة مركبة الأحقاد ، مثلثة العداوة ، يتآزر فيها الإلحاد العالمي ، والبنى الصليبي ، ولحقه اليهودي على سواء !!

ولقد وعدنا الله تعالى بالنصر والظفر إن اتقينا وجاهدنا ، ونصرنا دينه وكتابه ، ﴿ وما النصر إلا من عند الله العزيز الحكيم ﴾ آل عمران/ ١٣٦ ولكن العظمة أن يخرج علينا بعض قادة الدين بهذا الكلام الذي يتسلل إلى مقاتل الأمم من داخلها ، ويسوقها إلى حتفها بدعوى من دينها ، وهو من هذا كله براء !!

ومن هنا نرى أن الرذ «فهضة دينية» لا سبيل إلى كتابتها ، أو المداينة فيها ، وهي لازمة على العلماء جميعاً حتى يخرجوا من العهد الذي أحله الله عليهم .

والقضية - كما قلنا أكبر وأخطر وأجل من أن نتناول من خلال الرذ على شاهد ما !

إنها قضية عقيدتنا وديننا ، ومعركة وجودنا ومصيرنا ، وحاضرنا ومستقبلنا ، نكون أو نكون اليهود في هذه الديار من قلب العالم الإسلامي ، التي هي مصدر هداه ، وموطن عواصمه ومساجده المقدسة التي تشد إليها الرخال ،

والتي استولى اليهود منها على أولى القبيلتين ، وثالث الحرمين ، ومصرى النسي محمد عليه السلام ، ثم يتوجهون في المطالبة بأرض أسلافهم الغادين في المدينة المنورة وما حولها - حرسها الله من رجسهم - بل يرمونها ضمن حدود دولتهم الموعودة حتى ميناء ينبع كما نعلم جميعاً !!

وما هكلنا شأن المفتى حين يتصدى لمسألة صغيرة ، ناهيك عن أخطر القضايا ، وأبعدها أثراً في ديننا ودنيانا ، ولقد تقلوا في تقريرهم عن الإمام أحمد ابن حنبل مسائل هامة منها :

● «ولا ينبغي أن يجيب المفتى في كل ما يستفتى فيه ، ولا ينبغي للرجل أن يعرض نفسه للقضايا حتى يكون فيه خمس خصال .. الخامسة : معرفة الناس .. أى يجب أن يعرف نفسه المستفتى ، وأن يكون ذا بصيرة نافذة يدرك بها أثر فسادها وانتشارها بين الناس» - عدد التور رقم ٧٩ .

● أحسنتم النقل والله ، فأين من هذا تقريركم حين تتناول هذه القضية بمجمل تام عن حقائقها الخطيرة ؟ وأين زاحت الأبصار عن إدراك مردود هذه الفتاوى العاصفة ؟ وأثرها في قلوب المسلمين وعقولهم ؟!

الحقائق الأساسية قبل الإفتاء .

وهي الحقائق التي راعاها المفتون قبل ذلك فصدعوا بالحكم الشرعي طوال السنين الماضية ، وحرروا الصلح الكلى مع اليهود بأوضاعهم العدوانية الزاهنة ، والتي نشرت «التور» الفراء بعضها على لسان العلماء ، كـلجنة الفتوى بالأزهر ، ودار الإفتاء ، وهيئة كبار العلماء ، وغيرهم من علماء المسلمين في كل مكان . وتتلخص هذه الحقائق فيما يلي :

● أولاً : قضية دينية إسلامية :

وهذه أولى الحقائق التي تحكم الفتوى ، والتي ينبغي أن تعيها العقول وألقلوب ، إذا أردنا أن نضع هذه القضية في موضعها الصحيح لأنها صدام بين أصول الإلحاد وأئمة الإفساد من جانب ، وبين حقائق الوحي الإلهي المثير وأصحابها من جانب آخر .

«ومستعود إلى بيان ذلك تفصيلا إن شاء الله في موقف القرآن من اليهود».

● ثانيا : اليهود أعدى أعدائنا شرها :

وقد كلفنا القرآن في ذلك مقونة الجدل والخلاف ، أو الاجتهاد الخطيء في موطن لا يحتمل الخطأ ، لأنه خطأ فادح النتائج ، فاحش الأثر ، وهذا من فضل الله علينا إذ بين لنا ، ولم يتركنا لشطحات الأفكار أو الأهواء .

قال تعالى في شأن اليهود :

﴿ أَلَمْ تَر إِلَى الَّذِينَ أَوْتُوا نَصِيحًا مِنَ الْكِتَابِ يَشْعُرُونَ الضَّلَالَةَ وَيَعْبُدُونَ
أَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ
نَصِيرًا . مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ... ﴾

سورة النساء : ٤٤ : ٤٦

وتأتي آية المائدة : (٨٢) نصا وتصريحا مبينا بدرجة عداوة اليهود لنا :
﴿ لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾ وتقدم
اليهود في العداوة على المشركين حقيقة مقصودة ، لأنهم لا يتحولون أبدا عن
عداوتهم لنا ، وقد يتحول المشركون بالإسلام ، بل لقد أسلم ملايين المشركين ،
ولم يسلم من اليهود إلا نفر يعنون على الأصابع .

● ثالثا : واليهود معضون علينا فعلا :

وعداوتهم صارخ رهيب ، فقد جالوا من كل فج عميق يحملون حزازات
الشتات ، وأحقاد القرون ، وغزوا بلادنا ، واستباحوا حرماننا واستولوا على
مقدساتنا ، وقتلوا ألوفاً مؤلفة من المسلمين ، بلا ذنب ولا جيرة ، وإنما بغيا
وعداونا ، وإنكارا وجحودا لتعمة الإسلام عليهم حين حماهم وأواهم يوم كانوا
يتبحرون في أوروبا ذبح التعالج .

● رابعاً : التخطيط العلني لدولتهم الكبرى :

وهذا أمر يعلنونه ولا ينكروته ، وقد صوره في شرائط رسمية ، وكتبوه شعاراً في «الكيسيت» اليهودي ، بل جعلوه قضية مقدسة لا مراجعة فيها ولا مسالمة باعتبارها وعداً من «التوراة» في زعمهم ، ومن ثم فهم في جهاد مقدس لابتلاع أرضنا من النيل إلى الفرات ، وطرد المسلمين منها ، وقتل من يقاومهم فيها ... إلخ

فليس هذا احتلال جيوش مؤقتة ، وإنما هو استيلاء ، واستيطان نهائي 11
هذه الحقائق البديعة لابد أن توضع في الميزان قبل استخراج حكم شرعي يبرهن فيه من شأن العدوان اليهودي ، أو تخدع الأمة المسلمة به حين يقال لها إن اليهود قيد جنحوا للسلم فاجنحوا لها كما أمركم القرآن العظيم 11
لم ولن ينجح اليهود للسلم .

وإننا نسأل «أصحاب التعهد» : متى جنح اليهود للسلم 12

بل هل يتصور - بعد هذه الحقائق - أن يجنحوا للسلم ويتركوا ما زعموه وعد «التوراة» لهم «بمملكة إسرائيل من الفرات إلى النيل» 13
● هل تنازل اليهود ولو شكلاً ، أو مؤقتاً عن دعوهم الصريحة ، وتخليطهم العلني لإقامة ما يسمونه «إسرائيل الكبرى» ؟

● وهل من السلم التي جنحوا إليها ضرب المفاعل الذري العراقي ؟ وغزو لبنان ؟ ومنابح صبرا وشاتيلا التي اعترفت بها اللجنة اليهودية ذاتها ؟ ثم التخطيط الجاد لضرب المفاعل الباكستاني باعتباره قوة إسلامية 1
ربما تقولون جنحوا بالنسبة لنا نحن في مصر .

● فهل السلم أن يستولوا على «طابا» ، ويقيموا بها الفنادق ، ويستقبلوا فيها السائحين وهي أرض مصرية 12

● هل من السلم نسف «باميت» بأحجارها وأشجارها وهي في أرض مصرية ؟

● وهل التصريحات التي مهد كل يوم بالاستيلاء على سيناء مرة أخرى عمل من أعمال السلام الذي جنحوا إليه ؟

● وهل المقالات التي تكتبها الصحافة ، والأحاديث التي تبثها الإذاعة اليهودية ضد مصر وشعبها عمل من أعمال السلم ؟

كان يمكنكم - قبل الفتوى - أن تطلبوا تراجم لهذا كله من وزارة الخارجية المصرية ، أو من الجهات التي استغفرتكم لكتابة هذا التقرير الخطير !!

بل اسألوا وزارتي الخارجية « والدفاع » عن تحريض اليهود في ضراوة لنول العالم ضد تسليح الجيش المصري ، حتى تظل مصر ضعيفة بينما هم مدججون بكل أنواع السلاح ، الذي اهتزوا به ألمانيا وغيرها من دول العالم .

حجج التقرير باطلة شرعا :

قد نفهم - وإن كنا لا نوافق - أن يقول السياسيون هذه مصلحتنا ، أو ضرورة فرضتها الظروف علينا ، والمصالح في السياسة متغيرة متقلبة ، وقد اقتضت المصالح أحوال سحب السفير المصري من تل أبيب .

لكن تأصيل « الضرورة » باسم الدين هو تفريغ خطر لضمائر المسلمين من وجوب مقاومة الطغيان ورد العدوان .

ولو كان هذا حكم الإسلام لسمعنا وأطعنا .

ولكن التقرير - مع الأسف الشديد - يسوق الحجج والبواهن من الكتاب والسنة وأقوال العلماء في غير موضعها ، بل على عكس موضعها ومن ذلك :

١ - بطلان استشهادهم بآيات القرآن الكريم :

● الاستشهاد بالآية الكريمة ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ ... ﴾ باطل بطلانا مينا لأن اليهود - كما رأينا لم يجنحوا للسلام ، بل إن يجنحوا للسلام في المستقبل إلا إذا أرغمهم القوة على ذلك ، وما أظن أحدا يستطيع المجادلة في بدهيات

العدوان اليهودي المتكرر ، وهي حقائق يومية تروى الآمنين ، وقرق القلوب ، وغرق عيون الناصحين ، وقرق في آذان الغافلين ، وثائق مصداقا للحقيقة القرآنية المقاتلة : ﴿ لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود .. ﴾

● الاستشهاد بآيات سورة النساء مثل ﴿ فإن اعتزلوكم فلم يقاتلوكم وألقوا إليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم سيلا ﴾ .

فمتى اعتزلنا اليهود فلم يقاتلونا ؟ لقد احتلوا فلسطين ، وسبوا والجلولان ، والقدس ، ولبنان ، والعدوان مستمر على العرب والمسلمين وعلينا معهم كما قرنا ، فكل حكم قرره أو نقلتموه أو تفسر الآية الكريمة لا تقوم به حجة ، لأنه منى على وهم - لن يكون أبدا كما علمنا القرآن العظيم - وهو وهم . جنوحهم للسلم ..

٢ - بطلان الاستشهاد بمعاهدات الرسول لليهود والمشركين :

● حين دخل رسول الله ﷺ المدينة وجد اليهود وهم ديار وحصون وأموال وزروع ملكوها قبل الإسلام فأقرهم عليها ، وعقد معهم معاهدة عادلة .

ولما نقضوا عهودهم ، واعتنوا على أفراد من المسلمين حاربهم ، وطردهم من المدينة ، بل لما خافوا في غزوة الأحزاب قتل مقاتليهم جميعا ينظر من هذا :

أن عدوان اليهود كان هو سبب فسخ المعاهدات معهم - وهي معاهدات صحيحة في أصلها - فكيف يصح الآن عقد معاهدة معهم ، وهم على أنكر ضروب العدوان والطغيان ؟

● أما مصلحة «أهل غير» التي استشهد بها الظاهر فقد كانت بعد هزيمتهم النهائية ، والإستيلاء على حصونهم وأموالهم ، ودخولهم في طاعة المسلمين ، وحيث صلحهم رسول الله ﷺ - تحفظوا ليزرعوا الأرض نظير مقابل من غلتها .

وكانت هذه هي المصلحة المحققة للمسلمين أنفسهم لأن اليهود بذلك كانوا في خدمة «الاقتصاد الإسلامي» بزراعة الأرض ومباشرة الشجر والنخيل وكانوا في خدمة «الجهاد الإسلامي» حين وفروا على المجاهدين الاشتغال بالزراعة والأرض التي غنموها من اليهود .

فهل توجد أدنى شبهة تسوغ «قياس» اليهود المعاصرين المجنّدين الباغين ،
بأهل محير المهزومين الخاضعين ١٩

فهذا قياس مع الفارق كما يقول أهل العلم ، وهو فارق يبطل به كل
استدلال أو برهان .

● أما معاهدة «الجندبية» مع المشركين ، فكانت هدنة محدودة «بمشر
سنتين» فقط ، فكيف تقاس عليها معاهدة محدودة إلى غير أجل ، ويقال فيها
أن حرب رمضان هي آخر الحروب ١٩

وشتان شتان بين «هدنة» كانت فحاً أدى إلى مكة المكرمة ! وبين
«معاهدة» كانت فاتحة اجتراح القدس الشريف حتى يستعيد جند الله بإذنه
وقضيه !!

٣ - بطلان استشهاد التقرير بأقوال العلماء :

ذلك لأن فقهاء الإسلام جميعاً يفرقون بين «الهدنة» و«الصلح الكلي»
تماماً بل هذا هو عين ما نقله «أصحاب التقرير» عن الأئمة الأعلام
كالقرطبي ، ومالك وابن حجر ، والشوكاني وأمثالهم .
وهذا معنى كلمة الإمام مالك التي نقلوها .

«تجوز مهادنة المشركين السنة والستين والثلاث إلى غير ذلك»

وهذا هو معنى كلام الشوكاني الذي نقلوه أيضاً مستدلين به خطأ لأنه
يقول : «إن مصلحة العدو ببعض ما فيه نعيم على المسلمين جائز للحاجة
والضرورة دفعا لخطر أعظم»

فهو يقول «بعض ما فيه» ، وهو يجعل ذلك من باب «الحاجة
والضرورة» التي تقدر بقدرها ، ولا تتجاوز حدّها .

محل النزاع إذن هو «الصلح الكلي» الذي لا يجوز قط في أحكام الإسلام
إلا إذا أعطى العدو الجزية صاغراً .

وليس محل النزاع «المصالحة الجزئية» ، أو «الهدنة المؤقتة» التي تحدث عنها الفقهاء ، ثم جاء «أصحاب التقرير» فاستشهدوا بها على أنها أقوال وردة في «الصلح الكلي» ١

وهنا عجباً لأصحاب التقرير :

كيف يسوون - شرعاً - بين الهدنة المحدودة ، والمعاهدة المحدودة ١٩ «الهدنة المحدودة» تشريع حكيم قصد به إعطاء المسلمين فرصة يلتقطون فيها أنفاسهم ، ويترتبون مصالحهم ، وهم على نية مواصلة الجهاد حتى يفتح الله بينهم وبين عدوهم بالحق .

«والمعاهدة المحدودة» يعترف فيها أصحابها بالعدو ، ويطيرون معه العلاقات ، ويبادلون معه السفارات ، والزيارات ، والتجارات ، ويقال لهم «الحرب الماضية هي آخر الحروب» ، بل تشترط ملاحق «كاتب ديفيد» تغيير المناخ الفكري والثقافي في التعليم ووسائل الإعلام .. أى بصراحة موجعة تثير بضع مئات من آيات القرآن العظيم التي نددت باليهود في كل العصور ، وأقامت في ضمير المسلم كل معاني التحلير من الخطر اليهودي الرهيب !!

فهذه المعاهدة لا تجوز شرعاً في قول أحد من علماء هذه الأمة الذين ساق «أصحاب التقرير» أقوالهم في غور موضعها الصحيح .

٤ - الإجماع على عكس ما يقول التقرير :

ومن هنا تظهر حقيقة الادعاء الخطر الذي قاله أصحاب التقرير من أن الإجماع التقني يثبت هذه المعاهدة أو يعارضهم هم :

«وعلى هذا الأساس اتفق فقهاء المسلمين - على اختلاف مذاهبهم الفقهية - على أن لرئيس الدولة المسلمة أن يهادن ويصالح محاربيه من غير المسلمين ...» عند جبهة النور رقم ٨١

وهذا ضرب غليظ من الخلط في الأحكام الشرعية ، بل هو في الحقيقة خداع علمي خطير ، لأن أحدا من الفقهاء لا يؤيد هذه المعاملة قط ، بل كلامهم - كما قلنا - في الصلح الجزئي ، أو الهدنة المؤقتة ، التي حددتها سورة التوبة في أواخر العهد المملوكي كله قال تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئاً وَلَمْ يُظَاهَرُوا عَلَيْكُمْ أُولَئِكَ فَأَتَتْهُمُ إِلَهُمُ عَهْدُهُمْ إِلَى مَدِينِهِمْ .. ﴾ التوبة / ٤

فقد جعل الله تعالى أربعة أشهر مهلة للمشركين جميعاً إلا بني ضمرة فقد أمر الله رسوله وأصحابه أن يتحوا إليهم العهد إلى نهاية المدة المحدودة - وكان باقيها عليها تسعة أشهر فقط - لشدة وفائهم بالعهد ، فكل عهد لابد أن يرتبط بمدة .

بل يعلم «أصحاب التقرير» جيداً أن الفقهاء مجمعون - بلا خلاف - على وجوب رد العدوان ، ومقاتلة المعتدين ، وعدم إقرارهم على ما اغتصبوه من أموال المسلمين وديارهم ، بل يجب استخلاص ذلك منهم مهما طال الزمن ، وامتدت الحروب ، وفي خلال هذه المدة التي قد تطول تجوز الهدنة ، أو الصلح الجزئي إلى حين ، وليس المعاهدة الكلية الشاملة التي هي محل النزاع .

إجماع العلماء المعاصرين :

وكان هذا الحكم هو عين ما انتهى إليه المعاصرون جميعاً ، في هذه القضية بلانها قبل معاهدة البؤرة الأخيرة .

وعلى ذلك استقرت لجنة الفتوى بالأزهر نفسه .

وفتوى مفتي الديار المصرية .

وفتوى إمام الشيعة بالنجف ، ومفتي الموصل بالعراق ، وغيرهم من كبار شيوخ الأزهر وعلمائه .

وقد جاء ذلك مفصلاً في كتاب بعنوان «حكم الإسلام في قضية فلسطين» المطبوع في دار الكتاب العربي بمصر عام ١٣٧٥ هـ «١٩٥٦ م»

مثال واحد وحكم صارم :

ولنأخذ مثالا واحدا من هذه الفتاوى المبكرة بغنى عن كل مثال :

جاء في صفحة ٢٠ - ٢٢ من هذا الكتاب :

... اطلعت لجنة الفتوى بالأزهر الشريف على الاستفتاء المقدم إليها عن حكم الشريعة الإسلامية في إبرام الصلح مع إسرائيل التي اغتصبت فلسطين من أهلها وأخرجتهم من ديارهم ...

وتفيد اللجنة أن الصلح مع إسرائيل - كما يهده الداعون إليه - لا يجوز شرعا لما فيه من إقرار الغاصب على الاستمرار في غصبه ، والاعتراف بحقيقة يده على ما اغتصبه ، وتمكين المعتدى من البقاء على عدوانه .

وقد أجمعت الشرائع السماوية والوضعية على حرمة الغصب ، ووجوب رد المغصوب إلى أهله ، وحث صاحب الحق على الدفاع والمطالبة بحقه ..

ثم تنتهي اللجنة إلى هذا الحكم الخطير :

«... ومن قصر في ذلك ، أو فرط فيه ، أو غفل المسلمين عنه ، أو دعا إلى ما من شأنه تفهيق الكلمة ، وتشيت الشمل ، والتمكين لدول الاستعمار والصهيونية من تنفيذ خططهم ضد العرب والإسلام ، وضد هذا القطر العربي الإسلامي فهو في - حكم الإسلام - مفارق جماعة المسلمين ومقترب أعظم الآثام ...»

وقد وقع هذه الفتوى ستة من علماء الأزهر ، بل من هيئة كبار العلماء وقتئذ وهم : « كما جاء في ص ٢٧ من الكتاب المذكور » :

١ - حسنين محمد مخلوف : رئيس لجنة الفتوى ، وعضو جماعة كبار العلماء ، ومفتى الديار المصرية سابقا .

٢ - محمود شلتوت : عضو لجنة الفتوى ، وجماعة كبار العلماء
«الحفيظ الملهب»

٣ - حمى منون : مدير الوعظ والإرشاد وعضو لجنة الفتوى ،
وجامعة كبار العلماء « الشافعى المذهب »

٤ - محمد الطهحي : مدير الوعظ والإرشاد وعضو لجنة الفتوى
وجامعة كبار العلماء « المالكي المذهب »

٥ - محمد عبد اللطيف السبكي : مدير التفتيش بالأزهر وعضو لجنة
الفتوى ، وجامعة كبار العلماء « الحنبل المذهب »

٦ - زكريا البوي : أمين الفتوى .

ملاحظة ومقارنة :

ويلاحظ على هذا :

أولاً : أن الشيوخ الذين أصدروا هذه الفتوى يمثلون المذاهب الفقهية
الأربعة المشهورة في العالم الإسلامي .

ثانياً : أنهم عدا الأخير من أعضاء هيئة كبار العلماء التي حلت في عهد
الاستبداد العاشم .

ثالثاً : معظمهم من المعروفين بالتخصص العلمي في الفقه الإسلامي
وأصوله لا في فروع أخرى من علوم الإسلام واللغة .

رابعاً : معظمهم كانوا على رأس المؤسسات الدينية في دار الإفتاء
والأزهر نفسه .

كل هذا يجعل لفتاواهم أهمية قصوى ، لمن أراد أن يعرف حقيقة موقف
الأزهر العريق من هذه القضية الخطيرة .

لذاً قاربنا ذلك بما جاء في التقرير المريب المنسوب إلى الأزهر نحمد ما
بأنى :

أولاً : أن المشايخ الأربعة^(١) الذين نسب التقرير إليهم ليس فيهم واحد
متخصص في دراسة «الفقه الإسلامي وأصوله» ، مع احترامنا لكل

التخصصات الدينية واللغوية ، ولكن لكل مجاله ، وإلا وقع الخلط والخطأ في الأحكام الشرعية كما حدث في التقرير .

ثانيا : الخامس ممن نسب إليهم التقرير هو «المستشار القانوني» أي أن تخصصه الأصل هو «القانون الوضعي» ، ومع احترامنا لشخص الرجل فإن دراسته للشرعية لا تؤهله للإفتاء في هذه القضايا الخطيرة الصعبة .

وما كان للشيوع أن يقبلوا أبدا الرج بالأستاذ «المستشار» في تقرير يتصدى للإفتاء في دين الله ، وينسب إلى الأزهر العريق ، الذي كان قبله المسلمين العلمية .

بل ما كان للأستاذ نفسه أن يقبل هذا وهو يعلم عطوبة القضايا ..
و «المستشار مؤتمن» كما قيل بحق !!

ثالثاً : إذا لاحظنا هذه الأمور مجتمعة فهمنا لماذا وقع «الخلل العلمي» الخطير في هذا التقرير المنسوب للأزهر !!

«وعلى هذا الأساس اتفق فقهاء المسلمين - على اختلاف مذاهبهم الفقهية - على أن لرئيس الدولة المسلمة أن يحدد ويصالح ...»

وقد رأينا أن كلام فقهاء المسلمين في بادئ آخر غير الذي يذهب إليه أصحاب التقرير ..

ومثل قويم : «فما قال به الشاهد في صدد اتفاقيات «كامب ديفيد» - مع ظهور الناحية إليها - لا سند له في فقه الإسلام ، بل كلمة الفقهاء جميعا تنفيه ...» !!

(١) وهم الدكتور : محمد السعيد فرمود والأحمدي أبو النور وأحمد عمر حاشم ومصطفى غلوش ومجلسهم المستشار عبد العزيز حناي وهؤلاء هم لجنة شيخ الأزهر الشيخ جاد الحق علي جاد الحق !!!

وارحمته لكم - يا أصحاب التقيير - حين يسألكم ربنا غدا .

بل وارحمته لكم حين نسألكم عن أى فقهاء تتحدثون ؟

هل فقهاء القانون الوضعى ؟

أم فقهاء الإسلام ؟

وقد رأيت فقههاء المذاهب الإسلامية ، شيوعنا وشيوعكم ، يقولون فى فواههم أكثر مما قال الشاهد ، وفى هذه القضية بعينها !

فكلام من الذى لا سند له فى فقه الإسلام والأئمة جميعاً ؟

وكلام من الذى تنفيه كلمة الفقهاء جميعاً ؟

٦ - المبادئ والمصالح :

بقيت مسألة فى غاية الخطورة أثارها أصحاب التقيير المهيب فى الأذهان على أنها حجة شرعية ، وهى : تبرير المعاهدة بالمصالح التى ترتبت عليها فيقولون :

فلإذا عرضنا اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل « كامب ديفيد » على قواعد الإسلام التى أصلها القرآن ، وفصلتها السنة ، وبينها فقههاء المذاهب جميعاً - على نحو ما أشير إليه - نجد أنها قد إنضوت تحت لواء الأحكام الشرعية باعتبار أنه بمقتضاها عادت أرض مصرية مسلمة هى سيناء .. وعاد المسلمون فيها إلى مصر ، وعادت ثروات سيناء تستفيد بها مصر بدلاً من أن يستنزفها اليهود .

فهل استرجاد الأراضى والثروة مما يأمر به الإسلام أو مما ينهى عنه ؟ وهل فى هذا مصلحة محققة للمسلمين أو شر ماحق لاحق بهم ...

فما قال به الشاهد فى صدد اتفاقيات « كامب ديفيد » مع ظهور الضرورة الداعية إليها - لا سند له فى فقه الإسلام ، بل كلمة الفقهاء جميعاً تنفيه ، وتقر ما استقر وتم على نحو ما أشير إليه فيما سبق ... »

إننا نقول ما علمنا الله ﴿صحاحك هذا بيتان عظيم﴾ !

أولاً : فقد أثبتنا أن قواعد الإسلام كلها من كتاب وسنة لا تفر أمثال هذه المعاهدة من قهر ولا من بعد .

ثانياً : فقد رأينا فقهاء المذاهب جميعاً ، وفي هذه القضية بالثلث - لأغبيها - يجرمون الصلح مع اليهود ، ويحملون صاحبه مفارقاً لجماعة المسلمين .

ثالثاً : لم يبق لأصحاب التقرير إلا دعوى المصلحة التي تحققت .. ألغ أجل والله : لقد صدقنا في حصول مصالح للعباد والبلاد ، وعودة ثروات وأرض إلى مصر .

لكن كان ينبغي على «الفقهاء البصرياء» الذين استنفروا الرد على الإفتاء أن يوازنوا بين المصالح التي تحققت ، والأضرار الماحقة التي وقعت من جراء : المعاهدة مع اليهود ، على نمط ﴿قل فيها إثم كبير ومنافع للناس ...﴾ .

لقد أهدرهم حكم القرآن في إباحة التعدد بحجة أنه ضرر بالزوجة الأولى يعطيا الحق في طلب الطلاق ..

فكيف لم تروا - بعد كل ما حدث - الأضرار الماحقة التي ألحقها المعاهدة اليهودية بأمتنا ؟

وإذا كانت المسألة محل نزاع في تقدير «المصالح والأضرار» والموازنة بينهما إلى هذا الحد العاصف فكيف نجرأ ثم على القول بأن هذه المعاهدة تنفق قطعاً ونهايتها مع حكم الإسلام ، وقواعد القرآن والسنة ؟!

بل كيف تجاهلتم - كلياً - الثمن الباهظ الذي تقاضاه «المرايون» اليهود في مقابل المعاهدة ؟ وهو أفلح من كل مصلحة تحققت إلى الآن ؟

ومن ذلك على سبيل المثال فقط :

١ - الاعتراف الرسمي للقانوني بدولة العدو الباغية المحتية اعترافاً صريحاً صريحاً ، وهذا إقرار لها على باطلها بمنحها «شرعية» نهائية ، تدخل بها في

جسد المنطقة كعضو منها ، بل تنيم المسلمين عن مجرد الشعور بظلمها ، فضلا عن مقاومته وردة ! بخلاف فرض هذا الاعتراف بحكم الواقع ، أو بمد السلاح فإنه يحمل الأنفس دائما متحفزة ، متوثبة ليوم الثأر والخلع مهمما طال الزمن ، وهذا هو فرق ما بين « الهدنة » على دخن ، وما بين المعاهدة على رضا وتقبل .

٢ - اشتراط بقاء سيناء مكشوفة علنية من السلاح إلا في بضع أميال منها ، ويحدد محدود من الجيش ، وبشروط بالغة السيء تجعلنا كالغريباء في أرضنا العائدة إلينا .

٣ - اشتراط وجود قوى عازلة متعددة الجنسيات لا تسحب إلا باتفاق جميع الأطراف ، وبذلك صارت سيناء رهينة في أيدي الدول الكبرى ، أو المشتركة في هذه القوات .

٤ - ضمن اليهود بهذه الشروط « عزل مصر » وراء أحلام المعاهدة والكشاف سيناء من السلاح ، ومراقبة القوات الأجنبية ، وبذلك يتفرون لتنفيذ غمطهم في الجانب الشرقى والشمالى لإقامة ما يسمونه - بصراحة تامة - « إسرائيل الكبرى » .

ولذلك سارعوا بعد المعاهدة مباشرة بزرع الضفة بالمستوطنات المسلحة علاوة على ما كان فيها قبل المعاهدة .

ثم انطلقوا لضرب المفاعل الذرى العراقى ، وقاموا بغزو لبنان ، والبقية آتية لا محالة لمن يعرف اليهود جيئا ، وما نحن نرى بأعيننا في هذه الأيام .

٥ - ثم يعلم المستوطنون المصريون أنفسهم أن اليهود يريدون للقفز على سيناء العلانية المكشوفة في أى وقت ، والجيش المصرى لا يفتل الآن عن مراقبة « الصديق » الجندى الغادر ، من كثرة تصريحات زعماء اليهود الوقحة الصريحة بذلك !؟

وبذلك يتحقق الشعار الصريح الذى لا ينكرونه ولا يقبلون فيه مساومة وهو « إسرائيل من القرات إلى النيل »

وكما ذكرناكم فالشعار عندهم يحمل كل معاني القداسة الدينية ، والعقيدة
الملتزمة باعتبارها - في زعمهم - وعد التوراة !

أراهم «المصلحة» بأصحاب الظهور التي أعطاهم لكم عنو الله
وعنوكم ١٩ إنها تخدير مؤقت ليكمل الضغط هناك ، ثم يحتم بهم هنا .. «والها
أكلتم يوم أكل الثور الأبيض» !!

تعلموا من عنوكم أين المصلحة :

بأصحاب الظهور : ساعدكم الله ، فإن الإسلام - والله - هو أممي وأجل
بما تقولون .. وأرضي وأظن مما تظنون .
ولكن فانيكم - لظروف لا نعلمها - صحة تقدير المصلحة الحقيقية ، فدخلوا
هذه العربة من عنوكم العنيد «مناحم ييجن» .

فلقد حاول «السادات» أن يمتنع من إعلان علم «القدس» إلى دولتهم
الباهية ، وإعلانها عاصمة أبدية لهم كما زعموا ، وكان سلاح «السادات» في
ذلك هو إغراء «ييجن» بمصلحة من المصالح منها : ملك مائة النبل إلى صحراء
الغلب ، والتي يمكن أن تمت فيها الحياة والقاء ، وتهبطها لاستعباد ثلاثة
ملايين يهودي مهاجر ... إلخ

ولقد تغطرت قلوبنا وأكبأدنا ونحن نقرأ رد اليهود الخبيث ، والذي نشره
الصحف وقصد وخلاصته :

«باسيادة الرئيس .. أما وعديك بمد مياه النيل إلينا فهي مئة لا تساهيها
لك .. ولكن القدس ياسيدي الرئيس - مسألة مبدأ ، والمهادنة لا تباع
بالمصالح» !! صدق الله وهو الكلوب .

فهو يرى أصحاب الظهور أن مبادئنا نحن هي التي تخضع لضروب
المزبذات وممارسات الأسوأ والمصالح ؟ وتزبل بها حتى من مستوى إخوان
القرود والخنازير ١٩

ولقد يكون للسياسة منطقها «خاصة بعد أن جردها أصحابها من

(الدين) فتقول: ما شاء لها الهوى والغرض. ولكن ليس من العلم ولا الإنصاف أن يقدم الدين قرباناً على مذابح السياسة ليؤصل أخطارها ، أو يستر عطاياها ، أو يجعل سيئاتها حسنات يكال لها المدح .

التقدير يعمل لمصلحة اليهود ١

وهذه مع الأسف الحقيقة المرة ، وإن لم يتصلها أصحابه ، وإنما عمت عليهم في حمية الرد على الشاهد المسكين .

يقول أصحاب التقدير بلا فائدة ولا ضرورة في نهاية كلامهم :

«ولا بأس أن نعيد القول بأن الله سبحانه يحب الذين في القول وفي الفعل .. كما يجب الأخذ بالأيسر الأسهل في أمور الدين ، والدنيا ، ومعاشرة الناس ، فإذا استعصت الحرب كوسيلة لاسترداد الحق ، وتيسر السلم كان هو الأولى .

روى الطبراني والبيهقي أن رسول الله ﷺ قال : « إن الله جعل السلام نعمة لأمتنا ، وأماناً لأهل ذمتنا » وإنا نصرخ - بأعلى أصواتنا - أن هذا الدين الذي تدعون إليه لا يحب الله عز وجل ، ولا يقبله ، لأنه لين مع أعدائه ، ويسر وسهولة مع المعتدين الباغين ، ولم يجعل الله من «أهل ذمتنا» من سلب أرضنا ، وشرد المسلمين والمسلمات . واستحل في أرض الإسلام بغير الحق»^(١)!!

فلمصلحة من يثقف في قلوب المسلمين أمثال هذه المعاني من الدين والرحمة أو اليسر ، والسهولة . يوزاه عنوهم الذي سفك واغتصب وهتك حرمانهم .!!

أليس في هذا تلميح لشكامة المسلمين حتى يرتادوا ضعفاً وعجزاً؟

(١) ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ ..

أليس في هذا تحذيل ، وتوبيخ ، وتوبيط - باسم الدين - لحماية المعتدى عليهم ، فيناموا على الضيق ، ويصيرون على الذل ؟!

والمستفيد منها هم اليهود المعتدون الباغون ، ثم الكثرة الكبرى أن يكون هذا «التوبيخ» باسم الدين ، والقرآن ، والسنة ، وهي الأمل الوحيد في اتبعات المسلمين يوماً ما ، بعد أن دمرتهم مذاهب الشرق والغرب الجاهلية .

ألم تجدوا شيئاً يحبه الله عز وجل في هذا المعتكف الضنك إلا اللين والمودة وحسن المعاشرة لأعداء الله ؟!

ألم يقل ربنا جل شأته ﴿ إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص ﴾ سورة الصف / ٢ ﴿ يأيا الذين آمنوا من يرد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين ، أحرزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم .. ﴾ سورة المائدة / ٥٤ ﴿ فلا سموا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعداء والله معكم ولن يتركم أعمالكم ﴾ سورة محمد / ٣٥ ..

وأمثال هذه الآيات كثيرة لا تحصى وفي السنة المطهرة أمثالها ، فكيف تركتم هذا كله ، وذهبتم - بلا فائدة ولا ضرورة - تصبون في أعمالكم أمتكم معاني الاستكانة والتواضع ، والفطوت أمام الأخطار الدائمة ؟!

إن الأمم في معاركها الكبرى تحتاج إلى قوة نفسية ومعنوية ورجال يتفخرون في روحها حمية مقدسة لتلود عن قيمتها وكرامتها . ويؤسفنا أن نقول لكم ان ما تكتبونه هو «تخدير» للأمة باسم الدين و«إغراء» لها بالضعف والفلسف ، الذي يقتل الأمم المنتصرة ، فكيف بالأمم المهينة المغلوبة في أخرج أيامها ؟!

ولا شيء مثل الإسلام والقرآن في فتح باب الأمل أمام الأمة ، ودفعها إلى ذروة الجهد بالجهاد والاستشهاد ، ومقارعة الطغمان والمنجوان ﴿ والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون ﴾ .

رد على تقرير لجنة شيخ الأزهر من فضيلة الأستاذ
الدكتور عمارة نجيب

التقرير هلهل النص القرآنى خدمة لليهود

د. عمارة نجيب

أسعد الصلوات المحمديّة

بكلية أصول الدين

أولاً : يجب أن تقدم لدنا بنظرة تاريخية سريعة تتعلق بتاريخ التحريف
وتاريخ مشيخة الأزهر ، لنرى أن كانت فتاوى شيخ الأزهر قد صدرت في
ظروف تاريخية طيعة أم لا .

أما بالنسبة لتاريخ التحريف فتؤكد النظرة المدققة أن التحريف للرسالات
السماوية كلها كان يتم تحت ضغط أمور ثلاثة :

الأمر الأول : التحلل العام .

الأمر الثاني : رغبة الحكام في مسايرة التحلل الاجتماعي العام .

الأمر الثالث : حرص رجال الدين على امتيازاتهم كطبقة اجتماعية منتقلة .

وعليه تم تحريف رسالات السماء كلها قبل الدين الحاقم ، فحرف رجال
الدين - دين موسى وهارون - إرضاء للتحلل الاجتماعي اليهودي ، وثقلوا
للحكام وإبقاء على موقعهم الاجتماعي كطبقة متميزة لها حق التشريع والقوى
بغير ما أنزل الله . وبقي خاضعات اليهود حتى اليوم أصحاب الكلمة العليا ،
يحرفون الكلم عن مواضعه ويحركون الشعب اليهودي لتحقيق مرادهم ،
بالإضافة إلى تحقيق القدسية للنواظم .

ول هؤلاء وأولئك صدق قول الله تعالى : ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ
أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ، وَالْمَسِيحُ بْنُ مَرْيَمَ وَمَا أَمَرُوا إِلَّا لِعِبَادَتِهَا وَاحِدًا لَا إِلَهَ
إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾

قال عدى بن حاتم : قلت : إنهم لا يعبدونهم . قال رسول الله ﷺ :
 « بل إنهم حرموا عليهم الحلال ، وأحلوا لهم الحرام ، فأتبعوهم ، ففلك
 عبادتهم إياهم »

وحرف رجال الدين المسيحي - دين عيسى عليه السلام - إبقاء على
 موقعهم بيجوار الحكام سلطة قاهرة متسلطة ، فلما تغير الحكام وعرجوا على
 الكنيسة إرضاء للنهضة العلمية الأوربية ، غويت الكنيسة خطتها ، وحرف
 كلمتها بعد تحريفها من قبل لكلمة الله مؤتمرات واجتماعات كنسية عالمية
 مشهورة ومسجلة .

وهكذا قال حليقة بن اليمان ، وعبد الله بن عباس وغيرهما في تفسير
 ﴿ اتخذوا أحمارهم وورهبانهم أربابا من دون الله ﴾ إنهم يعبدونهم ، فيما
 حللوا وحرموا .

حفظ القرآن من التحريف :

فلما كان الدين الحاتم ، وقد شاء الله له البقاء إلى قيام الساعة ، وأراد أن
 يحفظ أصله من التحريف ، فقال : ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر ، وإنا له
 لحافظون ﴾ لم يمنع هذا من تكرار المحاولات التحريفية ، خاصة وقد توافرت
 نفس الظروف التاريخية السابقة ، إلا أن الله حافظ دينه ولن تضروا أى محمولة
 للتحريف ، فعلى الرغم من أن الإسلام لم ينصب فئة دينية خاصة في منصب
 رجال الدين ، فإن المسلمين جعلوها من أنفسهم ، وأنشأوا فئة أعدت موقع
 وحق الافتاء بالأجر دون غيرها ، وزادوا على ذلك بتدخل الحكام في اختيار
 هذه الفئة ، وتعيين من يشاؤون وتنحية من يشاؤون ، ليس فقط ، بل أعطى
 الحكام لأنفسهم حق المنح والمناصب لأرزاق هذه الفئة ومعاشها ، وزاد بعضهم
 فأعطى لنفسه حق التهديد بالاعتداء على أعراض هذه الفئة وتزوير أسرار
 بيوتها ... إن لم تلتزم بالافتاء لصالحهم .. إلخ .

وإن كان الإسلام حرصاً منه على موازنة التطور وضرورة الإجابة عن
 الأسئلة التي يطرحها هذا التطور ، قد أمر بأن تخصص فرقة للتفقه في الدين

والدعوة إليه ، إلا أن ذلك لم يكن مبرراً للازدواج بهذا الفقه ، كما لم يكن مبرراً لاحتلال مركز اجتماعي خاص متميز مقدس يعطل أصحابه عن العمل للدنيا ويمنعهم من ممارسة الحرف والصناعات الأخرى ، كما لم يكن مبرراً لاختراع تشريعات جديدة ، وتحريف التشريعات الإلهية المقطوع بها أمراً أو نهياً تحريفاً أو إباحة .

وهذا ينقلنا إلى الحديث عن مشيخة الأزهر التي تمثل رأس المؤسسة التي قامت لخدمة الفقه في الدين ، وقد بقي هذا الرأس ممثلاً في هيئة كبار العلماء أو في شيخ الإسلام ، بقي هذا الرأس مدة طويلة متحرراً من سلطة الحكام وتدخلهم في حق المنع والتمنع والتصيين والخلع ، فكانت فتاوى الأزهر بحسبه ورأسه تصدر عن إخلاص وفقه وصلوات نية ، لتكون صورة حية لشرع الله الحق بلا تحامل ولا لئى عبق لآية أو حديث .. وكان الاجتهاد لله تخضع له رقاب البشر أجمعين بما فهم الحكام والسلاطين ، وقد كان موقف العز بن عبد السلام ، إحدى الصور النهائية لموقف الإسلام الحق من الحاكم والحكيم ، فخضع الحاكم « فطر » لحكم الله حتى عرضه « العز بن عبد السلام » للبيع باعتباره مملوكاً ليس مال المسلمين ، وبمع الحاكم المملوك بأمر الله قتل مختاراً ، وأعادته للمسلمين إلى الحكم مختارين .

ذاك مثل الأزهر يوم كان حراً في اختيار علمائه ، والحكم عليهم ، كما كان حراً في ميوانته التي تعتمد على الوقف ، فلا يتدخل الحاكم في المنع ولا في المنع ، ولا في التصيين ولا في الترقية .

هذه المقدمة كافية لإعلان حقيقة الموقف الذي صيرت منه فتاوى الأزهر الحر ، فكانت تمثل الحق دون تملق أو ممالأة ، أما اليوم فالوقوف يستدعي أن يعزى المسلمون كثيراً قبل العمل بفتاوى الأزهر لجنة وشيخاً ، الموظف لدى الدولة يترتب قدره كلما ومن حق الحاكم أن يمينه أو يظلمه ، وأن يعطيه أو يحرمه ، وأن يسلط عليه وسائل إعلامية فويظه ، أو يهدمه ، أو يشوهه ، أو يذبله .. وله أن يذهب إلى أي أحد من هبلا ، فله أن يذبح عليه ، كما قبلت وسائل الإعلام ضد الشيعيون « قبل وسيف » القضاة الأحمق للمحاكم الشرعية ،

وله أن يأمره وعليه أن يمثل فيضع حجر أساس الكنيسة ، والنص قاطع بحمرة بناء كنائس جديدة في بلاد الإسلام ، إلا أن الشيخ السابق للأزهر « يعصار » فعلها ، ومن هذا الموقف ، صدرت فتاوى لجنة شيخ الأزهر الجديد ، وهو حر مختار في الظواهر ، والله أعلم باليوطن .

إلا أن فتاوى اللجنة جاءت مخالفة لتصوص صريحة وقاطعة في الدلالة لا يختلف على صراحتها وقطعية دلائلها الثان .. وهي بهذا تعيد لنا تاريخ التحريف وظروفه ، وإن كانت محاولات تحريف النص ذاته غير ممكنة ، فإن لجنة الشيخ جاد الحق تختص طريقة تحريف المعنى بدلاً من تحريف النص .. كما أنها تفتى في ظروف المكرو ، لأنها تفتى لصاحب الحق في تعيينها ومعايشها ... إلخ .

بعض المخالفات :

ولنبداً بطرح بعض هذه المخالفات التحريفية الظاهرة لعامة المسلمين فضلاً عن المشتغلين منهم .

١ - قانون الأحوال الشخصية الذي اعتبر التعدد إضراراً بالزوجة .

والقانون بهذا الاعتبار يوجه الإهتمام إلى الخاطئ بأنه لا يعلم ما يؤدي إليه التعدد من ضرر . كما يقرر أن التعدد يمثل مشكلة اجتماعية ، وهو اعتراض حل الخاطئ بأن تشريعه يمثل مشكلة اجتماعية وحتى يتبين وجه التحريف نقول : إن الله العالم الخير المحيط ، عالج بالتعدد مرضاً اجتماعياً ، وهو بقاء بعض النسوة خارج نطاق الزوجية ، فهن بين أمهن ، الإغتراف ، أو الكبت .. وكلاهما ضار بهن ، فكان لحاقهن بيت من بيوت الزوجية ، وإن سبقت إليه واحدة أولى وأكرم وأصح من بقاء المرأة بدون زوج .

وقد أكدت الإحصائيات العالمية زيادة عدد النساء عن عدد الرجال ، أما الزوجة المتضررة ، فإله سبحانه وتعالى علمها وعلمنا أن الكثير من الأمور الاجتماعية لا ندرى نحن البشر حقيقة الخير والشر فيها ، فيقول سبحانه

وتعال : ﴿ وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم .. والله يعلم وأنتم لا تعلمون ﴾ .. بعد التقديم بفرض القتال وهو في الحقيقة أمر مكروه قتل : ﴿ كتب عليكم القتال وهو كره لكم ، وعسى أن تكرهوا شيئاً .. الآية ﴾

مفاد الأمر ... أن التشريعات الإلهية ، وإن كانت في رغبة البشر مكرومة أو مسببة للضرر والمشكلات ، فإنها في الواقع وعيد التنفيذ تنقل المجتمع من الأضرار والمشكلات الخطيرة وما على المصلحين إلا أن يصوروا للمتضررة من التعدد وجودها هي بدون زوج على أى جانب من الخطر ، ولست أدرى كيف تصور المشرع في قانون الأحوال الشخصية المستكر أن طلاق المرأة أخف ضرراً من بقائها زوجة مع أخرى ، وكيف تصور أن التعدد مشكلة اجتماعية أشد وأخطر ؟

إن طالبة الطلاق مستتبهى حتى إلى طلب الحرام ، إلا إذا تصور المشرع أنها جهاد لا يس ، وإذا كانت المطلقة مستطلب متعتها الجنسية في حرام ، فهل يكون مع متزوج أم مع غير متزوج ؟؟ .. كلا الأمرين يمثل خطورته الاجتماعية ، وإذا كان الرجل يقاتل بأمر الله ، والقتال كره له ، أفلا تقبل المرأة أخرى وهو كره لها رضا بما قضى الله ؟؟ أم يقل المولى : ﴿ ويعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم ، ولقد علموا لمن اشترى ما له في الآخرة من خلاق ، ولبس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون ﴾ مقتضاه أن البشر لا يستطيعون التحقق من مسببات الضرر الاجتماعى ، والمشكلات الاجتماعية ، خاصة فيما يتصل بالتشريعات العادلة . فإذا قضى الله ورسوله فيها أمراً فلا حق لأحد ولو كان شيخ الأزهر نفسه أن يعدل فيه ، فضلاً عن أن يدعى أنه يؤدي إلى ضرر ، أو ينتهى إلى مشكلة ، وعليه فمن تحيف القول أن يحرم على الناس ما أباحه الخالق .. « هذا مثل ».

الذين يبايعون السلطان باطلاً

القول برد إزالة المنكر بالقوة إلى ولى الأمر صاحب السلطة في ذلك الأمر ، فإن كان المراد بولى الأمر صاحب السلطة - وكل ولى أمر في موقع

مسؤوليته - فقد وافق الحديث ٢٠ كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ، وعليه فيجب على كل مسلم أن يزيل المنكر من موقع مسؤوليته بالقوة ما أمكن ، فقل مدير الجامعة أن يمنع كل المخالفات الشرعية من جامعته وعلى كل مدير مؤسسة أن يمنع المنكر من مؤسسته بالقوة ، وعلى الحاكم أن يمكن الجميع من ذلك ، وهو معنى الآية : ﴿ ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر . وأولئك هم المفلحون ﴾ (أى .. فلتتكون من مجموعكم ، أو فليقم بعضكم كأمة .. »

والأمر للجميع على كل حال . فإذا توقف كل مسؤل عن ذلك ، تطلق الإلزام برفقة المجتمع كله . وحق لأهل الخير أن يطالبوا بإزالة المنكر تحفظاً من الإلزام .

إلا أن شيخ الأزهر ولجته الموظفة يتناولون الموضوع ، وكأن الحاكم وحده هو صاحب الخيار في أن يزيل المنكر أو لا يزيله ، وليس لأحد من المسلمين أن يتحرك إلا بأمره أو بقلبه .. وهنا يتجلى موقف الهرفين ، إذ يهاجمون السلطان على التحلل ويحرون الأمة إلى الهلاك ، في مقابل عطايا السلطان وموقعهم المتميز .

قياس

وإذا كانت الأمة المسلمة مكلفة شرعاً بتحقيق العدل في الكوة الأرضية كلها بالقوة أفلا تكون مكلفة بذلك فيما بينها ؟ وهل يدع الرجل يته للسلطان حتى يستنكر السلطان المنكر في كل البيوت بالقوة ؟ وهل يدع كل صاحب مؤسسة .. مؤسسته تمنع بالمنكر حتى يأق السلطان فيصلح الأمر كله ؟ .. وإذا ذهب السلطان إلى أبعد من هذا ، فاستنكر المعروف وتبنى المنكر ، يعني كل مسلم مكانه ، منتظراً مستخلفاً مستطلا ، حتى يرضى السلطان أو لا يرضى ؟

بإله من إسلام جديد ، رضى باعتزال الحياة ، وترك إدارتها وسياستها حتى أعلن العلاء لله ولىرسوله وللمؤمنين .

إمامة الأعمى

ذهب شيخ الأزهر ورجلته إلى ادعاء فصل الدين عن الدولة منذ أيام الرسول في المدينة فقالوا بأن توليه الرسول لأن أم مكتوم إمارة المدينة ، كان يعنى الإمامة في الصلاة فقط ... واستشهدوا على ذلك ببعض الوقائع ، وهى عليهم لا هم . لأن إمام الصلاة ، هو إمام الإدارة والسياسة والاجتماع ، وقد أدرك المسلمون ذلك ، لما قلّم رسول الله ﷺ أبا بكر ليخلفه في الصلاة ، أدركوا صلاحته للإمامة العامة ، وترشيحه لها ، وقد بقى الإمام أمير جماعته في كل شيء زمن الصحابة والتابعين ، وكان الولي والأمير بخطب الجمعة ويخبر الناس في الصلاة ، وهكذا ... ولم يفصل الدين عن الدولة ، إلا بعد أن تولى أمور المسلمين حكّام عجزة عن خطبة الجمعة ، ولذلك كان الخطيب يتكلم ولا يملك أن يفعل ، في حين يقع نظام الإسلام على أساس الجمع بين إمامة الصلاة وإدارة شؤون الجماعة ليكون الأمر أفقه الجماعة وأعلمها بالدين ، وبالتالي يكون أقدر الجماعة على الإدارة ، والتخطيط والسياسة والقضاء .. إلخ .

٤ - وأخيراً :

ينتهى الأمر بالشيخ ورجلته في التحريف ، وإلى حد التبرع بخدمة اليهود ، لأنهم أصبحوا أصدقاء السلاطين .. فيلهلون النص القرآني ، ويستبيحون مالا يستبيحه الجاهل ، تصور لو أن لصاً هاجمك ، وأخذ دارك ، وهتك عرضك ، واستولى على مالك ، ثم سلّمتك على السلام ، هل يصح بعد كل هذا الغدر صدقاً وشرفاً وهو مقتصب أرضك ومالك ومقدساتك ؟ .. إنه سيعطيك حجرة من منزلك المقتصب بشرط ألا تتصرف فيها إلا بمعرفته ، وله

في مقابل هذه الحجة أن تطلق يده لاغتصاب أرض أعينك وجارك ، وإنتهاك عرضه والاستيلاء على ماله .. فهل يقبل بهذا عاقل ؟؟ وإذا قبل ، فهل يستحل ما جرى ويستبيحه ويقر المغتصب عليه ، ويعترف له به رسمياً ؟ إن قلنا بأن هذا منطوق ، فهو منطوق أعرج ومختل «وهذا منطوق اتفاقيتي كامب ديفيد».

فما بالك إذا جاء من يقول لك إنه الإسلام ؟.. ألا ترد فوراً بقولك : إن الإسلام الحق يقول : ﴿ والله العزة والرسولة وللمؤمنين ﴾ فأى إسلام هذا الذي يكالء المغتصب ويصادقه ، ويطلق يده ليغتصب ويقتل الجار والأخ ؟ ﴿ يخادعون الله والذين آمنوا ، وما يخدعون إلا أنفسهم ﴾ إننى أربأ بنفسى وبغيرى أن يعتبر أن اتفاقيتي كامب ديفيد أمر يقره الإسلام ويحتاج لذلك بقوله تعالى : ﴿ وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله ﴾ لأن مثل هذا التفسير كمن يقول في قول الله : ﴿ ويسألونك عن الخمر والحمر والميسر قل فيها إثم كبير ومنافع للناس ﴾ يقول إننى آخذ المنافع وأدع الإثم عند الشرب .

هكذا شاعت لجنة شيخ الأزهر الشريف أن توادع المعتدى المغتصب ، وأن تسلمه الأرض والعرض والمال ، وأن تطلق يده ليضم إلى الأرض أرضاً جديدة ، وإلى انتهاك الأعراض انتهاكات جديدة ، وإلى الاستيلاء على الأموال استيلاءات جديدة ، فيقتلون ويهشرون ، ونحن المسلمين نبارك السلام ونعفى به ، لأننا أدنى من اليهود منزلة وأحط درجة .. اليهود يحاربون كل يوم ، والمسلمون كرهوا الحرب لأنهم حاربوا أربع مرات .. اليهود يختصمون ويستولون على حقوق الغير ، ويستبيحون هذا ويباركه خاضعاتهم والمسلمون يتراجعون ويقرصون ويغنون ، ويبارك هذا شيخ أزهرهم ولجنته ، أى هوان وأى مذلة !!

لقد صدق رسول الله ﷺ حين قال : « ما ترك قوم الجهاد إلا ذلوا ، وحين قال : « ما ترك قوم الجهاد إلا عمهم الله بالعذاب ».

فما بالنا إننا لم نترك الجهاد قط ، بل سلمنا واستسلمنا ، وتركنا العدو

يذبح ويقتل في كل مكان تحفه بركتنا وسلامنا ...

سلام قوم لم يفرقوا بين الملكية الحقيقية ، والملكية المشروطة ، فسموا قطعة الأرض التي أعطيت لنا إعادة للملكية ، مع أن شرط الملكية ، حرية تصرف المالك فيما يملك ، فهل تملك حرية التصرف في سيناء ولقد قام الإجماع على وجوب القتال على كل مسلم ومسلمة إذا دخل أعداء الإسلام بلاداً من بلاد المسلمين حتى يخرجوا منه ؟.. فمن أين جاء شيخ الأزهر ولجته بقتلهم الاستسلامية ؟..

ألم أقل منذ البداية ، إننا في حاجة إلى مراجعة تلويح التحريف ؟..

فهل رأيهم تحريفاً أوجع ولا أوقع من هذا التحريف ؟

ألم يكن من الأولى لهذا الشيخ ولجته أن يدعوا كلمة الشيخ صلاح أبو إسماعيل محرّماً بدلاً من أن يستكروها عليه ؟

بل ألم يكن من الأولى أن يؤمنوه على الحق الظاهر فيها بدلاً من أن يستكروها بإعطالهم المكشوف ؟

﴿ ألا في القصة سقطوا وإن جهنم مطبوخة بالكافرين ﴾

الدكتور عبد المنعم النمر يرد على الدكتور عبد المنعم النمر

نشرت جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٨٤/٩/٨ رسالة للدكتور عبد المنعم النمر وزير الأوقاف الأسبق يرد فيها على أحد القراء .. وقد أوضح أنه ثبت لثمة زيف بعض مواد قانون الأحوال الشخصية الذي كان أحد واضعيه واعترف أن اللجنة لم تلجأ للشرع في نقاط عدة^(١).

وهذا نص الرسالة كما نشرتها الأهرام بهذا العنوان .. ولم يمنعني الاشتراك في وضع القانون من ملاحظة ثغراته !!

نشرتم في أهرام ١٩٨٤/٨/٢٤ مشكلة زوج مع زوجته بعنوان «ألهد حلا».. وكان لب المشكلة تمرد الزوجة وعدم عودتها لزوجها لمدة ست سنوات .. وتوقف الزوج عن طلاقها لأن لها منه ولدا ، وأصبح من حقها لو طلقها ، الاستيلاء على شقة بمقتضى المادة الرابعة من القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ أحوال شخصية التي تنص على أن للمطلقة الحاضنة بعد طلاقها الاستقلال مع صغيرها بمسكن الزوجية المؤجر ، مالم يبيىء المطلق مسكناً آخر فإذا انتهت الحضانة أو تزوجت المطلقة فللمطلق أن يستقل دون مطلقة. مطلقته بذلك المسكن ... إلخ» وقد صرف على الشقة «دم قلبه» .. إلخ .. وسأولم وسأول الزوج عن الحل لهذه المشكلة .. وقلم وقال : كيف غاب هذا الوضع عن عقلية الزمان الذين تبوأ هذا القانون .. إلخ ؟

(١) هذه الكتابة للدكتور عبد المنعم النمر ليست الأولى من نوعها وأغلب الظن إنها لن تكون الأخيرة وهي في نهاية المطاف تنبع من استجابته العميقة لرغبات الجهات العليا على حد تعبير الأهرام في صفحة الفكر الديني إنها أصبحت حقيقة عن أن التعديل للشود إنما اتجاه لجهات على أرفع مستوى من السلطات الحاكمة [انظر جريدة الأهرام] ولا بأس أن تتوافق مصادقة كتابات العلماء مع رغبات بعض الجهات العليا لكن أن يعمل ذلك إلى حد التناقص في الموضوع الواحد وهو موضوع قانون الأحوال الشخصية قد لا يستطيع القول بأن هذه صنف وقال الله الدنيا نازبا عضو حلية .

ولقد يحسن أن نطرح هذه المشكلة الآن من جديد لبحث عباقرة الزمان
كلهم لا الذين تنبأوا هذا القانون وحلهم عن حل .

وقد سبق أن تعرضت لها في أحاديث لي للمصور في ٩ مارس ١٩٨٤
ولروز اليوسف في ٢٧ فبراير ١٩٨٤ وقلت إنها تحتاج إلى مداولة للأراء في لجنة
من علماء الدين والاجتهادين .

وقلت في «المصور» إن القوانين بعد نزولها للتجربة قد تظهر فيها بعض
الثغرات على خلاف ما يظنه واضعو القانون . فمثلا رأيت من وجهة نظري
أن بعض الزوجات قد تكون غير قادرة على الوفاء بمتطلبات الزوج ، أو تكون
الزوجة عاقرا أو مريضة ففي هذه الحالة يكون الزوج في حاجة ماسة للزوج ،
والقانون لم يتعرض لهذه الحالة ، ومن الضروري مراعاة هذه الظروف .. أما
الفقرة الثانية التي ظهرت فهي في المادة الخاصة بالسكن وإذا كان من الممكن
أن أقترح شيئا ، فإني أفضل أن تبحثها لجنة تتناول الرأي فيما بينها لوضع
العلاج ، فالقوانين عادة شرعية أو غير شرعية ، نتج من سوء إستغلالها ،
فمبدأ تعدد الزوجات أساء بعض الناس استغلاله مما كان سببا لوضع القيود
على الزواج . وأيضا مبدأ الطلاق أساء بعض الرجال استغلاله ، وقوانين
الأحوال الشخصية مبنية على الاختيار من هذا الملعب أو ذاك . وعلى ما
يقدره واضعو القوانين من المصلحة في الأخذ بهذا الرأي أو ذاك .

قلت هذا تعقيبا على القانون الذي إشتكرت في وضعه مع شيخ الأزهر
المرحوم الدكتور بيسار ، وشيخ الأزهر الحالي الشيخ جاد الحق وكان مفتيا في
وقتها ، مع وزير العدل المستشار أحمد موسى وكيل مجلس الشعب حاليا ،
وجامعة من معاونه في الوزارة من المستشارين .. ولم يمتنعوا الاشتراك في وضعه
من مراقبة تنفيذه ، وملاحظة بعض الثغرات التي تظهر في حين التنفيذ ...
فقد اجتهدنا وقتها قدر إمكاننا في مراعاة المصلحة .

وقد راعينا حين وضع القانون مصلحة الأطفال المحضون وضخفهم إزاء

أزمة المساكن الحالية ، عن واللهم وعدم تشردهم وهذه ناحية اجتماعية لا
يخص نظرها برجال الشريعة ، ولكن يشترك فيها ويقلرها كل ذى رأى ..

وكان أمامنا رأى . هو بشرى أيضا . أى لا يمنع الشرع منه وهو أن يظل
الزوج مقيما في المنزل في حجرة منه وتفرد الزوجة بأولادها في حجرة أخرى .
مع الاشتراك في المرافق كحلم من الحطول المعروضة . ولكن راعينا كاجتماعيين ،
احتالا كبيرا في دوام الشقاق بينهما بعد حدوث الطلاق البائن .. وهم جميعا
في مسكن واحد فاستجدنا هذا الحل اجتماعيا ..

ولو أننا قبلناه وقتها . لقامت موجة عارمة من الاعتراضات .. فلم يعد أمام
اللجنة إلا اختيار مبدأ استقلال الحاضنة بأولادها بمسكن الزوجية مع ما فيه ،
أخذنا مبدأ ارتكاب أخف الضررين ..

إن اللجنة حين أقرت المادة المذكورة ، قد راعت الناحية شرعا بمواز
سكنائهم جميعا في الشقة لما في ذلك من ضرر اجتماعي ...

ولذا قلت فيما كتبه وفيما نشر لي من أحاديث صحفية . إن الأمر يحتاج
إلى لجنة من عتاة الاجتماعيين لتختار حلا غير الذى اختارته اللجنة .. على
ضوء الظروف والتجربة .

ولقد مما دعانى إلى اقتراح ما اقترحته من سد بعض الثغرات التى ظهرت
نتيجة تجربة القانون ولا سيما المادة الخاصة بالسكن ، هو ما لاحظته من سوء
استغلال بعض الزوجات لهذه المادة ، « حتى تفرغت » على الزوج
واستعملت كل أسلحتها لإذلاله ، حين يكون لها أطفال منه . كهذه الحالة
التي عرضتها .. وذلك في ظل أزمة المساكن الحالية التي تزداد وتستفحل يوما
بعد يوم فلم تكن أزمة المساكن لما استحدثت هذه المادة .. ولظلت المادة
القديمة في القانون القديم التي توجب على الزوج توفير السكن ، فعلا ، أو
أجره .. والسكن كان موجودا لا صعوبة فيه ولا في أجرته لسوء استغلال بعض
الزوجات لهذه المادة ونزوعهن إلى الضيق على الأزواج إلى حد الإذلاله يقتضى

منا جميعا أن ننظر في هذه الظاهرة الجديدة ، ونعالجها بما يمتنعها أو يحد منها على الأقل ...

صلى الخليفة الراشد عمر بن العزيز رضى الله عنه حين قال : تحدث للناس أفضية بقدر ما يحثون من فجور .

فماذا يمكن تقنيه في نظر الاجتاعين والقانونيين وكل عقلاء الأمة ومصلحيها في هذه الناحية لإيجاد حل لها يخلو من ضرر لهذا أو لذلك ؟ هذا هو ما أطرحه وأطالب به للقضاء على هذه الحالة التي صارت عليها بعض الزوجات وللمحافظة على وضع الرجل كرجل ومنزله في البيت ..

ولقد لجأت النهاية - فيما أعلم - في نظرها لهذا الإشكال إلى إبقاء الزوج في مسكنه ، مشاركة أولاده وزوجته المطلقة كحل ممكن ومستطاع في مثل هذه الحالات .. وهو ما تحاشيد إقراره قانونيا لمشكلاته الاجتماعية ولكن هذا الحل - كما قلت - جائز شرعا ، وتحدث عنه الفقهاء عند بحثهم لبيت الطاعة . وجواز أن يكون في الاحواش والمرايح التي يشترك فيها أكثر من عائلة مع الأشتراك في المرافق . وجائز حاليا في الدين يسكنون مشتركين في شقة واحدة . كل أسرة لها حجرة منها لأن هذا هو وضعهم الذي يعيشون فيه في الهدف أو في المدن ... أما وضع الأسر التي من عاداتها ووضعها أن تقيم في شقة خاصة بها .. فوضعها أن يكون لها شقة حين تنفصل بأولادها عن الزوج .. لكننا الآن أمام أزمة سكن ، وأمام ضرورة تبيح لنا أن ننزل عن هذا التقليد وأن يعيش الزوج في حجرة من الشقة يعيش الأولاد مع حاضنتهم في حجرة أخرى من الشقة «والضرورات تبيح المحظورات».

فلا ضرر شرعا ، أو لا محذور شرعا من الاتجاه لهذا الحل الذي مشى عليه النهاية .. ولعل هذا يحد من اندفاع الزوجات وتعتن مع الأزواج ، حين تعرف الراحدة منهن أن زوجها لن يخرج من الشقة . وسيظل مقيما معها . مع ما يصاحب ذلك من مشكلات لابد أن تراعيها وتحسب حسابها .. قبل أن تتلعب في إغافة الرجل الزوج والتعت معه .

لكن مع ذلك لا يخلو هذا الحل من آثار سيئة . كما يمر الزوج صاحب

المشكلة التي عرضتها وتقول : كيف أطلقها وأقبل وجودها معى فى شقة بدون زواج .. ثم كيف أتزوج وأقيم مع مطلقتى فى نفس الشقة وأين هى الزوجة التى تقبل هذا الوضع ؟ إذن ماذا تهد ؟ ما هو الحل الذى تقترحه ؟

إن منطق هذا الزوج يقضى بضرورة أن ترحل الزوجة المطلقة ومعها أولادها ولو إلى الجحيم لينفرد الزوج بالشقة ويتمتع فيها مع زوجة أخرى ولكن إلى أين يذهب أولاده ؟ كيف يحسب حساب مصته هو ويترك أولاده مشردين ؟ وكيف يجوز له أن يهدد حق البتة والطفولة بهذه الأنانية وإذا كان يقول : يذهبون إلى جدهم متخلياً عنهم فقد لا يكون لهم جد . أو يذهبون إلى عائلهم وقد لا يكون .. أو يكون ولا يقبلهم ولا تقبلهم زوجته مع أنهم ؟ فأين يذهبون ؟ إن من ينتقد قد تكون له وجهة نظر سليمة من ناحية وقد أكون معه فى نقده هذا ، ولكن ما هو الحل ؟ أهد من الزوج الذى اشتكى ، وله حق فى شكواه ، أن ينظر أيضاً إلى أطفاله وأن يقترح هو الحل ، ويجمع معه أساطين المفكرين ليقترحوا الحل الذى يخلو من نقص ومن نقد .

ماذا يكون الحل لو وقفنا عند ما نص عليه الشرع وقلنا يجب عليه أن يوجد سكناً لأولاده ، أو يدفع لهم تكاليف إيجاد هذا السكن مهما يكلفه ذلك ؟ هل ذلك يرضى الأزواج ؟ وهل نكون غافلين إذا قلنا ما قاله الشرع ووقفنا عند هذا الحد ولم نجتهد لإخراج الزوج من مأزق تكليفه بإيجاد السكن المناسب لأولاده وحاضنتهم ولو باع كل ما يملك ، ولو استدان ؟ لقد إنهار الفقهاء على القانون لاجتهاده فى إيجاد مخرج للزوج من هذا الذى لا يطيقه الآن . فليجتهد كل أصحاب الرأى فى إيجاد الحل أو المخرج . أما الأعضاء الشرعيون وأنا منهم - فإنهم وقفوا وبقفوا الآن عند ما قاله الشرع من أن من الواجب على الزوج أن يوفر سكناً لأطفاله وحاضنتهم ، أما كيف يوفره فذلك شأنه .. وشأن كل المصلحين وأصحاب الآراء وأرجو من يهد الأهرام أن يفتح صفحته لمعالجة هذه المشكلة والله يتولانا جميعاً بتوفيقه .

الدكتور عبد المعصم الحمر

وهد الأهرام الأسى

أقوال الشيخ صلاح أبو إسماعيل كما عرضتها الحثيات

بناء على طلب الدفاع استدعت المحكمة الشيخ صلاح أبو إسماعيل محمد
عبد الرحيم واستمعت إلى أقواله كشاهد نفى للمتهمين بمجاستى ٢٤ ،
و ٢٦ مايو ١٩٨٣ ونوجزها فيما يلى :

الدولة غير جادة فى تطبيق الشريعة

١ - تحدث عن تطبيق الشريعة الإسلامية - وما قام به من دور كمعضو
بمجلس الشعب فى تقنين أحكام الشريعة الإسلامية - منذ شهر يناير ١٩٧٧
وأنة لقى عدم استجابة وأيقن أن قضية تطبيق الشريعة الإسلامية لا بد وأن
تأتى من رئيس الدولة ابتداء وأنه بخلاف ذلك من تسنى مشروعات القوانين
الخاصة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية عن طريق اللجان السابق تشكيلها
من وضعها .

وأنة بصفته أحد رجال الأزهر يتهم الدولة بأنها غير جادة فى تطبيق شرع
الله وأنه سبق للشيخ عبد الحليم محمود أن كلف مجموعة من شباب
الجامعات من المذاهب الأربعة أن يصيروا التشريع الإسلامى فى قوالب قوانين
حتى يسقط الحاجة فلم يفلح فى تطبيق الشريعة الإسلامية .

وأن تطبيق الشريعة الإسلامية فى رأى رجال الأزهر لا يحتاج إلى تقنين
لأنما تحتاج إلى الرجوع التى تستوعب القرآن والسنة والى لديها القدرة على
الاستنباط وذلك فى إطار من التقوى والورع .

وأنة يرى تطبيق الشريعة الإسلامية دفعة واحدة لأنه لا يستطيع أن يؤجل
شئ فرضه المهيم - وأنه يطالب بالإسلام ككل فالإسلام كل لا يتجزأ ..

وأن القرآن الكريم دمع من لم يحكم بما أنزل الله بأنه كافر وظالم وفاسق
وأن العلماء يفرقون في مسألة الموقف القلبي من أحكام الله بين من عطل
أحكام الله بمجرد وجوده وبين من آمن ثم عصى وعلى أشد الآراء هو مؤمن
عاصي وعلى أشد الآراء هو كافر وأن هذه المسألة الفصل فيها لعلام
الغيوب .

وأن الشرع يكلف المسلم أن يقول ما يعلم ولو لم يحفظ القرآن ولكن
يشترط أن يكون عنده أهلية النظر في المراجع وأن يكون عنده قدرة
استنباطية من إلام بكتاب الله وسنة رسول الله واتصاله بفقهاء الفقهاء .

وأن الأزهر الشريف يعطى شهادة العالمية وتخصص التدريس في الدعوة
والموعظ وأن هذه الشهادات تدل على أن صاحبها يستطيع أن يستقل بطلب
العلم بعد أن استكمل أدوات طلب العلم والمعرفة وأن الشهادات التخصص
تفسح الطريق أمام الحاصل عليها للبحث والتنقيب ثم الاجتهاد .

وأن لكل مسلم حق الرجوع إلى المراجع ولكن ليس لكل ما نظر أن
يقول لأن النظر غير كاف خاصة وأنه قد تسرب التحريف إلى بعض كتب
التراث - كما أن الدراسات قصرت في حق الشباب فليس في جامعاتنا
تدريس للدين والقدر الذي يتلقاه الشباب في المدارس الابتدائية والإعدادية
والثانوية لا يفي بشيء .

٢ - وتحدث عن فكر الإخوان المسلمين - فقال أن مناجهم هو تطبيق
الشريعة الإسلامية ووسيلتهم هي إقناع الأمة بهذا المنهاج وهو القرآن لتنادي
الأغلبية بهذا القرار فإذا تخلف رئيس الدولة عن واجبه في الحكم بما أنزل الله
جاء صوت الأمة باسم الدستور الوضعي مناديا بشرع الله بأغلبية لها حق
إصدار القرار وأنه لم يسمع أن مناج الإخوان المسلمين هو مقالة الأحكام
وأعوانه لتطبيق شرع الله وأنه لم يتح له أن يسمع عن فكر الجهاد إلا من
خلال طرف ينشر له كل شيء ولا يجد وجهة النظر الأخرى ولا يعلمها ولم
يحدثه أحد عن هذا الفكر لا في الداخل أو الخارج .

٣ - ان الذين لا يطبقون شرع الله هم الحكام أقل ما يقال عنهم كما يفهم هو من الكتاب والسنة أنهم ظالمون فاسقون - ولا يمكن وصفهم بالكفر إلا إذا حكموا بغير ما أنزل الله وحملوه وهو أمر قلى لا يمكن أن يعلمه وعلمه عند الله .

٤ - إن الكتابى الذى يعتدى على مسلم - فللمسلم أن يرد عدوانه بصرف النظر عن كونه كتابيا أم مشركا - وأنه فى مقام الحكم لايد من الدليل الشرعى فتوافر الدليل أمر مفترض وأن الكتابيين المقيمين فى مصر يتعين أن تعاملهم بالبر والعدل إلا إذا ثبت أنهم يحتلون علينا عدوانا فعليا أو قوليا أو تخفيطيا وأن تطبيق الشريعة الإسلامية فى مصر ضمان للكتابيين ماداموا مسالمين .

٥ - أنه لا بأس فى الإسلام أن يكون الأمر أسمى مالم مبصر القلب وأن الرسول ﷺ عن عبد الله بن أم مكتوم وهو أسمى أميرا على المدينة فى إحدى غزواته .

٦ - أن ثلاثة من علماء المسلمين هم الشيخ جاد الحق على جاد الحق والدكتور محمد عبد الرحمن بصار والدكتور عبد المتعم الحمر واقفوا على قانون الأحوال الشخصية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧١ - وأن رأيه كان يعارض القانون لأنهم اجتهدوا فى غير مجال الاجتهاد - ولا اجتهاد مع النص وهو خطأ ترتب عليه تعطيل النص الشرعى وهو القرآن برأى عقل لا سند له فالنص الشرعى أباح للرجل القادر العادل أن يتكبح له ما طلب من النساء فإن عصى الجور فعليه يواحدة .

٧ - أنه فى بعض كتب السلف - ومنها كتاب تفسير القرطبي - بعض الإسرائيليات وأنه يمكن تنقية هذه الكتب من الإسرائيليات وأن على مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر أن يشكل لجانا من المختصين بالتفسير لتعقب هذه الإسرائيليات إما بحذفها وإما بالتبويه إليها وعلى الدولة أن توفر الإمكانيات المالية اللازمة .

٨ - أنه اطلع على كتاب الفريضة الغالبية بنسخة من جريدة الأحرار الصادرة في شهر ديسمبر ١٩٨١ العدد ٧٧ السنة الخامسة - كما اطلع على رد مفتى جمهورية مصر العربية في جريدة الأهرام الصادر في ٨ ديسمبر ١٩٨١ العدد ٣٤٦٩٤ السنة ١٠٧ وأنه كون رأيا في الكتاب والرد يلخص فيما يلي :

أ - أن كتاب الفريضة الغالبية ورد مفتى جمهورية مصر العربية اتفقا على تأييد الحاكم الذي تخالف تصرفاته أحكام القرآن والسنة ، وأنه بالرجوع إلى تصرفات رئيس الجمهورية السابق ومنها إعدامه الحنود وإقراره التعامل بالربا وعدم تحرجه ما حرمه الإسلام وحكمه بالهوى عندما يقول لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة وبعده على الفكر الإسلامي وإقراره قانون الأحوال الشخصية رقم ١٩٧٩/٤٤ وتشديده التكرار على المسلمين بقوله إنه لن يرحمهم ومناذاته ببناء مجمع الأديان ومدته المياه إلى سيناء وإسرائيل وتطبيع العلاقات مع أشد الناس عناداً للإسلام - وعقد إتفاقية كامب ديفيد وتحويل خليج العقبة وهو يرى أن هذه التصرفات من الحاكم إذا كان يعتقد كل ما فعله فهو كافر وإن كان يعتقد خطأ ما صنعه فهو فاسق ظالم - لأن المفسرين قالوا أنه يكفر كفرا يواحدا من جحد ما أنزل الله أما إن اعترف بما أنزل الله ولكنه خالفه فهو فاسق ظالم :

ب - اتفق كتاب الفريضة الغالبية ورد مفتى جمهورية مصر العربية على أن الجهاد فريضة واجبة على كل مسلم ومسلمة وفي كل عهد وعصر إذا احتلت بلاد المسلمين وأن الجهاد يكون القتال والمال، واللسان والقلب .

ج - أنه يأخذ على كتاب الفريضة الغالبية أنه اعتبر القتال بالسيف سببا مشروداً ودخول الناس في الإسلام والله سبحانه وتعالى يقول ﴿ لا إكراه في الدين ﴾ وإن ما جاء به من شرع الله أن العقيدة لا تفرض وأن الشريعة هي التي تفرض على من رضى بالله ربا وبالإسلام ديناً وبالقرآن كتاباً - وأن ما يأخذ على كتاب الفريضة الغالبية أنه ذكر من أسباب القتال

نشر الدعوة الإسلامية وهي لا تنشر بالسيف - إنما يستعمل السيف دفاعاً عن العقيدة حين يفتن المسلم في دينه وحدث السيف بتعين أن يضم إلى النصوص الدينية الأخرى ليغيد أن القتال فرض بضوابطه وأسبابه ومنها الدفاع عن المستضعفين أو لردع العدو المقاتل أو للدفاع عن الديار الإسلامية أو لضرب من يعلون العو أو للدفاع عن النفس والعرض والمال .
والمال .

ء - أنه يأخذ على رد مفتى جمهورية مصر العربية ما يلي :

أنه لم يعتبر فريضة الجهاد غالبية عن سياستنا - حقيقة هي موجودة في ديننا ولكنها غالبية عن واقعنا بذليل أن رئيس الجمهورية السابق ذكر أكثر من مرة أن حرب عام ١٩٧٣ هي آخر الحروب .

أن المفتى أعطى بفصله الإسلام عن السياسة بقوله أن كتاب الفريضة الغالبة لا ينتسب إلى الإسلام وكل ما فيه أنكار سياسية وهو بذلك يفصل الدين عن السياسة .

أن المفتى كتم أو أجل تفاصيل كان من شأنها أن تنفع في مقام المحاكمة فتجاهل المفتى أن المساجد تبنى بالجهود الذاتية وأن الدولة استولت على أموال الأوقاف - لقد تجاهل المفتى أن العبادة بالصلاة التي تنهض صاحبها عن الفحشاء والمنكر .

٩ - تحدث عن الفتنة الطائفية منذ عام ١٩٧٢ وتصرفات أنها شناعة وأن زملاءه المسيحيين في مجلس الشعب يتبرمون من كل دعوة لتطبيق الشريعة الإسلامية - وأن المسيحيين كان لهم دور كبير في تعطيل حد الردة .

١٠ - تحدث عن حكم الوالي الذي يؤدي الصلاة ولا تنهض بهلته عن الفحشاء والمنكر كما تحدث عن شروط الإقرار شرعاً .

١١ - قرر أن السلطات منعت الصلاة في العراق يوم عيد الأضحى عام ١٩٨١ وأنه لم تقم الصلاة ومن ثم استدعى زعماء الشباب ودعاهم إلى الصلاة في الأزهر .

١٢ - قرر أن العنف الذي استخدمته الشرطة بعد حادث اغتيال رئيس الجمهورية الذي ضرب الروح الإسلامية وأن ضم المساجد الأهلية الغرض منه تغذية هذه المساجد بالخطباء الذين يعيشون تحت سيطرة السلطة وأن التنظيم الحلال للدولة الإسلامية لا يعنى بإعادة الخلافة الإسلامية .

١٣ - أنه يمكن أن يعتبر قانون العقوبات قانوناً للتعذيب إذا أضيفت إليه بعض المواد وأن قانون المعاملات إذا حلف منه الربا والتأمين فيمكن أن يقترب من الشريعة الإسلامية وكذلك قانون المرافعات إذا اشترطت الأهلية الشرعية للغائب والشاهد واستحدثت نهاية أمن الدولة أو نظام المحاسبة .

١٤ - أنه لا يعتبر الحاكم عدواً إلا إذا كفر أو أباحا عنده فيه من الله برهان وأن الذى يحكم بكفر الحاكم هو من ينوى استناده أى من يكلفه أن يتوب إلى الله فإن تاب وأنبأ فهو مؤمن - وإن خالف مع هذه الدعوة فهو مؤمن عاص ودرجة هذا العصيان أنه ظالم فاسق إن رفض التوبة إنما إذا جحد شرع الله فهو كافر .

وأن القتال عمل من أعمال السيادة تتولاه الدولة إن كانت تؤمن بالله واليوم الآخر وأن القرآن الكريم والسنة بها من النصوص ما توجب قيام الخلافة الإسلامية .

تعقيب

نشر في العدد العاشر من مجلة البحوث الإسلامية التي تصدر في الرياض
رجب سنة ١٤٠٤ رد من الشيخ ابن باز على شيخ الأزهر حول موضوع
الخلال يؤيد وجهة نظر الشيخ صلاح أبو إسماعيل هذا نصه من عبد العزيز
بن عبد الله بن باز إلى حضرة الأخ المكرم سماحة شيخ الأزهر الشيخ جاد
الحق على جاد الحق وفقه الله إلى ما يليه ويرضاه .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

وبعد ،،

فقد بلغني بالثورة المرفقة تصريح سماحتكم بصحيفة الأعيان المتضمن
أنكار صيام رمضان ٢٨ يوماً ثم قضاء اليوم الأول من رمضان باعتباره وقوع
خطأ في تحليده ..

وأعير سماحتكم أنني استغربت ما تضمنته هذا التصريح لما أعلمه من
فضيلتكم من العلم والفضل .. وأن مثل هذا الحدث لا ينبغي عليكم ..
وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة المستفيضة عن رسول الله ﷺ أن الشهر
لا ينقص عن تسعة وعشرين يوماً ومتى ثبت دخول شوال بالبينة الشرعية
بعد صيام المسلمين ثمانية وعشرين يوماً فإنه يتعين أن يكونوا أفطروا اليوم
الأول من رمضان فعليه قضاءه ، لأنه لا يمكن أن يكون الشهر ثمانية
وعشرين يوماً وإنما الشهر تسعة وعشرون يوماً أو ثلاثون وقد ذكر شيخ
الإسلام ابن تيمية في الجزء ٢٥ من فتاواه ص ١٥٤ ، ص ١٩٥ أن هذا
حدث في زمن علي رضي الله عنه صاموا ثمانية وعشرين يوماً وأمرهم على
صيام اليوم الذي نقصهم وإتمام الشهر تسعة وعشرين يوماً .

فأمل التنبيه على الصحيفة بالصواب إذا كان قد صدر من فضيلتكم لها
خلاله ولا يخفى أن فضيلتكم محل الثقة والاعتبار ، وسيأخذ بفتواكم من لا
يخصيه إلا الله ويحتملون عليها ولو جوب التناصح بيتنا والتواصي بالحق
والتعاون على البر والتقوى رأيت الكتابة إلى فضيلتكم في ذلك والله المستول
أن يوفقنا جميعاً لإصابة الحق في القول والعمل وأن يجعلنا وإياكم من المهتدين
المهتدين .. إنه جواد كريم .. أثناهم الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الرئيس العام لإدارة البحوث العلمية

والافتاء والبحرة والأرشاد



تعقيب على التعقيب

واضح أن سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز يحمل الشيخ جاد الحق على جاد الحق مسؤولية من يضلون بسبب فراه لكن في أسلوب رفيق ببعض أدياً وتوقيراً ، كما يلخص حجة ودليلاً وبرهاناً ، وإذا ضممنا هذا التعقيب . وموضوعه الذي حاول الشيخ جاد الحق أن يدعو الناس من خلاله إلى صوم محظور هو صوم يوم عيد الفطر وهو حرام شرعاً ، ويقر الناس على إفتار محظور هو إفتار اليوم الأول من رمضان .

إذا ضممنا هذا الموضوع إلى ماسبق من تورطه أثناء قيامه بوظيفة القسوى حينما كان مفتياً لمصر ، وأهدر ثبوت هلال رمضان في العراق والكويت واليمن ، فإننا نرى أنني لست وحدى الذي آخذه في هذا الأمر ، ويؤنسنى أنني في موكب الحق ضد الشيخ جاد الحق .



فالقدس عزيزة على المسلمين - فهي محط أبصارهم الآن وإليها تنجس الأمة الإسلامية جميعاً .. وما يجري في القدس من اعتداءات على المسجد الأقصى وعلى العرب هناك أمر لا تقرأه أية شريعة ولا أية موائيق أو قوانين دولية . فهو مخالف لقواعد وحقوق الإنسان التي يتشدد بها بنو الإنسان الآن ، والتي تحدث عنها الدول الكبرى حين يحلو لها أن تحدث... إلى أن تسأل أين هي الدول الكبرى من هؤلاء الذين حاولوا هدم المسجد الأقصى؟.. أين هي الدول الكبرى- التي تتشدد بالحريّة- حين تغض أعينها عن هذه الجرائم التي تقع على المسجد الأقصى وعلى من يتصدون لحمايته من العالمين على أمره؟. أي قانون يسمح بهذه الحوادث التي نسمع عنها من القاء المتفجرات على المسجد والمجوم عليه، ومطاردة المصلين والمتعبدين فيه اللهم إلا أن يكون قانون القوضى والمجحبة وشريعة الغاب.

الغرب أن تتشدد إسرائيل - الآن - بأنها واحة الحرية والديمقراطية في الشرق بينما أناسها لا يعرفون للحرية طعماً .. فهؤلاء لا يعرفون إلا هذه الجرائم التي ترتكب ضد العرب في كل مجال أن مركبها لا يعرفون أي حق لله أو للناس .

لا تتركسوا الأرض :

● ما يجري اليوم في الأرض المحتلة يمس ما تصخره إسرائيل للمنطقة .. يؤكد هذا ما أعلنه المسؤولون الإسرائيليون مؤخراً من أن إجراءات أكثر تشدداً ستبذل ضد عرب الأرض المحتلة ترقى إلى الاعتقال الإداري والترحيل من المنطقة بأسرها ... بل إن أعداد الفلسطينيين يتخذ كآداة لفرقة المسوطين اليهود ؟ .

● فضيلة الإمام الأكبر : لا شك أن هذا الذي يعلته مسوولون إسرائيل عن اعتزامهم طرد العرب من بيوتهم وأراضيهم هو أمر خطير ينبغي أن يواجهه العرب أنفسهم .. ينبغي أن يقاتل أهل هذه الأرض من مجاهدين دفاعاً عن مقدراتهم - وألا يخرجوا أو يتزحزحوا من أراضيهم حتى وإن اقتضى الأمر أن يذبحوا فيها ...

● ولكن إسرائيل تعرض حياة المواطن العرفي إلى أخطار يومية وتتارع السكان الأصليين أرضهم وتعدى القانون ويهدم جدار الثقة وتمارس طرد العرب بالجملة ١٩.

● ● على فلسطيني الأرض المحتلة أن يعلنوا للإنسانية في هذا العصر الحقيقة القاتلة بأن هناك شرازم من الناس وفدوا إلى بلادهم واحتلوها قسرا وأنهم يطردون أهل البلاد الأصليين من ديارهم وأوطانهم .. إن الأمم المتحدة التي قامت لرعاية السلام وتبنت أركانها والدفاع عن المظلوم أهدرت حقوق عرب فلسطين وأضاعتهم وعليه فهي مطالبة اليوم بالتصدي لجمايتهم . ولو أفضى الأمر تدخلها عسكريا ما دام العرب قد عجزوا عن هذه الحماية .

ولا يمكن أن نلوم الفلسطينيين لأنهم عزل من السلاح .. فهذا مقاومون - أهقومون بأجسادهم ؟

على الأمم المتحدة التي تتادى كل يوم بمساعيها للإنسانية أن تتصدى لإسرائيل التي تمارس طرد الفلسطينيين من ديارهم وأوطانهم .

لا تكفي تقارير الإدانة :

● الأمم المتحدة أصدرت العديد من التقارير التي تحفل إدانة صارخة لما تقوم به إسرائيل في الأرض المحتلة وانتهاكاتها المستمرة لحقوق الإنسان ؟.

● ● لا تكفي تقارير الإدانة .. وأتساءل أين مجلس الأمن الذي بيده القوة الرادعة .. مادام تدخل مجلس الأمن في أماكن أخرى فلم أهل هذه القضية ؟ إن على مجلس الأمن والأمم المتحدة بذل الجهد ولو بالقوة لوقف المذابح والمهازل التي تصعد بها إسرائيل على أرض فلسطين مخالفة بذلك ميثاق جنيف حول حقوق العرب .

إن إسرائيل تقوم بعملية إستفزاز يومي لعرب الأرض المحتلة ، يشهد على ذلك الزيادة المضطردة في عدد المستوطنين الإسرائيليين في الأرض التي

تم إحتلالها سنة ١٩٦٧ .. فكفى ما كان من قتل وتشريد وتخريب
للفلسطينيين وإبعادهم عن بلادهم ..

إسرائيل الكبرى :

● رغم أن إسرائيل الكبرى اكتسبت فوائد جمة بتصلبها تمسكها بمحدود
هادئة مع مصر ، إلا أنها لم تسدد حتى الآن ما في ذمتها من تنازلات
للفلسطينيين .. ألا يحصل هذا دلالة أكيدة على أن حلم إسرائيل ليس
السلام وإنما إسرائيل الكبرى .. ومن ثم فهي تحول الوضع إلى أقصى
قائمة لها ؟

● ● لا شك أن إسرائيل إنما بهم بمكاسيا فقط دون أن تحاول إيفاء بعض
ما تعهدت به للفلسطينيين .. ولا غرو فإن هذا أمر يدل على سوء النية
وغيث الطوية .. إن ما نشر وما قيل عن الوطن الذي يدعونه لأنفسهم هو
أمر واقع في أذهان الإسرائيليين فقط ، ومع ذلك يصرون عليه ويعملون
له - كما يعملون على تهويد هذه المنطقة .. وعلى العرب أن يفيقوا ويتحنوا
لمجابهة هذا الخطر وهو غلطط لإسرائيل التوسعي .. فإسرائيل تستولي على
الأرض قطعة قطعة وتتمكن من أهل البلاد ، ولا أدل على ذلك من
تصرحات مسئولها حول الطرد الإداري للفلسطينيين وإبعادهم عن ديارهم
وهدم بيوتهم على رؤوسهم لجردهم أنهم ينافون عن أنفسهم .. وهذا ما يجب
أن يلتفت إليه العالم بصفة عامة ويلتفت إليه العرب ومعهم المسلمون بصفة
خاصة .. فالعالم الإسلامي مطالب بأن يحمي العرب في فلسطين ويدافع
عنهم ويثير قضاياهم في كل مكان حتى يرتدع هؤلاء الذين يمشون في القتل
والتخريب والتشريد .. إن الحقوق الإنسانية تقتضي من هذه الدولة التي
وفدت إلى المنطقة لتتمركز وتستقر أن تراعى على الأقل حسن الجوار الذي
تحدث عنه الدول والمواثيق والذي هو حق قانوني ومشروع لكل بني
الإنسان .

تخدير :

● هناك من يعرب عن التشاؤم إزاء إجراز سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة رغم التحركات العربية الراحنة .. هل ترضون عن وقائع الحادث اليوم في العالم العربي ؟ وهل يمكن أن يحىء هذه الوقائع أرضية تفاؤل ؟

● ● هناك قول قديم قاله العرب : ما جك جلدك مثل ظفرك فتول أنت جميع أمورك .. فإذا لم تجتمع كلمة العرب ويرتفعوا فوق الخلافات والتزعزعات الشخصية وإذا لم يقدموا ويخزموا أمرهم على أن يكونوا هنا واحدة وشعباً واحداً وأمة واحدة بغض النظر عن الحدود السياسية القائمة فلن ينالوا حقوقهم .. إن الحقوق إنما تؤخذ بقوة صاحب الحق ودأبه على الوصول إليها .. أما أن ينال عنها فسيظل من المختصب يختصب حتى لا يترك حقاً لصاحبه .

على الولايات المتحدة أن تراعى حقوق الصداقة مع العرب :

● وماذا عن دور الولايات المتحدة في المنطقة ودعمها لإسرائيل في كل ما تتجهه من سياسات ؟

ظاهرة للعيان أن إسرائيل إنما تستند في كل تصرفاتها وعزمها في المنطقة على الولايات المتحدة الأمريكية .. فكما قيل على لسان الزعماء العرب أن الولايات المتحدة تمد إسرائيل بالغلاء والمدفع وكل شيء دون حساب .. فلخرزاة الأمريكية مفتوحة بالكامل لإسرائيل وطلباتها .. والغريب بعد هذا ألا تحاول الولايات المتحدة - وهي تجسد هذا الكم الهائل من المعونة والظهور القوي لإسرائيل - إلى الآن أن تقنع أو تقنع أو تقنع أو ترغم إسرائيل على أن تقف وتلتزم داخل حدودها .. بل إنها على التقيض من هذا أعزمتها بخزو لبنان .. وأعزمتها بأن تجلوز حدودها لتحتله وتثير بين أبنائه وطوائفه هذه النزعات والحروب المدمرة التي لم تنته بعد .. ثم

اعزتها بأن تغطي محاولة طرد عرب فلسطين من ديارهم .. واعزتها وامدتها بالمال الوفير لتقيم المستوطنات وتكتشفها في الأرض المحتلة .. وأمدتها بالمال وساندها في نقل اليهود الاثيوبيين .. هذا كله دليل ينطق بمظاهرة الولايات المتحدة لإسرائيل في عدوانها . ولم تقتصر الولايات المتحدة على التأييد والدعم فحسب ، بل هي النافذة والمتحملة لأعباء كل ما تقدم عليه إسرائيل في المنطقة .

ومن المستغرب أن تحو الولايات المتحدة هذا المنحى والعرب اصداقاً لها ومصالحها لتجيم .. ولهذا حري بها أن ترمي حقوق الصداقة والمصالح وعلى الأقل تعامل العرب على قدم المساواة لإسرائيل .

لا هؤلاء ولا هؤلاء

● ايدولوجية الإسلام الشاهضة للشيوعية هل يمكن أن تشكل حجر الزاوية في التحويل على الولايات المتحدة لحل مشاكل المنطقة المضاثمة والوقوف ضد الظفلف الشيوعي ؟ .

● ● أولى بالمسلمين ألا يكونوا مع الشيوعيين ولا مع الرأسماليين .. إن دينهم الإسلام وهو ليس ملها إقتصاديا أو اجتماعيا .. وإنما هو دين من عند الله .. إن الدين عند الله الإسلام له مصادره وأسه .. فلا ينبغي أن ينحاز المسلمون إلى الشيوعية ضد الرأسمالية أو إلى الرأسمالية ضد الشيوعية ، وإنما عليهم أن يكونوا .. على ما دعاهم إليه الإسلام - أمة وسطا في نطاق القرآن والسنة . فلا ينبغي أن ينحازوا إلى أى من المذاهب المعاصرة ليصبروا هذا على ذلك .. وإنما يجب أن يكون لهم شخصيتهم وقدرهم ليكونوا في مراكزهم كأمة إسلامية لها مقوماتها وشخصيتها .

● معنى هذا إنكم تهلون التوجه والتحالف مع أى من الاتحاد السوفيتى أو الولايات المتحدة الأمريكية ؟

● ● التوجه نحو أى من العملاقين دعوة إلى الاستقطاب الذى أثبت فشلا ذريعا وولد عراقب وخيمة نحن فى غنى عنها .. لقد جرت المنطقة الانحياز إلى الاتحاد السوفيتى مرة وإلى غيرها مرات .. ووجدت أن سياسة الاستقطاب قد أضرت بمآثرها ومستقبلها .. نحن إذا نظرنا إلى الوراثة وجدنا ستين جدهاء قد مرت بنا أيام أن كنا ننتمى إلى تلك الدولة أو هذه .. علينا إذن أن نأخذ أمورنا وزماننا بأيدينا وألا ننحاز إلى هذا أو ذاك .

· القضية تميت

● ما السبيل إلى تطويق الصراعات فى المنطقة خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وتلويب الفجوات بين الدول العربية وتجميع تدخل القوى العظمى لإحراز قدر من الاستقرار .. هل يمكن لنا أن نسين بالاسلام كحركة سياسية تعين على هذا الاستقرار ؟

● ● أصحاب القضية إذا اختلفوا ضاعت قضيتهم وذهبت هيبتهم .. إن القضية الفلسطينية تميت على الصعيد العالمى لاختلاف الفلسطينيين أنفسهم .. وتبع هذا الانقسام العرب لمناصرة هذا الفريق على ذلك وهو ما أساء إلى القضية الفلسطينية كأساس ومحور لمشكلة الشرق الأوسط .. ومن هنا فإن على الفلسطينيين أن يجتمعوا أمرهم ويجمعوا على كلمة سواء حتى يستطيعوا حماية البقية الباقية من أرضهم وأهلهم .. فإذا توحدت كلمتهم ستحل العقدة الموجودة من حولهم . ومن ثم لن تكون هناك انقسامات ، لأن العرب انقسموا بسببهم .. إنهم إذا اختلفوا زالت كل العقدة والخلافات بين الأمة العربية وبالتالى بين الأمة الإسلامية التى تتبع الجسد العرفى فإذا صلح كانت الأمة الإسلامية قوية ورشيقة وعلى كلمة واحدة ..

حكم المحكمة

ثم صدر الحكم التالي وفيما يلي نص الحكم :

أولاً :

حكمت المحكمة حضورها بالنسبة لجميع المتهمين هذا المتهمين أحمد السيد حرب ومحمد سالم عبد العال ومحمد سعد زغلول ونيل أحمد فرج رزق وحسين أحمد حسين ويحيى محمد عبد المولى ومحمد محمود ربيع الطواهرى ومحمد حبيب مناور وسالم عزام وعصام المطار وعمر أحمد النماصى وحكم محمد عمر جلاد ومحمد عاطف عبد الكريم الباجورى ومحمود محمد البكرى والسيد امام عبد العزيز الشريف ومصطفى كامل مصطفى وعبد الهادى التولسى وشعبان عبد العاطى عبد اللطيف وخليل السيد السواح

ثانياً :

معالجة كل من المتهمين الآلى أسماؤهم بالأشغال الشاقة المؤبدة :

عبد عبد اللطيف الزمر مع معاقبته بالأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة . عن التهمة للمينة «بالهند سادسا»^(١) وكرم زهدى سليمان وناجع إبراهيم عبدالله وفؤاد محمد حطفى «فؤاد التواليسى» وعلى الشريف ومحمد عصام الدين درباله وعاصم عبد الماجد ماضى ونيل عبد الحميد المغربى ومحمد طارق إبراهيم وإسماعيل السيد قاسم وصلاح السيد بيومى وأبو بكر عثمان حسن والسيد أحمد مرسى وغضبان على سيد ومحمد محمد حسن الشرقاوى ومحمد محمود صالح مع معاقبته أيضا بالأشغال الشاقة ٧ سنوات ومحبس محمد مسلم مع معاقبته أيضا بالأشغال الشاقة ٧ سنوات .

واعتبرت المحكمة العقوبة التي قضت بها هي وحدها الواجبة التوقيع عن التهم الموجهة اليهم والتهمتين المقتضى عليهم فيها في الجناية رقم ٧ امن دولة عسكرية عليا « قضية اغتيال السادات » على أن يستنزل من هذه العقوبة المدة التي قضاهما كل منهم خاضعا للحكم الصادر في الجناية المذكورة .

وبالأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة لكل من المتهمين :

حمدى عبد الرحمن عبد العظيم وصالح أحمد جاهين وطارق عبد الموجود الزمر « مع معاقبته بالأشغال الشاقة لمدة ٧ سنوات أخرى عن التهمة الميمنة بالبندي سادسا » ومحمد ياسين همام وعلى أحمد عبد النعيم وهمام عبده عبد الرحمن ومحمد سالم الرجال ومحمد إمام محمد حسن وإسماعيل أنور البكل ونبيل عبد الفتاح محمد أبو بكر وحسن عبد الغنى حسين شتن وإبراهيم محمد محمود خلاوة .

وبالأشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات لـ ٧ متهمين هم :

أسامه إبراهيم حافظ وهشام عبد الطاهر عبد الرحمن وأحمد السيد حرب ومحمد بشارى محمد طالب وكمال السعيد حبيب ومحمد غريب محمد فاهيد وعصام القمري مع الأشغال الشاقة لمدة ٥ سنوات أخرى عن التهمة الأولى .

وبالأشغال الشاقة لمدة ٧ سنوات لكل من المتهمين :

طلعت فؤاد قاسم وعمر عبد العظيم عكاشة وعبدالله محمد سالم وسلطان أحمد حسان ومحمد مختار مصطفى وممدوح على يوسف وغالد على حفى ومصطفى على حسن وأحمد حسن النجاشي وعيسى الدين أحمد عبد المنعم وحسن عاطف زيادة ومحمود مصطفى السيسى وعبد العزيز على عبد العزيز وسيد عبد الفتاح محمد ونبيل نعيم عبد الفتاح وأحمد رجب سلام وأحمد سلام مبروك وبركات نعيم على وعمر عبد العزيز متولى ومصطفى أحمد حسن حمزة وصبرى حافظ سويلم وأحمد هانى الخنولى وممدوح عبد العزيز الخلفاوى .

وبالأشغال الشاقة لمدة ٥ سنوات لكل من المهتمين :

أحمد سليم خليفة وعبد الناصر عبد الطيم دره ورفاعي أحمد طه وضياء الدين فاروق خلف وأحمد عزت محمود مرسى وعبد محمد يحيى عابدين وشعبان علي إبراهيم وعثمان خالد إبراهيم السمان وأحمد راشد محمد راشد ونيل أحمد فرج رزق وعبد سعد عثمان وعبد محمد إسماعيل وإبراهيم رمضان محمود وحمدى حسن هب وعادل علي يومي وعادل محمد عبد المطلب حيدر ومصطفى عطية وحسن محمد عبد السميع .

وبالأشغال الشاقة المؤبدة لمدة ٣ سنوات لكل من المهتمين :

أهن محمد ربيع الظواهري وأمين أحمد عيسى وحسين أحمد حسين وعبد زهران البلتاجي وعبد محمد حسين وأمين يوسف النعمري ونيل محمد الرضى ومحمد عادل عبد المجيد وعبد الله الحسين عبد الفتى وقضى أحمد بتدري عفيفي وكال عبد العزيز سنوسي وأحمد إبراهيم النجار وجمال عبد العزيز عبد الهادي وجاد أبو سريع القصاص ومحمد رفعت محمود منصور ومحمود عبد الفتاح حسن نصر ومصطفى السيد محمد عوض ورفعت عبد الفتاح السمان ومملوح عزوز أحمد عيسى وحسين إبراهيم عيسى وناصر قلبي السيد وعادل عوض شحتو علي ومعرض عبد الله أحمد وشعبان عبد العاطي عبد اللطيف ومحمد أحمد غنيمه . وعليل السيد السواح وصلاح عبد الله محمد أبو مروة وثروت صلاح شحاته ومحمد مخيمر حامد وزكى عزت زكى أحمد وفاليز محمد مبروك .

وبالحبس لمدة سنتين مع الشغل لكل من :

علي زكى ناصر ومحمود أحمد عبد المنعم .

براءة المتهمين الآتى اسمائهم من جميع التهم المستندة اليهم :

عمر أحمد عبد الرحمن وعلاء الدين عبد المتعم إبراهيم ومحمد طارق
 إسماعيل وعلى محمد فراح وصفوت إبراهيم الأشوح والسيد على إسماعيل
 السلاموني وطارق محمد أحمد عطيفي وطه محمود حسين البوتلي وعبد سيد
 أحمد وشريف عبد الرحمن توفيق ومرضى محمد خليفة وأبو بكر أبو الوفا
 أحمد وأحمد محمد امباي وصفوت أحمد عبد الغني وعلاء الدين صديق
 مرسى ومذحت محمد جمال بنوي ومير محمد أحمد عطيفي وأسامة رشدي
 خليفة ورجب رشاد حسن وعلى محمود الديناري وصابر حسن على ولطفي
 أحمد شعيب ومحمد أحمد عبد الرحمن وعلى عبد الفتاح عبد الحليم وأحمد
 أحمد عبد الفتاح زيد وأبو العارف حسن متولي والفارس محمد عثمان
 وطلعت محمد ياسين وجمال حسن عبد الله وهشام خليفة أحمد ومحمود عبد
 الله حسن عطا الله ومحمد عادل السيد جاد الرب وحسنى نجدي على أحمد
 وأحمد عبد العظيم شكرى وحسن محمد حسن وطارق طاهر مدين وأشرف
 مرسى حسين وأحمد عبده سليم وعلى عبد الرحيم الشريف وسيد أحمد على
 حمد وعبد الله هاشم محمد عطية ومحمود محمد أحمد شعيب وعزت حلمي
 محمد عبد الرحمن وصلاح عمر مقلد وحسنى أحمد محمود على بكري

لقطات من حيثيات الحكم في قضية الجهاد

أعدّها : أحمد السيولى :

وبعد العرض الذى قدمناه لشهادة الشيخ صلاح أبو إسماعيل أمام محكمة أمن الدولة العليا وما دار حوها من ردود رسمية من لجنة شيخ الأزهر تم تنفيذ الشيخ صلاح لما طرحته لجنة شيخ الأزهر وأيده فى ذلك مجموعة من العلماء والمتخصصين .

ثم جاء حكم المحكمة الذى يعد بحق أول حكم قضائى مشرف لقضية من أكبر القضايا منذ إنقلاب يوليو ١٩٥٢ وحتى الآن والواقع أنه من خلال إطلاعى على حيثيات حكم المحكمة شعرت وتأكدت أن شهادة الشيخ صلاح كان لها أثر فعال فى حكم المحكمة الذى جاء متوجهاً للشهادة وأخذنا بها وفضح فتوى الرعيين وإليك هذه اللقطات من حيثيات :

الموضوع الأول : وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية :

إن جمهورية مصر العربية دولة إسلامية منذ أن رفع عمرو بن العاص راية الحق فوق ربوعها وحلت الشريعة الإسلامية محل القوانين الرومانية وأصبحت مصر قطراً إسلامياً منذ هذا التاريخ وسيظل قطراً إسلامياً وإن ما ورد فى المادة الثانية من دستور جمهورية مصر العربية من أن الإسلام هو دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع هو تقرير لأمر واقع .

ومن هذا المنطلق فإن الشريعة الإسلامية واجبه التطبيق وتعين على كل مسلم أن يعمل من جانبته على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية سواء أكان حاكماً أو محكوماً فلحكم بما أنزل الله أمر واجب ولازم -

بغير حاجة إلى اجتهاد - والتسليم بقضية الحاكمية لله هي نتيجة طبيعية وحتمية وهي أساس في الدين لا ينكرها عاقل ذلك أن الله خالق ومالك لكل شيء ومن كان خالقا ومالكاً فله التصرف فيما خلق وفيما ملك وله الحكم وله الأمر .

الموضوع الثاني - أحكام الشريعة الإسلامية غير مطبقة في مصر :

وبخصوص الموضوع الثاني فالذي استقر في ضمير المحكمة أن أحكام الشريعة الإسلامية غير مطبقة في جمهورية مصر العربية - وهذه حقيقة مستخلصة من الحقيقة الأولى وهي وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية .

وليس أدل على عدم تطبيق الشريعة الإسلامية من :

● دعوة علماء الأزهر الذين اشتركوا في وضع التقرير الخاص بالرد على أقوال الشيخ صلاح أبو إسماعيل محمد عبد الرحيم أعلام المحكمة - دعوتهم كل المسؤولون إلى المبادرة باستصدار التقنيات التي تم الإتياء منها ومراجعتها والمستندة من أحكام الشريعة الإسلامية .

● نداء يمثل النباهة العامة وهي الأمانة على المجتمع في مراعاته الاحتكام لنداء أولى الأمر والمسؤولين بإصدار تلك المشروعات من القوانين التي تم بحسبها وأعدادها وفق أحكام الشريعة الفراء .

● إن النباهة العامة لم تقدم للمحكمة وحتى قبل باب المرافعة رداً على ما أثارت الدلائل من أن القوانين المطبقة في المجتمع المصري لا تتفق مع أحكام الشريعة الفراء - من ملاحى ترتكب فيها الموبقات ترخصها الدولة إلى مباحات محرم مرخص بإنشائها من الدولة إلى محال لبيع وتقديم الخمر مرخص بها من الدولة - إلى وسائل إعلام مسموعة ومرئية ومقروعة تنشر ما لا يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية - إلى سفور للمرأة يخالف ما نص عليه دين الدولة الرسمى وهو الإسلام ولا جدال بعد هذه الأدلة القاطعة على عدم تطبيق الشريعة الإسلامية - أن يكابر مسلم ويدعى أنها مطبقة لأنه مصرح بأداء العبادات كما أنه لا جدال أن التوصية الصادرة من المحكمة بوجوب تطبيق أحكام الشريعة

الإسلامية فوراً ولتنويه عنها بنهاية الحقيقة الأولى فيها عودة إلى تطبيقها وقضاء على ما شاب المجتمع من فساد وإفساد .

الموضوع الثالث : إنه لم تتوافر لدى المتهمين شروط الاجتهاد شرعا ما عدا الشيخ عمر عبد الرحمن .. وقالت المحكمة إن للاجتهاد شروطا ينبغي توافرها ووضعت أنواع الاجتهاد وقالت إنه اجتهاد مطلق وآخر مقيد وتحدثت عن المصادر التي يرجع إليها المجتهد .

الموضوع الرابع : المحكمة ملزمة قانوناً ومضطرة شرعا إلى تطبيق القوانين الوضعية :

إنه أمر لا جدال فيه إن هذه المحكمة ملزمة قانونا بتطبيق القوانين الوضعية وإنما وإن كانت قد انتهت في الحقيقة الأولى التي استقرت في ضميرها إلى وجوب تطبيق احكام الشريعة الإسلامية إلا أنه لزام هذا فإن المحكمة ملزمة قانونا بتطبيق القوانين الوضعية وأنها مضطرة شرعا إلى تطبيقها .

والمحكمة ملزمة قانونا بتطبيق القوانين الوضعية للأسباب الآتية :

● إنه من المستقر عليه قانوناً أن ما ورد في المادة الثانية من دستور جمهورية مصر العربية أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع - أن هذا النص ليس واجبا^(١)، إنما هو دعوة للشارع بأن تكون الشريعة الإسلامية إستجابة الشارع لدعوته وإفراغ مادتها السمحاء في نصوص محددة . ومنضبطة يلتزم القضاء بالحكم بمقتضاها . بدأ من التاريخ الذي قرره السلطة التشريعية لسريانها - والقول بعد ذلك يؤدي إلى الخلط بين التزام القضاء بتطبيق القانون الوضعي وبين اشتراط القواعد القانونية التي تتأى مع الإسلام فضلا عن أن تطبيق الشريعة الإسلامية يقتضى تحديد المعين الذي يستقى منه الدليل

(١) أعتقد أن المحكمة تقصد بأن هذا النص ليس واجبا بمعنى أن للشرع الذي وضعه لم يضعه للوجوب وجعله مطلقا كذلك على الشرع في المجلس التشريعي أن ينجز القوانين الإسلامية التي يطبقها القضاء فالملزوم أن يكون نصا صريحا وواقعا صحيحا .

الشرعى من بين مذاهب الأئمة المتعددة والمتباينة فى القضية الشرعية الواحدة .
 يؤكد هذا النظر أن دستور جمهورية مصر العربية قد حدد السلطات الدستورية لكل منها وكان الفصل بين السلطات هو قيام النظم الدستورى مما لازمه أنه لا يجوز لأحدنا أن تجاوز ما قرره الدستور باعتباره القانون الرسمى .
 هنا إلى أن المادة ٢١٥ من الدستور تقضى بأن السلطة القضائية مستقلة تتوردها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر أحكامها وفق القانون .
 كما تقضى المادة ١٩١ من الدستور على أن كل ما قدرته القوانين واللوائح من أحكام هذا الدستور يبقى صحيحا ونافذا ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والإجراءات المقررة فى هذا الدستور .

ولما كانت السلطة التشريعية لم تسن بعد مشروعات القوانين المستعملة من أحكام الشريعة الإسلامية - على النحو السابق ليعضاضه - ومن ثم فإنه لا مجال للتحدى بأحكام الشريعة الإسلامية .

● أنه بالفناء نظرة عامة على تطور لأئمة تتيب المحاكم الشرعية منذ عام ١٨٨٠ إلى عام ١٨٩٧ وأن القضاء الشرعى كان اختصاصه شاملا ثم اقتصر على الأحوال الشخصية للمسلمين بعد إنشاء القضاء المختلط والقضاء الأهلى .
 ولما كانت لأئمة ١٨٨٠ قد صدرت قبل إنشاء المحاكم الأهلية لكنه جاء فى المادة ٥٣ من هذه اللائحة - إن المحاكم الشرعية تختص بالنظر والحكم فى المواد الشرعية كافة بما فى ذلك المواد المتعلقة بالأحوال الشخصية وما ينفرع عن كل من ذلك ويلحق به وكذلك يلاحظ أن المحاكم الشرعية حسب لائحة ١٨٨٠ كان لها اختصاص جنائى مخصور فى عدة مواد - وفى سنة ١٨٩٧ صدرت لأئمة جديدة بعد إنشاء المحاكم الأهلية بمدة غير قصيرة وكان يلاحظ على هذه اللائحة أنها غلت من وجود مادة فيها تشبه المادة ٥٣ من لائحة سنة ١٨٨٠ .

● إن نص للمادة السابقة من قانون العقوبات واللى يقضى بأنه لا تحمل أحكام هذا القانون بأى حال من الأحوال بالحقوق الشخصية المقررة فى الشريعة الفراء - وذلك لأن هذه المادة تقابل المادة الأولى من قانون العقوبات الصادر سنة ١٨٨٣ . وهذا مجرد طمأنة الناس فى أول الأمر ويوحى بأن

تطبيقها له يضيع حقاً قرره الشريعة - ولا تعتد المحكمة أن الشارع قد فاته هذه الملاحظات السابقة سالفة الذكر والدليل على ذلك إن التشريع الوضعي للعقوبات جاء شاملاً ومستعيداً للعقوبات الشرعية وكل ما يفهم من هذا النص هو أنه يعترف بالحقوق التي تقرها الشريعة الإسلامية وبشرط مع القواعد القانونية الوضعية وإلى جانب المادة السابقة تقدم بعض مواد قانون العقوبات مكررة هذا الاعتراف ومضيفة إليه الاعتراف بالحقوق التي يقرها القانون الوضعي معضبة عليه ومن المتفق عليه أن المادة ٦٠ من قانون العقوبات وإن كانت قد استعملت لفظ الشريعة إلا أنها تقصد بهذا اللفظ القانون - ويؤيد ذلك الترجمة الفرنسية للنص السالف إذ ورد لفظ في النسخة الفرنسية ومن جهة أخرى فإنه من المجمع عليه أن المراد بهذا اللفظ هو مطلق القاعدة القانونية سواء أكانت مفرغة في نص تشريعي أم لم تكن كذلك إن أفرغت في نص فسواء موضوعة بين مجموعات القانون وإن لم تكن مفرغة في نص يكون المرف مصدوها - وغنى عن البيان أن قواعد الشريعة الإسلامية في القدر الذي تعتبر فيه جزء من النظام القانوني العام تعد قانوناً في هذا المعنى وتصلح مصدراً للإفتاء به إلى مرتبة الحق أما ما جاوز هذا القدر فليس لقواعد الشريعة الإسلامية فيه هذه القوة - وعمل سبيل المثال أنه لا يجوز إبادة الإجهاض طبقاً لنص المادة ٦٠ من قانون العقوبات إلا أن الشريعة الإسلامية تسمح لإجهاض الجنين الذي لم يجاوز عمره أربعة أشهر - ونلاحظ أيضاً أن المادة ٦٠ من قانون العقوبات أضيفت سنة ١٩٠٤ وحذفها حسب الخلاف الذي في المحاكم حول الاعتراف بحق التأديب الذي تقرره الشريعة الإسلامية كسبب لإبادة الإجهاض ولم يقصد الشارع من إضافتها إلزام القضاء بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية .

ومن كل ذلك يبين بوضوح أن المحكمة ملزمة قانوناً بتطبيق القوانين الوضعية .

الإيمان بتطبيق شرع الله

ولذا هذا الإلتزام القانوني ومع الإيمان الكامل بوجوب تطبيق شرع الله .

لا يسمع المحكمة إلا أن تقرر أنها مضطرة شرعا إلى تطبيق القانون الوضعي -
للأسباب التي ذكرت ...

الموضوع الخامس:

علماء المسلمين الذين أبدوا رأيهم في المنهج الفكري

قالت المحكمة : تناولت النهاية العامة مرافعاتها في الجانب الفكري
للمتهمين بالرد والتحليل مستندة إلى فقهاء لم تذكر أسماءهم ومن جهة أخرى
استمعت المحكمة إلى أقوال عمر أحمد عبد الرحمن كما استمعت المحكمة إلى
أقوال الشيخ صلاح أبو إسماعيل كشاهد نقي . وقدمت النهاية العامة رداً من
لجنة شكلها الشيخ جاد الحق على ما ورد بأقوال الشيخ صلاح أبو إسماعيل
وتناول الدفاع في مرافعاته فكر المتهمين بال مناقشة والتفسير .. وكانت حصيلة
هذه المناقشة عدم اتفاق علماء المسلمين المؤهلين للاجتهاد شرعا حول الآراء
الفقهية التي نقلها المتهمون من كتب التراث في الحكم على من لم يحكم بما
أنزل الله - وحق قتال الحاكم وأعدائه - وحكم إعادة الخلافة وغيرها من
الأحكام .

ولما كانت المحكمة قد انتهت إلى وجوب تطبيق الشريعة وهو أمر غير قائم
وليس في هذا الأمر خلاف فهو أمر غير قابل للخلاف .

ثم أوصت المحكمة علماء المسلمين المؤهلين للاجتهاد شرعا سواء كانوا
يشغلون مناصب في الدولة أو يمارسون الدعوة - أن يجتمعوا ويبحثوا ومن تلقاء
أنفسهم لتوضيح ما أثير من آراء شرعية في هذه القضية ويدلون برأيهم السليم

المستمد من شرع الله ولا يفتشون فيما يقولون لومة لائم سواء كان حاكماً أو
محكوماً ولا يفتشون نفوذاً أو جاعلاً أو إرهاب أصحاب فكر فهم أهل الذكر
الذي يرجع إليهم

الموضوع السادس :

أجهزة الأمن لم تكن لديها معلومات عن التنظيم قبل الأحداث

من الأمور التي استقرت في يقين المحكمة أن أجهزة الأمن في الدولة وعلى كافة مستوياتها لم يكن لديها معلومات عن التنظيم منذ إنشائه خلال عام ١٩٨٠ وحتى بدأ في تنفيذ مخططة بمحاولة قلب نظام الحكم في الدولة - رغم أن التنظيم كما هو ثابت من التحقيقات التي تمت كان له أعضاء في جميع محافظات الجمهورية - يعقد الاجتماعات ويجند الأفراد - ويشترى السلاح ويهرب الأعضاء - ورغم أن أعضاء التنظيم كثفوا من نشاطهم بعد قرارات التحفظ الصادرة في ٢ سبتمبر ١٩٨١ يعقد لقاءات في محافظات الوجه القبلي والقاهرة والحيزة والتقل بين هذه المحافظات لشراء منهذ من الأسلحة النارية وقذائف ما لديهم من مفرقات وقذائل على أماكن آمنة في نظريهم وهي كلها بوادر كان يمكن منها أن يكشف أمر هذا التنظيم لو كانت أجهزة الأمن معنية بأمن هذا الشعب ولو كان هناك متابعة من هذه الأجهزة ومراقبة - خاصة وأن عدد كبير من المتهمين الحاليين كانوا ضمن قوائم قرارات التحفظ وظلوا هاربين لم يقبض عليهم حتى وقوع الأحداث . الأمر الذي تستخلص منه المحكمة بوضوح أن أجهزة الأمن في الدولة لم يكن لها أي نشاط سابق على الأحداث رغم أن أهمية الضبطية الأدائية قد ازدادت في الوقت الحاضر نظرا لازدياد الاهتمام بالدور الوقائي للقانون الجنائي ووظيفته في الردع العام .

وبعد هذا الذي انتهت إليه المحكمة ترى إلزاما عليها أن توضح ما ثبت من أوراك الدعوى دليلا على أن أجهزة الأمن في الدولة لم تكن لديها معلومات مسبقة عن هذا التنظيم - وهذه الأدلة تخلص فيما يلي :

● أن الخطاب المرسل إلى نيابة أمن الدولة العليا من مساعد وزير الداخلية اللواء محمد عليوه زاهر المؤرخ ٢١ سبتمبر ١٩٨١ والذي يتضمن ما أبلغ به صابر عبد النعم حسن من أن نبيل عبد الحميد المغربي حدثه عن رأيه في النظام القائم وأنه صحبه إلى طهري الواحات وشاهدته يهرب أشخاصا على إستعمال السلاح التاري وأنه طلب منه شراء أسلحة نارية .

لم يشر هذا الخطاب أي معلومة عن التنظيم رغم ما ثبت بعد ذلك من التحقيقات رغم إن نيل عبد المجيد المغربي أحد الأعضاء المؤسسين لهذا التنظيم .

● أن الخطاب المرسل إلى نيابة أمن الدولة العليا من مساعد وزير الداخلية اللواء محمد عليوه زاهر والمؤرخ ٢٥ سبتمبر ١٩٨١ والذي تضمن التحريات التي أجهت بعد تقديم بلاغ صابر عبد النعيم حسن - أشار إلى أن نيل عبد المجيد المغربي يتردد بصفة منتظمة على الشقة رقم ٥ الكائنة بالعقار رقم ٩ شارع عفيفي بالجيزة ..

لم يشر الخطاب إلى أية معلومة عن مستأجر هذه الشقة رغم أنه ثبت بعد ذلك أن مستأجر هذه الشقة هو عبود عبد اللطيف الزمر أحد الأعضاء المؤسسين للتنظيم .

بل أكثر من ذلك أن أجهزة الأمن لم تكن بإجراء تحريات عن مستأجر هذه الشقة قبل أن ترسل خطابها السالف إلى النيابة العامة للإذن لها بضبط مستأجرها - الأمر الذي ترتب عليها أن قوات الشرطة داهمت هذه الشقة في غياب صاحبها يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٨١ وعثرت بها على كمية من الأسلحة والذخائر - وأن صاحبها وهو عبود عبد اللطيف الزمر - علم بمداومة قوات الشرطة لشقته فهرب وظل مختفيا يدير حركة التنظيم إلى أن قبض عليه مؤخرًا يوم ١٣ أكتوبر ١٩٨١ .

● أن العقيد محمد قزاد محمود فهمي من إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع قرر أمام المدعي العام المسكوي يوم ٨ أكتوبر ١٩٨١ الساعة ١٣٤٥ أن المتهمين خالد أحمد شوقي الإسلامبولي وعطا طابيل حميدة وعبد الحميد عبد السلام عبد العال وحسين عباس محمد ينتمون إلى جماعة طه السماوي المعتقل حاليا وأنه جرى التحري عن وجود أشخاص آخرين مشتركين في التدبير والتخطيط لهذه الجريمة - ويقصد حادث اغتيال رئيس الجمهورية السابق .

● أن اللواء محمود يوسف عبد مدير أمن أسيوط وقت الحادث قرر أمام المحكمة بمجلسة ٢٢ فبراير ١٩٨٣ أن المفاجأة غير المتوقعة وعدم وجود تسمية

سابق أدت إلى نجاح المتهمين في اقتحام مدينة أمن أسبوت رغم وجود إمكانيات لصعد الهجوم .

كما قرر المقدم أحمد مملوح الدواني - مفتش مباحث أمن الدولة بأسبوت - أنه بجملة ٥ مارس ٨٣ - أنه لم تصل إليه معلومات عن احتمال إثارة شغب صباح يوم العيد ولم يصل إلى علمه معلومات أن الجماعات الإسلامية تسعى إلى الحصول على سلاح قبل الأحداث وأنه علم أن الجماعات الإسلامية وراء الأحداث بعد أن شاهد بنفسه على محمد الشريف ضمن المهاجرين لمدينة أمن أسبوت يوم ٨ أكتوبر ١٩٨١ .

وبعد هذه الأدلة القاطعة الدالة على أن أجهزة الأمن لم يكن لديها علم قبل الأحداث بالتنظيم ونشاطه على الوجه السابق لإيضاحه فلا يسع المحكمة إلا أن توصي بإجرائه تحقيق شامل وعاجل لتحديد المسؤولين عن هذا الوقف الذي نتج عنه ضرر جسيم بأمن المجتمع .

الموضوع السابع : جريمة التعذيب

ثبت للمحكمة على وجه القطع والجرم أن غالبية المتهمين تعرضوا لاعتداءات أثارت ضيقهم وفي تفصيل ذلك توضح المحكمة الحقائق الآتية :

● أن سلطات الأمن لم يكن لديها أى معلومات مسبقة عن التنظيم ونشاطه وأفرادها وأنها فوجئت بالأحداث التي حدثت يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ باعتقال رئيس الجمهورية السابق وما تبع ذلك من أحداث وذلك على الوجه السابق لإيضاحه ..

● بعد وقوع الأحداث والتعذيب على بعض المتهمين في مسرح الحادث يوم ٦ أكتوبر سنة ١٩٨١ وفي المستشفى الجامعي بأسبوت يوم ٨ أكتوبر ١٩٨١ وإذا تبين أن المتهمين المقبوض عليهم من الجماعات الإسلامية أصدرت سلطات الأمن قرارات باعتقال كل من له نشاط ديني والدليل على ذلك مستند من :

١ - ما قرره العقيد محمد فؤاد محمود فهمي أمام المدعى العام العسكري يوم ٨ أكتوبر بأن المتهمين المقبوض عليهم أثار حادث إغتيال رئيس

الجمهورية السابق وهم خالد أحمد شوقي الإسلامبولي وعطا طاهيل حميده وعبد الحميد عبد السلام عبد العال والجارى ضبطه وهو حسين عباس محمد يعتقدون فكروا دينيا متطرفا ويكفرون الحاكم ..

٢ - ما أثبتته الرائد مصطفى السباعي لإبراهيم في محضره المؤرخ ٨ أكتوبر ٨١ أنه أثناء وجوده بالمستشفى الجامعي بأسبوط حضر للمستشفى كل من عاصم عبد الماجد وهشام عبد الظاهر عبد الرحمن وعلى محمد الشريف وعلى أحمد عبد النعيم ومحمد عبد العظيم محمود - مصابين وتبين أنهم جميعا من الجماعات الإسلامية ومن المشتركين في أحداث أسبوط ومن القيادات البارزة لهذه الجماعات - وتم التحفظ عليهم .

٣ - ما تبين من الإطلاع على قرارات نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية رقم ٢١٠١ سنة ١٩٨١ والمؤرخ ٨ أكتوبر ١٩٨١ باعتقال عدد ٤٦٦٣ شخصا .

● وضعت سلطات الأمن من تم ضبطهم بناء على قرارات الاعتقال السالفة داخل السجون وصمدت إلى تأخير عرضهم على سلطات التحقيق حتى أن الأمر الصادر من النائب العام المساعد والمشرف على التحقيقات لوزير الداخلية ظهر يوم ١١ أكتوبر بإرسال من تم ضبطه من المتهمين والمهاضر الخاصة بضبطهم إلى مكتبه بالقاهرة ولم ينفذ هذا على الفور وأن النائب العام ألح على وزير الداخلية في هذا الطلب أثناء ركوبها الطائرة .. ويؤيد ذلك أيضا أن سلطات الأمن تعمدت حجب سلطة التحقيق .

● قرر غالبية المتهمين فور مثلثهم أمام سلطة التحقيق سواء التهاية العسكرية أو نياية أمن الدولة العليا أن اعتداء جسيما وقع عليهم أثناء وجودهم في السجون لحملهم على الإقرار بالتهمة المنسوبة إليهم وكشف بعضهم عن إصاباته وأثبتها المحققون على الوجه الثابت بالتحقيقات .

● قرر الدفاع الحاضر مع المتهمين أمام المحكمة العسكرية وأمام هذه المحكمة بأن اعتداء وقع على المتهمين من رجال الشرطة وخطبوا أمام هذه المحكمة تفاصيل هذا الاعتداء وأسماء المعتدين وما نتج عنهم من الاعتداء .

تساير الطب الشرعى تؤكد التعذيب

وقد أحالت هذه المحكمة جميع المتهمين الذين لم يسبق لإحالتهم إلى الطب الشرعى وقلم الطب الشرعى بتوقيع الكشف الطبى عليهم .. ووردت هذه التقارير مينة وجود إصابات فى أجساد المتهمين بعضها خطير استدعى النقل إلى المستشفيات العامة ومنها مستشفى الشرطة وذلك على النحو التالى من الاطلاع على هذه التقارير . وقد أخطرت المحكمة المستشار العسكرى العام بصورة من البلاغات المقدمة من الدفاع الحاضر مع المتهمين من الاعتداءات الواقعة عليهم أثناء وجودهم تحت سيطرة أجهزة الأمن كما أرسلت إليه صورة كاملة من جميع التقارير الطبية الشرعية الموقعة على المتهمين وطلبت منه اتخاذ اللازم قانونا .

وقد ثبت لدى المحكمة على وجه القطع واليقين من أقوال المتهمين المؤيدة بالتقارير الطبية ومن تأخر عرضهم على النيابة العامة رغم الأمر الصادر من النيابة العامة ولا يسع المحكمة لإزاء ذلك إلا أن :

أولا : استبعاد الدليل المستمد من أقوال من ثبت الاعتداء عليه من المتهمين بمحاضر الضبط والمتضمنة إقرارات منهم بإرتكاب الأفعال المنسوبة إليهم لأن هذه الإقرارات وليدة إكراه بملأى ومعنوى وليست وليدة إرادة حرة .

ثانيا : توصى المحكمة بسرعة اتخاذ الإجراءات الكفيلة لتحديد المسؤولين عن هذه الاعتداءات على المتهمين على جميع المستويات حرصا على الشريعة التى يقيمها نظام يقوم على احترام القانون وقالت المحكمة عن سبب براءة الدكتور عمر عبد الرحمن المتهم الأول : إن المحكمة لا تطعن إلى الأدلة التى قدمتها النيابة ضد عمر عبد الرحمن لأنها محل شك ولا تعمل عليها المحكمة .. لأنه يتعين أن تكون الأدانة مبنية على قطعية الدلالة والتبويت وليست ظنية افترضية الأمر الذى يقتضى معه تبرئته من جميع التهم المسندة إليه لأنه ثبت للمحكمة على وجه القطع واليقين أن المتهم عمر عبد الرحمن عند إدلائه بإقواله بالتحقيقات لم تكن لإرادته حرة بل كان واقعا تحت تأثير التعذيب الذى تعرض

له في الفترة من القبض عليه ١٨ أكتوبر إلى أن مثل أمام النيابة العسكرية .

الموضوع الثامن : واقعة التصنت :

وقد أشارت المحكمة إلى واقعة التصنت عليها والأدلة التي قدمتها نيابة أمن الدولة كأدلة اتهم جديده للمتهمين أثناء محاكمتهم . فقالت الحثيات :

إن ما قدمت نيابة أمن الدولة بمجلسة ١٩ فبراير ١٩٨٤ كدليل جديد لإدانة المتهمين بمحطه الشك في كل جانب وعدم الدقة في إجراءاته وعدم اتساقه مع محاضر جلسات المحاكمة .. فضلا عن أن البطلان قد شاب أجزاء كبيرة منه مما يبعد عنه وعن ثقة المحكمة فيه كدليل دون حاجة إلى مناقشة ما ورد في هذه الأشرطة .. الأمر الذي يتعين معه استبعاد كافة الأدلة المستمدة من هذه التسجيلات .. خاصة أن هذه التسجيلات تم في نطاق مخالفة القانون مما يشوب الإجراء بالبطلان ولا يصحح الإجراء صدور إذن من النيابة لإجراء صدور إذن من النيابة لإجراء باطل .

بالإضافة أن المتهمين أنكروا كافة التسجيلات بالفيديو والمسجل التي قام بها الضابط مصطفى عبد الوارث داخل قاعة الجلسات بالمخالفة لقرارات المحكمة السابقة بمنع التسجيل .. كما قام بتسجيل بعض ما دار في غرفة المدفوعة السرية .

كما قرر المتهمون أن الضابط غور صادق فيما ذكره من أن المتهمين حاولوا تجهيده وأنه عميل لمباحث أمن الدولة وللنيابة التي أرادت أن تخلق دليلا بعد شعورها بضعف موقفها أثناء نظر القضية ..

استبعاد تحريات المباحث

وقد قضت المحكمة باستبعاد كافة التحريات والمعلومات التي قدمتها مباحث أمن الدولة في القضية لعدم اطمئنانها وتشكيكها فيها .. وقالت الحثيات :

إن المحكمة تبنت من أن جميع التجهيزات والمعلومات التي قدمها إليها اللواء حسن أبو باشا مدير مباحث أمن الدولة ومساعد وزير الداخلية حينذاك في القضية .. هي تجهيزات غير جدية أو دقيقة ولا تطمئن إليها المحكمة .. الأمر الذي يقتضي استبعادها في مقام التنبُّل على ثبوت التهمة بقتل المتهمين .

وإن متكررات المباحث وتجهيزاتها لم يقم من تحقيق المحكمة فيها أي دليل على صحة بعضها .. كما أن المباحث عدلت عن بعض ما ورد في هذه المتكررات من معلومات مما زاد شك المحكمة فيها ..

إدانة حسن أبو باشا

وقالت الحريات إن اللواء حسن أبو باشا أرسل إلى المحامي العام لنيابة أمن الدولة خطاباً في ٣١ أكتوبر ١٩٨١ جاء فيه أنه لاكتشف وجود تنظيم قهادي برئاسة محمد عبد السلام فرج وأنه يلرب أعضائه ويلقي عليهم محاضرات في محافظة البحيرة .

وقد تبين للمحكمة أن المتهم قبض عليه يوم ١٣ أكتوبر ١٩٨١ عقب اغتيال السادات لأنه صاحب كتاب الفريضة الغالية وصدر حكم بإعدامه مع خالد الإسلامبولي وعرض على المحاكمات الحربية يوم ١٥ أكتوبر ١٩٨١ .. ثم عرض على نائب المدعي العام العسكري وقرر إيداعه بالسجن الحربي .

وعندما استدعي نائب المدعي العسكري المتهم في سجنه لم يجده وأثبت ذلك في محضر تحقيقه يوم ٦ نوفمبر ١٩٨١ في القضية ٧ أمن دولة عليا عسكرية لسنة ١٩٨١ الخاصة باغتيال السادات .

وسؤال المتهم محمد عبد السلام قرر أنه نقل من السجن الحربي إلى سجن القلعة بمقررة مباحث أمن الدولة لتعليمه لمدة ثلاثة أسابيع .

وقد أثبت المدعي العام العسكري في التحقيق أن مباحث أمن الدولة عطلت المتهم من سجنه لتعليمه دون إذن منه .

وتساوت المحكمة في حكمها .. كيف تطمئن المحكمة إلى جدية

معلومات مباحث أمن الدولة وهي التي نقلت المتهم من سجنه إلى سجن القلعة لتعليقه ؟

وأكدت على ضرورة اجراء التحقيقات التي أوصت بإجرائها مع المسؤولين في أجهزة الأمن فهذه التحقيقات هي التي سوف تكشف الحقيقة وترد على التساؤلات .

الموضوع التاسع : إن هناك دوافع أدت بالمتهمين إلى ارتكاب الجرائم المسبوبة إليهم :

● غياب شرع الله عن أرض جمهورية مصر العربية والمحكمة تشير إلى أن السلطة التشريعية لم تنته بعد من تقنين أحكام الشريعة الإسلامية وكانت قد بدأت في هذا العمل منذ عام ١٩٧١ إبان تعديل الدستور وأن مظاهر المجتمع المصرى لا تتفق بأى حال مع قواعد الإسلام فلا يتصور أن مجتمعاً يحكمه الإسلام ويرخص لملاهى ترتكب فيها الموبقات ويرخص لمصانع لإنتاج الخمور وبيعها وشرها أو تصرح لوسائل الإعلام المرئية أو السمعية أو المقروءة بنشر أو إذاعة ما يتناقى مع شرع الله أو سفور المرأة بصورة تخالف ما نص عليه دين الإسلام .

● موقف علماء المسلمين إن علماء المسلمين وهم أهل الذكر الذين أمر الله سبحانه وتعالى المشروع إليهم - لم يثبت من أوراق الدعوة أنهم اجتمعوا قبل الأحداث وبحثوا فكر الجهاد وقالوا قولة حق فيه علماً بأن هذا الفكر موجود ومتشرب بين الشباب .

● موقف الأنبا شنودة الثالث - ولا يغوت المحكمة وهي توضح حالة المجتمع المصرى أثناء الأحداث أن تشير بإيجاز إلى موقف الأنبا شنودة الثالث وتصرفاته في الفترة منذ تعيينه عام ٧١ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٨٢ لسنة ٧٢ وحتى إلغاء هذا التعيين في سبتمبر ٨١ بموجب القرار رقم ٤٩١ لسنة ٨١ ..

أ وهذه التصرفات تستدل المحكمة عليها من الصورة الضوئية للحكم الصادر من محكمة القيم بتاريخ ٣ يناير ١٩٨٢ في التظلم رقم ٢٢ لسنة ١١

- والمقدم من الدفاع في شهر أكتوبر ٨٣ - والذي لم تعلق عليه النيابة العامة ، والثابت من هذا الحكم ثم فيه قبول التظلم شكلا ورفضه موضوعا أنه استند في حكمه إلى أن الأتبا شنودة الثالث غيب الآمال وتكب الطريق المستقيم الذي تلميه عليه قوانين الدين المسيحي فقد كان المنصب سبئارا يخفى أطماعا سياسية كل أقباط مصر براء منها وإذبه بجاهر بتلك الأطماع رافضا بديلا لها على حد تعبيره - بحرا من الدماء تفرق فيه البلاد - بلذلا قصارى جهده في وقع عجلة الفتنة بأقصى سرعة وعلى غير هدى لما تصل إليه البلاد غير عاىء بوطن يؤويه ودولة تحميه وأنه كانت في يوم من الأيام وطننا له وبذلك يكون قد خرج عن ردائه الذي خلعة عليه أقباط مصر في محبة وسلام ولا تجهد هذه المحكمة بيانا لموقف الاتبا شنودة الثالث أكثر إيضاحا من هذا الموقف السالف كأسباب لرفض تظلمه من قرار عزله ..

● حالة المعاناة التي يعيشها الشعب المصرى - أثلر الدفاع في مرافعاته أن بعض أفراد الشعب المصرى - يعيش في حال معاناة شديدة يسكن القبور ولا يجد قوت يومه يتنا آخرون جمعوا ملايين الجنيتات في سنوات معنودة وأن رئيس الجمهورية السابق كان يعيش في حالة بدخ بين قصور واستراحات - وقدم الدفاع للتدليل على صدق قولهم مجموعات من الصور الفوتوغرافية منشورة في جرائد محلية وأجنبية ومجموعات من المقالات وصور من كتابين - والسابق بيانها تفصيلا ولم تعترض النيابة العامة أو نشر في مرافعاتها إلى رد على هذا الدفاع .

● صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٣ بتاريخ ٢ سبتمبر ١٩٨١ بالتحفظ على عدد ١٥٣٦ شخصا الثابت من الأوراق وعلى لسان بعض المتهمين بالتحقيقات أن صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٨١ عجل بتنفيذ مخططهم .

ولا تجهد هذه المحكمة تعليقا على هذا القرار غيرا مما دونه أسباب الحكم الصادر رقم ٩ لسنة ٣٦ ق بتاريخ ١١ فبراير ٨٢ من محكمة القضاء الإدارى - والمقدم من الدفاع بملسة ٢٥ ديسمبر ٨٣ والذي لم تعترض عليه النيابة العامة - ولم تشر إليه

فقد جاء في أسباب هذا الحكم والذي إنتهى إلى وقف تنفيذ القرار
المصادر فيه فيما تضمنته من التحفظ على جميع الأشخاص الواردة بالكشف
المرفق به .



رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٨٤ / ٥٥٠١
الترقيم لعدد ٢ - ١٨٥ - ١٤٢ - ٩٧٧

دار النصار للطباعة الإسلامية
١٣٠٠ شارع فيصل

هذا الكتاب ..

متعلق بأضخم قضية شهدتها القضاء المصري وهي قضية تنظيم الجهاد الذي وجهت إليه مجموعة من التهم على رأسها محاولة قلب نظام الحكم واغتيال رئيس الجمهورية أنور السادات .

● وقد دعى الشيخ صلاح أبو إسماعيل للشهادة في هذه القضية بوصفه عالماً من علماء الأزهر وكونه شاهداً على مسيرة تطبيق الشريعة الإسلامية في البرلمان المصري .. فأدلى بشهادته متجرده من أى مؤثر يؤثر في عدالتها فجاءت بالغة القوة والوضوح .

● وقد أنبرى شيخ الأزهر فألف لجنة قدمت تقريرها في الرد على هذه الشهادة وتصدى الشيخ صلاح لهذا التقرير بالأدلة الشرعية الموثقة وقد شايعه مجموعة من العلماء والمتخصصين فأيدوا شهادته مما أعطى للشهادة ثقة شرعية راسخة ثم جاء حكم المحكمة متوجاً لها وأخذاً بها .. وقد حوى هذا الكتاب بين دفتيه كل خطوات هذه المسيرة ..

أحمد السيوفى

Bibliotheca Alexandrina

0423669